

مظاهر التجديد النحوي

لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة

حتى عام ١٩٨٤

الدكتور

ياسين أبو الهيجاء

جامعة الإسراء - كلية الآداب

مظاهر
التجديد
النحوي



مركز الكتاب الحديث



جدارا للكتاب العالمي

مظاهر التجديد النحوي

لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة

حتى عام ١٩٨٤

الدكتور

ياسين أبو الهيجاء

جامعة الإسرائاء - كلية الآداب

٢٠٠٨

عالم الكتب الحديث

إربد - الأردن

جدارا للكتاب العالمي

عمان - الأردن

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٧ / ٧ / ٢٢٩٥)

٤١٠,٦

أبو الهيجاء، ياسين

مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة/ ياسين أبو

الهيجاء.- إريد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٧.

() ص.

ر. إ. (٢٠٠٧ / ٧ / ٢٢٩٥)

الواصفات:/مجامع اللغة العربية//اللغة العربية//قواعد اللغة//القاهرة/

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

لا يسمح بطباعة هذا الكتاب أو تصويره أو ترجمته إلا بعد أخذ الإذن الخطي المسبق
من الناشر والمؤلف.

ردمك: ٦-٤١-٠٠٧٠-٧٠٠٩٩٥٧-٩٧٨-٩٧٨ ISBN

Copyright ©

All rights reserved



جدارا للكتاب العالمي

للنشر والتوزيع

عمان-المبدلي-مقابل جوهرة القدس

خلوي: 079/5264363



عالم الكتب الحديث

للنشر والتوزيع

إريد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي

تلفون: 00962-27272272 خلوي: 079/5264363

فاكس: 00962-27269909

صندوق بريد (3469) الرمزي البريدي (21110)

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

مظاهر التجديد النحوي

مكتبة

الفهرس

الصفحة

الموضوع

١

المقدمة

الفصل الأول

١١

القضايا النحوية والتركيبة

١٣

الاستشهاد بالحديث

١٧

التضمين

٢٦

الوقوف بالسكون على الأعلام المركبة

٣١

جواز ظهور الكون العام

٣٤

إضافة حيث إلى الاسم المفرد

٣٧

وقوع المصدر حالاً

٤٠

ما يُعدّ من الإضافة اللفظية

٤٤

الفصل بين المتضايين بالعطف

٤٧

إضافة المتضايين

٥٠

الرأي في مثل قولهم أمين عام الجامعة

٥٤

أفعل التفضيل:

٥٤

أولاً: شروط صوغه

٥٧

ثانياً: القول في إفراده وتذكيره

٦٠

ثالثاً: القول في عمله

٦٣

النعته بالمصدر

٦٦

تقديم لفظ النفس أو العين على المؤكّد

٦٩

جواز حذف أن في بعض الأساليب المعاصرة



٧٢	إلغاء النصب بإذن
٧٨	جواز وقوع الشرط ماضياً في مهما فعل
٨١	موافقة العدد لمعدوده
٨٨	إدخال أل على العدد المضاف دون المضاف إليه
٩٣	حكم جمع التصحيح في تمييز العدد المضاف
٩٧	إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد
	الفصل الثاني
٩٩	الأساليب
١٠١	مقدمة
١٠٦	ها أنا أفعل وشبهه
١٠٩	ما هي الأسباب؟ ما هو رأيك؟
١١٣	فلان أحسن من ذي قبل
١١٧	حضر ما يقرب من عشرين وتخلف ما يزيد على أربعين
١٢١	ما دام في بعض التعبيرات العصرية
١٢٥	لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار
١٣١	مدحه مدحاً لا يفیه حقّه
١٣٣	أقدر الجندي ولا سيّما وهو في الميدان
١٣٦	فعلت كذا رغماً عنه
١٤٠	استعمال خاصّة وخصوصاً
١٤٢	سارت المفاوضات خطوة خطوة أو خطوة بخطوة
١٤٥	دخل خالد بينما كان علي يتكلم
١٤٧	حضر حوالي عشرين طالباً
١٥١	أنا كباحث أقرّر هذا الرأي



١٥٦	أكرم الضيف بوصفي عربياً أو بصفتي عربياً
١٥٨	"صاروخ أرض جو"
١٦١	"حبذا لو رضيت"
١٦٦	"سواء كذا أو كذا"
١٧٠	"حتى أنت يا رفيق الجهاد"
١٧٤	"حتى في بعض التعبيرات العصرية"
١٧٨	"دخول قد على المضارع المنفي بـ لا"
١٨٥	الجمع بين "لم ولن" و"لا ولن"
١٨٩	"ولاً لكان كذا أو لتمنى كذا"
١٩٤	"كل عام وأنتم بخير"
١٩٦	أقتران اسمين في تعبيرات محدثة
٢٠٠	"هل هذا الأمر يُعجبك؟"
٢٠٣	"ذُكر" ذا "بعد كم"
٢٠٧	لا في محدث الاستعمال
٢١١	"عدد الطلاب بما فيهم الغائبون أربعون طالباً"
٢١٣	"لا أعرف ما إذا كان قد حدث هذا"

الفصل الثالث

تيسير النحو

٢١٩	توطئة
٢٢٤	تقرير لجنة وزارة المعارف المصرية
٢٢٦	تيسير قواعد النحو والصرف
٢٢٨	التركيب
٢٣٤	مشروع الدكتور شوقي ضيف في تيسير قواعد النحو



٢٣٦	الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو
٢٣٦	الإبقاء على باب كان وأخواتها
٢٤١	الإبقاء على باب كاد وأخواتها
٢٤٤	وضع باب ظنّ وأعلم وأرى في باب الفعل المتعدي
٢٤٧	مأولا ولات العاملات عمل ليس
٢٥٣	التنازع
٢٥٦	الاشتغال
٢٥٨	التكملات لتنسيق أبواب النحو
٢٥٨	التمييز
٢٦٢	حذف خمسة أبواب من النحو
٢٦٢	التحذير، الإغراء، الترخيم، الاستغاثة، الندبة
٢٦٥	الأساس الثاني إلغاء الإعراب التقديري والمحلي
٢٦٩	ألقاب الإعراب والبناء
٢٧١	علامات الإعراب الفرعية والأصلية
٢٧٣	الأساس الثالث: أن لا تُعرب كلمة مادام إعرابها لا يفيد في صحة النطق
٢٧٣	الاستثناء
٢٧٧	أدوات الشرط
٢٧٩	لاسيما
٢٨١	كم الاستفهامية وكم الخبرية
٢٨٣	الأساس الرابع وضع تعريفات وضوابط لبعض أبواب النحو المهمة
٢٨٣	المفعول المطلق
٢٨٥	المفعول معه
٢٨٨	الحال



٢٩١	الخاتمة
٢٩٥	الفهارس
٢٩٧	فهرس الآيات
٢٩٩	فهرس الحديث النبوي الشريف
٣٠١	فهرس الأعلام
٣١٤	فهرس الأمثال
٣١٥	فهرس الشعر
٣١٩	المصادر والمراجع



مقدمة

أولاً: التعريف بالموضوع:

هذا الموضوع في الأصل إنما هو الأطروحة التي تقدمت بها لنيل درجة الدكتوراه في جامعة اليرموك بإشراف الأستاذ الدكتور فوزي الشايب. فمنذ أن عرفت الحياة الجامعية، وجهود الجامعات اللغوية، ومجمع القاهرة على الأخص، محط اهتمامي، ومفزعني في الكثير من القضايا التحوية واللغوية، وزاد هذا الاهتمام حينما رأيت جل الأساتذة والدارسين لا يعلمون عنها شيئاً. وقد سئحت الفرصة، فوجدت دراسة جهود هذه الجامعات مطلباً لا بد منه، وعزمت على الكتابة في تلك الجهود؛ للإفادة منها والتعريف بها. وقد خطت أن أسم رسالتي بمظاهر التجديد التحوي لدى الجامعات اللغوية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ أملاً في أن يكون لهذه الجامعات جهوداً ومنشورات، تُعنى بالقضايا التحوية لم أطلع عليها، تُعيني على النهوض بما عزمت عليه. وما إن شرعت بجمع مادتي حتى وقعت على حقيقة لم تكن في الحسبان، فقد قابلت رئيس المجمع اللغوي الأردني الدكتور عبد الكريم خليفة وسألته عن الجهود التحوية للمجمع؛ فكان الرد بأن لا جهود لغوية للمجمع، على غرار ما نراه من مناقشات لأساليب وتراكيب وألفاظ، تصدر عن مجالس ومؤتمرات كما في المجمع اللغوي في القاهرة؛ ذلك أن المجمع الأردني يُسخر جل اهتمامه، وجهده للترجمة والتعريب، وأما ما يتعلّق بالنحو واللغة فيُنشر على شكل بحوث في المجلة التابعة للمجمع.

أما المجمع السوري فلم أجد له جهوداً تُذكر في هذا المجال أيضاً، فهو يعقد دورته في كل عام مرة مدة شهر، يعقد فيها عشرين جلسة على أقل تقدير، وتنقسم الجلسات خاصة وعامة، وفي الثانية تجتمع اللجان وتلقي هيئة المجمع العلمية كاملة ويلحق بها الأعيان والأدباء، وتدور في هذه الجلسات المداولات المتعلقة بجدول الأعمال الذي يتضمن قضايا مختلفة، وتنتهي هذه المداولات بالقرارات. وليس ثمة محاضر جلسات أو منشورات تُخص تلك المداولات. ويُصدر المؤتمر بأعمال اللجان بياناً مقتضباً ومنها لجنة الأصول؛ التي



يَتَضَمَّنُ تَقْرِيرُهَا كَلَاماً مُخْتَصِراً عَلَى بَعْضِ الْقَضَايَا الَّتِي نَاقَشَتْهَا اللِّجْنَةُ، أَوْ بَعْضِ
الاسْتَفْسَارَاتِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْهَا فِي تَصْوِيبِ تَعْبِيرٍ شَائِعٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ^(١).

وَلَمْ أَجِدِ الْمَجْمَعَ الْعِرَاقِي أَحْسَنَ حَالاً مِنَ الْمَجْمَعَيْنِ فِي هَذَا الْخِصُوصِ، فَعَلَى الرَّغْمِ
مِنْ تَخْصِيصِهِ لَجْنَةً لِلْأَصُولِ^(٢) لَا نَجِدُهَا كَبِيرَ الْأَثَرِ، وَلَمْ يَصْدُرْ عَنْ هَذِهِ اللِّجْنَةِ إِلَّا قَرَارَاتٌ
مُقْتَضِبَةٌ مَرَّتَيْنِ، تَحْتَ عُنْوَانٍ خُلَاصَةً أَعْمَالِ لَجْنَةِ الْأَصُولِ فِي الْمَجْلَدِ ٣٠ سَنَةِ ١٩٧٩ م^(٣)،
وَالْمَجْلَدِ ٣٦ سَنَةِ ١٩٨٥^(٤).

لِكُلِّ هَذَا لَمْ أَجِدْ بُدْأً مِنْ تَخْصِيصِ هَذِهِ الْأَطْرُوحَةِ بِمُظَاهِرِ التَّجْدِيدِ النَّحْوِيِّ لَدَى
مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ مِنْذُ تَأْسِيسِهِ، غَيْرَ أَنَّ عَقَبَةَ ظَهَرَتْ حَالَتْ دُونَ دَرَسِ جَمِيعِ
الْجُهُودِ النَّحْوِيَّةِ لِهَذَا الْمَجْمَعِ، فَلَيْسَ لَدَيْهِ مَنَشُورَاتٌ تُذَكِّرُ بَعْدَ عَامِ ١٩٨٤ م إِلَّا مَجْلَةَ الْمَجْمَعِ،
فَضْلاً عَنْ مَنَاقِشَةٍ مُقْتَضِبَةٍ لَطَائِفَةٍ مِنَ الْأَسَالِيبِ وَالْأَلْفَاظِ، نُشِرَتْ فِي الْجُزْءِ الثَّلَاثِ مِنْ كُتَابِ
الْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيبِ^١ مِمَّا حَالَ دُونَ تَتَبِعِ هَذِهِ الْجُهُودِ إِلَى نِهَائِهَا.

أَمَّا مَيْدَانُ الْعَمَلِ فَلَيْسَ فِيهِ مَا يُعِينُ الدَّارِسَ عَلَى شَيْءٍ؛ فَالْمَوْجُودُ فِي مَكْتَبَاتِ
الْجَامِعَاتِ جَمِيعاً إِضَافَةً إِلَى مَكْتَبَةِ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْأُرْدُنِيِّ لَيْسَ إِلَّا النَّزْرَ الْيَسِيرَ مِنْ إِتْنَاجِ
الْمَجْمَعِ، فَإِذَا اسْتَشْنَيْنَا بَعْضَ أَعْدَادِ الْمَجْلَةِ الصَّادِرَةِ عَنْ مَجْمَعِ الْقَاهِرَةِ، لَمْ نَجِدْ مَا يَشْفِي الْعَلِيلَ.
فثَمَّةُ قَطِيعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الْمَرَكَزِ الْعِلْمِيَّةِ. وَلَا نَعْفِي مَجْمَعَ الْقَاهِرَةَ مِنْ هَذَا التَّقْصِيرِ، فَهُوَ لَا
يُرْجُو لِقَرَارَاتِهِ وَلَا يَعْمَدُ إِلَى بَعْثِ نَسْخٍ مِمَّا يَصْدُرُ عَنْهُ إِلَى الْجَامِعَاتِ وَالْمَرَكَزِ الْعِلْمِيَّةِ، بَلْ إِنَّمَا
لَا نَقَعُ عَلَى مَنَشُورَاتِهِ حَتَّى فِي الْمَكْتَبَاتِ التَّجَارِيَّةِ.

وَإِذَا انْتَقَلْنَا إِلَى الْمَجْمَعِ فِي الْقَاهِرَةِ لَا نَجِدُ الْمَادَّةَ مُيسَّرَةً وَسَهْلَةً الْمُتَنَاوَلِ، فَبَعْضُ
مَحَاضِرِ الْجُلُوسَاتِ مَفْقُودٌ، وَالتَّصْوِيرُ غَيْرُ مَسْمُوحٍ بِهِ إِلَّا فِي حُدُودِ ضَيْقَةٍ. وَلَيْسَتْ هُنَاكَ نَسْخٌ
حَدِيثَةٌ عَنْ مَحَاضِرِ الْجُلُوسَاتِ، وَأَعْمَالِ الْمُؤْتَمَرَاتِ، بَلْ مَا زَادَ مِنَ الطَّبَعَةِ الْأُولَى، وَبَعْضُ هَذِهِ
الْمَحَاضِرِ فِي حَالَةِ رَهْتَةٍ.

(١) ينظر: مجمع اللغة العربية بدمشق والنهوض بالعربية. كما ينظر: أعمال المجمع في دوراته السنوية، في المجلدات الصادرة عنه.

(٢) ينظر: المجمع العلمي في خمسين عاماً: ١١٨. وقد تسمى لجنة الآداب، وغدت في القانون الجديد الصادر سنة ١٩٩٧ ضمن
دائرة علوم اللغة العربية (ينظر المرجع نفسه: ٣٤٤).

(٣) مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد (٣٠): ٢٤٤.

(٤) نفسه: المجلد (٣٦)، الجزء الثالث: ٣٠١.



على أنني بعد أكثر من عام على تسجيل الأطروحة أتممت جمع المادة اللازمة للدراسة حتى عام ١٩٨٤م. وقد بدأ لي أن مظاهر التجديد النحوي في مجمع القاهرة على ثلاثة وجوه، الأول في الموضوعات التي تناولها في باب التراكيب النحوية، والثاني الموضوعات النحوية التي تناولها من خلال دَرَسِ الأساليب، أما الثالث فيتمثل في مشروعَي تيسير النحو؛ المشروع الذي أقره المجمع بناءً على ما قُدِّم إليه من لجنة وزارة المعارف، والمشروع الثاني الذي تقدّم به الدكتور شوقي ضيف، وأقره المجمع مع بعض التعديلات. ولم تنحصر هذه الأطروحة في دراسة القرارات التي أقرها المجمع، لتفصل فيها، وتتناولها بالتحليل والنقد، بل هي تُسِيرُ في ثلاثة اتجاهات؛ أولها دراسة آلية اتخاذ القرار النحوي في هذا المجمع، ويتمثل ذلك في الأبحاث والمذكرات المقدمة بين يدي القرار، والمناقشات التي تُعقَّبُها. وثانيها طبيعة القرار المتخذ واتجاهه. وثالثها قيمة هذا القرار من الناحية الدلالية، ومدى تمثُّله للتراكيب والأساليب المطروحة، والحكم عليه من ثم على هذا الأساس.

إن التجديد الذي أعنيه في هذه الأطروحة إنما يتمثل في الآراء التي رآها أعضاء المجمع، سواء في أبحاثهم ومذكراتهم ومناقشاتهم، أو في القرار الصادر عن المجمع بعد ذلك. وهو ينقسم عموماً قسمين؛ قسماً جديداً لم يسبق إليه، وقسماً سبق إليه، وقال به بعض النحويين من قبل، غير أنه كان ضعيفاً أو مرجوحاً، ولكنه غلبه على غيره، فصار غالباً بعد أن كان مغلباً، وأحياء المجمع بعدما كان مهجوراً. وينبغي التنبيه هنا على أن النظرة الكوفية هي السائدة في هذه القرارات، حتى ليبدو جلُّ أعضاء المجمع من أتباع الكسائي والفراء. أما تيسير النحو فهو حلقة هامة من حلقات التجديد لدى المجمع، فقد طرَحَ موضوع التجديد في خضم المناقشات الحادة التي نجمت منذ أوائل القرن الماضي في إعادة تقييم النحو العربي من الناحية العملية التطبيقية. وكان على المجمع أن يخوض هذا النقاش بما له من قيمة لغوية، يتطلع إليها الكثير؛ ليكون رائداً للإصلاح اللغوي المنشود، بعيداً من الآراء الفردية التي قد يعترها الخطل، وعلى وَفِّع هذا الإلحاح خاص المجمع هذه التجربة.



أما الدراسات السابقة فلم أقع على دراسة مستقلة لمجمع القاهرة اللغوي في أي جانب من جوانبه على كثرة البحث والتنقيب، ما خلا دراسة الدكتور رشاد الحمزاوي وهي في الأصل الأطروحة التي نال بها درجة الدكتوراه من جامعة السوربون في باريس، ثم ترجمها إلى العربية، والموسومة بأعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة وهو عمل موسوعي، إذ يقول في مستهل رسالته: إن هذا العمل الذي تقدمه مُخصّص لتاريخ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ولأعماله المنجزة في سبيل تحقيق أهدافه التي من أجلها أنشئ ... إن عملاً يُورخ لمجمع اللغة العربية ويُقيم أعماله، لأننا نعتقد أنه يُمثل أحسن صورة وأكملها عن اهتمامات العرب اللغوية واللسانية في القرن العشرين، وعمّا أحاطَ بها من مُلابسات ومشاكل وإنجازات مُعتبرة تستحق أن يُنظر إليها نظرة لغوية لسانية اجتماعية^(١).

وقد امتدت دراسة الدكتور الحمزاوي منذ تأسيس المجمع ١٩٣٢م وحتى سنة ١٩٧٠م، تناول فيها أعمال المجمع بشكل عام ورسم صورة واضحة عن إسهام المجمع في تحديث اللغة العربية. وهو يُقر في نهاية حديثه بأن كل قضية من القضايا المطروحة تستحق أن تكون رسالة دكتوراه مستقلة، ويردف قائلاً: وعلى هذا الأساس يمكن أن نعتبر أن عملاً هذا مجموعة من الأطروحات التي تستحق أن تُدرس كل واحدة منها على حدة^(٢). وعمل الدكتور الحمزاوي عمل فريد يستحق الثناء والإكبار على ما بذل فيه من الجهد.

ويجدر بي ههنا أن أثبت شيئاً لا بدّ من إثباته، وهو أن اشتغال الجامع بالتعريب، وقضايا المصطلح، وغيرها من القضايا قد طغى على كل اهتمام لها غير ذلك. وقد ضاع في خضم ذلك مناقشة القضايا اللغوية والنحوية، وترك الأمر فيها على الغارب، إلا ما يطلع علينا بين الفينة والفينة من كُتب التصويب اللغوي وهي لا تمثل الكثير في هذا الجهد؛ ذلك أنها جهود فردية، لا تملك قيمة القرارات الجمعية المؤسسية.

ولئن كانت قضايا التعريب والمصطلح تهم فئة من الناس على سعتها، فإن القضايا اللغوية، وتتبع الألفاظ والتراكيب والأساليب المستحدثة تهم كل ناطق بلغة الضاد. والحق أن

(١) أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة: ١.

(٢) نفسه: ١٩.



الجامع أولى بمناقشة هذه القضايا وأخذ زمام المبادرة فيها، ولا تُقيلُ عثرتها هذه. ولعلّ ما يدعو إلى الأسف أن نرى هذا النشاط الحثيث لمجمع القاهرة في بداياته، بينما نراه خافئاً وحيثاً ونحن في القرن الحادي والعشرين. وحاجتنا اللغوية أشدّ إلحاحاً وأكثرُ ضرورةً. وستبقى هذه الثغرة مُسرعةً ما بقيت الجامع تُهمّلها وتُصرفُ النظرَ عنها.

وبعد، فإنّ دفاعي عن جلّ التراكيب والأساليب المحدثة ليس من قِبَل أنها تستوي مع التراكيب الفصيحة، فلا شكّ أن ثمة الكثير من هذه التراكيب ركيكة ولا تبلغ درجة الفصيحة بحال، ولكن الاعتراف بهذا شيء وردّها وإنكارها بعد أن شاعت بين الكتاب والمثقفين شيء آخر تماماً.

ثانياً: التعريف بالمجمع اللغوي وأعماله:

أنشئ مجمع اللغة العربية في القاهرة بعد محاولاتٍ سابقةٍ لم يُكتب لها النجاحُ بدءاً من الشيخ محمد عبده (ت ١٩٠٥م) والعالم اللغوي الشنقيطي (ت ١٨٩٢م)، وقد صدر مرسومٌ إنشائه في كانون أول سنة ١٩٣٢م، وجعلته تابعاً لوزارة المعارف العمومية (التربية والتعليم الآن).

وحدّد أهدافه في المادة الثانية منه ببذل الجهود للحفاظ على اللغة العربية، وجعلها وافيةً بمجالات العلوم والفنون وشؤون الحياة في العصر الحاضر. وجاء في المادة الثالثة: أنّ المجمع يُصدرُ مجلةً تضمُّ بحوث أعضاءه وما يريدُ التنبيه على استعماله أو تجبّيه من الألفاظ، مع العناية بتحقيق نفاثات التراث التي يراها ضروريةً لأعماله ودراسته اللغوية.

وجاء في المادة الرابعة: أنّ المجمع يتكوّن من عشرين عضواً عاملاً من العلماء المعروفين بتعمّقتهم في اللغة العربية أو ببحوثهم في فقهها ولهجياتها، دون التقيد بالجنسية. وجاء في المادة الخامسة وتُخصّص رئيس المجمع: أنّه يُختارُ من بين ثلاثة أعضاء تزكيتهم الأغلبية من أصوات الأعضاء الحاضرين، ويُعيّن مرسومٌ لمدة ثلاث سنوات، ولا مانع من إعادة تعيينه، وتظلّ للعضو العامل عضويته في المجمع طوال حياته، ولذلك سُمّي مجمع الخالدين.



وجاء في المادة السادسة: ما يُحدد فصلَ العضو إذا صدَرَ عليه حكمٌ مُزِرٌ بالشرف، أو قررت الأغلبية بقرارٍ مُسبَّب، أو أقعدَه المرضُ عن العمل.

وجاء في المادة السابعة: إجازةُ المجمعِ مَنْحَ عضويتهِ الفخريةِ دونَ التقيّدِ بجنسيةِ لأشخاصٍ أدّوا خِدماتٍ جَليلةً للعربيةِ، ولا يزيدُ عددهم على عشرين.

وجاء في المادة الثامنة: أن للمجمع أن يمنحَ لقبَ مُراسلٍ لكلِّ شخصٍ مصريٍّ أو أجنبيٍّ يرى فيه نفعاً كبيراً لِعونه في مهمتهِ دونَ تحديدهِ العَدَدِ.

وجاء في المادة التاسعة: يُدعى المجمعُ للانعقادِ مرةً كلِّ سنةٍ لمدةٍ شهرٍ على الأقلِّ؛ لينظرَ في الموضوعاتِ المنوطةِ به، ويتخذَ فيها القرارات، ولاختيارِ رئيسِهِ وأعضائه. ويعقدُ هذا المؤتمرُ عشرينَ جلسةً يتدارسُ فيها المسائلَ المعروضةَ عليه، وينبغي إبلاغُها إلى الأعضاء العاملينَ قبلَ المؤتمرِ بمدةٍ كافيةٍ.

وقد أوضحت لائحةُ المجمعِ أهدافه المشار إليها في المرسوم، وأضافت أن للمجمع الحقُّ في دراسةِ قواعدِ اللغةِ العربيةِ، وأن يتخيَّرَ إذا دعت الضرورةُ من آراءِ أئمتِّها ما يُوسِّعُ القياسَ فيها؛ لتفي بالأغراضِ العلميَّةِ وغيرِ العلميَّةِ، كما نصَّت اللائحةُ على تكوينِ لجنةٍ برئاسةِ كاتبِ السرِّ؛ لإصدارِ مجلَّةٍ لنشرِ البحوثِ اللغويةِ والنصوصِ القديمةِ والدراساتِ المتعلقةِ بفقهِ اللُّغةِ، وما ينبغي أن يُستخدمَ من الألفاظِ والصياغات. ولم يجتمع المجمعُ إلَّا في شباط عام ١٩٣٤م.

وقد حالت الحربُ العالميَّةُ الثانيةُ عام ١٩٣٩م دونَ إشراكِ الأعضاء العاملينَ من الأجنبيِّ في مؤتمراتِ المجمعِ، فأعيدَ النظرُ سنة ١٩٤٠م في بعضِ أحكامِ المرسومِ الصادرِ بإنشائه، إذ يؤلَّفُ المجمعُ من أعضاءٍ عاملينَ لا يقلُّ عددهم عن أربعةٍ وعشرينَ، ولا يزيدُ على ثلاثينَ عضواً عاملاً، يُختارون من بينِ العلماءِ المعروفينَ بتحرِّيهم في اللُّغةِ وآدابها وعلومها، ويجوزُ أن يكونَ عددهُ منهم لا يزيدُ على ثلثهم من العلماءِ غيرِ المصريين، وكان المجمعُ يُعقدُ فترةً في كلِّ سنةٍ، فرُئي قِسْمتهِ هيئتين: مؤتمرًا يتكوَّن من جميعِ الأعضاء؛ مصريين وغيرِ مصريين، ومجلساً يتكوَّن من أعضاءٍ يُقيمونَ في القَطْرِ المصريِّ. ويجتمعُ المجلسُ في فتراتٍ دوريَّةٍ تبدأ بمسْتَهْلٍ تشرينِ الأوَّلِ وتنتهي في آخرِ آيار، ولا يصحُّ انعقادُه إلا إذا حضرَ أغلبيةُ الأعضاء.



أما المؤتمرُ فيجتمعُ سنوياً مُدةً أربعةَ أسابيعٍ متواليةٍ، ويجوزُ إطلاتها بقرارٍ من وزير المعارفِ بناءً على اقتراحِ رئيسِ الجمع، ولا يصحُّ انعقادُ المؤتمرِ إلا إذا حضرَ الجلسةَ ثلاثةَ أخماسِ أعضائه على الأقلِّ، وإذا خلا محلُّ أحدِ الأعضاء اقتُرِحَ مجلسُ الجمعِ اسمَ العضوِ الجديدِ بأغلبيةِ ثلثي أعضائه العاملينِ.

وتعطلت دورةُ الجمعِ سنةَ ١٩٣٩-١٩٤٠م بسببِ إعلانِ الحربِ العالميّةِ الثانيةِ. وانعقدت في الدوراتِ الثلاثِ التاليةِ، دونَ أن يشتركَ فيه الأعضاءُ الأجانبُ، وعادوا سنةَ ١٩٤١م. وفي سنةَ ١٩٤٦م صدرَ مرسومٌ جديدٌ قضى بأن يُؤلّفَ الجمعُ من أعضاءِ عاملين، ولا يقلُّ عددهم عن ثلاثينَ عضواً ولا يزيدُ على أربعينَ، يُختارونَ من الصّفوةِ المتبحّرةِ في اللغةِ العربيّةِ وآدابها، أو في العلومِ والفنونِ، ويجوزُ أن يكونَ فيهم عدّةٌ من العلماءِ غيرِ المصريينِ ولا يتجاوزونَ العشرةَ. وفي عام ١٩٥٥م صدرَ قانونٌ قضى بزيادةِ عددِ الأعضاءِ العاملينِ من غيرِ المصريينِ إلى اثني عشرَ عضواً بدلاً من عشرةٍ، مع بقاءِ العددِ الكافي للمجمعِ ثابتاً وهو أربعونَ عضواً.

بعدَ الوحدَةِ مع سوريا صدرَ قرارٌ بإنشاءِ مجمعٍ لغويٍّ موحدٍ ليندمجَ فيه المجمعانِ في القاهرةِ ودمشقَ سنةَ ١٩٦٠م، مع البقاءِ على أعضاءِ المجمعينِ؛ ليُكونوا أعضاءً في المجمعِ الموحدِ، ويُعدُّ كلٌّ من المجمعينِ مَجْمَعاً فرعيّاً، وجُعِلت القاهرةُ المقرَّ الدائمَ للمجمعِ الموحدِ، وصيغت لهذا المجمعِ قوانينٌ جديدةٌ تتعلقُ بطبيعةِ عمله وأعضائه، وما لبثَ أن انقضى هذا الحُلمُ، وانفضت الوحدَةُ عام ١٩٦١م فعاد الأمرُ إلى ما كان عليه.

وفي عام ١٩٨٢م صدرَ قانونٌ بإعادةِ تنظيمِ مجمعِ اللغةِ العربيّةِ نصَّ فيه على أن يجمعَ اللغةُ العربيّةُ هيئةً مستقلّةً ذاتُ شخصيّةٍ اعتباريّةٍ لها استقلالٌ ماليٌّ وإداريٌّ، وتتبعُ وزيرَ التعليمِ العاليِ، ومقرّها مدينةُ القاهرةُ، وجاءت فيه أغراضُ المجمعِ المذكورةِ في مرسومِ إنشائهِ نفسها. ونصَّ على أن له مجلساً ومؤتمراً ومكتباً، وأن المجلسَ يتألّفُ من أربعينَ عضواً على الأكثرِ من المصريينِ بينما يتألّفُ مؤتمره من أعضاءِ المجلسِ، وعدده لا يتجاوزُ العشرينَ من غيرِ المصريينِ. ولا يعدُّ المؤتمرُ صحيحاً إلا إذا حضرَ أكثرُ من نصفِ أعضائه، ولرئيسِ المجمعِ بعدَ أخذِ رأيِ المكتبِ دعوةٌ من يرى دعوتهم من الأعضاءِ الفخريينَ والمراسلينَ وغيرهم،



ويشاركون في أعمال المؤتمر دون تصويت، ويتألف مكتبُ المجمع من الرئيس ونائبه والأمين العام وأربعةٍ يختارُهُم المجلسُ بأغلبية الحاضرين لمدة أربع سنوات^(١).

أعمال المجمع وإنتاجه:

أولاً: المحاضر:

وهي سجلاتُ المجمع التاريخية، ويُسجَلُ فيها بدقة ما يدور في مجلسِ المجمع ومؤتمره من بحوثٍ ودراساتٍ ومناقشاتٍ علميةٍ وقراراتٍ لغويةٍ تيسرُ العربيةَ وتتسعُ بطاقتها في حَمَلِ العلومِ ومصطلحاتها الحديثة، كما توصلُ الكثيرَ من الألفاظِ المتداولةِ التي يُشكُّ في عربيتها، بينما هي عربيةٌ أو ترجعُ إلى أصلٍ عربيٍّ، فيعملُ المجمعُ على توجيهها وبيانِ صحةِ الآراءِ فيها، كما تشتملُ على ما أقره المجمعُ من المصطلحاتِ العلميةِ والفنيةِ، وكلِّ ما أقره من ألفاظِ الحضارةِ والحياةِ العامةِ.

فالمحاضرُ توفرُ معلوماتٍ مفصلةً عن قراراتِ المجمع المنشورةِ بمجلتهِ، كما تقدمُ صورةً واضحةً عن الموضوعاتِ المطروحةِ في جلساتهِ، وقد صدرَ أولُ مُجلدٍ في مطبعةِ بولاق سنة ١٩٣٦م، وتوالى صدورُ المحاضرِ في سنواتِ ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٤٠م. ولم يصدرَ المجلدُ الخامسُ إلا في سنة ١٩٤٨م؛ لنشوبِ الحربِ العالميةِ الثانيةِ، وهو آخرُ محاضرِ الجلساتِ الذي صدرَ مطبوعاً نظراً للصعوباتِ الماليةِ التي كان المجمعُ يعانيها، وفقدانِ الموظفينِ الأكفياءِ الذين يرقون إلى مستوى التسجيلِ المطلوبِ للمناقشاتِ الدقيقةِ والمداولاتِ المعقدةِ، وما تفضي إليه من مصطلحاتٍ، فرأى المجمعُ عدمَ مواصلةِ طبعها، والاقتصارَ على المجلةِ.

ثانياً: بحوثُ المؤتمر السنويِّ ومحاضراته:

نصَّ مرسومُ المجمع سنة ١٩٤٠م على أن للمجمع مجلساً تنعقدُ جلساتهُ في فتراتٍ دوريةٍ من السنة، ومؤتمراً تنعقدُ جلساتهُ سنوياً لمدة أربعةِ أسابيع، وقد عاقت الحربُ انتظامَ هذا المؤتمرِ. وأولُ اجتماعٍ له كان في الدورةِ العاشرةِ سنة ١٩٤٤م، ورُئيَ في الدورةِ الخامسةِ

(١) ينظر مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً: ١٩ وما بعدها. ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: ١٧ وما بعدها.



والعشرين أن يُكتفى بطبع بحوث المؤتمر السنوي، واستمر ذلك حتى الدورة السادسة والثلاثين، ثم رُئي أن تُطبع الدورة في مجلة مستقلة، وكذلك بحوث المؤتمر وجلساته، وأعماله، فعادت بحوث المؤتمر تُطبع مع الدورة. كما رُئي في مؤتمر الدورة الرابعة والأربعين أن تُطبع بحوث المؤتمر في عددٍ خاصٍ من المجلة، ثم تقرر نشرها في محاضر الجلسات ابتداءً من الدورة الثامنة والأربعين، بالإضافة إلى نشرها في المجلة.

ثالثاً: المجلة:

اتخذَ الجمعُ لنفسه مجلةً علميةً منذ إنشائه، صدرَ عددها الأول ١٩٣٤م وتوالى صدورُها حتى عام ١٩٣٧م وما لبثت أن توقفت أحدَ عشرَ عاماً؛ حتى عام ١٩٤٨م، إذ صدرَ عددها الخامس، وتباطأ صدورُها فلم يصدر منها في ثمانية أعوام سوى أربعة أعداد، ثم أخذَ صدورُها ينتظمُ بعد ذلك. وتشكّل من أربعة أبوابٍ رئيسةٍ أولها للمصطلحات المتنوعة التي يُقرّها الجمعُ أو يُقدّمها أعضاؤه في شؤون الحياة المختلفة والمصطلحات العلمية والفنية، والباب الثاني مخصّصٌ للقرارات اللغوية التي يُصدرها الجمعُ بقصد التوسّع في اللغة حتى تستطيع الوفاء بأداء لغة العلوم والفنون والفاظ الحضارة وشؤون الحياة. والباب الثالث للبحوث والدراسات اللغوية المستفيضة وما يتبعها من دراسات وبحوث أدبية، والباب الرابع تراجعٌ مفصلةٌ لأعضاء الجمع منذ نشأته إلى اليوم، إذ استنّ الجمعُ ستين حميدتين: الأولى أن يقوم أحدُ أعضائه بتقديم العضو الجديد إلى زملائه، في حفل استقبال يُقام بمناسبة انتظامه بين شيوخ الجمع، ويُصوّر فيه سيرته ونشاطه العلمي تصويراً تاماً، حتى إذا لَبى نداء ربّه أقيم له حفلُ تايين يتحدّث فيه زملاؤه عمّا قدّمه من جهودٍ علميةٍ في مجال اللغة والآداب.

وابتداءً من الجزء (٢٤) من المجلة عمل الأستاذ إبراهيم التريزي الذي تولّى رئاسة تحريرها، على تطويرها شكلاً ومضموناً، فصارت المجلة خالصةً للبحوث والمقالات والشخصيات الجمعية وأخذت تصدر مرتين في العام، وأصدر مجموعة المصطلحات العلمية والفنية مستقلة^(١).

(١) جمع اللغة العربية في خمسين عاماً: ٥٧، وما بعدها، وجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: ٣٣، وما بعدها.

وبعد، فإذا عُدنا إلى النشاط الأول للمجمع وهو الجلسات وما يتصلُ بها من محاضرٍ ومناقشاتٍ فإن الإفادة منها تتطلَّبُ جهداً كبيراً بل مُضنياً أحياناً، فهي سجلاتٌ ضخمةٌ طُبعت كما جاءت في الجلسات، وتحملُ فهارسَ تشيرُ إلى أعمالِ اللجان، وقد ينضوي تحتَ العنوانِ الواحدِ عشراتِ الصفحاتِ وينبغي للباحثِ عن مسألةٍ ما أن يجوب هذا الكمَّ الكبيرَ من الصحفاتِ ليقعَ على ما يريد.

أما فيما يتعلقُ بالمناقشاتِ والأبحاثِ الواردة في محاضرِ الجلساتِ فإن الارتجالَ بينَ في الكثيرِ منها، وإذا ما استثنينا القضايا الكبرى في البداياتِ كالاستشهادِ بالحديثِ الشريفِ والتضمينِ، فإنَّ القراراتِ قد بُنيت على بحوثٍ قليلةٍ لا تكفي لدراسةِ الظاهرةِ اللغويةِ المنويِ دراستها، ويبدو ذلكَ بيناً في دراسةِ الأساليبِ، فضلاً عن غيابِ الدراساتِ الإحصائيةِ للظواهرِ المدروسةِ. ولعلَّ سعيَ المجمعِ إلى نفيِ تُهمةِ الجُمودِ عنه، ومواكبةِ الحياةِ اللغويةِ العصريةِ أفضى إلى قَبولِ الكثيرِ من الظواهرِ النحويةِ، وعلى الأخصّ في الأساليبِ، ولما كانت القراراتُ تتخذُ بالأغلبيةِ فقد جاءت التخریجاتُ في الغالبِ تحملُ آراءَ جُلِّ الأعضاء، فكان منها المتنافرُ والغريبُ أحياناً، الذي يمتح من شواهد أميتت عند أهل اللغة الأوائل، دونَ الالتفاتِ إلى اتساقِ الوجهِ الذي خرَّجت عليه هذه الظواهرُ ودلالته.

على أن هذه الهنات لا تغضُ من الأعمالِ الرائدةِ لمجمعِ الخالدين، وعمله على تنميةِ العربيةِ، والسعيِ إلى إيجادِ حياةٍ لغويةٍ عصريةٍ ثوابكُ مُتطلباتِ العصرِ ومُسْتجداته.



الفصل الأول

القضايا النحوية والتركيبية



مكتبة

الاستشهاد بالحديث

جاء في قرار المجمع^(١):

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في روايتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبيّنة فيما يأتي:

١. لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، ككتب الصحاح الست فما قبلها.
٢. يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآتية الذكر، على الوجه الآتي:
 - أ. الأحاديث المتواترة المشهورة.
 - ب. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
 - ج. الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
 - د. كتب النبي (صلى الله عليه وسلم).
 - هـ. الأحاديث المروية لبيان أنه كان (صلى الله عليه وسلم) يخاطب كل قوم بلغتهم.
 - و. الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.
 - ز. الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.
 - ح. الأحاديث المروية من طرق متعدّدة، وألفاظها واجدة.

وكان المجمع قد عهد إلى الشيخ الخضر حسين (ت ١٩٥٨م)، بدراسة الموضوع، وتقديم الرأي المناسب فيه؛ لأهميته البالغة في عمل المجمع؛ ولترسيخ أساس متين يعتمد عليه في اتخاذ القرارات اللغوية. ويعدّ الشيخ الخضر من أوائل اللغويين المحدثين الذين عثوا بقضية

(١) مجموع القرارات: ٥، صدر في الدورة (٤) في الجلسة (٣٥).



الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وقد قدّم بحثاً نشره في مجلة المجمع وسمه بـ «الاستشهاد بالحديث في اللغة» وقد رَفَع فيه رايةَ الباحث المحايد، واستقصى المسألةَ في الكتب الكثيرة؛ ليرى في أي جانب يقعُ الحق، إذ يقول: «وهذا ما دعاني إلى أن أبحثَ هذه المسألةَ وبذلتُ جهداً في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم، ثم استخلصت من اختلافهم رأياً»^(١).

وبعد عرض الشيخ الخضر أدلةَ المجيزين والمانعين ومناقشتها انتهى إلى موقفٍ وسطٍ، تمثل في إجازة ستة أنواعٍ من الحديث يُستشهدُ بها في اللغة، كما بيّن أنّ من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصّدر الأوّل، وإنّما تُروى في كتب بعض المتأخّرين، وأردف قائلاً: «ولا يُحتجّ بهذا النوع من الأحاديث سواءً أكان سندها مقطوعاً أم متصلأً»^(٢).

وإذا ما عدنا إلى بحث الشيخ الخضر حسين، وجدنا أنّ المجمع قد تبنّى ما أورده من الأحاديث التي يُحتجّ بها، وزاد عليها نوعين من الأحاديث وهي: الأحاديث المتواترة المشهورة، وكتبُ النبي صلى الله عليه وسلم.

وإذا ما استعرضنا ما جاء به الخضر حسين، وما زاده عليه قرار المجمع من الشروط، وجدنا هذه القرارات لم تتحلل من كلّ القيود، بل كانت وفق شروط ذكرَ جُلّها المتأخرون كالشاطبي (ت ٥٩١هـ)^(٣) والبدر الدماميني (ت ٨٢٧هـ)^(٤)، وابن الطيب المغربي (ت ١١٧٠هـ)^(٥)، إلا أنّ قرار المجمع رتبها وصنّفها وزاد عليها.

غير أن ما يُؤخذ على بحث الشيخ الخضر أنّه لم يستقرىء ما كتب أبو حيان الأندلسي، فأبو حيان لم يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً كما ذكر، بل هو يُحتجّ به وينقل آراء المحتجّين، ويوافقهم على القواعد التي بنّوها مستندين إليه^(٦). وإن منع التوسّع فيه، وقد احتجّ به في كتابه «أرثشاف الضرب».

(١) مجلة المجمع: ١٩٧/٣.

(٢) نفسه: ٢٠٩/٣.

(٣) ينظر خزانة الادب: ١٢/١.

(٤) نفسه: ١٤/١.

(٥) ينظر شرحه على كتاب الاقتراح للسيوطي، نقلاً عن مقال الدكتور محمود حسني مغالس. احتجاج النحويين بالحديث، عدد ٣-٤ / ١٩٧٩ الصفحة ٤٤.

(٦) ينظر كتاب «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف» الصفحة ٣١٧ وما بعدها.



وإذا ما عدنا إلى موضوع الاستشهاد بالحديث نجد أهم حجج المانعين وأقواها إنما هي رواية الحديث بالمعنى. والحق أن للإمام النووي قولاً غاية في الأهمية ينبغي ألا يغيب عند مناقشة هذه المسألة، إذ يرسخ في أول شرحه على صحيح مسلم في فصل: 'في رواية الحديث بالمعنى' شرط راوي الحديث بالمعنى الذي يستشهد بروايته، إذ يقول: 'فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يُحيل معانيها لم يَجْزُ له الرواية بالمعنى بلا خلافٍ بين أهل العلم، بل يتعينُ اللفظُ، وإن كانَ عالماً بذلك، فقالت طائفةٌ من أصحاب الحديث والفقهِ والأصول: لا يجوز مطلقاً وجوزه بعضهم في غير حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) ولم يُجوزَه فيه^(١). وحقيقٌ بمن يتَّصفُ بما وصفه النووي أن يُستشهد بما يروي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدكتور رشاد الحمزاوي علّق على قرار الجمع بقوله: 'إن هذا القرار مهمٌ بالطبع، إلا أنه يستند إلى رأيٍ محافظٍ لا يأمن اللبس، فهو يُقرُّ معايير فيها نظراً؛ من ذلك اعتماده على الجنس العربي الخالص، وإقراره فساد اللغة في فترة معينة، والطعن في رواية الحديث لأنهم أعاجم، دون التنبيه إلى أن الإمام البخاري ليس عربياً، وتلك عراقيلٌ ومتناقضاتٌ من شأنها أن تثير قضايا ومشاكل عند تطبيق هذا القرار^(٢).

وهذه فقرة حافلةٌ بالمتناقضات، فلا ندري من أين أتى الدكتور الحمزاوي بمسألة الاعتماد على الجنس العربي الخالص. وهي لم تُردِّ في أي بند من بنود القرار، بل إننا نجد عكسها، فنجد في البند 'والأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء، وهذا توسع يدخل العربي وغيره، وهذا فضلاً عن ورود اسم ابن سيرين ممن يؤخذ عنه في قرار الجمع وهو عربي بالولاء^(٣).

أما إقرار الجمع فساد اللغة في فترة معينة، فلم يكن من وحيه، فإذا كان ثمة فترةٌ للاستشهاد بالشعر، فإن الاستشهاد بالحديث أولى، كما أننا لم نر في قرارات الجمع ما يطعن في رواية الأحاديث لأنهم أعاجم، والكتب المدونة في الصدر الأول والتي أجاز الجمع

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١/١٦٢.

(٢) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ١٩٢.

(٣) كان مولى أنس بن مالك، من أهل جرجانيا توفي ١١٠هـ ينظر تاريخ بغداد: ٢/٤١٥.



الاستشهادَ بها حافلة بالرواة الأعاجم، أمّا الإمام البخاري الذي اتخذه الدكتور الحمزاوي مثلاً فهو استشهاد في غير محله، فالبخاري (ت ٢٥٦هـ) جامعٌ للحديث يرويه كما سمعه. وقد استدرِك الدكتور أمين السيّد على المجمع نوعين من الأحاديث إذ قال: "ولكنني أرى أنه كان يجب أن يزيد فيما يحتاج به"^(١):

١. الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم.
٢. الأحاديث التي يطمئن فيها إلى عدالة رواتها، والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستشهاد فيها، وإن اختلف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة.

وهو استدراك كان الشيخ الخضر قد أشار إليه في بحثه، وإن لم يذكره ضمن الشروط^(٢)، وهو حسنٌ يوسع دائرة الأحاديث المستشهد بها. وهكذا نرى أهمية التفات المجمع إلى هذه القضية مبكراً، فالحديث الشريف مصدرٌ ثرّ من مصادر العربية، وركنٌ من أركان نهضتها ونماؤها، وقد وعى أعضاء المجمع هذه المسألة فلم يكن قرارهم بالمتشدد الذي يرد الاستشهاد بالحديث، ولا بالمتحلّل الذي ترك الأمر مطلقاً دون قيدٍ أو شرط، بل توخّى الإفادة من هذا المصدرِ قدرَ المستطاع.

(١) مدرسة البصرة النحوية ٢٦٠.

(٢) مجموعة القرارات: ٦، صدر في الدورة (١) في الجلسة (١٧)، مجلة المجمع ٢٠٩/٣ - ٢١٠.



التَّضْمِينُ

جاء في قرار المجمع:

التَّضْمِينُ أَنْ يُؤَدِّيَ فِعْلٌ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ فِي التَّعْبِيرِ مُؤَدَى فِعْلٍ آخَرَ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، فَيُعْطَى حُكْمُهُ فِي التَّعْدِيَةِ وَاللُّزُومِ. وَمَجْمَعُ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَرَى أَنَّهُ قِيَاسِيٌّ لَا سَمَاعِيٌّ بِشَرُوطِ ثَلَاثَةٍ:

الأول: تَحَقُّقُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ.

الثاني: وُجُودُ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى مُلَاحَظَةِ الْفِعْلِ الْآخَرِ، وَيُؤَمِّنُ مَعَهَا اللَّيْسُ.

الثالث: مَلَائِمَةُ التَّضْمِينِ لِلذَّوْقِ الْعَرَبِيِّ.

ويُوصِي المَجْمَعُ الأَ يُلْجَأُ إِلَى التَّضْمِينِ إِلا لِعُرْضِ بَلَاغِيٍّ^(١).

لعلَّ قَضِيَّةَ التَّضْمِينِ مِنْ أَكْثَرِ الْقَضَايَا اللُّغَوِيَّةِ إِشْكَالاً، وَمِنْ أَيْبَنِ مَسَالِكِ الْبَحْثِ الْعَقْلِيِّ الدَّقِيقِ لَدَى الْقَدَمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ. وَقَدْ تَنَازَعَ أَطْرَافُهَا النُّحَوِيُّونَ وَبَلَاغِيُّونَ، كُلٌّ يَدْفَعُ بِرَأْيِ قَوِيٍّ^(٢). وَقَدْ اسْتَشْعَرَ أَعْضَاءُ الْمَجْمَعِ خَطَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالْإِشْكَالَاتِ الَّتِي قَدْ تَنْهَضُ أَمَامَهُمْ إِذَا تَجَاوَزُوا عَنْهَا. وَعَلَى وَقَعِ هَذَا الْإِلْحَاحِ أَوْكَلَ الْمَجْمَعُ دِرَاسَةَ مَسْأَلَةِ التَّضْمِينِ إِلَى لَجْنَةِ الْأَصُولِ فِي الدُّورَةِ الْأُولَى، وَقَدْ قُدِّمَتْ فِي مَوْضُوعِهِ سَبْعَةٌ بِمَجْهُودٍ^(٣).

وقد تولَّى الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْإِسْكَندَرِيُّ (ت ١٩٣٨م)، عَضُوَ الْمَجْمَعِ، الْاِحْتِجَاجَ لِهَذَا الْقَرَارِ، فَقَدَّمَ بَحْثاً بِعَنْوَانِ الْعُرْضِ مِنْ قَرَارَاتِ الْمَجْمَعِ وَالْاِحْتِجَاجِ لَهَا، وَنُشِرَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ مَجَلَّةِ الْمَجْمَعِ. وَبَحْثٌ فِيهِ مَسْأَلَةُ التَّضْمِينِ بَحْثاً مُسْتَقْصِياً، وَقَدْ انْتَقَدَ فِي مُسْتَهْلِهِ الْمُتَشَدِّدِينَ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ، وَنَعْتَهُمْ بِعِبَادِ الْمُعْجَمَاتِ.

(١) مجموع القرارات: ٦، صدر في الدورة (١) في الجلسة (١٧).

(٢) ينظر عرض عباس حسن لهذه الآراء في النحو الوائى: ٥٥٣/٢.

(٣) قدمت هذه البحوث في التَّضْمِينِ وَتِيَابَةٌ بَعْضُ الْحُرُوفِ عَنْ بَعْضِ النُّحُوِّ الْآتِي:

اثنان للشيخ حسين والي، واثنان للشيخ محمد الحضرمي، وواحد للشيخ أحمد الإسكندري، وواحد للشيخ إبراهيم حمروش، والسابع للشيخ عبد القادر المغربي.



وأفرد عنواناً بَحَث فيه الخلاف بين البصريين والكوفيين والبلاغيين في هذه المسألة^(١)، وذكر أن الكوفيين يذهبون إلى القول بنبابة بعض حروف الجر عن بعض بطريق الوَضْع، وهم بهذا يسقطون مقولة التضمين، بينما يقول البصريون بالتضمين في الأفعال، ويردّون نبابة بعض الحروف عن بعض فكما لا تنوب بعض حروف الجزم عن حروف النصب لا تنوب بعض حروف الجر عن بعض قياسياً، وهذا قياس شكلي، المنطق أوله وآخره، وقد استقاه الإسكندري من ابن هشام (ت ٧٦١هـ)^(٢).

وقد جاء المبرّد (ت ٢٨٥هـ) وهو من شيوخ البصريين بعد سيبويه (ت ١٨٠هـ) بما يخالفه؛ إذ يقول في الكامل: "وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواقع ثم يأتي بالأمثلة، ويردّف قائلاً: "وهذا كثيرٌ جداً"^(٣)، وقد أشار إلى ذلك في المقتضب أيضاً^(٤).

ويعرضُ الشيخُ الإسكندري لما جاء به الشيخ يس (ت ١٠٦١هـ) فيما كتبه على التصريح من استيعابه لما قيل في تخريج التضمين، وقد لخص ما جاء به النحويون والبيانون في ثمانية أقوال^(٥). وهو يشير إلى مشاركة البيانين للنحويين في بحث التضمين من حيث جعله استعارة في الحرف والفعل جارٍ على حقيقته، أو مجازاً في الفعل والحرف باقٍ على حقيقته، ويذكر أنهم عوّلوا على أن الفعل باقٍ على حقيقته، وأن الجارَ والمجرورَ متعلقانٍ بمحذوفٍ خاصٍ دلّ عليه دليلٌ، يُعرَبُ حالاً، وعلى هذا يُجمَعُ البيانون على قياسيته. وينتهي إلى أنه لا فرق بين التضمين البياني والنحوي في حقيقة الاستعمال، وإنما الاختلاف في وجهة التأويل بين الفريقين. وينبغي ههنا أن نتوقّف لنعرض بعض الاختلافات في تعريف التضمين، وما تفضي إليه من الاضطراب.

(١) مجلة المجمع ١: ١٨٣.

(٢) المعنى: ١٥٠-١٥١.

(٣) الكامل في اللغة والأدب: ٢/ ١٠٠٠-١٠٠١.

(٤) المقتضب: ٢/ ٣١٩-٣٢٠.

(٥) التصريح: ٢/ ٥-٧.



يعرضُ الإسكندرِي بعضَ تعريفاتِ التضمينِ فيقول: إن أشهرَ التعريفاتِ إنما هو إشرابُ لفظٍ معنى لفظٍ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصيرَ الكلمةُ تؤدي مُؤدَى الكلمتين" ويُعقَّب على هذا التعريفِ قائلاً: "ولكن لفظ الإشرابِ يفضي إلى مشكلاتٍ أقلها الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ في كلمةٍ، وهذا لم يُقل به علماء العربية^(١).

غير أن التعريفاتِ المشهورة تخالف ما ذكره الشيخ، فابن هشام يقول فيه: إنهم قد يُشربونَ لفظاً معنى لفظٍ آخر فيُعطونه حكمه، ويسمُون ذلك تضميناً^(٢). وقد عَقَّب الشيخ يس على قول ابن هشام هذا بقوله: "واعلم أن كلامَ المصنّف في المُعني في تقريره التضمينَ في مواضع يقتضي أن أحدَ اللفظين مستعملٌ في معنى الآخر ... فمعنى قوله أنه إشرابُ لفظ معنى آخر أن اللفظَ مستعمل في معنى الآخر فقط^(٣).

وفي الكلّيات لأبي البقاء (ت ١٠٩٤هـ) هو إشرابُ معنى فعلٍ لفعلٍ ليعاملَ معاملةً، وبعبارةٍ أخرى هو أن يُحمَل اللفظُ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة^(٤)، بل إن ابنَ جنّي (ت ٣٩٢هـ) يقول في الخصائص: إن الفعلَ إذا كان بمعنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يتعدى بجرٍ والآخرُ بآخر فإن العربَ قد تتسع فتوقُّعُ أحدِ الحرفينِ موقعَ صاحبه إيداناً بأن هذا الفعلُ في معنى ذلك الآخر^(٥)، ويردُ قائلاً: "ووجدتُ في اللّغة من هذا الفنِّ شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره لجاء كتاباً ضخماً^(٦)". وعلى هذه التعريفاتِ فلا إشكال، فليس ثمة جمعٌ بين الحقيقةِ والمجاز، والفعلُ، يُحمَل معنى واحداً هو المعنى المضمّن.

على أن هناك مَنْ ذهب إلى المعنى الذي انتحاه الإسكندرِي في تعريفه، يقول الزمخشري (ت ٥٨٣هـ): "والغرضُ في التضمينِ إعطاءُ مجموعِ معنيين، وذلك أقوى من

(١) مجلة المجمع: ١/١٨٢.

(٢) المغني: ٨٩٧.

(٣) التصريح: ٤/٢.

(٤) الكلّيات: ٢/٢٤.

(٥) الخصائص: ٢/٣٠٨.

(٦) الخصائص: ٢/٣١٠.



إعطاء معنى، ألا ترى كيف رجع معنى 'ولا تعدُّ عينك عنهم'^(١) إلى قولك: 'ولا تقتحنهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم'^(٢).

ويُعلّق الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ٢٠٠١م) على قول الزمخشري: 'وأنت ترى حقيقة التضمين عند الزمخشري قائمة على أساس ضعيف، إذ كيف يجوز أن يتضمّن الفعل في جملة واحدة معنيين'^(٣). على أننا لسنا ملزمين أن نفهم من كلام الزمخشري ما فهم الدكتور السامرائي، فقد يكون الزمخشري لم يُرد إلى معنيين منفصلين بينهما برزخ لا بيغيان، وإنما قصد معنى واحداً فيه شيء من العمق والسعة يشملهما جميعاً، وعلى هذا فهو مبرراً من الضعف الذي رماه به السامرائي. وصلاخ الدين الزّعبلاويّ ممن يحمل قول ابن هشام على غرار تفسير السامرائي لقول الزّمخشريّ، ويستند إلى تعقيبه وفائدته أن تؤدّي كلمة مؤدّي كلمتين^(٤)، وأرى أنّ هذا التعقيب قد يُفضي إلى فائدة التضمين وهي الإيجاز لا إلى حقيقته.

وإذا ما توقفنا ههنا عند فائدة التضمين، وجدنا أنّ القدماء والمحدثين متفقون على أنّ فائدة التضمين هي الإيجاز، فابن هشام يرى أنّ الكلمة تؤدّي مؤدّي كلمتين، وأبو البقاء يقول: 'فالكلمتان معقودتان معاً قصداً وتبعاً'^(٥) ومن المحدثين نجد غير الإسكندريّ الخضر حسين يقول: 'وللتضمين غرض هو الإيجاز'^(٦)، وكذا السامرائي^(٧). وإذا أنعمنا النظر فيما جاء من هذا الباب وأقرّه أهل هذه الصناعة، بعيداً من تنظير البلاغيين، وجدنا أنّ الإيجاز بيّن لا يُدافع في بعض الألفاظ، وخفي لا يلمح له أثر في الكثير منها إلا ما تأوله المتأول، وأقحمه على النصّ ثم قيده بهذا التأويل.

(١) الكهف، ٢٨.

(٢) الكشاف: ٤٨١/٢.

(٣) النحو العربي: ١٨١.

(٤) مسالك القول في النقد اللغوي: ٢٠٥.

(٥) الكليات: ٢٦/٢.

(٦) دراسات في العربية وتاريخها: ٢٠٥.

(٧) النحو العربي: ١٧٠.



أما فيما يتعلق بالشروط التي اشترطها المجمع فيرى الإسكندري أن المجمع استخلصها من كلام علماء النحو والبلاغة، وهي شروط المجاز نفسه، فهي - كما يرى - ضمان كافٍ لاستعماله على مثال ما استعمله العرب، وكفالة بقاء فائدته^(١).

وهو يحتاج لتلك الشروط موضحاً جوانبها، فيعلق على الشرط الأول "تحقق المناسبة بين الفعلين" بأنه حاجزٌ من تحمیل الفعل معنىً بعيداً عن معناه الوضعي، إذ تقتضي - كما يرى - تعديته بحرف ذلك الفعل البعيد إلى فساد الكلام، وعدم ضبط لمعاني الأفعال، فلا يجوز أكلت إلى الفاكهة على أن أكلت متضمن معنى مال^(٢).

وهذا الشرط على ما ذهب إليه الإسكندري قد يبدو عزيزاً، فهو يُفسر هذه المناسبة بقوله: "ولا بد أن كلا المعنيين ينطويان تحت جنس يشملهما، بل قد زعم بعضهم أنهما قد يتساويان"^(٣)، وهذا تضيق ثاباه طبيعة اللغة، فالمستعرض للتضمن عليه أن يستبعد الكثير مما حُمِلَ عليه تحت وطأة هذا الشرط، على الرغم من أن مسألة الانضواء تحت جنس واحد جلية في أغلب هذا الباب، وقد أصاب الشيخ الخضر حسين حين قال: فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المُعْتَبَرة في صِحّة المجاز كان التضمن باطلاً^(٤). وهذا يختلف عن مسألة الانضواء تحت جنس واحد، وقد فصلّ البلاغيون في كتبهم وشروحاتهم طبيعة هذه العلاقة، وذكروا العشرات منها.

أما الشرط الثاني "وجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر، فيعده الركن الأقوى في التضمن، إذ لولا القرينة ما عُرف أن الفعل توسّع في معناه. ومسألة القرينة مسألة بديهية، وفقدانها يُسقط القضية برمتها، ويحجّب أيّ انزياح في اللفظ. غير أن القرينة أوسع مما ذهب إليه الخضر حسين من تعدية الفعل، فالقرائن تشكل بأوجه كثيرة أداها السياق.

ولم يعلق على الشرط الثالث "ملاءمة التضمن للذوق العربي" على أنه واضح. والظاهر أنه ليس واضحاً ولا محددًا، ومسألة الذوق مسألة شائكة، وليس من اليسير

(١) مجلة المجمع: ١٩٥/١.

(٢) مجلة المجمع: ١٩٦/١.

(٣) مجلة المجمع: ١٩٦/١.

(٤) دراسات في العربية وتاريخها: ٢٠٥.



الخُلُوص فيها إلى نتيجة، وليس ثمة ذوقٍ عربيٍّ واحد يمكن الاحتكام إليه، وعرض هذه الألفاظ عليه. وليس من قبيل المبالغة القول إن هذا الشرط يمكن حذفه والاستغناء عنه دون أن يحدث خللاً.

أما حاشية القرار ويوصي المجمع ألا يُلجأ إلى التضمين إلا لغرضٍ بلاغيٍّ فنجدته يمثل لها، فهي - كما يرى - تنبيه للكاتب أو الشاعر أو الخطيب ألا يستعمل التضمين إلا إذا قصد إلى فائدته البلاغية، وهي الإيجاز^(١).

وهذه الحاشية مُبَسَّرَة؛ ذلك أن أي انزياح لغوي لا يمكن أن يكون جزافاً، ولا يمكن أن يُعَمَّ على مستخدمه هذا الانزياح، إلا إن كان لا يدري ما يقول. يقول الخضر حسين: فإن صدرَ مثل هذا عن عامي أو شبيهه بعامي، أي ممن يَدُلُّك حاله على أنه لم يَبْنِ كلامه على مراعاة فعلٍ آخرٍ مناسبٍ للفعل الملحوظ، كان عليك أن تُحَكِّم عليه بالخطأ، فلا جناح عليك أن تحكّم على قول العامة مثلاً أرجو الله قضاء حاجتي باللحن والخروج عن الفصحى؛ لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين، وليس لك أن تُخرِجه على باب التضمين^(٢)، ومُغَالاةُ الشيخ ههنا واضحة، فعلاقة أرجو بأسأل ظاهرة مما يجعل للتعدي وجهاً، والسياق يفرض هذا المعنى. وعلّق صلاح الدين الزعلابي على هذا بقوله: وهو قولٌ غريب، وإلا فهل يصحُّ أن يكون الكلام صواباً وخطأً معاً، وأن يختلف الحكم باختلاف قائله^(٣). وثمة إشكالٌ ههنا أيضاً في كلام الخضر حسين، فهل يُنطقُ العامي بمثل هذه العبارة؟

إنَّ شِوَعَ مثل هذه التراكيب وسيرورتها لا يُدْفَعُ بما دَفَعَهُ به الشيخ الخضر، فالمسألة أبعد من مسألة الخطأ والصواب، وليس على المستخدم للغة أن يُفصِّحَ عن غرضه البلاغي بعد استخدام هذه الألفاظ التي يُلمَحُ فيها التضمين إن شاعت وغدت متداولة، وههنا ينبغي الوقوف على قضية هامة، فالمستخدم الأول للفظ المضمَّن يجب أن يكون قاصداً هذا الاستخدام، عالماً بتركيب الكلام، وإلا غدت المسألة - كما ذكر - هذراً لا طائل تحتها، على أن هذا الوعي وذلك القصد قد لا يكون شرطاً فيمن خَلَفَهُ على هذا الاستخدام.

(١) مجلة المجمع ١/١٩٦.

(٢) دراسات في العربية وتاريخها ٢٠٦.

(٣) مسالك القول: ٢٢٧.



وعلى نهج حاشية القرار سارَ أيضاً أحمد العوامري (ت ١٩٥٦م)، عضو المجمع. ففي تحقيقاته اللغوية عرضَ لكلمةِ الْفِشْلِ، وذكرَ أنَّ معانيها تدورُ على ضعفِ القلبِ والفرعِ والكسلِ وما يتفرَّعُ منه، وأردفَ قائلاً: إلا أنَّ هذه المعاني للفِشْلِ، قد تُنوسيتُ الآن. فلا نجدُ في كلامِ الناسِ، وأقلامِ الكتابِ، إذا أطلقوا لفظَ الْفِشْلِ، إلا أنهم ينوونَ به الخيبةَ والإخفاقَ فحسب. فإن قيل: وما يمنع من أن يُطلقَ الْفِشْلُ ويُراد به الإخفاق، من إطلاقِ السببِ وإرادةِ المُسبَّبِ، على طريقِ المجازِ المرسلِ ... قلنا يسوغُ ذلك لمن يَعرفُ معاني الألفاظِ ويفهم حقيقتها ومجازها، ويختُمُ تحقيقه قائلاً: "هذا رُوحُ ما أقره مجمع اللغة العربية الملكي في مبحثِ التضمين"^(١).

وهذا كلامٌ غاية في التشدّد، بل يصلُ إلى حدِّ التناقضِ، فهو يذكر كما رأينا أن الْفِشْلُ بالمعنى الجديد يجري على ألسنة الكتابِ، فهل على أولئك الكتاب أن يُصدروا بياناً بالعرض البلاغيّ لهذه الكلمة حتى تُجاز؟ وما نحن بعد ثلاثة أرباع القرن من هذا المقال نرى أنَّ هذه الكلمة مستخدمة بالمعنى الجديد، وهي سائغة وذائعة على ألسنة الكتاب والأدباء، ولم يحفل أحدٌ بما قاله الشيخ.

إنَّ وعيَ المجمع المبكّر لمسألة التضمين يدلّ على أهمية هذه المسألة، وما تشكّله من عقبات للناطقين بالعربية. وتعريفُ المجمع للتضمين يُعدّ فيما أرى أشمل وأمرنّ تعريف له على مدى معالجة هذه القضية، فقد تُرْفَع عن كثير من الخلافات فضلاً عن تصريحه بقياسية التضمين، غير أنَّ ثمة هنات تحدّ من مرونته هذه، وخدمته المتوخّاة للعربية، كما رأينا عند مناقشة بعض شروطه. ولعلّ من أبرز تلك الهنات - فيما أرى - إظهار أنَّ قضية التضمين تنحصر في مسألة التعديّ والّلزوم، ونيابة حروف الجرّ، وهي أشمل من ذلك وأوسع. ويرى الدكتور رشاد الحمزاوي أنَّ قرارَ المجمع سلاحٌ ذو حدّين؛ إذ يتيسر للمحافظين اعتماده بقدر ما يعتمدّه المُحدّثون، سواء لدحضِ التراكيبِ الحديثة أو لتبريرها^(٢)، وهذا كلام لم ينتكّب جادة الصواب. كما يرى الدكتور السامرائي (ت ٢٠٠١م) أن قرارَ المجمع جاء تلبيةً للحاجة

(١) بحوث وتحقيقات لغوية مجلة المجمع: ١٥٥/١.

(٢) أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٣٦٢.



إليه، ولأنَّ مُتطلّبات العصر تستدعي أن تُسَعَفَ العربيّة بمادّة ضخمة، حتى تُسائر الحياة الحاضرة ومتطلّبات العصر المعقّدة^(١).

ويرى الأستاذ عباس حسن أن أدلّة التضمين واهية، كما يرى أن الرأي الأقوى في جانب الذين يمنعون. ويردف قائلاً^(٢): "وما الدليل على أن الفعل وشبهه متعدّ أو غير متعدّ إلا من طريق التضمين، ونحن نراه متعدّياً بواسطة أو غير واسطة، ولا دليل معنا على أسبقية الفعلين في الوجود، والتعدّي وعدمه؟ الحق أن إثبات التضمين لا تطمئن له نفس المتحرّري المتحرّرون. وهو يرى أن التضمين لا يخرج عن إحدى حالتين:

الأولى: أن الألفاظ التي وُصفت بالتضمين إن كانت قديمة في استعمالها من عصور الاستشهاد فإنّ استعمالها دليل على أصالة معناها الحقيقي.

والثانية: أن العصور المتأخّرة عن عصور الاستشهاد غير محتاجة إلى التضمين لاستغنائها عنه بالمجاز، وأنواعه المختلفة التي تتسع للكثير من الأغراض والمعاني الدقيقة.

وأعلّق على كلام الأستاذ عباس حسن، ما أخذته على تعريف الجمع، في اختزال مسألة التضمين في باب التعدّي واللزوم. والقضية بعد، أكبر من ذلك وأشمل.

إنّ مسألة التضمين بالمفهوم النحوي، لا يمكن التسليم بها، وإلا غدا معولاً لهدم اللغة، وبغث الفوضى في مفرداتها وتراكيبها، والعربية في ذلك ليست بدعاً من اللغات. أمّا مسألة التعدّي واللزوم، ونيابة أحرف الجرّ بعضها عن بعض، فإنّ كانت من عصر الاستشهاد، فالاستقراء والإحصاء كفيل مجلّها، إذ ما يثبت منها أصالته في الاستخدام، وشيوعه على هذا النحو عند الكتاب والشعراء والخطباء، سلّمنا به، وما لمخنا فيه ملمحاً بلاغياً، كان من حظيرة البلاغة، وأمره من بعد إلى الكتاب، وأكبر القول: إنّ هذا الجانب البلاغي الذي صنعه المبدع الأوّل، قد يخبو عند المتأخرين من الكتاب وغيرهم، فيستخدمه استخداماً الحقيقي، كما في التشبيهات الميّتة التي لا يلمح أثر التشبيه فيها، وهذا أيضاً يظهره الاستقراء.

(١) النحو العربي نقد وبناء: ١٨٤.

(٢) النحو الوافي: ٥٥٣/٢.



أما الاستخدامات التي تتلو عصر الاحتجاج فإن استندت إلى ما جاء من تلك الاستخدامات في عصور الاحتجاج، على الشرط المذكور وهو الاستقراء، سلمنا به أيضاً، وإلا فهو من البلاغة والمجاز.

ونحن في العصر الحاضر لا نخرج عن هذا المنهج، فقضية التضمين هي قضية أنزياح دلالي بالدرجة الأولى، قبل أن تكون مفهوماً نحوياً أو بلاغياً، وإذا أردنا هذه القضية أن تأخذ مداها اللغوي بعيداً من الإشكالات المنطقية، والمسالك المعقدة، فيجب أن ندرس تحت هذا الباب. ومما لاشك فيه أن المجاز القائم على الإبداع والابتكار البياني هو الرائد الأول وراء تلك الانزياحات، وإن لم يكن الوحيد.

وعلى هذا فإن مسألة التضمين تتطلب معالجة أكثر مما جاء في قرار الجمع على أهميته، ولعل من سئل معالجة هذه القضية معالجة شاملة ما أشار إليه الدكتور السامراني من صياغة معجم تاريخي للألفاظ العربية ودلالاتها⁽¹⁾، وهو كفيلاً بتتبع هذه الظاهرة الأسلوبية، التي تنبثق من التطور اللغوي، ويوفر للكاتب والباحث والشاعر وغيرهم مادة غزيرة يمكن تبنيها والحكم عليها، بدل أن نعالج أمثلة جزئية منفصلة تنازعها علوم مختلفة وآراء متشعبة. فالتضمين عملية إلحاق دلالية، مقابل عملية الإلحاق الصرفية، وعملية الإلحاق النحوية.

ويمكن الاتجاه من جهة أخرى إلى علم الدلالة الحديث، كما أشار عبد الجبار توامة⁽²⁾، فإن في نظرية الحقل الدلالي منهجاً لاجباً، يتم عمل المنهج التاريخي، ومن أهم مبادئ هذه النظرية: أنه لا يصح إغفال السياق الذي ترد فيه الكلمة، واستحالة دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوي. وليس هذا فحسب وإنما يمكننا أن نتلمس الأثر الثقافي والاجتماعي والنفسي لكثير من هذه الألفاظ، فالألفاظ تتأثر بكل ذلك دون شك.

(1) النحو العربي نقد وبناء: ١٨٥.

(2) التعدية والتضمين في الأفعال العربية ١١٨، وينظر نظرية الحقول الدلالية عند أحمد مختار عمر في علم الدلالة: ٧٩.

الوقوفُ بالسُّكُونِ عَلَى الأَعْلَامِ المُرَكَّبَةِ

جاء في قرار الجمع:

- يُجِيزُ المَجْمَعُ مَا يَجْرِي عَلَى الأَلْسِنَةِ مِنْ حَذْفِ أبنٍ مِنَ الأَعْلَامِ المُتَتَابِعَةِ فِي مِثْلِ:
- سَافَرَ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ حَسَنٌ، وَنَضَبْتُ هَذِهِ الأَعْلَامُ عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ التَّالِيَيْنِ:
١. يُعَرَّبُ العَلَمُ الأَوَّلُ بِحَسَبِ مَوَاقِعِهِ وَيُجْرُ مَا يَلِيهِ بِالإِضَافَةِ.
 ٢. تُسَكَّنُ الأَعْلَامُ كُلُّهَا إِجْرَاءً لِلوَصْلِ مَجْرَى الوَقْفِ^(١).

أصلُ هذه المسألة اقتراحُ كان تقدّم به الأستاذ أحمد حسن الزيات (ت ١٩٦٨م) عضو الجمع، إذ أجازَ تسكينَ هذه الأعلامِ المركبة مع إسقاط كلمة أبنٍ للتخفيف^(٢). ثم قدم الأستاذ الزيات بحثاً في الموضوع بعنوان: رأيي في قولهم: سافر محمد علي حسن، وجاء في بحثه: "وأما العبارة التي لا حيلة فيها ولا معدى عنها فهي قول العرب اليوم في أكثر أقطار العروبة سافر محمد علي حسن كما يقول الفرنج ... فهم يسقطون كلمة أبنٍ من بين علم الابن وعلم أبيه، وينطقون بهذه الأعلام ساكنة على اختلاف العوامل؛ لأنهم في حقيقة الأمر لا يعرفون كيف يُعربونها، ولا لأي قاعدة من قواعد النحو يُخضعونها"^(٣).

ويلتمس الأستاذ الزيات لها وجهاً من وجوه الإعراب يُذهب عنها الشذوذ والعامية، إذ يقول: "وقد وجدت لتصويبها قياساً من القرآن الكريم يُحقق هذا الوجه الملتَمَس ... افتتح الله - جلّ وعلا - تسعاً وعشرين سورة ببعض أسماء الحروف، وقد تواترت قراءتها بالسكون، وهي مَعْمُولَةٌ للقسم أو لعوامل أخرى"^(٤)، ومما يَسْتَشْهَدُ به قولُ الزَمَخْشَرِيِّ في تفسيره: "وهكذا كلُّ اسمٍ عَمَدَتْ إلى تَأْديَةِ ذاتِهِ فحسب، قبل أن يَحْدُثَ فيه بدخول العوامل شيء من تأثيراتها، فحقك أن تلفظ به موقوفاً، ألا ترى أنك إذا أردت أن

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٣٦، صدر في الدورة (٤٤) في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) نفسه: ٣٦.

(٣) مجلة الجمع: ٦٢/١٢.

(٤) نفسه: ٦٣.



تلقني على الحاسبِ أجناساً مختلفة، ليرفع حُسبانها، فإنك ثلّيقها أغفلاً من سِمة الإعراب، فتقول: دار، غلام، جارية، ثوب، ولو أعزبت لرَكِبتَ شَطَطاً^(١).

ثم أعدت لجنة الأصول تقريراً في بحث الزيّات، وردت ما استشهد به من قياس على أسماء حروف التهجي في أوائل السور؛ لأنّ العلماء نصّوا على أنّ أسماء الحروف الهجائية كُتِر استعمالها معدودة ساكنة الأعجاز لأسماء الأعداد، حتى صارت هذه الحالة كالأصل فيها. وانخرطت اللجنة في جدلٍ اشترك فيه العقاد (ت ١٩٦٤م) وطه حسين (ت ١٩٧٣م) وإبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٤م) وغيرهم، ولم ينتهوا إلى شيء، ووافق أغلب الحاضرين على التأجيل^(٢).

وقد تالت بحوث كثيرة في هذه المسألة، نعرضُ لأربعة منها بشكل مختصر؛ بحثين يؤيدانها، وآخرين يردّانها، ونستعرض باختصار حُجج كلٍّ منها، ومسالك باحثيها. ونستهلّ بالمؤيدين فنجد إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٧م) يحاول إثبات هذه المسألة من طريق إثبات ظاهرة الإسكان في أواخر الكلمات في حالة الوصل، فهو يرى أن الحركة الإعرابية لا تدلّ على معنى أصلاً، وأن هدفها وصل الكلام^(٣). ويستشهد بقراءة أبي عمرو (ت ٧٠هـ) وكلام ابن جني في المُحتسب، ويردّف قائلاً: فإذا كان هذا قد جازَ في قراءة أبي عمرو التميمي العربيّ نسباً ومولداً ... كما جاز في قراءة غيره، فهل بعد هذا نستكثر أن نُجوّز الإسكان عند سرد بعض الأعلام في مثل: سافر محمد عليّ حسن^(٤).

أما البحث الآخر فهو للأستاذ أمين الخولي (ت ١٩٦٦م) ووسّمه بالأسماء الثلاث، وهو بحث طويلٌ نسبياً، وقد قسمه عناوين تناول فيه جوانب المسألة، واستعرض فيه أقوال بعض العلماء من أعضاء الجمع، وانتهى إلى ما سمّاه الحُلّ الميسر. ومفاده تسكين الأعلام الثلاثة إجراءً للوصلِ مجرى الوقف، ويردّف قائلاً: "إن سُئلت عن إعرابها وهو ما لا أهمية له، أُجيب عنه ببيان موقعها مجتمعةً في الجملة؛ رفعاً أو نصباً أو جرّاً، على أنّ للأول

(١) نفسه ٦٣.

(٢) مجلة مجمع القاهرة: ٦٥/١٢.

(٣) كتاب في أصول اللغة ١٦٤، وينظر رأيه مفصلاً في مسألة الإعراب في كتابه أسرار العربية ١٩٨.

(٤) نفسه ١٦٥.



منها موقعه من الجملة، يضاف لما بعده، وما بعده للثالث^(١) "مستشهداً على ذلك بما جاء من التسكين في الوصل في القرآن الكريم، واللغة العربية.

أما البحثان الآخران اللذان عارضاً المسألة، فأولهما لمحمد عليّ النجّار (ت ١٩٦٨م) وهو عضوٌ في المجمع، ومن شيوخ الأزهر، وقد عرض فيه للآراء التي تُسوِّغ هذا لتركيب عند بعض العلماء، نحو معاملته معاملة التركيبيّ المزجيّ، أو تخريج الإسكان على الحكاية، أو إجراء الوصل مجرى الوقف، الذي وسّمه بالقلّة وقال: "هذا قليل في النثر"^(٢). ويفضي إلى القول: "وأيّ كان الأمر فإن الكاتب ينبغي أن يربّأ بنفسه عن مجازاة العامة في هَجْر الإعراب، والذي أراه أن يُتسامح في تركّ ابنٍ إذ أصبح معروفاً أنه مراد، ولا يُتسامح في ترك الإعراب"^(٣).

والبحث الآخر للشيخ الدكتور عبد الرحمن تاج (ت ١٩٧٥م)، وهو بحث طويل، عرضَ فيه لتفاصيل المسألة، وقد عدّ قبول هذا التركيبيّ يُفضي إلى اللبس أو الإبهام، فالإعراب عماد اللغة إذ يقول: "فإذا قلت: الذي علّم محمد خالد بإسكان محمد وخالد، فما هو المعنى المحدّد الذي يمكن أن يُستخلصَ من هذه الجملة؟ وهل يفهم منها أنّ الأستاذ الذي علّم صاحبه هو خالد، وأنّ محمداً هو تلميذ...؟ أو يفهم منها أنّ الأستاذ هو محمد وأنّ التلميذ هو خالد"^(٤)، وقد ردّ أيضاً إعراب العَلَمِ الأوّل على حَسَب ما تقتضيه العوامِل، وجرّ ما يليه بالإضافة. وقال: "هذا الجواب غير سديد أيضاً، فإنّ حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً لا يكون إلا إذا كان هناك دليلٌ يُعيّن ذلك المحذوف"^(٥).

ويعرض لفكرة الحلّ المُيسّر التي طرحها الخولي ويحمّلُ عليها حملةً شديدة، ويردّ ما دعت إليه من الإعراب؛ ذلك أنّ الإعراب بالجملة لا يكون إلا في التراكيبي التي يقصد لفظها، وينتهي إلى أنّ ما عرضته اللجنة من تسكين هذه الأعلام، وعدم ذكر كلمة ابن بين

(١) نفسه: ١٧٨.

(٢) نفسه: ١٦٨.

(٣) نفسه: ١٦٨.

(٤) نفسه: ١٨٢.

(٥) كتاب في أصول اللغة: ١٨٥.



اسم الشخص واسم أبيه، لا تجد لها الفصحى وجهاً صحيحاً تدخل به تحت قاعدة من قواعدها، ثم لا يشفع لها أي لون من ألوان الشفاعات ليلحقها بأساليب العربية^(١).

وإذا نظرنا في الأبحاث المذكورة، التي لخصت آراء المساندين والمعارضين لهذا القرار، وجدنا أن الكثير من جوانبها جهاداً في غير ميدان كما يقال، فإثبات الإسكان في أواخر الكلمات إجراء للوصول مجرى الوقف، لا يحتاج إلى كثير جدل، ولا يملك أن يرده أحد، بعد أن جاء في القراءات المتواترة والشواهد الصحيحة، وقد ركزت على هذه المسألة جُلّ البحوث^(٢).

وإذا استعرضنا حُجج المانعين لهذا التركيب الجديد وجدناها تشدداً لا موجب له، فالتسامح بترك ابن من هذه الأسماء، وعدم التسامح بترك الإعراب - كما يقول الشيخ محمد علي النجار - لن يُغيّر في المسألة شيئاً، ولن يُسهّم في حلّ مُعضلتها.

وأما ردّ الدكتور عبد الرحمن تاج لجرّ ما يلي الاسم الأول بالإضافة على تقدير ابن لفقدان الدليل على هذا الحذف فمردود، فالسياق ههنا سيّد الأدلة، وأما ما قال به من الغموض واللبس فهو تنظير بعيد من واقع هذا التركيب وسياقه، ومن ثمّ فإنّ التخريجات التي طرحها لن تُحدث إلا إذا غيّبنا السياق نغيباً تاماً.

على أننا مع هذا لا نستطيع الأخذ ببعض حُجج المدافعين عن هذا القرار؛ لأن فيها مغالاة لا تُقِلّ عن مغالاة المانعين، فعَدَّ هذا التركيب من قبيل التركيب المزجي كما يرى عباس حسن (ت ١٩٨١م)^(٣)، لا يستوي ودلالته، ولا ينطبق على التعريف المتفق عليه للتركيب المزجي عند النحاة، فالتركيب المذكور تركيب من أصلين، يصير الكلمة الواحدة،

(١) نفسه: ١٩٨.

(٢) ينظر على سبيل المثال:

- ظاهرة الإسكان في الفصحى، محمد شوقي أمين، في أصول اللغة: ٣/١٧٢.

- تسكين أواخر الأعلام في درج الكلام، شوقي ضيف نفسه: ٣/١٧٦.

- الإسكان، عبد الصبور شاهين، نفسه: ٣/١٨٠.

(٣) كتاب في أصول اللغة: ١٦٦.



وهذه الأسماء الثلاثة لا يمكن أن تكون شيئاً واحداً^(١)، علاوةً على مخالفتها لقرارات المجمع نفسه، الذي عرّف التركيب المزدوج على أنه ضمُّ كلمتين إحداهما إلى الأخرى وجعلها اسماً واحداً^(٢).

على أن المسألة برمتها ربما أخذت وجهاً آخر مغايراً تماماً للمنحى الذي تم وضعها فيه، ونوقشت من قبله، فالسؤال الغائب الشاهد، الذي كان ينبغي طرحه منذ البداية من أين أتى هذا التركيب، ومن الذي استخدمه؟ وربما كان في الإجابة حلٌّ لكثير من الإشكالات، فالواقع يُرجّح أن هذا التركيب نابعٌ من المعاملات الشخصية والأحوال المتعلقة بها، وهدفه التيسير والاختصار. فهو ليس وليد لغة أدبية عالية، ولا نجده مستخدماً فيها إلا في حالات خاصة. أما ما ذكره الزيات آنفاً من أن تسكينهم هذه الأعلام؛ لأنهم لا يعرفون كيف يُعربونها ولا لأي قاعدة من قواعد النحو يخضعونها^(٣)، فإنه لا يمكن أن يُمثل واقع هذا التركيب؛ ذلك أن من استخدمه لا يحفل بإعرابه، أو لأي قاعدة ينتمي، ولو قال أن اللغويين هم الذين عيّنوا بأمرهم لكان أصاب.

وهذه من المسائل القليلة التي تُعرض لها المجمع العلمي العراقي، وبعد استعراض الدراسات التي قدمها الدكتور أحمد ناجي القيسي (ت ١٩٨٧م)، والدكتور جميل الملايكة انتهت اللجنة إلى أنه لم تُجد ما يُصحح التسكين في الجمل، وإنما يُعرب الاسم الأول حسب موقعه من الإعراب، مُضافاً إلى الثاني والثالث إلى الثالث، إذا لم يكن هناك مانع من الإضافة.

وهذا القرار نأى عن معالجة هذه المسألة معالجة واقعية، ولا نرى أحداً يلتفت إليه، بل نجده يُقرّ تعبيراً شاذاً عند القدماء والمحدثين، فلا القدماء عرفوه، ولا المحدثون استخدموه. وبعد، فهذا التركيب محمد علي حسن وأشباهه هيّن الشأن من حيث الشكل والمعاملة، ومن أراد الإعراب فليأخذ برأي المجمع كما بدا في قراره، أو فليتخذ إعراباً آخر، و لكن لن يُغيّر هذا من أمر التركيب شيئاً، وسيبقى مستخدماً، يؤدي وظيفة معينة، معلوماً لا لبس فيه ولا غموض.

(١) ينظر: الكتاب: ٢٩٦/٣، وأوضح المسالك: ١٣٢/١

(٢) مجموعة القرارات العلمية: ٢٣.

(٣) مجلة المجمع: ٦٢/١٢.



جَوَازُ ظُهُورِ الْكَوْنِ الْعَامِّ

جاء في قرار المجمع:

يُرَى جَمَهْرَةُ النُّحَاةِ أَنْ حَذَفَ الْكَوْنُ الْعَامُّ وَاجِبٌ، وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ جِنِّي جَوَازُ إِظْهَارِهِ، كَمَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَالِكٍ أَنْ حَذَفَهُ أَغْلِبِي... وَكُرِيَ اللَّجْنَةُ أَنْ مَا وَرَدَ مِنْ تَعْبِيرَاتٍ عِلْمِيَّةٍ مِثْلَ هَذَا حَمَضٌ يُوجَدُ فِي عَسَلِ الشَّمْعِ وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ مَوْجُودَةٌ فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ - صَحِيحٌ وَهُوَ مِنْ بَابِ الْكَوْنِ الْخَاصِّ^(١).

وقد قُدِّمَ في هذه المسألة بحثان أحدهما للشيخ عطية الصوالحي (ت ١٩٧٤م)، وذكر فيه حَصْرَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ مَوَاضِعَ حَذْفِ الْخَبْرِ إِذَا كَانَ الْمُتَعَلِّقَ ظَرْفًا، وَدَلَّ عَلَى الْكَوْنِ الْعَامِّ، وَالْوُجُودِ الْمَطْلُوقِ غَيْرِ الْمُقَيَّدِ، كَمَا عَرَضَ لِلْخِلَافِ بَيْنَ النُّحَاةِ فِي الْحَذْفِ هَلْ هُوَ فِعْلٌ، نَحْوِ اسْتَقَرَّ، أَمْ اسْمٌ مُشْتَقٌّ نَحْوَ مُسْتَقَرٌّ؟ ثُمَّ تَنَاوَلَ آرَاءَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ ذِكْرِ الْكَوْنِ الْعَامِّ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي نَصَّ الْأَكْثَرُونَ عَلَى حَذْفِهَا. وَقَصَّارَى الْقَوْلَ أَنَّ الْأَكْثَرِيَّةَ الْكَائِمَةَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ لَا يُجَوِّزُونَ ذِكْرَ الْكَوْنِ الْعَامِّ، وَعِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ)^(٢). حَذْفُهُ أَغْلِبِي، وَيُجَوِّزُ ذِكْرَهُ اسْتِنَادًا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾^(٣)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤):

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوَلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنُّ فَانْتَ لَدَى مُجْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَانْتُ

وَنُقِلَ ابْنُ يَعِيشَ (ت ٦٤٣هـ) عَنِ ابْنِ جِنِّي (ت ٣٩٢هـ) جَوَازَ إِظْهَارِهِ^(٥). وَيُنْتَهِي الشَّيْخُ عَطِيَّةُ الصَّوَالِحِيِّ إِلَى قَوْلِهِ: فَأَقْوَالُ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ تَدَلُّ قَطْعًا عَلَى أَنَّ حَذْفَ الْكَوْنِ الْعَامِّ فِي ثَلَاثَةِ الْمَوَاضِعِ غَيْرِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ... وَاعْتِمَادًا عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ يُجَوِّزُ ذِكْرَ الْكَوْنِ الْعَامِّ وَبِخَاصَّةٍ فِي مِصْطَلَحَاتِ الْعُلُومِ^(٦).

(١) مجموعة القرارات: ٤٤، صدر في الدورة (٣٦) في الجلسة (٨)

(٢) ينظر مع الموامع: ١ / ٣٣٧.

(٣) سورة النمل: ٤٠.

(٤) مجهول القائل، وينظر: الارتشاف ٢ / ٥٥، والممع: ١ / ٣٢١، والمعني: ١ / ٥٤٤.

(٥) شرح المفصل: ١ / ٩٠.

(٦) الكون العام بين الحذف والذكر: محاضر الجلسات، دورة (٣٦): ١٣٣ و كتاب في أصول اللغة: ٢/ ١٢٣.



والبحث الآخر لعبّاس حسن (ت ١٩٨١م)، يُكرّر فيه ما ذكره الصوالحي من سرِّ لآراء العلماء، ويُردفُ قائلاً: نتيجة ما يفهم من التصوص السابقة كلها أمران: أولهما أن الكون العام يجب حذفه، وثانيها أن ابن جنّي وابن مالك أجازا إظهاره أخذاً بظاهر آية وبيت من الشعر، ولم يتبين المراد منهما على الوجه الصحيح، الذي كشف عنه المحققون ودفعوا رأيهما دفعاً قوياً^(١)، وهو يذهب بهذا إلى أن الخبر في الآية وبيت الشعر من الكون الخاص. ويختتم حديثه قائلاً: وبعد فهل تيسرَ مرجو، أو فائدة مطلوبة وراء مخالفة آراء العلماء المحققين ممن نشرنا رأيهم، وتماثلوا على الأخذ به، وفيهم اللغويون والنحويون والمفسرون؟ راداً إجازة ذكر الكون العام، ومخالفة آراء العلماء.

وإذا ما تناولنا الشاهدين السالفين اللذين ظهرَ فيهما الكون العام، وجدنا أن تخريج النحويين لهما لم يتنكب طرق الصواب، فهما أدنى إلى الكون الخاص كما يبدو من السياق. أما الأمثلة التي دفعت المجمع إلى مناقشة القضية، وهي "حمض" يوجد في عسل الشمع، وهذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط، أو هذه المادة موجودة في استراليا^(٢). فلا يمكن أن تكون من الكون الخاص ولا باباً منه كما جاء في قرار المجمع. لأنها لا تقدم معنى يختلف أو يزيد على الكون العام.

والمحققون من العلماء لم يجاوزوا سليقة العربي عندما أوجبوا حذف الكون العام؛ لأن في ذكره لغواً، وعياً يتنافى مع فصاحة الكلام وإيجازه، فهو معروفٌ بدهاءة، وذكره يفضي إلى ضعف التماسك النصي ودلالته؛ لأنه سيصبح نصاً فوق التمام. غير أن أمثلة المجمع ومثلها كثيرٌ مما نقرأ اليوم خرجت بالمسألة إلى باب آخر. ففي اللغة العلمية يمكن حمل ظهور هذا الكون على توخي الدقة في التعبير، وفي غيرها على التأكيد والمبالغة، فهو باب من الكون العام.

وينبغي الإشارة ههنا إلى ملمح دلالي آخر في هذه المسألة؛ ذلك أن الكون العام يظهر إذا كان إجابة عن سؤال، نحو: أين توجد هذه الكلمة؟ وأين يوجد هذا الحمض؟

(١) الكون العام، معناه وحكمه من ناحية ذكره وحذفه إذا وقع خبراً كتاب في أصول اللغة: ٢ / ١٢٩.

(٢) ينظر تفصيل المسألة، الدورة (٣٦): ١٢٢.



فستكون الإجابة تُوجد هذه الكلمة في المعجم الوسيط، أو موجودة في المعجم الوسيط" ويوجد هذا الحَمْضُ في كذا وكذا، أو موجود فيه" فَإِنَّ الجواب يتضمَّن ما في السؤال، وعلى هذا يظهر فيه الكون العام، وقد تكون بعض هذه الأساليب من هذا الباب.

وبهذا نرى أن رأيَ الشيخ الصَّوَالِحي أقربُ إلى الصواب وأنَّ قرار المجمع صائب في إقراره هذا التركيب، غير أنه باب من الكون العام، لا من الكون الخاص. أمَّا رأيُ عباس حسن فإننا لو أخذنا به فسيبقى الاستعمال يَرُدُّه. على أن هذا الأسلوب ركيك ويستحسن تجنبه، ما وجد القائل إلى ذلك سبيلاً.



إضافة "حيث" إلى الاسم المفرد

جاء في قرار المجمع:

يَأْسُ بَعْضُ الْمُتَحَدِّثِينَ بِمِثْلِ قَوْلِهِمْ: الْكِتَابُ رَخِيسٌ مِنْ حَيْثُ ثَمِنَهُ بِجَرِّ الثَّمَنِ، وَالْمُعْتَمِدُ مِنَ الْقَوَاعِدِ إِضَافَةَ حَيْثُ إِلَى الْجُمْلَةِ إِسْمِيَّةً وَفِعْلِيَّةً، وَاللَّجْنَةُ تَرَى إِجَازَةَ إِضَافَتِهَا إِلَى الْأَسْمِ الْمَفْرُودِ، وَجَرَّهَ بَعْدَهَا قِيَاساً فِي ذَلِكَ عَلَى أَخْوَاتِهَا مِنَ الظُّرُوفِ الْمَكَائِنَةِ، وَأَخَذَ بِرَأْيِ الْكِسَائِيِّ، وَمَا احتَجُّ بِهِ مِنَ الشُّعْرِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: بَادِرٌ إِلَى حَيْثُ الْعَمَلِ الْجَادِّ، وَلَا ثَمَارَ الْحُكْمِ مِنْ حَيْثُ الْعَدْلِ، وَعَلَى ذَلِكَ فإِضَافَةُ حَيْثُ إِلَى الْأَسْمِ الْمَفْرُودِ بَعْدَهَا سَائِغَةٌ قِيَاساً وَاسْتِعْمَالاً^(١).

وقدم الدكتور شوقي ضيف مذكرة إلى اللجنة بعنوان إضافة حيث إلى الاسم المفرد جوز فيها إضافتها إلى الجملة الاسمية والفعلية، وإلى الاسم المفرد أخذاً برأي الكسائي (ت ١٨٩ هـ)، وما جاء في الشعر^(٢) كقول الشاعر^(٣):

أما ترى حيث سهيل طالعا نجماً يضيء كالشهاب لامعا

ومذهب البصريين أنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد وما سُمِعَ من ذلك نادر^(٤)، وأجاز الكسائي القياس عليه^(٥). ومن شواهدهم المشهورة في هذا الباب أيضاً^(٦):

ونظعنهم تحت الحبي بعد ضربهم يبيض المواصي حيث لي العمائم

(١) مجموعة القرارات ١٦٦، عرض على المجلس في الدورة (٤٩) الجلسة (٢٣)، وعلى المؤتمر في الجلسة: (٧) من الدورة نفسها.

(٢) أبحاث الدورة (٤٩).

(٣) وهو بلا نسبة وذكر في: شرح المفصل ٩٢/٤، وشرح ابن عقيل ٥٦/٣، والمغني: ١٧٨، الخزانة ٣/٧، الممع ١٥٣/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٢١/١، المغني: ١٧٧، المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٢٩/١، الخزانة: ٤/٧، الممع: ١٥٣.

(٥) ينظر: المساعد: ٥٣٠/١، المغني: ١٧٧، الخزانة: ٥/٧، حاشية الصبان: ١٥٣/٢.

(٦) للفرزدق في شرح شواهد المغني: ٣٨٩/١، وليس في ديوانه. وينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٢١/١، والارتشاف:

٢/٢٦٢، وأوضح المسالك: ٣/١٠٥، والخزانة: ٤/٧، والممع: ١٥٢/٢، وشرح الأشموني ٢/٣٨٤.



كما يمكن أن يُحمَل على ذلك قول الشاعر^(١):

وإنني حيثُ ما يُدني الهوى بصري
من حيثُ ما سلكوا أدنو فأظنورُ

وقول أبي حية النميري (ت ١٨٣هـ)^(٢):

إذا ريدةٌ من حيثُ ما نفحتُ له
أتاه برياها حبيبٌ يواصله

على اعتبار أن ما فيهما موصولة.

وإذا استقرينا الأساليب التي تُصاغ فيها "حيث" وجدناها ثلاثة: أولها أن يليها اسمٌ كما مرَّ في الشواهد، وثانيها أن يليها جملة فعلية نحو: اجلس حيثُ يجلس أخوك، وثالثها أن يليها جملة اسمية نحو: اجلس حيثُ أخوك جالس، والأسلوبان الثاني والثالث لا خلافَ فيهما وأمرهما هين، أما الأولُ فهو محلُّ الخلاف.

ومما لا شكَّ فيه أن إضافة "حيث" إلى الاسم المفرد قليلة، وقد رويت في الشعر على الرغم من إجازة الكسائي القياس عليها، وعدَّ الألويسي (ت ١٩٢٤م) هذه الإضافة من الضرائر.

وقد قال البغدادي: "لا ينبغي أن يُبنى إلا على الأكثر والأعرف والأصحَّ علة"^(٣) وهو كلام لم يتنكبَّ جادة الصواب. وقد أحصى الشيخ محمد عبد الخالق غُضيمة في سفره القيم دراسات لأسلوب القرآن الكريم مواضع "حيث" في القرآن الكريم فكانت واحداً وثلاثين، أضيفت فيها جميعاً إلى الجملة الفعلية^(٤). غير أننا - مع هذا - نجدُ جُلَّ الكتاب والقراء في العصر الحاضر يبعثون إضافة "حيث" إلى الاسم المفرد من جديد، ولم تُعد إضافة إليه مرفوعاً

(١) وينسب إلى ابن هرمة، وهو في الخصائص: ٣١٦/٢، والإنصاف: ٢٤/١، وشرح المفصل: ١٠٦/١٠ والارتشاف: ٢/

٤٨٢، المغني: ٢٦١

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٢١/١، المغني: ١٧٧ والهمع: ١٥٣/٢. والريدة: الريح اللينة.

(٣) الخزانة: ١١/٧.

(٤) دراسات للأسلوب القرآن الكريم، القسم الثالث: ٧٤٠/٢.



على تقديرِ خبرٍ مُستَساغَةً عندَ جُلُهم، مُلجِجِينَ حيثُ بالظروف التي تضاف إلى المفرد، وليَسعنا ما وَسِعَ الكسائي.

وقد أحصيتُ ما جاء من استخدامٍ حيثُ عندَ شيخين من شيوخ الرواية العربية، أولهما نجيب محفوظٌ في روايته الضخمة المشهورة أولاد حارتنا؛ إذ استخدمها اثنتين وثلاثين مرّة، تلاها المفرد مرّة واحدة، ولم يَضبطه^(١)، بينما تلاها في الباقي الفعل؛ إمّا مضارعاً وإمّا ماضياً^(٢)، والثاني عبد الرحمن منيفٌ في كتابٍ له صدرَ مؤخراً هو لوعة الغياب، ويكاد يقتصر على إيلائها المفرد ولكنته غيرُ مضبوط، وقد بلغ تسع عشرة مرة^(٣)، ولو كلفنا مجموعةً من القراء قراءته لَقَرَّوهُ بجرِّ ما بعد حيثُ، إلا من عرف حقيقة استعمالها القديم، وليسوا بالكثير، ومن يمارس مهنة التدريس لا يسعه ردُّ هذه الحقيقة.

وثمة ملمحٌ دلاليٌّ في إضافة حيثُ إلى المفرد، فالظاهر أن إضافتها إلى الاسم المفرد غيرُ مفيدة؛ ذلك أن حيثُ ظرف مكان، وإضافتها إلى اسم مفرد خالٍ من نسبة الحدث إليه يخالف أصل وضعها؛ فهي بمنزلة حينٌ وما يوضحها جملة لا مفرد^(٤). ولهذا ردُّ النحويون هذه الإضافة.

غير أننا نرى حيثُ حينما تضاف إلى المفرد تُشحن بدلالة مخصوصة، فقولنا: أجلس حيث زيد؛ أي عند زيد، وقول المحدثين: أعجبتني الحفلة من حيث تنظيمها؛ أي من جانب أو جهة تنظيمها، والذي يؤكد هذه الدلالة، أن هذه الكلمات مرادفة لـ حيثُ ههنا، بل غلبت هذه المرادفات حتى أصبح استخدام حيثُ قليلاً جداً بالقياس إليها. فهي تُظهر اكتفاء المتحدث بالمضاف إليه الاسم المفرد، بينما نجد من رَفَع الاسم الواقع بعدها يشيرُ إلى جملة، وعلى هذا، فتحول استعمال حيثُ عند المحدثين تحولٌ دلاليٌّ أيضاً.

(١) أولاد حارتنا: ٢٦٨.

(٢) نفسه (الصفحات): ٢٥٠، ٥٣، ٦١، ٦٢، ٧٧، ٨٣، ٨٧، ١٠٠، ١٩٢، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٧٩، ٢٨٨، ٣١١، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٧٢، ٣٨٥، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٣٧، ٤٣٩، ٥٠٧، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣٤، ٥٥١.

(٣) كوعة الغياب: الصفحات: ٢٤، ٢٦، ٣١، ٣٣، ٤١، ٤١، ٦١، ٧٩، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٤، ١٤٥ (مرتين)، ١٤٩، ١٥٤، ١٦٨، ١٧٧، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٦١.

(٤) ينظر المقتضب: ٤/٣٤٦.



وقوع المصدر حالاً

جاء في قرار المجمع:

وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ جُمْلَةٌ مِنَ التَّرَاكِيِبِ وَقَعَ الْمَصْدَرُ الْمُنْتَكِرُ فِيهَا حَالاً، مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ: قَتَلْتُهُ صَبِراً، وَلَقِيْتُهُ بَعْتَةً، وَفَجَاءَ وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً ... إلخ.

وقد أجاز النحاة أن يكون المصدر في هذه المثل ونحوها حالاً، ولكنهم اختلفوا في جواز القياس على ذلك: فبعضهم أجاز مطلقاً، وبعضهم منع مطلقاً، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعاً من عامليه، وبعضهم حصّره في مواضع محدّدة وردّ السماع بها. ويرى اللجنة جواز وقوع المصدر حالاً وجواز القياس على ما سُمع منه مطلقاً، ألباعاً لمن رأى ذلك من العلماء القدامى^(١).

وقد عرض هذه المسألة فتحي محمد جمعة محرر لجنة الأصول، في مذكرة استخلصها من تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٤م) على شرح ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) لألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ). واستعرض أقوال العلماء، وقال: للعلماء خلافان^(٢):
الأول: في إعراب المصدر في مثل هذا الأسلوب.
الثاني: في قياسيته.

أما الإعراب فالخاص في إعرابه ثلاثة أقوال: أن المصدر المذكور هو الحال وهو قول سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، وجمهور البصريين، يقول سيبويه^(٣): وذلك قولك قتلته صبياً ولقيته فجاءة ومفاجأة... وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، ويردّف قائلاً: وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. والثاني أن العامل المحذوف - فعلاً أو وصفاً - هو الحال، والفعل قال به

(١) مجموع القرارات العلمية: ١٠٩، صدر في الدورة (٣٧) في الجلسة العاشرة، والثالثة والعشرين للمؤتمر.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٤١٥ و ينظر: أوضح المسالك بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١ / ٣٠٥.

(٣) الكتاب: ٣٧٠ / ١.



الأخفش (ت ٢١٥هـ) والمبرّد (ت ٢٨٥هـ)^(١)، والوصفُ قال به أبوعلّي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، والقولُ الأخيرُ: أنّ المصدرَ مفعولٌ مطلقٌ مُبينٌ لنوعِ العاملِ، ولا حَذَفَ عندهم؛ لأنّ العاملَ هو ما تقدّم من فعلٍ أو وصفٍ، وهو قولُ الكوفيين، وقد ذكر هذا أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)^(٢) والسّيوطي (ت ٩١١هـ)^(٣) والأشْمونيّ (ت ٩٢٩هـ)^(٤). أما الذي ذكّره الكنغراويّ (١٣٤٩هـ) في الموفّي في النّحو الكوفيّ فمُختلف، فقد قال: جاءني زيدٌ ركضاً، يُقدّرُ ركضٌ^(٥)، ومذهبهم على هذا مذهبُ الأخفش والمبرّد.

أمّا قياسيّةُ فالحاصلُ فيها أربعةُ أقوال: قولٌ لا يُجيزُ القياسَ بل يقتصرُ على المسموع، وهو لسيبويه^(٦)، وقولٌ يميّزُ مطلقاً وهو للمبرّد^(٧) وقولٌ يميّزُ القياسَ إذا كان المصدرُ نوعاً لعامله، نحو جاء زيدٌ سرعةً؛ إذ السرعةُ نوعٌ من الجمي، ويمعنه إذا لم يكن، وهو للمبرّد أيضاً^(٨). والقولُ الرابعُ يحصرُ الجوازَ في ثلاثةِ مواضعٍ ورَدَ السماعُ بها. الأوّل: أن يكونَ المصدرُ المنصوبُ واقِعاً بعد خبرٍ مقترنٍ بألّ الدالّةِ على الكمالِ، نحو أنت الرجلُ علماً، والثاني أن يكونَ المصدرُ واقِعاً بعد خبرٍ شَبّه مُبتدؤه به نحو: هو زهيرٌ شِعراً، والثالثُ أن يقعَ المصدرُ بعدَ أمّا الشرطيّة، نحو: أمّا علماً فعالمٌ. ولعلّ من المفارقة ههنا أن دلالةَ المصدرِ في هذه المواضعِ على الحال بعيدة، ففي الموضعين الأول والثاني ظاهرُ المصدرِ على التمييز، وفي الثالث مفعوليّته باديّة.

وإذا ما استعرضنا ما أُثِرَ عن النّحويين في هذه المسألة ونقله فتحي جمعة وجدنا أنّ الخلافَ في الإعرابِ لا يمثّلُ شيئاً ذا بال، فالتراكيبُ الواردة في هذا الشأن مُعترفٌ بها، ولا أحدٌ يدحضُها، أمّا التأويلات التي ذكرها النّحويون فهي ظاهرةُ التكلّف، ولا تأخذ السياق

(١) المقتضب: ٣ / ٢٣٤ و ٤ / ٣١٢، وينظر شرح الكافية: ١ / ٢١٠.

(٢) الارتشاف: ٢ / ٣٤٢.

(٣) الممع: ٢ / ٢٢٨.

(٤) حاشية الصبان: ١ / ٢٤٥.

(٥) الموفّي: ٣٨.

(٦) الكتاب: ١ / ٣٧٠.

(٧) ينظر الارتشاف ٢ / ٣٤٢ و الممع: ٢ / ٢٢٨ و الأشْموني: ١ / ٢٤٥.

(٨) المقتضب: ٣ / ٢٣٤ و ٣٢٤.



بعين الاعتبار، والأمرُ فيها كما قال الرضيّ (ت ٦٨٨هـ)^(١): 'وكلُّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يُتكلّف تأويله بالمشتقّ.'

والجديد الذي أقرّه المجمع في هذه المسألة إنّما هو إجازة القياس على ما سُمِعَ من وقوع المصدرِ حالاً، والترفّع عن الخلافات المشار إليها، لأنها تفصل هذه التراكيب عن سياقاتها، فإذا كان مجيء المصدر نعتاً وحالاً هو من قبيل وضع الشيء موضع غيره، فقد غدا انزياحاً مقبولاً، وإن لم يكن شائعاً، كذا يؤكد الاستقراء، ومن ثمّ فإن وقوع المصدر حالاً لا يدفع، ويمكن القياس عليه، ولكن الاستخدام والذويوع مناط هذه المسألة.

على أنّ ما يُلحظ ههنا أنّ مناقشة المجمع لم تأت تلبيةً لحاجة مُلِحّة، ولم يُستشهد بمثال واحدٍ شاع على السنة الكتاب المُحدّثين أو أقلامهم. وعلى الرغم من قرار المجمع المذكور لن يكون استخدام المصدر حالاً مُرحّباً به ما لم يفرض وجوده واستخدامه على السنة الكتاب وأقلامهم.

(١) شرح الكافية: ١ / ٢٠٧.



مَا يُعَدُّ مِنَ الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ

جاء في قرار المجمع:

يُشْبِعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: إِنَّكَ الرَّجُلُ بَعِيدُ النَّظَرِ صَادِقُ الْفِرَاسَةِ مُحَمُّودُ السَّيْرِ، فَتَجِيءُ بَعِيدٌ وَصَادِقٌ وَمَحْمُودٌ صِفَاتٌ لِمُعَرَّفٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى مُعَرَّفٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَلَكِنْ إِضَافَتُهَا إِلَيْهِ إِضَافَةٌ لَفْظِيَّةٌ لَا تُفِيدُ تَعْرِيفًا؛ وَلِهَذَا اعْتَرَضَ عَلَى وَقُوعِهَا صِفَاتٌ لِلْمَعْرِفَةِ.

وترى اللجنة قبولَ هذا الأسلوبِ مِنَ الْإِضَافَةِ بِأَحَدِ تَوْجِيهَيْنِ:

١. أَنْ الْحَلِيلَ وَيُوْنُسَ وَسَيِّبُوهُ يُجِيزُونَ الصِّفَاتِ الْمُضَافَةَ إِلَى مَعْرِفَةٍ أَنْ تُعَدَّهَا مَعْرِفَةً وَأَنْ تُعَدَّهَا نَكْرَةً، بِاسْتِثْنَاءِ الصِّفَةِ الْمُشْبَهَةِ، وَتَرَى اللَّجْنَةُ أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشْبَهَةَ أَقْرَبُ إِلَى أَنْ تَكُونَ إِضَافَتُهَا مَعْنَوِيَّةً، لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الدَّوَامِ وَذَلِكَ مِمَّا يُسَوِّغُ مَجِيئَهَا صِفَةً لِمَعْرِفَةٍ.

٢. أَنَّ الْوَصْفَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ فِي الْمِثَالِ يُقْصَدُ بِهِ الْاسْتِمْرَارُ، وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ إِضَافَتُهُ مَعْنَوِيَّةً فَتَفِيدُهُ التَّعْرِيفَ إِذَا لُوْحِظَ فِيهَا مَعْنَى الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ^(١).

وقد قدم الأستاذ علي النجدي ناصف بحثاً إلى لجنة الأصول بعنوان إنك الرجل بعيد النظر، صادق الفراسة، محمود السيرة درس فيه ثلاثة أساليب شائعة في العربية هي الأساليب الأنفة. وفي هذه الأساليب موصوفٌ مُعَرَّفٌ بِاللَّامِ وَصِفَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى مُعَرَّفٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَسْتَفِدْ مِنْ إِضَافَتِهَا تَعْرِيفًا أَوْ تَخْصِيصًا؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَفْظِيَّةٌ لَا مَعْنَوِيَّةٌ. وَيَرَى الْأَسْتَاذُ عَلِيَّ النَّجْدِيَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَسَالِيبَ مَدْخُولَةٌ، فَقَدْ وَصِفَ فِي كُلِّ مِنْهَا الْمَعْرِفَةَ الرَّجُلَ بِالنَّكْرَةِ وَهِيَ الصِّفَاتُ التَّالِيَةُ، وَيَقْتَرِحُ فِي تَسْوِيفِهَا أَنْ تُجْعَلَ هَذِهِ الصِّفَاتُ بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ قَبْلُهَا، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْبَدَلِ أَنْ يُطَابَقَ الْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ^(٢).

(١) مجموعة القرارات: ١٥٩، عرض في الدورة: ٤٩ / الجلسة: ٢٣، وعلى المؤتمر في الجلسة: ٧.

(٢) أبحاث الدورة (٤٩).



وقدم الدكتور محمد رفعت فتح الله (ت ١٩٧٥م) بحثاً في الموضوع بعنوان "بحث في الإضافة اللفظية" ذكر فيه ما قرره النحاة من أن الإضافة اللفظية تُجىء في الاستعمال ولها حكمُ النكرة، لكن هذا جائزٌ لا واجبٌ، فيجوز في الوصفِ المضافِ إلى معرفة أن نَعْدَهُ معرفةً كما نَعْدَهُ نكرةً، وقد قرّر قدامى النحويين الجواز، إذ نقله سيبويه عن أستاذه يونس (ت ١٨٢هـ) والخليل (١٧٠هـ)، ونقل أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) عن الخليل الجواز، وإن استثنى منه الصفة المشبهة، وهو استثناء غير مقبول كما يراه؛ لأنها أقرب من غيرها - لما فيها من معنى الدوام - إلى أن تكون إضافة محضة غير لفظية، وهي الإضافة التي يتعرف فيها المضاف بإضافته^(١).

كما قدّم عبد السلام هارون بحثاً بعنوان "فيما ظاهره أنه إضافة لفظية في أمثال قولهم: اشتري من محمدٍ بائع الفاكهة"، ورأى أن اسم الفاعل المضاف في مثل ذلك من قبيل الوصف المقصود به الاستمرار، ومن ثم تكون إضافته معنوية تكسبه التعريف بما بعده^(٢).

والخلاف في هذه المسألة يكاد يكون محصوراً في جواز إضافة الصفة المشبهة إضافة معنوية، أما اسم الفاعل واسم المفعول فالجمهور على أن إضافتهما تكون محضة إذا دلّ على الماضي، قال سيبويه: "وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفةً، وذلك معروف في كلام العرب، يدلُّك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبد الله ضاربك، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحيك"^(٣).

وقد استثنى يونس الصفة المشبهة من ذلك، إذ قال: "إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجلٍ لا يكون معرفةً، وذلك أنه يجوز لك أن تقول هذا الحسن الوجه فيصير معرفةً بالألف واللام ولا يكون معرفةً إلا بهما"^(٤). وقال الرضي (ت ٦٨٨هـ): "كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً؛ وذلك لأنه إذا كان كذا

(١) نفسه.

(٢) أمّات الدورة (٤٩).

(٣) الكتاب ١/٤٢٨.

(٤) نفسه ١/٤٢٩.



فالذي هو مَجْرورٌ في الظاهر ليس مَجْروراً في الحقيقة، والتنوينُ المحذوفُ في اللفظِ مقدَّرٌ مثنوي، فتكونُ الإضافةُ كلاًّ إضافةً وهو المراد بالإضافة اللفظية^(١).

وإذا ما عدنا إلى البحوثِ الآتيةِ الذكرِ كان علينا أن نُسجَلَ عدة ملحوظات، أولها: أن الإشكال الذي ذكره الأستاذ علي التجدي وهو وصَفُ المعرفةِ الرجلَ بالنكرة نحو: إنك الرجل بعيد النظر ونحوه - وتبناه المجمع - لا محلّ له؛ ذلك أن الرجل وإن كان معرفاً لفظاً فهو نكرة معنوية؛ لأن المقصود به هو الجنس ههنا، وعلى هذا فلا إشكال، وإضافة الصفة ههنا غير مَحْضَة. غير أن الإشكال إنما هو فيما ذكره عبد السلام هارون من قولهم: أشترى من محمد بائع الفاكهة وأمثاله؛ لأنه رهنٌ للدلالة.

والذي يمكن أن يقال ههنا أن العرب لا تعرف الصفات ذات الإضافة المحضة من غير المحضة، وإنما المسألة رهنٌ للدلالة والمقام، فلا شك أن اسمَ الفاعلِ الدالّ على الماضي، أو الدالّ على الاستمرارية والدوام معنوي الإضافة؛ ذلك أنه مُطلقُ القيد من الحال والاستقبال، ومن ثم يكون على نية الانفصال.

أما الصفة المشبهة فدلالته غالباً على الاستمرارية والدوام، ودلالته على الحال أقوى تحقّقاً من دلالته على غيره. غير أن وجود قرينة تقوي جانب الماضي على غيره تجعلُ إضافتها معنوية، وتكتسبُ التعريفَ من المضافِ إليه، وخير ما يُمثل ذلك قوله تعالى: الحمدُ لله ربّ العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين فكلمة مالك ههنا تدلّ على الاستمرارية والدوام، غير أن ثمة قرينة تُغلبُ زمنَ الماضي، وهي أن مالك نعتٌ للفظ الجلالة، وهو أعرف المعارف، ولا يمكن أن يكون نعتة نكرة، وقد يجوز أن تكون مالك بدلاً أو عطفَ بيان، غير أن المعروف أن المشتقّ يكون نعتاً، في حين يغلبُ على البدلِ وعطفِ البيانِ الجمود^(٢).

ونُخلص إلى القولِ إنَّ المثالَ الذي مثل له قرار المجمع ليس خِلافياً، ذلك أن الرجل معرفٌ لفظاً لا معنوية؛ لأنه دالّ على الجنس، غير أن ما طرحه الأستاذ عبد السلام هارون

(١) شرح الكافية: ٢٧٨.

(٢) ينظر النحو الوافي: ٣٧/٣، فقد فصل هذه المسألة.



صالحٌ لأن يُتمثل به، وهو "أشترى من محمد بائع الفاكهة"، وقرارُ المجمع الذي خرَّج هذه الأمثلةَ الآنفة على أحدِ توجيهين كان باستطاعته الخلوص إلى قرار بوجه واحد، مفاده أنّ اسمي الفاعلِ والمفعولِ إذا أُضيفا إلى المعرفة، وقُصدَ بهما المضيّ أو الاستمراريّة غيرُ المقترنة بزمنٍ كانت إضافتهما معنويّةً أو محضةً، أمّا الصفةُ المشبّهةُ فهي دالّةٌ على الدوامِ والثبوت، وتكونُ إضافتها معنويّةً إذا غلبَ عليها الماضي، والقرينةُ لها المقامُ الأول. ولعلّ هذا أجدى من الغموضِ والخَلطِ، الذي جاء به القرار كما أقرّه المجمع.



الفصل بين المتضايقين بالعطف

جاء في قرار اللجنة:

يُجرى في الاستعمال الحديث قولهم: 'مكان وموعد الحفل، ومدير ومحضر المجمع، وغير ذلك مما يجيء فيه الفصل بين المتضايقين بالعطف، وقد ورد من ذلك شواهد كثيرة، في فصيح الكلام العربي، وترى اللجنة ألا حرج من هذا الاستعمال^(١).

قدم الأستاذ محمد شوقي أمين إلى اللجنة بحثاً في الفصل بين المتضايقين بالعطف في نحو قولنا: مدير ومحضر المجمع ومكان وموعد الحفل، وغير ذلك مما يشيع على الألسنة والأقلام، وذكر فيه أن فقهاء العربية درسوا هذه المسألة ومثلوا لها بشواهد من فصيح العربية شعرها ونثرها، وإن اختلفوا في التأويل، كما يرى أن إضافة مُفردين متعاطفين إلى اسم ليس بدعاً في العربية، ومن ثم يقترح تسويغه دعماً للحرج، وتخفيفاً عن المتكلمين والكتاب^(٢).

كما قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكرة في الموضوع، ذكر فيها أن سيويه وجمهوراً من النحاة يستقبحون الفصل بين المتضايقين في الشعر وغيره، مع ورود ذلك في العربية وأن آخرين من النحاة يميزون الفصل ويستسيغونه، وبعضهم يقيد ذلك الجواز، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يقاس، وقال الفراء: لا يجوز إلا في مُصطحبين، ورجح الدكتور محمد حسن أن عُزوف القدماء عن استخدام هذا التركيب يرجع إلى ما نقل عن هؤلاء الأئمة من المنع^(٣).

وإذا استعرضنا آراء القدماء في هذه المسألة، وجدنا سيويه يعرض لهذا التركيب، وهو يذهب إلى جرّ الأخير بما قبل العاطف، وجعل المعطوف مفصلاً به بين المضاف والمضاف إليه، ويردف قائلاً: 'وهذا قبيح'^(٤) ويجعله مناط الضرورة. أما المبرد فالمشهور جعله الأول مضافاً إلى محذوف والمعطوف مضافاً إلى الموجود، وقد اقتصر على نسبة هذا الرأي إليه

(١) مجموعة القرارات ١٥٦، عرض على المجلس بالدورة: ٤٩ الجلسة / ٢٣، وعلى المؤتمر بالجلسة السابعة من الدورة نفسها.

(٢) الدورة (٤٩).

(٣) الدورة نفسها.

(٤) الكتاب: ١/١٨٠، ٢/٢٨٠.



جُلّ النحويين^(١). غير أنه يقول أيضاً بمذهب سيويه كما هو بادٍ في المقتضب، إذ يقول^(٢):
 "والوجه الآخر أن تقول: يا تيمّ تيمّ عدي، ويا زيدَ زيدَ عمرو، وذلك لأنك أردت بالأول:
 يا زيدَ عمرو، فإمّا أقحمت الثاني تأكيداً للأول، وإما حذفته من الأول المضاف استغناءً
 بإضافة الثاني". وكرّر ذلك في الكامل غير مرة^(٣).

وعلق ابن مالك على مذهب سيويه بأنه خلاف مذهبه في تنازع العاملين؛ لأنه
 والبصريين يجعلون العمل لأقرب العاملين من المعمول، ويهملون بعدهما وإن أفضى إلى
 الإضمار. وصحح مذهب المبرد المنسوب إليه^(٤)، كما صححه الرضي أيضاً^(٥) وجعله ابن
 عُصفور (ت ٦٦٣هـ) من الضرائر^(٦).

ويرى الفراء أن الاسمين مضافان إلى المضاف إليه ولا حذف في الكلام^(٧). بناءً على
 مذهبه من جواز عمل عاملين في معمول واحد، كما في باب التنازع^(٨). ويقول في معاني
 القرآن: "وسمعت أبا ثروان العُكَلِيّ يقول: قطع الله الغداة يدَ رجلٍ من قائله، وإمّا يجوزُ
 هذا في الشيتين يصطحبان، مثل أليدٍ والرجل، ومثل قوله: عندي نصفُ أو ربعُ ذرهم،
 وجئتك قبلَ أو بعدَ العصر، ولا يجوزُ في الشيتين يتباعدان مثل الدارِ والغلام^(٩)، وهذا ملّمح
 دلاليّ بالغ الأهمية، غير أنه رهنُ السياق وليس المعجم.

وضَعَف الدكتور إبراهيم السامرائي (ت ٢٠١١م) هذا التركيب، ورمى النحويين
 بالوضع، وقال: "لا نعرفُ من قال: قطعَ اللهُ يدَ رجلٍ من قائلها، وأكبرُ الظنّ أنهم صنعوه
 كما صنعوا غيره من الأمثلة حين أعوزهم الشاهد"^(١٠). وهو قول غاية في العرابة، فالشواهد
 كثيرة، والمثال الذي رده ذكره الفراء (ت ٢٠٧هـ) كما رأينا آنفاً ونسبّه إلى أبي ثروان،

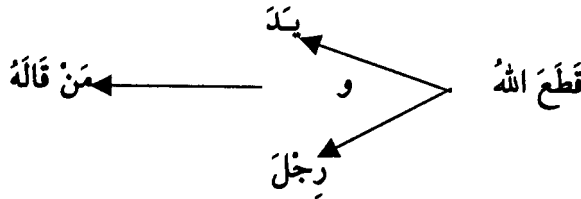
- (١) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢١، شرح الجمل: ٢/ ١٩٥، وشرح الكافية: ١/ ٢٩٣، وشرح الأشموني: ٢/ ٤١٥.
- (٢) المقتضب ٤/ ٢٢٧. وينظر تعليق الشيخ عزيمة في الحاشية.
- (٣) الكامل: ٢/ ٦٦٨، ٦٦٩، ٣/ ١١٤٠.
- (٤) عمدة الخافظ: ٥٠٣.
- (٥) شرح الكافية ١/ ٢٩٣.
- (٦) الضرائر ١٩٤، شرح الجمل ٢/ ١٩٥، ٢٣٨.
- (٧) شرح الأشموني: ٢/ ٤١٦.
- (٨) ينظر الهمع: ٣/ ٩٥، وحاشية الصبان: ٢/ ١٤٣.
- (٩) معاني القرآن: ٢/ ٣٢٢.
- (١٠) النحو العربي: ١١١.



والفراء ثقة ولا يجوز رد رواية الثقة. وقد حكاها أيضاً ابن جنّي في الخصائص^(١) وسرّ الصناعة^(٢).

وعلى الرغم من ذلك من الخطأ دَرَجُ هذا الأسلوب تحت باب الفصل بين المتضايين، لأنه يختلف تماماً عنه، والفصل لا يكون غالباً إلا في الضرورة، لما يفضي إليه من اللبس والبلبلة في التركيب، بينما نجد ميدان هذا الأسلوب النثر بالدرجة الأولى. وقد رصّد الدكتور نهاد الموسى في بحثه القيم اللغة بين الثبات والتحول، مثل من ظاهرة الإضافة الكثير من الشواهد والأمثلة على هذه الظاهرة، وأردف قائلاً: أما المحدثون فقد نفّخوا في هذه الصورة، ومدّوا في أبعادها، وغدت عندهم ظاهرة ضرورية تستدرك وجودها من حاجات التعبير، لعل الصورة الفصحى لا تُطبقها^(٣).

وقصارى القول أن هذا التركيب كان معروفاً، وإن لم يكن شائعاً، وظاهره كما قال الفراء أن الاسمين مضافان إلى الظاهر، وليس من باب الفصل بين المتضايين، ولو أردنا أن نقل هذا المعنى خطياً لكان على النحو الآتي:



وعلى هذا فهو تركيب سائغ بناءً على مذهب الفراء، وبناءً على التلازم بين المتعاطفين بحيث يُعدّ المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة كلمة واحدة لما بينهما من التلازم والتصاحب، ومن ثمّ فليس هناك ظاهرة إقحام ههنا كما ذهب إليه هانز فير^(٤)، ولا مجال لردّه أو تخريجه على غير ظاهره.

(١) الخصائص: ٢ / ٤٠٧.

(٢) سر الصناعة: ١ / ٢٩٨.

(٣) اللغة بين الثبات والتحول: الحوليات التونسية العدد ١٣ / ١٩٧٦: ٤٨.

(٤) العربية الفصحى الحديثة: ٢٠٠.



إِضَافَةُ الْمُتَضَافِينَ

جاء في قرار الجمع:

يُجْرِي فِي الاسْتِعْمَالِ الْعَصْرِيِّ قَوْلُهُمْ: مُحْكَمَةٌ اسْتِثْنَاءٌ طَنْطًا وَكُلِيَّةٌ آدَابِ الزُّقَازِيقِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ اسْمَانِ مُنْكَرَانِ مُتَضَافِيَانِ إِلَى مُضَافٍ إِلَيْهِ مَعْرِفَةٌ بَعِيَّةٌ التَّعْرِيفِ وَالتَّحْدِيدِ. وَتَرَى اللِّجْنَةُ إِجَازَةَ مِثْلِ هَذِهِ الْإِضَافَةِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ إِضَافَةِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِيِ وَالثَّانِيِ إِلَى الْأَخِيرِ عَلَى مَعْنَى فِي أَوِ الْأَلَامِ وَذَلِكَ مِمَّا لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ نِظَائِرٌ، وَالْإِضَافَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى لُغَةٌ مَقْبُولَةٌ وَلَا حَرَجَ فِي اسْتِعْمَالِهَا^(١).

وقد قدم الأستاذ محمد شوقي أمين بحثاً إلى لجنة الأصول ذكر فيه أن تتابع الإضافات لا تائباه العربية، إذ يقال: كتاب نحو البصرة، وكتاب أحكام الفقه غير أن بعض أمثلة المعاصرين ما يابى التأويل والتخريج نحو قولهم: مُحْكَمَةٌ اسْتِثْنَاءٌ طَنْطًا، وَكُلِيَّةٌ آدَابِ الزُّقَازِيقِ، إِذِ الْمَقْصُودُ بِالْإِضَافَةِ هُوَ إِضَافَةُ مُحْكَمَةِ الْاسْتِثْنَاءِ إِلَى طَنْطًا وَكُلِيَّةِ الْآدَابِ إِلَى الزُّقَازِيقِ فَكَانَ الْأَسْمِينَ الْمُتَضَافِينَ اسْمًا وَاحِدًا. وَقَدْ رَأَى فِي تَوْجِيهِ ذَلِكَ أَنَّ الْإِضَافَةَ فِي الْمَضَافِ الثَّانِيِ عَلَى مَعْنَى "فِي" أَوْ مَعْنَى الْأَلَامِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ مُحْكَمَةٌ اسْتِثْنَاءٌ فِي طَنْطًا أَوْ لَطَنْطًا وَكُلِيَّةٌ آدَابِ الزُّقَازِيقِ أَوْ لِلزُّقَازِيقِ^(٢)، وَرَأَى بَعْضُ أَعْضَاءِ اللِّجْنَةِ أَنَّ التَّعْيِيرَ مَقْبُولٌ لَا شُبْهَةَ فِيهِ^(٣).

وجوهر المسألة ههنا في طبيعة الإضافة في الأمثلة السالفة، فإن كانت من الناحية الشكلية جديدة فمما لا شك فيه أن القدماء عرفوها وأجازوها، فالإضافة في الاصطلاح نسبة تقييدية بين اسمين ثوجب لثانيهما الجر، ونصح بأدنى ملبسة^(٤)، والملبسة بين المضاف والمضاف إليه بينة في الأمثلة الأنفة الذكر، وهي نمط من أنماط الإضافة وتحوّل من تحولاتها.

(١) مجموع القرارات: ١٥٥، عرض على المجلس في الدورة: ٤٩ / الجلسة: ٢٣، وعلى المؤتمر في الجلسة (٧) من الدورة نفسها.

(٢) أبحاث الدورة (٤٩).

(٣) الدورة نفسها.

(٤) المجمع: ١١ / ٢.



وتبقى الإشارة إلى أن الإضافة عند النحويين تكون بمعنى اللام ومعنى من وزاد بعض المتأخرين معنى في كالجرجاني (ت ٤٧١هـ) وابن الحَاجِب (ت ٦٤٦هـ) وابن مالك^(١). قال ابن مالك: "وأغفل أكثر النحويين التي بمعنى في وهي ثابتة بالكلام الفصيح بالنقل الصحيح"^(٢). وقال الجرجاني: "وزاد الكوفيون الإضافة بمعنى عند، قال: تقول هذه ناقة رقاد الحلب معناه رقاد عند الحلب"^(٣)، ولعل الأجدى أن الإضافة نسبة لما ذكرناه آنفاً، والحديث عن الحرف المقدر لا يتعدى بيان أن الأصل في الجر أن يكون لحرف لا لاسم، وهذا أقرب إلى المنطق منه إلى طبيعة اللغة، ومسألة تقدير حروف الجر في الإضافة غير مسلم بها، على الرغم من كل ما ذكره النحاة.

ومما جاء على غرار الأمثلة المعروضة قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى﴾^(٤)، فأضاف الضحى إلى العشيّة، وقال الخطيب (ت ٤٥٥هـ) أيضاً^(٥):

حتى أنحت قلوبهم في دياركم بخير من يحتدي غلاً وحافياً

فأضاف الحافي إلى التعل. والذي أحكم العلاقة بين هذه المتضامات إنما هو ظهور المعنى ووضوحه؛ فالعشيّة لا ضحى لها وإنما هو لليوم، والتقدير أو ضحى يومها، وكذا بيت الخطيب. فسياق الملابس خليق بيان هذا النوع من الإضافة.

وقد بلغ بالفراء أن أجاز إضافة الاسم إلى اسم آخر معناه إذا اختلف لفظهما، على الرغم من استحالة ذلك عند البصريين، وقد روى في ذلك قراءة ابن مسعود (ت ٣٢هـ) ﴿وَلَقَدْ جِئْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾^(٦)، وأردف قائلاً: "هذا مما أضيف إلى نفسه

(١) ينظر الخصائص: ٢٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٧٤/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤٠٧/١، والمجمع: ٢/٤١٣.

(٢) الارتشاف: ٥٠٢/٢.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٢٩/٢.

(٤) النازعات: ٤٦.

(٥) ديوانه: ٢٠٣.

(٦) الدخان: ٣٠.



لاختلاف الاسمين^(١)، وذكر ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) هذه القراءة في مُختصره^(٢). وقد تُخرَج على أن المُهين اسمٌ لفرعون، وليس هو العذاب. غير أن الذي يعيننا من كلام الفراء حيوية ظاهرة الإضافة عند العلماء وسعة تخريجهم لها.

وقرار المجمع موفق، وإن كنا لا نزعم أن هذا الأسلوب هو الأمثل في الإضافة، بل الأصوب أن يُقال: مُحكمة الاستئناف بطنطاً وُكلية الآداب بالزقازيق، ولكنه شاع وذاع على السنة المثقفين وأقلامهم، وليس من الحكمة رده وتخطئته.

(١) معاني القرآن: ٤١ / ٣.

(٢) مختصر في شواذ القرآن: ١٣٨.

الرأي في مثل قولهم أمين عام الجامعة

جاء في قرار المجمع:

شاع في اللغة العربية المعاصرة مثل قولهم: أمين عام الجامعة، ومجلس محلي بنها، والوجه الفصحى أن يقال: الأمين العام للجامعة والمجلس المحلي لبنها، وكري اللجنة إجازة هذا التعبير المعاصر بأحد وجهين:

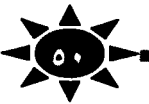
١. أن يكون من قبيل إضافة الموصوف إلى صفتيه، وفي العربية أشباه له من نحو قولهم مسجد الجامع - وصلاة الأولى، ومع أن البصريين يمنعون ذلك، ويؤولون ما جاء منه على أنه صفة لموصوف محذوف أي مسجد الوقت الجامع، فإن من الكوفيين وعلى رأسهم الفراء، وابن الطراوة، والسهيلي من يميز الإضافة بلا تأويل، وواقفهم ابن مالك.

٢. أن يكون من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعته، وله شواهد في قديم العربية، ويتبع النعت منعوته في الإعراب وفي الجنس وفي العدد، ويحذف منه التثوين تخفيفاً^(١).

قدم الأستاذ محمد شوقي أمين بحثاً إلى اللجنة بعنوان "في إضافة الموصوف إلى صفته" ذكر فيه ما يشيع على الألسنة من هذه التعبيرات، مما يأتي فيه الموصوف مضافاً إلى صفتيه، وأورد أمثلة النحاة على معرفة العرب بهذا الأسلوب كقولهم: "مسجد الجامع" و"حبة الحمقاء". وذكر أن الكوفيين يميزون ذلك دون تأويل، وأيدهم في ذلك السهيلي (ت ٥٨٣هـ) وابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ)، بينما يمنعه البصريون، ويتأولون الأمثلة السابقة على أنها صفة لموصوف محذوف، واقترح في نهاية البحث إجازة هذه التعبيرات العصرية تخفيفاً عن المتكلمين، ورفعاً للحرج الذي يجدونه عند استخدامها^(٢).

(١) مجموعة القرارات: ١٥٧، عرض في الدورة (٤٩) في الجلسة (٢٣) وعلى المؤتمر في الجلسة (٧) من الدورة نفسها.

(٢) أبحاث الدورة: ٤٩.



كما قدم الدكتور شوقي ضيف بحثاً وسَمَه بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف تناول فيه هذه التعبيرات، ووجَّهها توجيهاً مختلفاً عن التوجيه السابق، فجعلها من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف، ونقل ما أثر عن العرب من الفصل بالجار والمجرور والظرف والمفعول به والنداء والمعطوف والجملة. كما نقل عنهم الفصل بالنعت، مُستشهداً ببعض الشعر وبعض الآيات القرآنية، وانتهى إلى قوله: أقترح تسويغ الأمثلة المعروضة، ونظائرها في اللغة العصرية، دون أن نجعل من ذلك قاعدة عامة^(١).

وإذا ما عُدنا إلى التخريجين الأنفين اللذين ذكرهما قرار الجمع، ووجَّه بهما هذه التراكيب الإضافية المحدثّة، وجدناهما لا يمثلانها إلا بعد تعسّفات كثيرة.

فحملها على إضافة الموصوف إلى صفته كما مثل القدماء بالمسجد الجامع وحبّة الحمّاء مستبعداً تماماً قال^(٢): "السيوطي (ت ٩١١هـ) والجمهور على أنه لا يُضَاف اسمٌ لمراديفه ونعته ومنعوتيه ومؤكّده؛ لأنّ المضاف يتعرّف أو يتخصّص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرّف ولا يتخصّص إلاّ بغيره، والنعت عين المنعوت". وقال الرضي (ت ٦٨٨هـ)^(٣): "ويجوز عندي أن يكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سيناء، وذلك بأنّ يُجعل الجامعُ مسجداً مخصوصاً والغربيّ جانباً مخصوصاً. وهذا موقف يوافق النظام اللغويّ ويضع الدلالة نصب عينيه، وإن لم يكن له سنَدٌ قويّ من السياق؛ ذلك أن إضافة الموصوف إلى صفته بالأسلوب الذي ذكره بعض النحاة، لا يُمثّل شيئاً من الناحية الدلالية، ومن ثمّ فلا موجب لاستعماله.

وظاهر هذه التراكيب يشير إلى شيئين: إما حذف آل التعريف للتخفيف والأصل المسجد الجامع، والحبّة الحمّاء، أو ثمة محذوفٌ مقدّرٌ نحو "مسجد المكان الجامع ونحوه"، وليست التراكيب التي نحن في صددِها بشيء من هذا، ولا يمكن تأويلها على هذين الوجهين.

(١) نفسه.

(٢) الهمع: ٤١٨/٢.

(٣) شرح الكافية: ٢٨٨/١.



وأما ما ذهبَ إليه الدكتور شوقي ضيف من أنها من باب الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه بالنعْتِ، فبعيد أيضاً، قال الرضي: «ولا شك أن الفصلَ بينهما في الضرورةِ بالظرفِ ثابتٌ مع قلته وقبحه، والفصلُ بغير الظرفِ في الشعرِ أقبَحُ منه بالظرفِ، وكذا الفصلُ بالظرفِ في غير الشعرِ أقبَحُ منه في الشعرِ»^(١)، وقال عباسُ حسن (ت ١٩٧٨م): «فمما لا شك فيه أن الفصلَ بين المتضامَيْن لا يخلو من إسْدالِ ستارٍ ما على معنى لا يرتفع ولا يزول، إلا بعد عناءِ فكريٍّ يقصرُ أو يطولُ»^(٢). وهذا كلامٌ غاية في الصواب. والأمر ههنا واضح فمناطُ المسألةِ الدلالة، والفصلُ يُخلَلُ بها ويصرفها عن وجهها، ومن هنا جاء القبح.

أما قول الفرزدق (ت ١١٤هـ)^(٣):

ولئن حَلَفْتُ على يديكَ لأحلفنُ بمينِ أصدقَ من يمينِكَ مُقسِمِ

وقول معاوية (ت ٦٠هـ)^(٤):

نَجوتُ وقد بَلَّ المرادِيُّ سيفه من ابنِ أبي شَيْخِ الأباطِحِ طالبِ

فمن الجليِّ أن طبيعةَ الوزنِ والقافيةِ كانتا وراءَ هذا التفكيكِ الإضافي، وهو ليس سائغاً ولا مقبولاً في الكلام. ومن الجديرِ الوقوفُ عند اقتراحِ الدكتور شوقي تسويغِ الأمثلةِ المعروضة، من دون أن يجعلَ من ذلك قاعدةً عامّةً، فتناقضُ هذا الكلامِ بينَ ذلك أن هذه التراكيبَ وغيرها ليست رهنَ القاعدة، بل تحت ظلَّ الألسنةِ والأقلامِ، ومن ثمَّ حَجَبُها أن تصبحَ قاعدةً عامّةً، مع تسويغِ الأمثلةِ المعروضةِ لا يستويان.

على أن دلالةَ هذه التراكيبِ الإضافيةِ المُحدثةِ المعدولةِ عن الفصيحةِ إنما هي من إضافةِ الموصوفِ إلى صفته، ولكن ليس على مذهبِ القدماءِ - كما رأينا آنفاً - بل إنما هو

(١) نفسه: ٢٩٣/١.

(٢) النحر الوافي: ٥٨ / ٣.

(٣) الديوان: ٥٥٠.

(٤) شرح ابن عقيل: ٨٤ / ٣، المجمع: ٤٣٣ / ٢، شرح الأشموني ٤٢٠ / ٢.



باب خاص، يضاف فيه الموصوف إلى صفتة، بشرط أن يُضافا إلى ما يوضّحهما ويُجَلِّي دلالتهما، فالصفة ههنا تعمل على التحديد الدلالي الدقيق للموصوف، ثم يأتي المضاف إليه بعدها؛ لينظّمهما -الصفة والموصوف- في نسقٍ دلالي واحد، فثمة أمينٌ عامٌ وأمينٌ مساعدٌ، وثمة مجلسٌ محليٌّ ومجلسٌ قرويٌّ ومجلسٌ قضائيٌّ، وغيرها مما يلزم معه تحديد المقصود وتخصيصه. وعلى هذا فثمة فرقٌ كبيرٌ بين إضافة الموصوف إلى صفتة في هذا الباب، وما قاله القدماء في هذه المسألة. ومّا يعزّز هذا التحليل أنّهم لا يقولون: أمينٌ عامٌ ولا مجلسٌ محليٌّ بل هو: أمينٌ عامٌ ومجلسٌ محليٌّ، فإذا أظهروا المقصود وأرادوا التخصيصَ أو التعريفَ، أجازوا إضافة الموصوف إلى صفتة، ولا عيبَ ولا غموضَ فيه، كما رأينا في تحليل النحاة للمسجد الجامع ونظيره، عند من عدّ هذه الأمثلة من باب إضافة الموصوف إلى صفتة.

وهذه التراكيب المحدثة تؤدّي على أحدٍ وجهين: الأمينُ العامُّ للجامعة، وهو التركيب الأصيل الفصيح، أو أمينُ عامِّ الجامعة، وهو التركيب المحوّل أو المعدول عن الفصيح، وكلاهما يؤدّي الغرضَ الدلاليّ نفسه.



أفعل التفضيل

سأعرضُ ههنا لبابِ أفعل التفضيلِ من ثلاثة أوجهٍ؛ أولها شروطُ صوغِهِ، وثانيها الكلام على إفراده وتثنيته، وآخرها الكلام على عملِهِ. والقضيتانِ الأوليانِ أقربُ إلى الصِّرفِ إلا أن معالجةَ المجمعِ لهذا البابِ معالجةٌ شاملةٌ، فضلاً عن كتب النحو التي تناوله موضوعاً متكاملاً، دفعتني إلى مناقشة آراءِ المجمعِ في أفعل التفضيلِ من هذه الجوانبِ مجتمعة. ولا يفوتُ المتتبعُ لقراراتِ المجمعِ أن يلاحظَ أن معالجةَ هذه المسألةِ من الجوانبِ المذكورةِ لا تأتي حاجةً مُلحةً، تتمثل في استخدامِ المحدثينِ مجموعةً من التراكيبِ من هذا البابِ على وجهٍ جديدٍ، كما نرى في جُلِّ القضايا التي طرحها المجمع. غيرَ أن هذا لا يقلُّ من أهميةِ المسألةِ، فهي مسألةٌ حيويةٌ مُشرعةٌ لكل الاجتهاداتِ.

أولاً: شروطُ صوغِهِ:

قدّم الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور (ت ١٩٧١م) بحثاً وسَمَهُ بِتحريرِ أفعل التفضيلِ من رِبْقَةِ قياسِ نحويٍّ فاسدٍ وأحيل إلى لجنةِ الأصول، فدرست القسمَ الأوَّلَ من البحثِ وهو المتعلِّقُ بشروطِ صوغِهِ، فأقرت التحقُّقَ من بعضِ الشروطِ التي أوجبهَا القدماءُ، وانتهت إلى القرار الآتي^(١):

يُصاغُ أفعلُ التفضيلِ من الشرُوطِ التي اتَّفَقَ عَلَيْهَا الثُّعَاةُ، وَهِيَ:

- أ. أن يَكُونَ فِعْلاً ثَلَاثِيَّ الْأَصُولِ مُجْرَداً أو مَزِيداً، سِوَا أنْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ مَسْمُوعاً، أم صَيِّغٌ بِمَقْتَضَى قَرَارِ الْمَجْمَعِ فِي تَكْمِلَةِ مَادَّةِ لُغَوِيَّةٍ، وَفِي الْاِشْتِقَاقِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْيَانِ.
- ب. أن يَقْبَلَ التَّفَاضُلَ.
- ج. أن يَكُونَ مُبْتِئاً.
- د. أن يَكُونَ مُتَصَرِّفاً.

(١) مجموعة القرارات: ٦٢، صدر في الدورة (٣٢) في الجلسة الثانية للمؤتمر.

وقد قدّم الأستاذ أمين الخولي (ت ١٩٦٦م) تعقياً على بحث الفاضل بن عاشور. أما بحث ابن عاشور الذي أبنى عليه القرار فهو بحث موسّع تناول فيه أفعال التفضيل من شتى جوانبه، أقتصرُ ههنا على شروط الصوغ منها^(١).

وقد أشار في مستهلِّ بحثه، إلى بناء الزُّمخشريّ (ت ٥٨٣هـ) في المفصل^(٢)، وتبعه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)^(٣) في الكافية، وابن مالك في كتبه كلها^(٤) - أفعال التفضيل على أصلٍ قياسيٍّ وهو حَمَلُ كلِّ من بابي التعجّب وأفعال التفضيل على الآخر، وكلّ ما صحَّ أن يُبنى منه أفعالُ التفضيل صحَّ أن يُبنى منه فعلاً التعجّب، وإلا فلا، وجعل الزُّمخشريُّ وابن الحاجب التفضيلَ أصلاً لهذا القياس، وجعل ابن مالك التعجّب أصلاً. وقد انبنى على تحاملِ البابين عشرةُ شروطٍ لصوغ أفعال التفضيل، وهي أن يكون من فعلٍ ثلاثيٍّ، تامٍّ، مُجرِّدٍ، متصرفٍ، مبنيٍّ للفاعل، مثبتٍ، قابلٍ للتفاضل، ليس على وزنِ أفعالِ فعلاء ولا فعلانِ فعلى^(٥)، غير مُستغنى عنه بمصوغٍ من مرادفه.

وتحاملُ البابين عنده ليس قياساً بالمعنى المعهود للقياس في أصول العربية، فهو ليس من أنواع القياس التي أطنبَ فيها أبو الفتح بن جني في الخصائص، بل هو وهمٌ حملهم عليه تقريبُ المسائل للمتعلّمين، ويُرجعُ هذا الوهم إلى ما اعتقده الكوفيون - غير الكسائي (ت ١٨٩هـ) من اسمية فعل التعجب.

وهو يتنقّضُ جلَّ شروطِ النحاة في صياغة أفعال التفضيل، وعلى الأخصّ ابن مالك، ويدلّل على ذلك بالأمثلة، ويُجيز صوغه من الأوصاف التي لا أفعال لها، أو الأفعال غير المتصرفة، متذرّعاً بقرار المجمع في تكملة المواد اللغوية^(٦). غير أنه يتمسك بشروط ثلاثة، وهي: كَوْنُ الفعل تامّاً؛ لأنّ الأفعال الناقصة لا يتمّ بها معنى يقبلُ التفاضل، وكونه مثبتاً، وقابلاً للتفاضل؛ لأنّ الخروجَ عنها يهدم دلالَةَ الصيغة على التفضيل^(٧).

(١) محاضر جلسات الدورة (٣٠): ٥٧.

(٢) شرح المفصل: ٩١ / ٦.

(٣) شرح الكافية: ٣٠٧ / ٢.

(٤) شرح ابن عقيل على سبيل المثال: ١٧٤ / ٣.

(٥) هذا يصدق على الأوصاف الظاهرة لا الباطنة، نحو: أحق، وأخرق وأهوج.

(٦) مجموعة القرارات: ١٤.

(٧) تحرير أفعال التفضيل: ٦٧.



أما أمين الخولي فيتعقب في بحثه المسائل التي طرحتها ابن عاشور^(١)، ويرى أن الصلة بين التعجب والتفضيل تبدأ قبل الزخشي بمئات السنين، وبالتحديد سيبويه. وهو مُحقِّق في هذا، إذ يقول سيبويه^(٢): "وما لم يكن فيه ما أفعلة لم يكن فيه أفعال به رجلاً، ولا هو أفعال منه". ويرد الخولي تحاملاً بابي التعجب والتفضيل، ولا يرى مجالاً لقياس أحدهما على الآخر، بل هي وحدة بينهما - كما أشار سيبويه آنفاً^(٣).

وقد جعل الخولي تحرير أفعال التفضيل بعمل النحاة أنفسهم؛ وذلك بعرض شروطهم واختلافهم فيها، ويقول: "فيسعنا أن نأخذ بقول من لا يشترط، ونتخفف بذلك من أكثر الشروط"^(٤). كما يحمل على إجازة ابن عاشور أفعال التفضيل من الأوصاف التي لا أفعال لها، اعتماداً على قرار الجمع في تكملة مادة لغوية لم تذكر بقيتها. ويرى أن تكملة المادة اللغوية عملٌ مجعبي لا يمكن أن تطلق فيه يد العامة، كما لا تطلق في صوغ أفعال التفضيل من الأوصاف التي لا أفعال لها. ويرد أخيراً إجازة ابن عاشور صوغه من أسماء الأعيان، ويذكر باشتراط الجمع ذلك للضرورة في لغة العلوم^(٥).

وربذة الخلاف بين هذين العالمين الجليلين رد الخولي صوغ أفعال التفضيل من الأوصاف التي لا أفعال لها، اعتماداً على قرار الجمع في تكملة مادة لغوية، ورد إجازة صوغه من أسماء الأعيان؛ لأن ذلك مشروط بالضرورة العلمية كما يرى الجمع.

أما المسألة الأولى فإن قرار الجمع لا يحمل هذا التشدد الذي ينادي به الخولي، فإذا صيغ أفعال التفضيل من الأوصاف التي لا أفعال لها، وغدت سائرة مُتقبلة من جمهور الكتاب، لم يكن إلى ردها سبيل. أما المسألة الأخرى ففي قرار الجمع الذي أعقب قرار تقييد ذلك في لغة العلوم منها كفاية، فقد أجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان من غير تقييد بالضرورة، وهو قرارٌ صائب، فلغة العلوم لا تفضل غيرها في هذا المجال.

(١) كتاب في أصول اللغة: ١٢٣.

(٢) الكتاب: ٩٧/ ٤.

(٣) التعقيب على تحرير أفعال التفضيل: ١٢٤.

(٤) نفسه: ١٣١.

(٥) نفسه: ١٣٣.



وعلى الرغم من أن قرار المجمع تُرْفَع عن كثير من خلافات القدماء، واكتسب جِدَّة لم نعهد لها عند جُلِّ النحويين، يرى المدقق أن في شروط المجمع امتداداً لما أصَّلَه النحويون لهذا الباب من النحو.

وإذا أنعمنا النظرَ فيما جاء من شروطِ المجمع وجدنا أن التخفف من بعض الشروط؛ نحو البناء للمعلوم فيه تيسيرٌ بين، فأفعل التفضيل لا يكونُ من المبيئ للمجهول، وإن بُنيَ ممَّا لم يُستخدَم إلا مبيئاً للمجهول؛ فهو عائد إلى أصلِ مبيئ للمعلوم، سواء أوصل إلينا ذلك الأصلُ أم غمُّ علينا، أمَّا الأفعال التي لا تلازم البناء للمجهول، فلا تصح المفاضلة فيها - حين بنائها للمجهول - مباشرة اتفاقاً، لفوات الدلالة. أمَّا شرطُ الإثبات فأفعل التفضيل لا يُبنى من المنفي؛ لأن الأصل أن هذه الصيغة تُبنى من فعلٍ مُثبت، لا من تركيب، والمنفي مُركَّب؛ وبنائُه من المنفي يذهب الغاية منه، ويفضي إلى اللبس، أمَّا نحو ما نَبَسُ، وما عَاجَ بالدَّواء فلم يُبنَ من هذه الأفعال - على الأغلب - لِقَلَّة استخدامها ودورانها لا لنفيها. والصياغة من المنفي بطريق غير مباشر هي صياغة من مركب، حتى لا تفوت دلالاته.

أمَّا التصرفُ فمن فُضولِ القولِ الكلامُ على الأفعالِ الناقصةِ ههنا؛ فإن فاقد الشيء لا يُعطيه، فصياغة اسم التفضيلِ عمليةٌ تُصرفُ، وما لا يتصرفُ لا يمكن التصرفُ فيه بصياغة اسم التفضيلِ منه. والأفعالِ الناقصةِ لِحلولِها من الدلالةِ على الحدَث، ولزوم خبرها لا يكون فيها تفاضلٌ، وما صَاغَه الشَّرَاحُ وأربابُ المُتُونِ إنما كان حَمَلًا على التعجُّب، فيما حكاه ابن السراج والزجاج عن الكوفيين^(١)، وليس معروفًا.

ثانياً: القولُ في إفراده وتذكيره:

وقد تناول الطاهر بن عاشور هذين البابين في الكلام على المسألة الثانية والثالثة من بحثه آنف الذكر. وجاء قرار المجمع في إفراده وتذكيره على النحو الآتي^(٢): يَرَى الأَسْتَاذُ البَاحِثُ أن يَكُونَ أفعالُ التفضيلِ مُلَازِمًا حَالَةَ الإفرادِ والتذكيرِ كُلَّمَا ذَكَرَ المُفَضَّلُ عَلَيْهِ

(١) ينظر حاشية الصبان: ٣١/٣.

(٢) مجموعة القرارات: ٦٤، صدر في الدورة (٣٢) في الجلسة (١٠).



مَجْرُوراً بِالْحَرْفِ أَوْ مُضَافاً إِلَيْهِ وَاللَّجْنَةُ فِيمَا يَتَّعَلَقُ بِأَفْرَادِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَتَكْذِيرِهِ مُطْلَقاً لَا تَرَى مَنْدُوحَةً عَمَّا قَرَّرَهُ النُّحَاةُ مِنْ قَبْلُ.

وكان ابنُ عاشور قد عرضَ لهذه المسألة، واقتراحَ النظرِ إلى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ باعتبارِ حالتين فقط؛ حالةِ ذِكْرِ المفضَّلِ عليه بأيِّ طريقٍ كان، طريقِ الإضافةِ أو طريقِ حرفِ الجرِّ وهو "مِنْ"، وحالةِ قطعِهِ من ذِكْرِ المفضَّلِ عليه بتاتاً^(١).

وهو يؤيِّد جمهور النحويين التزامَ الأفرادِ والتذكيرِ عندَ عدمِ الإضافةِ أو الإضافةِ إلى نكرةٍ، ويُخالفهم عندَ الإضافةِ إلى المعرفةِ في إجازتهم الأفرادَ والتذكيرَ والمطابقةَ، ويقرُّ وجوبَ الأفرادِ والتذكيرِ استناداً إلى ما نُقِلَ عن ابنِ السراجِ (ت ٣١٦هـ). أما الحالةُ الثانيةُ وهي القطعُ عن ذِكْرِ المفضَّلِ عليه فهي التي تَبْقَى محلَّ المطابقةِ؛ لأنَّ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ يستعملُ فيها استعمالَ الوصفِ في مطابقةِ الموصوفِ.

أما حكمُ المضافِ إليه الذي اشترطَ فيه أن يكونَ مطابقاً للموصوفِ بأفْعَلِ التَّفْضِيلِ فإنه اشترطَ وردَ في بعضِ كتبِ النحوِ وهو محتاجٌ إلى مزيدِ تحرييرٍ، وعلى هذا اختارَ القول: القرنانِ الأول والثاني أفضلُ قرنٍ مُوازاة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرِيهِمْ﴾ لا أفضلُ قرنينِ كما يرى ابنُ هشامٍ (ت ٧٦١هـ)^(٢).

وقد تعقَّبَ محمدُ علي النجار (ت ١٩٦٨م) اقتراحاتِ ابنِ عاشور بالتفنيذ^(٣)؛ فرأى اقتراحَه التزامَ الأفرادِ والتذكيرِ عندَ الإضافةِ إلى المعرفةِ مردوداً بما نُقِلَ من القرآنِ الكريمِ في قوله تعالى^(٤): ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾، وقد جاءت فيها المطابقةُ، كما نُقِلَ عن الحديثِ الشريفِ المطابقةُ وعدمُها. ويفصِّلُ النجارُ حالةَ تَرْكِ المفضَّلِ عليه التي أجملها ابنُ عاشور، وهو يوافقُه في إجازته المطابقةِ إذا كان مقروناً بأل، ويخالفُه في المجردِ من

(١) تحرير أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ: ٦٩.

(٢) ينظر أوضَحَ المسالك: ٣ / ٢٦٥.

(٣) بحث أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، كتاب في أصول اللغة: ١٣٦.

(٤) سورة الأنعام: ١٢٣.



أَلْ وَإِلْإِضَافَة، إِذْ يَلْزَمُ فِي هَذِهِ الْحَالَة الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ، وَمِنْ أَمْثَلِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى ^(١): ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾.

كَمَا تُعَقَّبُ كَلَامُهُ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَأَنَّ الْمَطَابَقَةَ أَمْرٌ لَا يَشْهَدُ لَهُ قِيَاسٌ. وَيُرَى النُّجَارَ أَنَّ قَضِيَّةَ مَطَابَقَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِلْمَوْصُوفِ فِي الْعَدَدِ هُنَا لَيْسَتْ مِنْ صَنِيْعِ ابْنِ مَالِكٍ (ت ٦٧٢هـ) كَمَا ذَكَرَ ابْنُ عَاشُورٍ ^(٢)، بَلِ النَّظْرُ فِيهَا قَدِيمٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ، وَيَسْتَشْهَدُ بِمَا جَاءَ فِي التَّصْرِيحِ مِنْ قَوْلِ الْمُبَرِّدِ (ت ٢٨٥هـ) ^(٣)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٤): ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوْلَىٰ كَافِرِيكُمْ﴾ التَّقْدِيرُ: أَوْلَىٰ فَرِيقٍ كَافِرٍ بِهِ مُعَقَّبًا بِقَوْلِهِ ^(٥): وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُبَرِّدُ الْبَصْرِيُّ إِلَّا إِذَا اسْتَقَرَّ عِنْدَهُ وَجُوبُ الْمَطَابَقَةِ. كَمَا يَسْتَشْهَدُ بِتَعْلِيْقِ الْفَرَّاءِ (ت ٢٠٧هـ) عَلَى الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ ^(٦)، فَوَحَّدَ الْكَافِرَ وَقَبْلَهُ جَمَعَ، وَذَلِكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فَصِيْحٌ جَيِّدٌ فِي الْأَسْمِ إِذَا كَانَ مُسْتَقْتًا مِنْ فِعْلٍ مِثْلَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ. وَلَا يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ: أَنْتُمْ أَفْضَلُ رَجُلٍ وَلَا أَنْتُمْ خَيْرُ رَجُلَيْنِ، وَاسْتَشْهَدُ عَلَى قَوْلِهِ، بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَأَلَامُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعٍ

فَجَمَعَ بَيْنَ الْمَطَابَقَةِ وَعَدَمِهَا؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مُسْتَقٌّ. وَتَعْلِيْقُهُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٧):

﴿ثُمَّ رَدَدْتَهُ أَسْفَلَ سَفَلَيْنِ﴾ إِذْ قَالَ ^(٨): «وَلَوْ كَانَ أَسْفَلَ سَافِلٍ لَكَانَ صَوَابًا؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْإِنْسَانِ

(١) سورة الإسراء: ٩.

(٢) كتاب في أصول اللغة: ١٣٨.

(٣) التصريح: ١٠٥/٢.

(٤) سورة البقرة: ٤١.

(٥) بحث أفعال التفضيل: ١٣٨.

(٦) معاني القرآن: ٣٢/١.

(٧) سورة التين: ٥.

(٨) معاني القرآن: ٢٧٧/٣.



واحد، فقيل: 'سافلين' على الجمع؛ لأن الإنسان في معنى الجمع. وينتهي إلى قوله^(١): وعلى هذا يقال: القرن الأول والثاني أفضل قرنين لا أفضل قرن. وقد رد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٤م) أيضاً على اقتراحات ابن عاشور، فأيد النجار تأييداً تاماً^(٢).

وقولهما حق يشهد به الاستعمال وما ورد عن العرب، والأخذ باقتراحات ابن عاشور فيه من الاعتبار والهدم أكثر مما فيه من الإصلاح والتيسير، لمخالفته منطق اللغة، وسيتهي به الأمر إلى ما لم يسمع ولا يُستساغ، وقرارُ المجمع في هذا الصدد صائب، ولا تعليق عليه.

ثالثاً: القول في عمله:

وهو مدارُ المسألة الثالثة في بحث ابن عاشور، وهي كما يقول مسألة ضعيفة، لأنها قليلة الدوران وينتهي إلى نتيجة تتبناها لجنة الأصول، ويصدر القرار على النحو الآتي^(٣):

(أ) يعمل اسم التفضيل في الظرفِ والجارِ والمجرورِ والحالِ والتَّمييزِ باطِّرادٍ، اتِّفاقاً مع جَمَهْرَةِ النُّحَاةِ.

(ب) يرفع الضميرَ المُستترَ، اتِّفاقاً مع جَمَهْرَتِهِمْ أيضاً.

(ج) يرفع الضميرَ البارزَ والاسمَ الظَّاهِرَ، جَرِيئاً مع ما حكاه سيبويه من قولهم مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه.

ويتحفَّظ النجارُ على طردِ ابنِ عاشورِ عملَ اسمِ التفضيلِ الرفعِ في الضميرِ البارزِ والاسمِ الظاهرِ مُخالفةً لجمهورِ النحاةِ، غيرَ أنه يُقرُّ أن له سنداً في مذهبِ يونسَ (١٨٢هـ)^(٤). وقد أيده أيضاً الشيخ محيي الدين عبد الحميد^(٥).

(١) بحث في أفعال التفضيل: ١٣٩.

(٢) في أفعال التفضيل كتاب في أصول اللغة: ١٤٠.

(٣) مجموعة القرارات: ٦٤، صدر في الدورة: ٣٢ / الجلسة: ١٠.

(٤) بحث في أفعال التفضيل: ١٣٩.

(٥) في أفعال التفضيل: ١٤٠.



وتجدر الإشارة هنا إلى مسألة معمول اسم التفضيل، فاسم التفضيل ضعيف الشبه بالفعل، فليس من وظيفته الدلالة على معنى الفعل الذي هو حدوث الحدث، بل يدل على الثبات والدوام، كالصفة المشبهة تماماً؛ وهو بهذا يفارق اسم الفاعل واسم المفعول، وغيرها من المشتقات التي تدل على التجدد والحدوث. لذلك قيد جمهور النحاة عمله الرفع في الضمير البارز والاسم الظاهر، وأجازوا ذلك في مسألة واحدة سميت بمسألة الكحل؛ وذلك إذا حل اسم التفضيل محل الفعل، وسبقه نفي -وقاس ابن مالك على النفي النهي والاستفهام، وقال أبو حيان: "هو ظاهر في القياس" وأوجب اتباع السماع^(١) - وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين، وضربوا لذلك القول المشهور: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد".

وذكر الأشموني (ت ٩٢٩هـ) أن سيويوه حكى^(٢): "مررت برجل أكرم منه أبوه والذي عند سيويوه مررت بخير منه أبوه" وذكر أنها لغة رديئة، وأنه لا يؤخذ بها في السعة، إذ يقول^(٣): "ألا ترى أنك لا تقول مررت بخير منه أبوه، ثم أردف يقول: ولو قلت: خير منه أبوه جازاً. ثم قال: ولو قلت: مررت بخير منه أبوه كان قبيحاً. غير أنه نسب إلى يونس سماعها، إذ قال^(٤): "وزعم يونس أن أناساً من العرب يجرون هذا كما يجرون مررت برجل خز صفتة".

لا مرأ في أن عمل أفعال التفضيل ثابت في رفع الاسم الظاهر، كما جاء في مسألة الكحل، وما جاء في الحديث ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة^(٥). وقول الشاعر^(٦):

ما علمت امرأة أحب إليه الب ذل منه إليك يا ابن سينان

(١) ينظر المجمع: ٧٤/٣.

(٢) حاشية الصبان: ٧٦/٣.

(٣) الكتاب: ٣١-٣٢ / ٢.

(٤) نفسه: ٢٧/٢.

(٥) المجمع: ٧٣/٣.

(٦) البيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب: ٤١٦، وشرح قطر الندى: ٣٩٨، والمجمع: ٧٤/٣.



وقد استخلص النحاة من هذه الشواهد صنعة نحوية فأوجبوا فيها الفاعلية، إذ لو لم يجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ، فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي^(١). ونقول ههنا هذا لا يلزم الكتاب، فقد خرّج النحاة والمفسرون الكثير من الآيات التي فصلوا فيها بالأجنبي، ولم يعتدوا بهذا المنع، ويكفي من ذلك مثلاً ما خرّج به الزمخشري (ت ٥٨٣هـ) والعكبري (ت ٦١٦هـ) قوله تعالى^(٢): ﴿وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ ﴿ فقد جوّزا في إعراب الذين أن تكون صفة للكافرين^(٣)، والفصل ههنا واضح بالأجنبيّ منهما، وهو قوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾.

وقد ذكر الشيخ محمد غُضيمة في كتابه القيم غير آية خرّجها النحاة من هذا الباب^(٤). وهذا الإصرار على عدم الفصل هو الذي دفع النحاة إلى تعسفهم في تخريج كلمة

"شك" في قوله تعالى^(٥): ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ على أنها فاعل فراراً من الفصل بالأجنبيّ بين الصفة والموصوف، لو عدّوها مبتدأ مؤخرأ. ولا يُعجز الباحث التماس جواز جعل المرفوع في مسألة الكحل وأمثالها مبتدأ مؤخرأ عند القدماء، فقد ذكر أبو حيان إجازة الأعلام ذلك^(٦).

وعلى الرغم من هذا كله لا مسوّغ لقرار الجمع، فالأولى ألا يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر، وهذه الشواهد النادرة على عمله في الاسم الظاهر لم تُعدّ موضع استخدام، والأولى بالجمع أن يلتفت إلى الأساليب والتراكيب المستخدمة، لا أن يوقظ أساليب نادرة لم تعد موضع الاستعمال، فيقرر قياسيتها؛ ليعتد الخلاف فيها من جديد. وعلى هذا فقرار الجمع في هذه المسألة لم يكن موقفاً - فيما أرى - ولا مسوّغ له.

(١) ينظر شرح الأشموني، وتعليق الصبان في حاشيته/ حاشية الصبان: ٧٨/٣.

(٢) إبراهيم: ٣-٢.

(٣) الكشاف: ٣٦٦/٢، التبيان: ٧٦٣/٢.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الثالث/ الجزء الثالث: ٣٨٥، ٥٣٠، القسم الثالث/ الجزء الرابع: ١٦٧.

(٥) إبراهيم: ١٠.

(٦) الارتشاف: ٢٣٥/٣.



النَّعْتُ بِالْمَصْدَرِ

جاء في قرار المجمع:

جَاءَ النَّعْتُ بِالْمَصْدَرِ كَثِيرًا فِي مِثْلِ: رَجُلٌ صَوْمٌ وَعَدْلٌ وَرِضًا، وَمَعَ هَذَا يَذْهَبُ النَّحَاةُ إِلَى أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمْعِ.

وَكَرَى الدَّلْجَةُ - اسْتِنَادًا إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ - أَنَّ النَّعْتَ بِالْمَصْدَرِ مَقْيَسٌ قِيَاسًا مُطْرَدًا، بِالشَّرْطِ الَّتِي ضَبَطَ بِهَا مَا سَمِعَ، وَهِيَ:

١. أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا.

٢. أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا ثَلَاثِيًّا، أَوْ يَوْزَنُهُ.

٣. أَلَّا يَكُونَ مِيمِيًّا^(١).

وقد قدّم الشيخ عطية الصّوالحي (ت ١٩٧٤م) بين يدي هذا القرار بحثاً تناول فيه

النعت بالمصدر، وتتبع أقوال بعض النحويين في هذه المسألة، وتلخص فيما يأتي^(٢):

١. المحققون - ومنهم ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)^(٣) - لا يشترطون في النعت الاشتقاق،

ويكتفون بدلالته على معنى في متبوعه، وفي النعت بالمصدر هذه الدلالة.

٢. الجمهور - ومعهم سيبويه - يؤوّلون المصدر المنعوت به بالمشقّ أو بتقدير ذوّ، أو

يجعل المنعوت نفس المعنى مجازاً^(٤).

٣. الرضي، وصاحب التصريح، والأشموني: نصّوا على أن النعت بالمصدر كثير،

ولكنهم يقصرونه على السمع^(٥).

(١) مجموعة القرارات: ١٠٨، صدر في الدورة: ٣٧ / الجلسة: ١٠ و ٣٧.

(٢) في أصول اللغة ٢: ١٦٤.

(٣) شرح الكافية: ١ / ٣٠٣.

(٤) ينظر: الأصول: ٢ / ٣١، الارتشاف: ٢ / ٥٨٧، والتصريح: ٢ / ١١٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ١ / ٣٠٦، والتصريح: ٢ / ١١٣ و شرح الأشموني: ٣ / ٩٤.



ويؤكد الصواحي قياسية النعت بالمصدر، ويتكىء في ذلك على ما جاء في علم المعاني، قائلاً^(١): «إذا كان كلُّ من المبالغة والمجاز بالحذف، والمجاز المرسل، من عوامِل الاتساع في اللغة العربية، وهي مُطَرِّدة عند علماء المعاني، إذا كان كذلك تُعَيَّن الأخذُ بها ورفضُ ما يُدَّعى من التفرقة بين النحاة وعلماء المعاني». وكذلك رَفَضُ التفرقة بين النعت والحال والخبر؛ لأنَّ الثلاثة داخلةٌ في تعليقٍ واحدٍ، هو الوصفُ. «ويستنبطُ من كلِّ ما سَبَقَ أَطْرَادُ النعتِ بالمصدرِ بالشروطِ التي ضُبِطَ بها ما سُمِعَ، على ما جاء في قرار المجمع.

وقد ذكر ابن عصفور (ت ٦٦٣هـ) أنَّ الوصفَ بالمصدرِ في حُكْمِ المشتقِّ، وله في الوصفِ طريقان، أحدهما: أن تَريدَ المبالغة، والثاني: ألا تَريدها، وأردف قائلاً^(٢): «فإن لم تُردِ المبالغة فهو عندنا على حذف مضاف، نحو: مررتُ برجلٍ عدلٍ تريد: "ذي عدلٍ". فإن أردتِ المبالغة فعلى جعلِ الموصوفِ هو المصدرَ مجازاً لكثرة وقوعه منه، نحو: مررتُ برجلٍ ضربٍ. وهذا تأويل لا سبيل إلى مجاراته والتحقُّقِ منه، وليس من اليسير الفصل بين المقصود بالبلاغة وغيرها.

وإذا نظرنا في التراكيب التي جاء فيها النعتُ مصدرًا، نجدُ أنَّ السياق يُقرُّ مَجِيئَهُ كذلك أَمَّا التَأْوِيلُ بِالمشتقِّ وغيره كما رأينا عند ابن عصفور ونظرائه فتلك صناعةٌ نحويَّةٌ، والهدف من مجيء المصدر كذلك يَبَيِّنُ وهو المبالغة في الوصف. أَمَّا الشروط التي انتهى إليها الصواحي تبعاً لبعض النحويين، وأقرّها المجمع، ففيها نظر.

أما شرطُ الإفراد والتذكير فمبنيٌّ على رأيِ البصريين؛ إذ يُقدِّرون مضافاً؛ أي ذُو كذا والتزموا الإفراد والتذكير كما يُلْتَزَمَانِ فيما لو صُرِّحَ بـذو^(٣). والمصدرُ بوصفِهِ جِنْساً لِلحَدَثِ لا يَكُونُ إِلَّا مُفْرَداً ومُذَكِّراً، وهذا هو الغالب فيه، أما الذي يقول به البصريون فهو وَهْمٌ، رَدَّهُ القديما، ولا يَسَعُنَا فَرَضُهُ على المُحدِّثين، وقد خَصَّصَ ابنُ ذَرِيْدٍ في الجَمْهَرَةِ باباً، وسمه

(١) النعت بالمصدر، كتاب في أصول اللغة: ٢ / ١٦٤ وينظر حاشية الصبان ٣ / ٩٤.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ١٤٦.

(٣) ينظر أوضح المسالك: ٣ / ٢٨٠.



ببَاب من المصادر أوردَ فيه أمثلة على مجيء النعتِ مصدرًا، ومأ ذكرَ فيه قولهم قومٌ مقانِعٌ وقوم صرحاء، ومياه أفرته^(١)، وذكر ابنُ عُصفورٍ لأمية بن أبي الصلت (ت ٥٥هـ)^(٢):

والحيئة الحتفة الرُقشاء أخرَجَها من جُحْرِها آمناتُ الله والكَلِم

فأثت الحتفٌ وهو الهلاك. كما ذكرَ حكاية: أضيافٌ، وضيوفٌ، وضيوفانٍ في ضيفٍ، وهو في الاصل مصدرًا إضافةً يُضيفه ضيفًا، وأردف قائلًا: وهو موقوف على السماع^(٣). فالشرط الأول به تشددٌ وحجرٌ لا مُسوخٌ له.

أما الشرط الثاني وهو أن يكونَ مصدرَ ثلاثيٍّ أو بوزنه، فليس ثمةً مُسوخٌ لفرضه، وهو قابلٌ للاستخدام من الناحية النظرية، وإن اجتزأ العرب بالمصادر الثلاثية. والشرط الثالث، وهو ألا يكونَ ميمياً لا يختلف عن الثاني فقد اجتزأ العرب بالمصدرِ الثلاثيِّ لمباشرتهِ وعدم لَبسِهِ، بينما نجدُ المصدرَ الميميُّ مصدرًا ثانويًا قد يلتبسُ بغيره، فهو مناطٌ صيغٍ كثيرة، مما يفوتُ معه غرضُ البلاغةِ، مناطُ النعتِ بالمصدر، ولم يُؤثر استخدامه، غير أن الأمر لا يصلُ إلى حَظْرِهِ والحَجْرُ عليه في عصرٍ نسعى فيه إلى سعةِ التعبيرِ وتيسيرِ سبْله، وما على الشاعر أو الناثر لو قال: رُجلٌ مأكَلٌ يريد: أكلًا؟ وتنكبُّ أكلًا وَاكَلًا، ثم ساغ بعده هذا التعبيرُ وأصبح مستخدمًا.

وعلى هذا، فبالرغم من أهمية قرارِ المجمع في إقرارِهِ قياسيةَ النعتِ بالمصدرِ وتجاوزه لكثيرٍ من خلافاتِ القدماء سيكونُ أحسنَ مخرَجًا لو جاء بإجازةِ مجيءِ النعتِ مصدرًا، وجعلَ صيغُهُ مناطَ الاستعمالِ، دون قيدٍ، ولَعْدَا أجدى، وأرْحَبَ أفقًا.

(١) جمهرة اللغة: ٣ / ٤٢٧ - ٤٢٩.

(٢) ينظر: ديوانه: ٢٨١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ١٤٧.

(٣) شرح الجمل: ١ / ١٤٧.



تقديم لفظ "النفس" أو "العين" على المؤكّد

جاء في قرار الجمع:

يُجازُ تقديمُ لفظِ "النفس" أو "العين" على المؤكّد في معنى التوكيد، ولكنهما لا يُعربان توكيداً، بل بحسبِ الموقعِ في الجملة، وذلك لورودِ مثلِ ذلك في المأثورِ عن خاصّةِ العلماءِ والكتابِ، وإجازةِ الزمخشريِّ وابنِ يعيشَ له، ولتعقيبِ الصّبّانِ في حاشيةِ الأشمونيِّ على ما نعيه^(١).

وقد عرضَ الأستاذ محمد شوقي أمين على اللجنة أنّ مما يشيخُ في الاستعمالِ العصريِّ قولهم: "حَضَرَ نفسُ محمدٍ"، وهذا عينُ ما قلتُ، وحدثَ كذا في نفسِ الوقتِ، وأنّ بعضَ النقادِ يعيبونَ مثلَ ذلك بحجّةِ أنّ لفظَ "النفس" ولفظَ "العين" إذا أُريدَ التوكيدُ بهما، وجبَ تأخيرُهُما على المؤكّد^(٢).

أما عباس حسن فقد رأى صحةَ هذا التعبيرِ، على أن يُعدّ ذلك في معنى التوكيدِ، وإن لم يكن من قبيلِ التوكيدِ النحويِّ المعقودِ له بأبهِ بشروطِهِ، بما يترتب عليه^(٣). ومَن عرضَ له أنستاس ماري الكرّميليّ (ت ١٩٤٧م)، في مجلّةِ الجمعِ العلميِّ العربيِّ بدمشق، وتصدّى لرافضيه مُستشهداً بقول سيبويه: "في نفس الحرف"^(٤).

أما القدماءُ فنجدُ الزمخشريّ (ت ٥٨٣هـ) يعرضُ له، إذ يقول: "والذي أبوه من إضافةِ الشيءِ إلى نفسه أن نأخذَ الاسمَينَ المعلقينَ على عينٍ أو معنى واحدٍ... فأما قولك "جميعُ القومِ وكلّ الدراهمِ وعينُ الشيءِ ونفسه" فليس من ذلك"^(٥).

وعلقَ ابنُ يعيشَ (ت ٦٤٣هـ) قائلاً: "إنه من بابِ تنزيلِ المضافِ منزلةَ الأجنبيِّ من المضافِ إليه"^(٦)، وقال ابنُ مالك: "وأما قولهم نفسُ الشيءِ وكلّ القومِ فإنّ المغايرةَ فيه بين

(١) مجموعة القرارات: ١٤٩، صدر في الدورة: ٤٠ / الجلسة: ٩، ٣٠.

(٢) حاشية القرار: ١٤٩.

(٣) نفسه: ١٤٩.

(٤) نفسه: ١٤٩.

(٥) شرح المفصل: ٩/٣.

(٦) شرح المفصل: ٩ / ٣.



الأول والثاني بيّنة، لأنّ نفساً وكُلاًّ - قبل أن يُضَافاً - صالحان لأشياء مختلفة الحقائق، والذي يُضَافُ إليه أحدهما دالٌّ على معين، فإذا طرأت الإضافة اتّحدًا معنى^(١).

ورده الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، وقال: "ولا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعاً وعمامة مطلقاً، فأجابه الصبّان (ت ١٢٠٦هـ) في حاشيته: "ويزدُّ عليه نحو "جاءني نفسُ زيد وعين عمرو، أي ذاتهما"^(٢).

وإذا ما تركنا التنظيرَ وطُفنا في كلام البلغاءِ والكتابِ تقصياً لهذا الأسلوبِ وجدنا أنه مستخدمٌ استخداماً واسعاً، فقد جاء في البيان والتبيين، إذ قال الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): "فأما نفسُ البيان فكيف يُنهي عنه، وقال: "فأما نفسُ حُسنِ البيانِ فليس يذمّه إلا من عَجَزَ عنه، وقال: "وفي نفسِ المجادلةِ والمُحاولةِ، وقال: "وكان أولُ من خَشَّ الإبلِ في نفسِ العظم"^(٣). وقال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في أدب الكاتب: "فإن جاءت ألفٌ ولامٌ من نفسِ الحرفِ، وقال: "لأنّ الواوَ من نفسِ الفعلِ، وقد أحصيت له خمس مرات استخدم فيها هذا الأسلوب"^(٤). كما جاء عن ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) في الخصائص "إذ قال: "لم تباشر نفسَ الفعلِ، وقال: "عَوَضُوا منها الهاء في نفسِ المثالِ، وقد أحصيت له من ذلك اثنتي عشرة مرة"^(٥)، وستُّ مرات في سرِّ الصناعة^(٦).

أما الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ) فقد أحصيت له من ذلك ثماني مرات^(٧)، والأنباري (ت ٥٧٧هـ) أربع عشرة مرة؛ ثماني في الإنصاف^(٨)، وستاً في أسرار العربية^(٩). أما ابن

(١) شرح الكافية الشافية: ٤١٦/١.

(٢) حاشية الصبّان: ١٢٣/٣.

(٣) البيان والتبيين: ١٧٣/١، ٣١٥، ٣٩٥، ٦/٣. وخشّ: أي جعلَ في أنفه الحِشاش، والحِشاش: عُودٌ يُجعلُ في أنف البعير، يُشدُّ به الزمام.

(٤) أدب الكاتب: ١/١٨٥، ١٩٠، ٤٩٢، ٤٩٤، ٤٩٥.

(٥) الخصائص: ١/١٠١، ١١٤، ١٥٣، ٢١١، ٣٣٥، ٣٤١، ٢/١٧، ١٨، ٦١، ١١٧، ١٧٦، ١٩٨.

(٦) سر الصناعة: ٢/٢٤٤، ٦٣٤، ٦٨٢، ٦٨٥، ٧١٣، ٨٨٣.

(٧) دلائل الإعجاز: ١٩٦، ٢٣٤، ٢٨٠، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٥٤.

(٨) الإنصاف: ١/٧٩، ٨٠، ١٣، ٢١، ٣٣٩، ٣٤٠، ٢/٥٥٧، ٧٨٢.

(٩) أسرار العربية: ٣٥، ٧٤، ٢١١، ٣٨٤، ٣١٢، ٣٢٣.



هشام فقد استخدمه اثنتي عشرة مرة في المغني^(١)، وأربعاً في أوضح المسالك^(٢). كما استخدمه القزويني (ت ٧٥٦هـ) في الإيضاح في علوم البلاغة عشر مرات^(٣). ومن المتأخرين نجد القلقشنديّ (ت ٨٢١هـ) في صنّح الأعشى^(٤)، واستخدمه السيوطي (٩١١هـ) في المزهرة أربع مرات^(٥). وهذا يؤكد استخدام هذا الأسلوب من قبل البلغاء، والكلام على رده ضرب من العنت لا مسوّغ له.

والحق أن هذا التعبير نمط من أنماط التوكيد، وإن لم يخضع لشروط التوكيد النحوي المبوّب، إذ لا تكون النفس والعين للتوكيد النحوي إلا مع الضمير. وثمة ملمح دلالي في هذا النمط يميزه من النمط المشهور، فقول القائل رأيت محمداً نفسه أو عينه يكون غالباً تقوية وتأكيداً لهذه الواقعة، بينما رأيت عينَ محمدٍ، ونفسَ محمدٍ، قد تكون دفعاً لشكٍ أو توهم قد يجابه به القائل، أو جوبه به.

وتجدر الإشارة ههنا إلى الفقرة الأخيرة من القرار التي أعقبت إجازة المجمع لهذا التعبير وهي بناءً إجازة المجمع على إجازة الزمخشري وابن يعيش وتعليق الصبان في حاشيته، فمع إجلالنا لهؤلاء العلماء وجهودهم فإن قرار المجمع ينبع من طبيعة اللغة - وقد رأينا أن هذا التعبير كان مستخدماً قديماً، ولا يزال، وليست صدى لإجازة هذا النحوي أو ذاك، ممّا يتوافق مع المهمة الريادية التي يضطلع بها المجمع؛ ولذا فمن الأفضل أن تسقط هذه الفقرة من القرار.

(١) المغني: ٨٣، ١٣٧، ١٧٧، ٢٠٣، ٥٠٨، ٥٥٣، ٥٣٩، ٦٤٩، ٦٥٢، ٦٥٨، ٧٢٠، ٨٦٨.

(٢) أوضح المسالك: ١/١٩، ١٩٧، ٢/٣٠٥، ٤/٣٥٧.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٠، ٣٠، ٣١، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥٦، ٧٩، ٨٧، ٩٨.

(٤) صبح الأعشى، (على سبيل المثال): ١/٤٠، ١٤٦، ١٦٥، ٢/٣١٤، ٣/٣٤٦، ٣/٧٧، ١٧٧، ١٨١، ٥/٤٠٣، ٦/١٠٥.

٢٨٨

(٥) المزهرة: ١/٦١، ٢٩٥، ٣٥٣، ٣٥٥.



جَوَازُ حَذْفِ "أَنْ" فِي بَعْضِ الْأَسَالِيبِ الْمُعَاصِرَةِ

جاء في قرار المجمع:

يُشِيعُ فِي الْأَسْتِعْمَالَاتِ الْمُعَاصِرَةِ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: يُجِبُّ يَأْكُلُ وَيُرِيدُ يَضْحَكُ، مِمَّا يَتَوَارَدُ فِيهِ فِعْلَانِ مُضَارِعَانِ ثَانِيهِمَا مُتَّصِلٌ بِالْأَوَّلِ مِمَّا عَهْدَ فِيهِ ذِكْرُ أَنْ، وَتَرَى اللَّجْنَةُ أَنْ حَذَفَ أَنْ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ وَاسِعٌ، وَأَنَّ هَذَا الْأَسْتِعْمَالَ لَهُ نَظَائِرٌ فِي مَسْمُوعِ الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿قُلْ أَفَغَيَّرُ اللَّهَ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ...﴾^(١). وَفِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ لَا يَجِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسْأَلُ طَلَاقَ أُخْتَيْهَا، وَفِي الشُّعْرِ الْعَبَّاسِيِّ لِابْنِ الرُّومِيِّ: كُلُّ حُرٍّ يُرِيدُ يُظْهِرُ حَالَهُ. وَفِي الْقَرْنِ الثَّلَاثِ الْهَجْرِيِّ أَمْثَلَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي كِتَابِ أَخْبَارِ الْقَضَاةِ لِيُوكَيْعِ وَمِنْهَا تُحْسِنُ تَتَوَضَّأُ وَأَجِبُ تَقَطَّنُ عِنْدِي وَتَتَجَرَّأُ تُشْهَدُ عِنْدِي، وَمِنْ ثَمَّ لَا تَرَى اللَّجْنَةَ مَانِعًا مِنْ قَبُولِ ذَلِكَ الْأَسْتِعْمَالِ، إِذَا شَاعَ وَقَبِلَهُ الدُّوقُ. فَوَافَقَ الْمَجْلِسُ عَلَيْهِ^(٢).

وقد قُدمت في هذا التركيب عدَّةُ مذكراتٍ لم أتمكن من الحصولِ على أيِّ منها^(٣). أمَّا من حيثُ المسألة فقد عرضَ لها سببويه من قبل، وذكر فيها وجهين، إذ قال في قوله تعالى: أَفَغَيَّرُ اللَّهَ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ...: تَأْمُرُونِي كَقَوْلِكَ: هُوَ يَقُولُ ذَاكَ بَلْغَنِي، فَبَلْغَنِي لَعْنًا، فَكَذَلِكَ تَأْمُرُونِي، وَأَرْدَفَ قَائِلًا: وَإِنْ شِئْتَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيَ^(٤)

وهو يشير بهذا إلى حذف الناصب، إلا أنه يقدم الرأي الأول القائل باللغو في تأمروني؛ لأنه لا يجوز لصلة الحرف المصدرية المحذوف العمل فيما قبلها، ولهذا ذهب الأخفش إلى أن العامل في غير هو تأمروني لا أعبد، إذ قال: يريد أفغير الله أعبد تأمروني

(١) الزمر (٦٤).

(٢) مجموعة القرارات: ١٤٧، صدر في الدورة: ٥٠ / الجلسة: ٥.

(٣) مذكرة لمحمد شوقي أمين، ومذكرة لعبد العليم السيد فودة، ومذكرة لتمام حسان، ومذكرة لمحمود محمد شاكر.

(٤) الكتاب: ١٠٠ / ٣، وصدر البيت لطرفة في معلقته، وعجزه: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي.



كأنه أرادَ الإلغَاءَ، والله أعلمُ، كما تقول: هل ذهب فلان تدري^(١). وعدّ ابن جنّي هذا من ضرورة الشعر، إذ قال في بيت جميل (ت ٨٢هـ):

جَزَعْتُ حِذَارَ الْبَيْنِ يَوْمَ نَحَمَلُوا وَحُقْ لِمَثَلِي يَا بُثَيْنَةَ يَجْزَعُ

أي وحُق لمثلي أن يجزع، وأجاز هشام (ت ٢٠٩هـ) يُسْرَتِي تقوم، وينبغي أن يكون ذلك جائزاً عنده في الشعر لا في النثر، هذا أولى عندي من أن يكون يرتكبه من غير ضرورة^(٢)، وتبعه ابن عصفور (ت ٦٦٣هـ).

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه يعني باللغو الزيادة، ولئن كانت البنية التركيبية لا تحتاج إلى ما نعته باللغو فإن البنية الدلالية تفتقر إليه، فهي باب من التوكيد، وليست خلواً من المعنى، وكلام الأخفش على الإلغاء ليس ببعيد من هذا المعنى.

وإذا نظرنا من قِبَل الدلالة وجدنا التركيب الذي ذكره المجمع، وبعض التراكيب التي ذكرها القدماء قائمة بذاتها، ولا ينطبق عليه أي من الوجوه التي ذكرها سيبويه والأخفش من تقدير أن أو اللغو أو الإلغاء، ومن المستبعد أن تكون هذه الجمل من هذا الباب.

وكان أجدى لو أن المجمع عاملها كذلك، دون إدراجها تحت التراكيب التي حُذفت منها أن، فليس ثمة دليل مقامي ولا مقالي على وجودها، فالجملة الفعلية ههنا بأسرها مفعول به، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَزَلْكَ أَتْبَعُكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا﴾^(٣)، ويكون المفعول على تقدير أن مفرداً.

ولعل ما جاء في قرار المجمع أن هذا الأسلوب يشيع في الاستعمالات المعاصرة يحتاج إلى مزيد نظر، فليس من اليسير الوقوع عليه عند الكتاب. والظاهر أن هذا التركيب؛ ما يتوالى فيه فعلاً مضارعاً أكثر شيوعاً عند القدماء منه عند المحدثين، قال أعشى باهلة (ت ٦٠٠هـ)^(٤):

(١) معاني القرآن: ٤٥٧/٢.

(٢) الخصائص: ٢/ ٤٣٥، وينظر سر الصناعة: ٢٨٨/١.

(٣) هود: ٢٧.

(٤) الأصمعيات: ٩٢.



لا يُصنِبُ الأمرُ إلا رَيْثاً يَرْكَبُهُ وَكُلُّ أمرٍ سِوَى الفَحْشاءِ يَأْكُمِرُ

وقال الجزري (ت ٦٠٦هـ) معلقاً: «وقد تستعمل رَيْثٌ بغير ما وأن... وهي لغة فاشية في الحجاز، يقولون: يريد يفعل، أي أن يفعل، وما أكثر ما رأيتها واردة في كلام الشافعي (٢٠٤هـ) رحمة الله عليه^(١)».

وثمة ملحظ مهم في هذه التراكيب، فالدلالة صالحة لأن تفصل فيها، فما كان منها يُخْلِصُ المضارع للحاضر لا للمستقبل، كما تخلصه أن عند تقديرها، لا يكون من مآ فسرهِ سيويه والأخفش، وإلا كان بحسب دلالته. ولعل هذا ملمح رئيس في تحليل الشواهد والأمثلة المتداولة من هذا التركيب، بعيداً من التنظير القائم على التحليل النحوي المجرد.

(١) النهاية في غريب الأثر: ٢/ ٢٨٧.



إِغَاءُ النَّصْبِ بِإِذْنٍ

جاء في قرار المجمع:

وَرَدَ النَّصْبُ بِإِذْنٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَوُرُودُهَا فِي الْقُرْآنِ بِالْفَصْلِ بِلَا لَيْسَ يَمْنَعُ عَمَلَهَا، وَكَوْنُ وُرُودِهَا فِي الْقُرْآنِ قِرَاءَةً لَا يَمْنَعُ الْاِحْتِجَاجَ بِهِ، فَالْقِرَاءَاتُ الْمَشْهُورَةُ كُلُّهَا مَنَاطُ اِحْتِجَاجٍ، وَلَكِنْ مِنَ الْمَعْرُوفِ إِلَى بَعْضِ قِبَائِلِ الْعَرَبِ اِلْغَاءُ عَمَلِ إِذْنٍ مَعَ اسْتِيفَاءِ شُرُوطِ الْاِعْمَالِ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَى الْبَصْرِيِّينَ قَبُولُ الْاِلْغَاءِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَوْصُوفٌ بِالْقِلَّةِ. واستناداً إلى هذا يجازُ الإلغاءُ مَعَ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ، وَإِنْ كَانَ الْاِعْمَالُ هُوَ الْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ^(١).

وقد قدّم الأستاذ عبد الستار الجواربي (ت ١٩٨٨م)، عضو المجمع العلمي العراقي إلى مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والثلاثين اقتراحاً ذكر فيه أنّ الشروط التي اشترطها النحاة لنصب المضارع بإذنٍ لم تتحقق في صورة من كلام العرب، وأنّ ورودها في القرآن الكريم في إحدى القراءات ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلْفَكَ...﴾^(٢) غير مستكمل للشروط للفصل بلا، وأنّ إذنٍ في الكثير حرف جواب، وعلى هذا ينبغي أن تُحذف من مقررات الدراسة النحوية في التعليم الابتدائي والثانوي، باعتبارها من نواصب المضارع^(٣).

كما قدم الشيخ عطية الصوالحي (١٩٧٤م) مذكرة بعنوان إذن الداخلة على الفعل المضارع بين الأعمال والإهمال تناول فيها إذنٍ من حيث مادتها ومعناها، وأحكامها. وناقش شروط أعمالها كما أصلها النحاة، وانتهى إلى قول السيوطي^(٤): 'والغاء إذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاه عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب (ت ٢٩١هـ)، وخالف سائر الكوفيين، فلم يُجز أحد الرفع بعدها.

(١) مجموعة القرارات العلمية: ١٤٦، صدر في الدورة: ٣٥ / الجلسة: ٩.

(٢) الإسراء، آية: ٧٦، والذي قرأ هذه القراءة أبي بن كعب، ذكرها ابن خالويه في مختصره: ٧٧.

(٣) حاشية القرار: ١٤٦.

(٤) كتاب في أصول اللغة ٢: ١٣٤، وينظر المجمع: ٢ / ٢٩٦.



وأردف قائلاً: 'وبعد، فالحكم العدل جواز إعمال إذن وإلغائها عند اجتماع شروط العمل، والإعمال أرجح، لورود التصوص به.'

وإذا ما عدنا إلى بحث الأستاذ الجواربي وجدناه يتنكب جادة الصواب، فقد ورد عن العرب ما يشهد بعمل إذن وتحقق تلك الشروط؛ جاء في الحديث القدسي: 'سألت ربي عز وجل، فوعدني أن يدخل من أمتي سبعين ألفاً على صورة القمر... فقلت أي ربي إن لم يكن هؤلاء مهاجري أمتي، قال: إذن أكملهم لك من الأعراب^(١)'، وجاء في حديث قدسي آخر قوله عليه الصلاة والسلام: 'إذن يثلغوا رأسي^(٢)'.

وفي حديث جر الثوب قول أم سلمة (ت ٦٢هـ) رضي الله عنها إذن تبتدوا أقدامنا^(٣)، وحديث عائشة رضي الله عنها إذن تبتدوا سوقهن^(٤)، وحديث عمر (٢٣هـ) رضي الله عنه، إذن أصنع كما صنع رسول الله^(٥) صلى الله عليه وسلم، وحديثه إذن أستكثر^(٦) وحديث أبي هريرة (ت ٥٩هـ) رضي الله عنه إذن أقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل^(٧) فضلاً عما جاء في الشعر، قال ابن عثمة الضبي (ت ١٥هـ)^(٨):

ازجر حمارك لا تئنزع سويته إذن يرد وقيد العير مكروب

وقول حسّان (ت ٥٤هـ)^(٩):

إذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب

(١) مسند أحمد (cd) (برقم): ٨٣٥٢ باقي مسند الكثيرين.

(٢) نفسه (برقم): ١٦٨٣٧ مسند الشاميين.

(٣) نفسه (برقم): ٤٢٥٩، ٤٥٤٣، ٤٩٢٦ مسند الكثيرين.

(٤) نفسه (برقم): ٢٣٣٢٩، ٢٣٧٧١ باقي مسند الأنصار.

(٥) نفسه (برقم): ٦١٠٢ مسند الكثيرين.

(٦) نفسه (برقم): ١٥٠٥٧ مسند المكين.

(٧) نفسه (برقم): ٧٥٤٤ باقي مسند الكثيرين.

(٨) وهو لعبد الله بن عثمة الضبي كما في المفضليات: ٣٨٣، والأصمعيات: ٢٢٨، وهو من شواهد الكتاب: ١٤/٣، وشرح

المفصل: ١٦/٧، ووصف المباني: ٦٣.

(٩) في ديوانه: وينظر: الارتشاف: ٣٩٧/٢، والمغني: ٩١٠، وقرطبي: ٨٢، والممع: ٢٩٥/٢، والأشموني: ٤٢٣/٣



وأما فيما يتعلق بتعليقه على قراءة "وإذن لا يلبثوا خلافك" أنها غير مستكملة الشروط للفصل بلا، فهذا كلام غاية في الغرابة؛ ذلك أن القراءة المذكورة ليست مستوفية للشروط لوجود لا، فالفصل بلاً كلاً فصل، ولكن لوجود العاطف، فكان حكمها حكم العامل المتوسط، نحو حسب وظن.

قال سيوييه: "وأعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو، وبين الفعل فإنك فيها بالخيار، إن شئت عملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين، وذلك قولك: زيدا حسبت أخاك، وإن شئت ألغيت إذا كإلغائك حسبت إذا قلت زيدا حسبت أخوك^(١)". وقال أبو حيان: "ولا يجوز الفصل بين إذن ومنصوبها إلا إذا كان القسم محذوف الجواب، وبلا النافية^(٢)".

ومما جاء على هذا في الحديث الصحيح "أخبر عليه الصلاة والسلام أن رجلاً قتل نفسه، فقال: إذن لا أصلي عليه^(٣)"، ومما جاء العمل فيه مع الفصل بالقسم قول أبي هريرة رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم: "إذن والذي بعثك بالحق أضع سيفي على عاتقي ثم أضرب به حتى ألقاك^(٤)"، وعلى هذا فالمسألة ليست كما ذهب إليه الأستاذ الجوارى.

وقد فصل ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) أحوال عمل إذن فجعلها ثلاثة؛ الأول أن تدخل على الفعل في ابتداء الجواب، وهذه يجب إعمالها لا غير. والثاني أن يكون ما قبلها واواً أو فاء، فيجوز إعمالها وإلغاؤها، باعتبارين مختلفين، وذلك قولك: زيد يقوم وإذن يذهب، فإن عطفت الفعل بعدها على الفعل قبلها ألغيتها؛ لأن ما بعدها صار بمنزلة الخبر، وإن عطفت الجملة على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة، فكانت إذن كالمبتدئة فجاز الإعمال. أما الثالث فوقعها متوسطة معتمداً ما بعدها على ما قبلها، أو كان الفعل فعل حال غير مستقبل، وذلك في جواب من قال: أنا أزورك، أنا إذن أكرمك؛ لأن الفعل معتمد على المبتدأ أنا^(٥)، وهي لا تعمل على هذا الوجه.

(١) الكتاب: ١٣/٣.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣٩٧/٢.

(٣) مسند أحمد (cd) (رقم): ١٩٩٣٢، ١٩٩٤٥، ١٩٩٧٧ مسند البصريين.

(٤) نفسه (رقم): ٢٠٥٧٨ مسند الأنصار.

(٥) شرح المفصل: ١٥/٧.



وتجدر الإشارة إلى أنّ استخدام إِذْنٍ ليس بالكثير على الألسنة والأقلام قديماً وحديثاً، وأقبل من ذلك استخدامها عاملة؛ أي متلوّة بالمضارع الدال على المستقبل. فقد طُفِتُ في مسند الإمام أحمد فأحصيت منها ستة وأربعين موضعاً، وقد وردت عاملة مستوفية للشروط ثمانياً وعشرين مرّة^(١)، وحرف جواب غير عامل ثمانين عشرة مرّة^(٢)، منها مرتان تلاها المضارع، ولكنها دلّت على الحال^(٣). وعلى كثرة البحث فقد أحصيتُ منها في صحيح مسلم ثمانين مرّات، مرتين استوفت فيهما الشروط ولم تعمل^(٤)، وعملت على الشروط مرّة واحدة^(٥)، وخمس مرّات كانت حرف جواب غير عامل^(٦).

وقد وجدتها استوفت الشروط أيضاً ولكنها لم تعمل، وذلك في حديث المخنث في سنن أبي داود، إذ حَجَبَهُ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نسائه، وَكُنَّ يُطْعَمْنَ، فقيل: يا رسولَ اللهِ إِذْنٌ يَمُوتُ مِنَ الْجُوعِ، فَأِذْنٌ لَهُ^(٧)، والدلالة فيها واضحة على المستقبل، وهذا ما يقوّي ما قاله عيسى ابن عمر (ت ١٤٩ هـ) من الإلغاء، فضلاً عما جاء في صحيح مسلم.

وإذا ما طفنا في طائفة من الكتب الأدبية لبعض شيوخ الكتابة العربية وجدنا إِذْنٌ لم تُرَدَّ عند الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) في البيان والتبيين، على سَعَةِ الكتاب وكثرة فنونه، كما لم ترد في دلائل الإعجاز للجرجاني (ت ٤٧١ هـ). وقد وردت عند الجَمَحِيّ (ت ٢٣٢ هـ) في طبقات فحول الشعراء خمس مرات فقط؛ منها أربع غير عاملة^(٨)، والخامسة فُصِّلَ بينها وبين الفعل بالقسم^(٩)، وهو غير مضبوط.

- (١) مسند أحمد (رقم الحديث): ٣٤١٦، ٣٨٤٤، ٨٣٥٢، ٤٢٥٩، ٤٥٤٣، ٤٩٢٦، ٦١٠٢، ٧٥٤٤، ١٥٠٧٥، ١٦٨٧٣، ١٨٧٧٢، ١٨٨٥٨، ٩٩٧٨ (مرتين)، ٢٠٢٩٠، ٢٠٣٢٩، ٢٠٥٠٢، ٢٠٣٦٢، ١٩٩٣٢، ١٩٩٤٥، ١٩٩٧٧، ٢٠٥٧٨، ٢٠٨٣٥، ٢٠٨٤٠، ٢٣٣٢٩، ٢٣٣٧١، ٢٥٣٠٣، ٢٥٣٢٢، ٢٥٤٥٩، ٢٥٤١٨.
- (٢) نفسه (رقم الحديث) ٢٧٣ (مرتين)، ١٤١٦، ١٤٦٢، ١٤٧٠، ١٤٨٣، ١٥٣٢، ١٦٤٩، ٢٤٧٨، ٣٣٧٢، ٣٨٦٦، ٤١٨٩، ١٦٩٨٣، ٢٠٥٧١، ٢٣٥٤٠، ٢٦٣٠٦.
- (٣) نفسه: ٦٢٧٥، ٨٤٣١.
- (٤) صحيح مسلم (cd) (رقم الحديث): ١٩٧، ٢٠٠.
- (٥) نفسه رقم الحديث: ٢١٦٦.
- (٦) نفسه (رقم الحديث): ٦٧١، ٩٩١، ١٩٥١، ٢٣٥٤، ٢٦٦٢.
- (٧) سنن أبي داود (cd) (رقم): ٣٥٨٣ ألباس.
- (٨) طبقات فحول الشعراء: ١/٢٩٣، ٢/٣٣٨، ٣٩٥، ٤٦٧، ٤٦٨.
- (٩) نفسه: ٤٦٨/٢.



أما جمهرة خطب العرب فقد وردت فيها ستاً وعشرين مرة^(١)، على سعة الكتاب وكثرة ما أورد فيه مؤلفه من الخطب؛ منها ثلاث عملت فيها، وهي مستوفية الشروط^(٢)، - ومنها أربع مفصلاً بينها وبين الفعل بالقسم أولاً النافية، ثلاث منها الفعل فيها غير مضبوط^(٣)، والرابعة إلغاؤها ظاهر، وهي من خطبة ليزيد بن إياس إذن والله لا يدعون منكم عيناً تطرف^(٤). أما الأغاني فلم ترد فيه على ضخامته - فيما أحصيته - إلا ثلاثين مرة^(٥)، أربعاً لم يفصلها عن الفعل فاصل، ولكن المحقق لم يضبط الفعل^(٦)، واثنين فصل بينها وبين الفعل بالقسم من غير ضبط^(٧).

أما المحدثون فقد اخترت نصوصاً أدبية وغير أدبية؛ فمن الأدب اخترت روايتين لنجيب محفوظ من مؤلفاته الكاملة، الأولى ليالي ألف ليلة والثانية حديث الصباح والمساء أما الأولى فقد استخدم فيها إذن ثماني مرات فقط، ست منها كانت حرف جواب غير عاملة تتلوها جملة غير مصدرّة بالمضارع^(٨)، ومنها مرتان تلاها المضارع، فصل في إحداها بينها وبينه بلا النافية^(٩). وأما الرواية الثانية، فلم يستخدمها غير مرة واحدة، حرف جواب متلوّاً باسم استفهام^(١٠).

- (١) جمهرة خطب العرب (cd): ١٧٧/١، ٢٦٩، ٢٧٤، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٥٥، ٤٠٥، ٤١٣، ٢/٢٧، ٨٢، ١٠٥، ١٦٥، ٢١٣، ٢٥٨، ٣٥٧، ٣٦٩، ٣٧٧، ٤٤٦، ٣/١٣، ٣٢، ٩٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٢.
- (٢) نفسه: ١٧٧/١، ٢٥٨، ٣٥٧/٢.
- (٣) نفسه: ١٠٥، ٨٢/٢، ٣١٥/١.
- (٤) نفسه: ٨٢/٢.
- (٥) الأغاني (cd): ١٣/٣٦٦، ١٤/٢٨، ٦٧، ١٢٨، ١٦/٢٩، ٧٨، ٨٤، ٩٩، ١٢١، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٦٣، ٢٩٢، ٣٠٨، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٧٧، ١٧/١٤٤، ١٨/٣٥٠، ٢٠/١٣، ٤٠٥، ٢٢/٣٥٤، ٢٣/١٣٥، ٢٠٦، ٢٤/٣٧، ٤٤، ٦٣، ٩٥، ٩٩، ١٣٠.
- (٦) نفسه: ١٦/١٢١، ١٩٨، ٣٠٨، ٢٣/٩٩.
- (٧) نفسه: ١٧/٤٠٥، ١٤/١٢٨.
- (٨) ليالي ألف ليلة الصفحات: ٣٧٥، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤١٤، ٤٥٤.
- (٩) نفسه: ٤١٤، ٣٨٣.
- (١٠) حديث الصباح والمساء: ٨٦٦.



وبعيداً من الأدب تناولت الكتاب الأخير من سلسلة الكتب الصادرة عن مجلة العربي، وهي فصلية. وعنوان الكتاب دمار البيئة .. دمار الإنسان، حتى يكون استخدام 'إذن' استخداماً غير متكلف. والكتاب من القطع المتوسط، ويقع في (١٩٤) صفحة. وكانت النتيجة أن وردت 'إذن' مرتين حرف جواب خالصاً لا عمل له^(١). كما تتبعت استخدامها في صحيفة يومية محلية واسعة الانتشار، وهي صحيفة الدستور، وعلى الرغم من أنها بلغت ستاً وخمسين صفحة على ثلاثة أجزاء لم ترد فيها 'إذن' غير مرة واحدة، لا عمل لها، على النحو الآتي " فالوظيفة لا قيمة لها إذن"^(٢)، وهذه الإحصاءات غير كافية لإعطاء رأي دقيق في المسألة، على الرغم من أنها تمثل مؤشراً ذا مغزى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مسألة إعمال 'إذن' وإلغائها عند من يعملها مناطه الدلالة، فهي تعمل إذا دلت على الاستقبال، وتصديرها علامة بيّنة على هذا المعنى، قال سيبويه^(٣):
أعلم أن 'إذن' إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة. فإذا فقدت هذا التصدير فقدت تلك الدلالة، فكان الرفع.

وعلى هذا فالخيار هنا شكلي؛ أي خارج السياق؛ لأن القائل إن قصد الاستقبال أَعْمَلَ - إن كان ممن يعملها - وإن قصد الحال أو الإهمال الغنى، وليس غير ذلك، وقصارى القول أن 'إذن' إذا صُرِفَتْ دلالتها عن الاستقبال فخلصت للحال؛ أو للتوكيد كأن تقع بين شيئين متلازمين، فإنها تغدو عندئذٍ ملغاةً، ولا عمل لها، وإلا فهي عاملة عند من يعملها.
إن إلغاء 'إذن' مع استيفائها الشروط هو بلا شك قياس على النادر، وإثبات بعث هذا القياس ينبغي أن يعتمد على الاستخدام، ولم يثبت المجمع أي استخدام لـ 'إذن' ملغاة مع استيفاء الشروط لدى المحذنين. والسؤال المطروح هنا ما مسوغات هذا القرار مادام المجمع لم يقع على هذا التركيب، بالقدر الذي يجعل منه قضية توريقه؟ أما اقتراح عبد الستار الجوارى فهو خليق بأن يرد، فلو حُذِفَتْ 'إذن' من مقررات الدراسة كما أشار، لوقع عليها الطلاب في مطالعاتهم، والأولى أن تُذَكَّرَ ويُوَضَّحَ حالها.

(١) دمار البيئة .. دمار الإنسان: ٦٦، ١٧٣.

(٢) جريدة الدستور (رقم) ١٢٦٣٧، تاريخ: ٢/١٠/٢٠٠٢، القسم الثاني، الصفحة: ٢٦، العمود الثالث، السطر العاشر.

(٣) الكتاب: ١٢/٣.



جَوَازُ وَقُوعِ الشَّرْطِ مَاضِيًا فِي مِثْلِ "مَهْمَا فَعَلَ"

جاء في قرار المجمع:

يُجْرِي عَلَى أَقْلَامِ الْكُتَّابِ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: "مَهْمَا تَحَدَّثْتَ فَأَنْتَ مُجِيدٌ، وَمَهْمَا فَعَلْتَ فَأَنْتَ مُوَفَّقٌ"، بِدُخُولِ مَهْمَا عَلَى فِعْلِ شَرْطٍ مَاضٍ، وَيَتَحَرَّجُ بَعْضُ نِقَادِ اللُّغَةِ فِي ذَلِكَ لِشُهْرَةِ دُخُولِ مَهْمَا عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهَا لَا تُدْخَلُ عَلَى الْمَاضِي، وَلَكِنْ نُصُوصًا فَصِيحَةً مُتَعَدِّدَةً تُشْهَدُ بِجَوَازِ هَذَا الْاسْتِعْمَالِ، وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ أَخَوَاتُهَا مِنْ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ^(١).
وكان الأستاذ محمد شوقي أمين قد قدم مذكرة إلى اللجنة بعنوان "جواز وقوع فعل الشرط ماضياً في مثل "مهما فعل"^(٢)، عرض فيها إنكار بعض نقاد اللغة وقوع الشرط ماضياً في مثل قولهم: "مهما فعل" غير أنه في المأثور من الشعر والنثر والمنقول عن الفصحاء من مرسل الكلام ورد دخول "مهما" على الفعل الماضي، ومن ذلك قول الأسود بن يعفر التهشلي (ت ٦٠٠م)^(٣):

ألا هل لهذا الدهر من مُتَعَلِّلٍ عن الناسِ مهما شاءَ بالناسِ يَفْعَلِ

وقول البحري (ت ٢٨٤هـ)^(٤):

فمهما رأوا من غِبْطَةٍ فِي اصْطِلَاحِهِمْ فمَنكَ بِهَا التَّعْمَى جَرَتْ وَلِكَ الْفَضْلُ

ومن المنشور قول الجاحظ في رسالة القيامة: فهما أظننا فللشرح والإفهام، ومهما أدمجنا وطوينا فليخف حمله.

(١) مجموعة القرارات العلمية: ١٥٤، عرض على المجلس في الدورة (٤٩) الجلسة (٢٣)، وعلى المؤتمر في الجلسة (٧).

(٢) إجماع الدورة (٤٩).

(٣) ينظر الجمل: ١٧٤.

(٤) الديوان ٢/٢١٩.



وقدم الدكتور شوقي ضيف مذكرة بعنوان "مهما يكن مهما كان" رأى فيها أن ما يدورُ على السنة الأدباء في عصرنا من قولهم: "مهما كان صحيح لغوياً صححةً مهما يكن استناداً إلى ما ورد في الشعر القديم"^(١).

ولعل هذه المسألة مثلُ على المعارك اللغوية ألدونكيشوتية، ومن عجب أن هذا الذي أثاره بعض نقاد اللغة المحدثين، لا نكاد نجد له أثراً عند القدماء ممن نطلع على مؤلفاتهم بدءاً بسبويه وانتهاءً بالصبان، قال المبرد: "فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يُعربها، ولا يُعرب إلا المضارع"^(٢)، وأردف قائلاً: "وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبل؛ لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع. فتكون مواضعها مجزومة، وإن لم يتبين فيها الإعراب"^(٣). وهذا كلام يبيِّن غنيَّ عن التعليق.

وقد ورد الفعل الماضي بعد "مهما" في الكثير من النصوص الفصيحة، منها ما جاء في مسند الإمام أحمد "إنك مهما أنفقت على أهلك من نفقة فإنك تؤجر عليها"^(٤)، وجاء فيه أيضاً "مهما كان من العين والقلب فمن الله عز وجل"^(٥) "ومهما كان من اليد واللسان فمن الشيطان"^(٦) "ومهما نسيت من شيء فاحفظ عني ثلاثاً"^(٧). وجاء في خطبة زياد (ت ٥٣هـ) المسماة بالبتراء، وهو علم من أعلام الفصاحة: "واعلموا أنني مهما قصرت فلن أقصر عن ثلاث"^(٨). وجاء في الأغاني قول مطيع بن إياس (ت ١٦٦هـ)^(٩):

يا لائمِي في هواها احفظ لسانك تُسلم

(١) الدورة (٤٩).

(٢) المقتضب: ٤٩/٢.

(٣) نفسه: ٥٠/٢.

(٤) مسند أحمد (cd)، حديث رقم (١٣٩٩) مسند العشرة.

(٥) نفسه، رقم الحديث (٢٠٢٠) مسند بني هاشم.

(٦) نفسه، رقم الحديث (٢٩٣٨) مسند بني هاشم.

(٧) نفسه، رقم الحديث (١٦٠٩٧) مسند المدنيين.

(٨) جمهرة خطب العرب: ٢٧٣/٢. وانظر ألبان والتبيين: ٦٥/٢.

(٩) الأغاني: ٣٣٨/١٣.



واعلم بأنك مهما أكرمت نفسك تُكرم

وقال ابن هشام في قطر الندى: 'مهما أمكن أن يُؤتى بالمتصل، فلا يجوز العدولُ عنه إلى المتصل'^(١). وهذه جولة يسيرة، ولو كانت أوسع لعدنا بالكثير. وعلى هذا فنقدُ بعض اللغويين لهذا الأسلوب في غير محله، هو حَجْرُ لواقع وتضييق لواسع، وقرارُ المجمع وإن لم يكن مُجدداً فمن الجدير أن يُنَوّه به.

(١) شرح قطر الندى: ٩٥.



مُؤَاقِقَةُ الْعَدَدِ لِمَعْدُودِهِ

جاء في قرار المجمع:

مَنْ أَرَادَ فِي الْكِتَابَةِ الْعِلْمِيَّةِ أَنْ يَتَلَفَى الصُّعُوبَةَ فِي مُرَاعَاةِ قَوَاعِدِ الْعَدَدِ، مِنْ نَاحِيَةِ مُخَالَفَةِ الْعَدَدِ لِمَعْدُودِهِ تذكيراً وَتَأْنِيثاً، جَازَ لَهُ اسْتِعْمَالُ كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ، إِذَا قَدَّمَ الْمَعْدُودَ عَلَى الْعَدَدِ، وَكَانَ اسْمُ الْعَدَدِ صِفَةً^(١).

درست لجنة الأصول هذا الموضوع بعد أن أُحيلت إليها مذكرة محمد كامل حسين (ت ١٩٧٧م) رأي في جنس العدد، في الدورة الرابعة والعشرين وقد انطلق الدكتور كامل من قوله: «وإنما يعيب قواعد جنس العدد في اللغة العربية أنها تعوق تفكير المتكلم أو القارئ إذا أراد أن ينطق بالأعداد صحيحة»^(٢). ويُبدي رأيه على النحو الآتي: «والاقتراح الذي أعرضه بسيطٌ غاية البساطة، ذلك أن العدد يجب أن تكون له حالة تتعلق به وحده دون النظر إلى تمييزه، فيجب أن يكون هناك عددٌ خمسةٌ دون أن يتعلق بخمسة رجال أو خمس نساء، والاتفاق تامٌ على أن حالة العدد مستقلاً عن تمييزه هي خمسةٌ بالتأنيث، أما على أن ذلك أصلٌ، أو على أن تمييزه كلمةٌ عددٌ مضمرة، ويرد فائلاً: والرأي عندي أن يبقى على هذه الصورة دائماً وأن نتحاشى ما نقع فيه من خطأ حين نقول: خمسة نساء بأن نفصل بين العدد والتمييز بكلمة من فيقال: خمسة من الرجال وخمسة من النساء ويستأنف اقتراحه: ولا يستدعي ذلك الاقتراح إلا تصويب قولنا ثلاثة من النساء وثلاثة عشر من النساء ولا أرى في ذلك صعوبة على تأويل وجود كلمة عددٌ مضمرة كأننا نقول: أحد عشر عدداً من النساء».

وقدم إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٤م) مذكرة أيد فيها ما ذهب إليه الدكتور محمد كامل من فك الارتباط بين العدد والمعدود إذا فصل بينهما بيّن إذ يقول: «القاعدة في الارتباط بين اسم العدد والمعدود في الجنس مُنصَّبةٌ على ما إذا ذُكر المعدود بعد اسم العدد

(١) مجموع القرارات: ١٦٣، صدر في الدورة (٢٨) في الجلسة التاسعة.

(٢) بحث الدورة (٢٨): ٣١٠.



تمييزاً، فإذا ذكر مقروناً بـ"مِن" فلا ارتباط في الجنس^(١)، ويستشهد على فك هذا الارتباط بما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَيْثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(٢) إذ تكلف ابن الحاجب والرضي ألا يجعلوا المعدود تمييزاً فراراً من الشذوذ^(٣) وقوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾^(٤) ويرد فائلاً: "وإذا كان تقدير مُمَيِّزٍ محذوفٍ مستساغاً في كلام الله تعالى، فإن تقديرَ مُمَيِّزٍ محذوفٍ في كلامنا أيسرُ وأقرب"^(٥)، وينتهي بعد تلخيص آراء النحاة إلى قوله: "فقد تبين أن قاعدة الارتباط بين اسم العدد والمعدود تكون واجبةً إذا دُكِرَ المعدود بعد اسم العدد تمييزاً له، ولا إلزام لمراعاتها:

- أ- إذا لم يُذكر المعدود.
- ب- أو دُكر متقدماً على اسم العدد.
- ج- أو دُكر متأخراً ولم يكن تمييزاً.

ورد الأستاذ محمد علي النجار بمذكَرتين على ما جاء به الدكتور محمد كامل، وإبراهيم مصطفى، فرد اقتراح محمد كامل إضمار "عدد" وقال: "أما مراعاة معدود مضمرة هو "عدد" فهذا لا دليل عليه^(٦)، كما رد الفصل بين التمييز والمعدود إذا سبق التمييز بـ"مِن"، وقال: فيه نظر، فلا فرق في التمييز في باب العدد بين أن يُنصب أو يجر بـ"مِن" أو بالإضافة^(٧)، ورد ما ذهب إليه من استثناء حالة مخالفة العدد للمعدود إن قصد ولم يُذكر قائلاً: "لا ترى إلا في بعض كتب المتأخرين، وقد ذكرها من ذكر تصحيحاً لما جاء في الحديث: "من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال"^(٨).

(١) نفسه: ٣١٨.

(٢) الكهف، (٢٥).

(٣) بحوث الدورة (٢٨): ٣١٨، وينظر شرح الكافية: ١٥٤ / ٢.

(٤) الأعراف، (١٦٠).

(٥) بحوث الدورة (٢٨): ٣١٩.

(٦) بحوث الدورة (٢٨): ٣٢٢.

(٧) نفسه: ٣٢١.

(٨) نفسه: ٣١٥.



وعقب الأستاذ أمين الخولي بمذكرة شاملة فيما تُبدل فيه من البحث في المذكرات الأنفة الذكر^(١)، فأيد الدكتور كامل حسين فيما ذهب إليه مع بعض التحفظات على رأيه في إضمار العدد، كما أيد إبراهيم مصطفى، وخلص إلى أن إزالة صعوبة العدد تتمثل في: تقديم المعدود ولا تحتاج إلا إلى إشارة الجمع إليها، كما تزول تلك الصعوبة بذكر لفظ "عدد" قبل الرقم المذكور، ووضع "من" قبل المعدود وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿قَلَّ كَمَ لَيْتُنْتَرَى فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سَبِينٍ﴾^(٢)، وتزول أخيراً هذه الصعوبة بتثبيت الأعداد مؤنثة الألفاظ ويكون تمييزها مذكراً أو مؤنثاً، ويكون بذكر لفظ "عدد" قبل الرقم، وجرّ المعدود بـ"من". وهذان الوجهان يحتاجان إلى قرار من الجمع.

وتبع هذه البحوث تعقيبات من أعضاء الجمع أمثال: العقاد (ت ١٩٦٤م)، والدكتور عمر فروخ (ت ١٩٨٧م)، وعبد الفتاح الصعيدي (ت ١٩٧٣م)، وأنيس المقدسي (ت ١٩٧٧م) وغيرهم، تصبّ جلها في المحافظة على ما تأصل من قواعد العدد، رافضة ما ذهب إليه كامل حسين والخولي. ولعلّ هذا الاضطراب الواسع، ألزم الجمع الحذر، فاقصر على ما جاء في القرار من جواز استخدام الصورتين في العدد في حالة تأخيره فقط.

غير أنّ محمد شوقي أمين بعث هذا الإشكال بعد عشرين عاماً من جديد في الدورة (٤٥) للمؤتمر فقدم بحثاً في "حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجرّ المعدود بـ"من" في أدنى العدد، واقترح في نهاية البحث إجازة تأنيث العدد وجرّه بـ"من" خروجاً من ضابط المخالفة بين العدد ومعدوده في الجنس، وذلك لتيسير التعبير العلمي والرياضي في مجالات الحساب والإحصاء^(٣). فكان أن أعادت لجنة الأصول درس الموضوع، وعقبت بالقرار الآتي: ليس في أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة وجواز جرّ المعدود بـ"من"^(٤).

(١) نفسه: ٣٢٢.

(٢) المؤمنون: ١١٢.

(٣) بحوث الدورة (٤٥)، وكتاب في أصول اللغة ٣ / ١١١.

(٤) مجموعة القرارات: ١٦٥، صدر في الدورة: ٤٥ / الجلسة السابعة.



وإذا ما استعرضنا الأبحاث المشار إليها نجد بداية أنه من العسير موافقة الدكتور كامل حسين على إضمار عدد أو إثباته كما ذكر هو وإبراهيم مصطفى والخولي، أما الإضمار فضعيف وغير مستساغ، وسيفضي حتماً إلى فوضى عارمة في استخدام الأعداد، وأما إثبات لفظ عدد فسيجشم الكاتب والمتحدث عتياً وركاكةً هو بغنى عنها، فضلاً عن الصعوبة التي سيواجهها من اعتاد هذا الأسلوب في قراءة الأعداد في كتب التراث؛ لأنه لن يفهم المقصود بها، وعلى الأخص إذا حذف المعدود، وقد أحسن الجمع إذ لم يأخذ به.

أما ما ذكره كامل حسين وتبعه إبراهيم مصطفى والخولي وأخيراً محمد شوقي أمين من فك الارتباط بين العدد والمعدود إذا جرّ المعدود بمن، أو عدّه ليس تمييزاً للعدد، ومن ثمّ إثباته مؤثماً، أو إجازة التذكير والتأنيث فيه، فلي معه وقفة.

فلم أطلع فيما قرأت من كتب النحو ما يفك الارتباط بين العدد والمعدود إذا جرّ المعدود بمن، أو يُخرجه عن أن يكون تمييزاً، بل إن تمييز اسم الجنس واسم الجنس الجمعي يجرّ بمن وبالإضافة، وكلام سيبويه في هذا الصدد جليّ إذ يقول: "وقد يجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب"^(١). وكلّ كلام سيبويه في هذا الصدد يفضي إلى هذا^(٢). وقال المبرد: "فإن قلت ثلاثة حمير وخمسة كلاب جاز ذلك، على أنك أردت: ثلاثة من الكلاب وخمسة من الحمير"^(٣)، وقال الرضي: "وإذا لم تُجر على الموصوف أتي بما كان موصوفاً بعدها إمّا مضافاً إليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل، وإمّا بمن نحو ثلاثة من الرجال"^(٤). فالإضافة أو الجر بمن ههنا تتساويان دليلاً وإن لم تتساويا نحويّاً.

وأما ما استشهد به شوقي أمين من قوله تعالى: ﴿لَسْتَنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾^(٥)،

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾^(٦) فإنه استشهاد في غير محلّه، فأخذ في الآية

(١) الكتاب ٥٦٩/٣.

(٢) ينظر الكتاب: ٥٦٦-٥٦٦.

(٣) المقتضب ١٥٨/٢.

(٤) شرح الكافية ١٤٧/٢-١٤٨.

(٥) الأحزاب: ٣٢.

(٦) الحجر: ٨٧.



الأولى وُضعت في النفي العام مستويًا فيه المذكر والمؤنث، والواحد وما وراءه كما ذكر الزمخشري^(١) وغيره^(٢). وقال الرضي: يلزمه الإفراد والتذكير^(٣)، وأما الآية الثانية فإما أن يكون المقصود بالمثاني الآيات كما ذكر الفراء^(٤)، وإما السور الطوال كما قال أبو حيان^(٥). وأياً كان الأمر فالمعدود ههنا محذوف، مما يتيح تذكير العدد- كما سيأتي- وإن كان المعدود مذكراً.

وخلاصة المسألة أن ما ذهب إليه هؤلاء العلماء الأفاضل من استبعاد المعدود المجرور بمن من أن يكون تمييزاً، أو فك ارتباطه مع العدد، ومن ثم جَوَزُوا تأنيث عدده في كل حالاته- ليس بالرأي السديد ولا بالمنهج القويم، وقد جاء على لسان القرشيين في قصة فداء عبد الله أبي النبي- صلى الله عليه وسلم - عند سؤال العرافة لهم: كم الديّة فيكم؟ قالوا: عشر من الإبل^(٦)- يذهبون إلى النوق- ولم يعتدوا بالفصل المزعوم.

ومما يجدر التوقف عنده أيضاً ما ذهب إليه الأستاذ محمد علي النجار، إذ قال: وقاعدة العدد المبنية على التفريق بين المعدود المذكر والمعدود المؤنث مُحَكَمَةٌ لا استثناء فيها، لولا ما جاء في كُتُبِ بعض المتأخرين أنه إذا لم يُذكر المعدود لا يلزم التفريق، ويُردف قائلاً: والذي حمل المتأخرين على هذا الاستثناء هو الحديث الذي ذكر بعضه الأشموني من صام رمضان وأتبعه بست من شوال^(٧)، ولم يقف أحد على كلامه هذا.

والحق أن في هذا تجنياً كبيراً، فتذكير العدد في حالة حذف المعدود المذكر ظاهرة مطردة. وقد جاء في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ

(١) الكشاف (سورة الأحزاب): ٩٩٦/٢.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٣١٢.

(٣) شرح الكافية ٢/١٤٦.

(٤) معاني القرآن ٢/٩١.

(٥) البحر المحيط: ٥/٤٥٢.

(٦) السيرة النبوية لابن هشام: ١/٢٨٩.

(٧) حاشية الصبان ٤/٨٧.

(٨) البقرة: ٢٣٤.



لَيْتُمْ إِلَّا عَشْرًا^(١)، والمعدود يومٌ وقد جاء في الآية التي تليها: ﴿إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا يَوْمًا^(٢)﴾، على الرغم من مذهب اللغويين أن التذكير ههنا لغلبة الليالي على الأيام^(٣). ولو اطلع الأستاذ النجار على الأحاديث الصحيحة لَوَجَدَ فيها من هذا القبيل ظاهرةً جديرة بالدرس والتأمل. وهي أبعد مِن أن تُقَيَّدَ بلفظ أيامٍ كما ذهب إليه الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ)، إذ يقول^(٤): «وإنما يلتزمون الهاء في المذكر إذا ذكروه بلفظه صريحاً فيقولون: صُمنا ستة أيام ولا يجوز ست أيام فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان، وتبعه السبكي (ت ١٠٣٢هـ)^(٥) أيضاً. وتكفي الإشارة إلى ما جاء في حجة الوداع من قوله صلى الله عليه وسلم: السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حُرْمٌ ثلاثة متواليات فقد جاء الحديث برواية ثلاثة في البخاري مرتين^(٦)، وبرواية ثلاث ثلاث مرات^(٧)، وكذا رواه مسلم وأبو داود وأحمد.

ولقد بلغ ببعض المفسرين تحطئة ثلاث متواليات، قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري^(٨): «قال ابن التين: الصواب ثلاثة متوالية؛ يعني لأن المميز الشهر وأردف قائلاً: قال ولعله أعاده على المعنى أي ثلاث مُدَدٍ متواليات انتهى. أو باعتبار العدة مع أن الذي لا يُذكر التمييز معه يجوز فيه التذكير والتأنيث. ولا يعنينا ما ذهب إليه ابن حجر من أن المقصود بالعدد مُدَدٌ. ولعل القاعدة التي يلقبها في ختام حديثه دون أن يعقب عليها من جواز التذكير والتأنيث إذا حذف العدد، من نوادر ما صرَّح به من قواعد العدد.

وقد طُفَّتْ متبَعاً هذه الظاهرة في كُتُب الصَّحاح مع التركيز على كتابي البخاري ومسلم، كما طُفَّتْ في بعض النصوص القديمة؛ كالذي جاء في «جَمَهْرَة خُطَبِ الْعَرَبِ وَجَمْعِ الْأَمْثَالِ»، والبيان والتبيين، وخلصت إلى ما يأتي:

(١) طه: ١٠٣.

(٢) طه: ١٠٤.

(٣) ينظر معاني القرآن للفرّاء: ١٥١/١.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم: ٢٩٧/٤.

(٥) حاشية الصبان: ٨٧/٤.

(٦) صحيح البخاري (cd) (حديث رقم: ٢٩٥٨: بدء الخلق؛ ٤٠٥٤ المغازي).

(٧) نفسه: ٤٢٩٤ تفسير القرآن، ٥١٢٤ الأضاحي، ٦٨٩٣ التوحيد.

(٨) فتح الباري: ٤١٤/٨.



- ظاهرة تذكير العدد مع المعدود المذكّر إذا حُدِفَ المعدودُ كبيرةً جداً، ولكنها تُنحصرُ في غيرِ العاقل.
- تُنحصرُ هذه الظاهرة في كَوْنِ العددِ مُفرداً وليس مُركّباً
- لم أقع على عددٍ مؤنثٍ مَحذوفُهُ معدودٌ مؤنث.
- لم أقع على عددٍ فُصِّلَ بينه وبين تمييزه بِـ مُنْ، وتبعه في التذكير أو التأنيث.

وبعدُ، فالجمع أحسن وأصاب عند إصداره قراره الأوّل في جواز موافقة العدد المعدود إذا قدّم المعدودُ، وتنبّك جادة الصواب - فيما أرى - في الرأي الثاني. فليس هذا من التيسير بل ربما أفضى إلى فوضى في استخدام العدد، ولا يمكن إجازته بحجة التيسير في الكتب العلمية، وربما لا نعدم - إن سیرنا في هذا الاتجاه - من يطرح التيسير في تمييز العدد أيضاً فإن له وجوهاً متعددة. وأما قضية تعويق تفكير المتكلم إذا التزم قواعد العدد فمسألة مُضَلَّلة، وإحكام استخدام العدد يكونُ بالممارسة وليس بالتخلّي عن الأصول، فالعالم الذي يُنفق عمره في دراسة نظرياتٍ تُحارُ فيها العقول، والمثقف الذي يتقصّى دقائق المعلومات، لا يعجزه أن يُخصّص جزءاً لا يُذكر في إحكام هذه الأصول، إن كان يُقدّر هذه اللغة العظيمة ويُجلّها، وأما المتعلّمون فلا يُلقى عليهم العدد مرة واحدة، فهم يدرسونه على مراحل، بما يمكنهم من إحكام قواعده، دون الالتفات إلى شواذه وخلافات النحويين فيها.

على أن الجمع - مع كل ذلك - كان بمكنته إصدار قرارٍ أوسع من القرار الثاني وأشمل وأسلم - لمن وقرّ في نفسه صعوبة هذه الأصول، وأراد أن يتخفّف منها - يضاف إلى القرار الأول، وهو إجازة استخدام العدد مذكراً أو مؤنثاً إذا حُدِفَ المعدود، على الرغم مما ذكرته من المحصار ذلك في تذكير العدد إذا كان المحذوفُ مذكراً، غيرِ عاقلٍ، والعددُ مفردٌ غيرُ مُركّبٍ، ويكون ذلك باسّراط عدم اللبس وهذا أقصى ما يمكن التيسير به في باب العدد.



إِدْخَالُ "ال" عَلَى الْعَدَدِ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ

جاء في قرار الجمع:

يُجُوزُ إِدْخَالُ "ال" عَلَى الْعَدَدِ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِثْلُ: الْخَمْسَةَ كُتُبًا، وَالْمِائَةَ صَفْحَةً وَالثَلَاثِمِائَةَ دِينَارًا وَالْأَلْفَ كِتَابًا، اسْتِثْنَاءً بِوُرُودِ مِثْلِهِ فِي الْحَدِيثِ، كَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَبِإِجَازَةِ بَعْضِ الثُّحَاةِ لِذَلِكَ كَابْنِ عَصْفُورٍ، وَإِنْ عَدَّهُ الشُّهَابُ الْخَفَّاجِيُّ قَبِيحًا^(١).
وقد قدّم الأستاذ شوقي أمين مذكرة إلى لجنة الأصول بعنوان: تعريف العدد المضاف نحو الخمسة أقلامٍ والمائة كلمةٍ والثلاثمئة ورقةٍ، والألف كتاب^(٢)، وعرض في مذكرته أقوال بعض العلماء، والنقاد واللغويين قديماً وحديثاً، كما أكد ورود ذلك في الحديث الصحيح.
فهذا الأسلوب من إضافة العدد مستخدمٌ كما ذكر شوقي أمين، مستنداً إلى ما جاء في الحديث الصحيح، على ما أخرجه البخاري في باب الكفالة في القرض والديون إذ جاء فيه ثم قدّم الذي كان أسلفه فأتيي بالألف دينار، وكذلك ما أخرجه في كتاب العمل في الصلاة: ثم قام فقرأ العشر آيات.

واستجاد ابن مالك في شواهد التوضيح أن يكون هذا على الإبدال، وخرّج حديث الألف دينار على إبدال ألف المضاف من المعرف بالألف واللام قبله، ثم حذف المضاف، وهو البديل للدلالة المبدل عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجرّ. فأصل هذا التعبير عنده فأتيي بالألف ألف دينار. كما أجاز وجهين آخرين أولهما على زيادة الألف واللام في العدد، وأجاز الفارسي أيضاً هذا الوجه كما ذكر، والآخر مقصوراً على لفظ الدينار، فأصل قول الألف دينار الألف الدنانير، ثم أوقع المفرد موقع الجمع ثم حذف اللام من الخط، لصيرورتها بالإدغام دالاً، فكتب على اللفظ^(٣).

(١) المجموعة: ١٦٩، صدر في الدورة: ٣٩ / الجلسة (٩) و(٢٥).

(٢) أمّات الدورة (٣٩)، كتاب في أصول اللغة ٢: ١٨٣.

(٣) شواهد التوضيح: ٥٩.



أما ابن عصفور فيردّ هذا الأسلوبَ في تعريفِ العدد، إذ يقول: «المفرد هو من واحد إلى عشرة، فنتصوّرُ في تعريفه ثلاثة أوجه، فتقول الثلاثة الرجالُ والثلاثة رجال، وثلاثة الرجال، ويردّف قائلاً: أمّا الوجهُ الأوّل فاهل البصرة لا يميزون ذلك، وأهل الكوفة يميزونه قياساً على الحسن الوجه، وأمّا الوجه الثاني الثلاثة رجال فلا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة؛ لأنه على غير طريق الإضافة، وهو إضافة المعرفة إلى نكرة، وأمّا الوجه الثالث فجائز بإجماع البصرة والكوفة»^(١).

وإذا ما فصلنا الكلام في ما أجمله ابن عصفور وجدنا أنّ البصريين يردّون نحو الألف الدينار؛ لأنّ إدخال الّ في كل من المتضامين إنّما يكون إذا كان الأول وصفاً نحو الضارب الرجل؛ ولأنّ فائدة الّ التعريف، وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه، فلا وجه لدخولها ههنا. وقال الزمخشري: «وذلك بمغزّل عند أصحابنا - يعني البصريين - عن القياس واستعمال الفصحاء»^(٢)، وقال الصبان: «المشهور دخول الّ على المضاف إليه دون المضاف»^(٣).

غير أنّ النصوص تخالف ذلك، فأمّا دخول الّ على المضاف إليه دون المضاف فلم أقع عليه بعد جولة واسعة إلا مرة واحدة في الأغاني وهو قول الأصفهاني: «الغناء في ثلاثة الأبيات» فضلاً عن الشاهدين المتداولين «خمسة الأشبار» وثلاث الأثافي^(٤). ومن عجب أنّ الكثرة الكاثرة في تعرف العدد هي ما يردّه البصريون. قال عليه الصلاة والسلام: «فإني لا أخطئ هذه الثلاثة المواطن»^(٥)، وجاء في صحيح مسلم (٢٦١هـ): «قيلت الثلاثة الأيام والسبعة الأحرف وفي الأربع الدّور»^(٦) وفي موطأ مالك (ت ١٧٩هـ): «الثلاثة الأشهر والخمسة

(١) شرح الجمل: ١٣٢/٢، وينظر المجمع: ٤١٨/٢ و ٢٢٣/٣.

(٢) شرح الأشموني: ٢٧٢/١.

(٣) حاشية الصبان: ٢٧٣/١.

(٤) شرح الأشموني: ٢٧٢/١.

(٥) مسند أحمد (الرقم): ١٢٣٦٠ (باقي مسند المكثرين).

(٦) صحيح مسلم و سنن النسائي (أرقام): ١٩٦٢، ٢٣٥١ الصيام، وصحيح مسلم ١٣٥٥ صلاة المسافرين وقصرها، ٤٥٦٩ فضائل الصحابة.



الأوسق^(١) وفي سنن الترمذي الخمسة الأيام^(٢). وفي سنن أبي داود الأربع الركعات والأربعة الأشهر^(٣). وفي البيان والتبيين الخمسة الأخبار^(٤) والثلاثة الشعراء^(٥). وقد وردت في الأغاني: كثيراً^(٦)، وكذا عند المتأخرين، كما في نفع الطيب^(٧)، وصبح الأعشى^(٨).

أما نحو الثلاثة دراهم - موضوع الخلاف - فقد جاءت في الحديث كثيراً، قال عليه الصلاة والسلام: "فلا تصلوا هذه الثلاث ساعات"^(٩)، وقال: "يا ابن آدم لا تعجز عن الأربع ركعات من أول نهارك أكفك آخره"^(١٠). وجاء في صحيح مسلم ما بين الستين إلى المئة آية، والثلاث درجات^(١١) والثلاث مئة^(١٢) وزمّل الثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر^(١٣)، وقد تكرّر ذلك في غير موضع من كتب الأحاديث المشهورة^(١٤). كما جاء في غيرها كثيراً؛ فقد جاء في مقدمة في النحو^(١٥) لخلف الأحمر (ت ١٨٠) "باب تفسير الستة أوجه التي ترفع"^(١٦)، وذكر الميداني ابن العشر سنين^(١٧) لعب^(١٨)، وجاء في الأغاني: العشرين سوطاً مع الخمس مئة^(١٩)

(١) موطأ مالك (أرقام): ١٢٦ (الطلاق)، كتاب الزكاة.

(٢) سنن الترمذي (برقم): ٦٩٨ (الصوم).

(٣) سنن أبي داود (رقم): ١١٠٥ الصلاة، ١٩٦٣ الطلاق.

(٤) البيان والتبيين: ٥٩/١، ٥٧٦.

(٥) الأغاني (ينظر على سبيل المثال): ٩/١، ١٠، ٦٧، ٢٢٠، ٢٨/٢، ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٦٣، ١٠/٥، ٧٣، ١٧٧، ٢٠٩، ٦/

٢٣، ٣٢٦، ٤١٩/٨، ٧٦/٩، ٢٥٧، ٣٥٧، ١٩٧/١٢، ٢١٣، ١٣/١٣، ١٣/١٥، ١٢/١٦، ٣٣/١٦، ١٧١، ٢٧٧، ١٨/

٣٧٦، ١٩/٨٢، ٢٢/١٣١، ٢١٨، ٢٣١.

(٦) نفع الطيب (على سبيل المثال): ١/٤٦٥، ٤٣٠، ٢٢٧/٢، ٤٧٥/٤، ٥٢٣، ٥٤٤، ٣٩٣/٧.

(٧) صبح الأعشى (على سبيل المثال): ٢/١٧٤، ٣/٧١، ١٤٠، ٤٠٢/٤، ٢٥٠/٦، ٣٢٧/١٢.

(٨) مسند أحمد (رقم): ١٨٢٨٤ (مسند الكوفيين).

(٩) نفسه (رقم): ٢٦٢٠٨ (مسند القبائل).

(١٠) صحيح مسلم (أرقام): ٧٠٣ (الصلاة)، ٨٤٧ (المساجد)، ١٦٧٥ (الزكاة)، ٢٢١٦.

(١١) ينظر مثلاً: سنن أبي داود (رقم): ١١٤٥ (الصلاة)، ٣٠٤٣ (البيع)، سنن الترمذي (رقم): ٢٣٥٧ (صفة القيامة)،

٢٩٨٥ (تفسير القرآن)، مسند أحمد (رقم): ٦٣٠٥ (مسند المكثرين من الصحابة)، ١٢٢٣٦ (باقي مسند المكثرين)،

١٨٤٦٨، ١٩٤١٩ (مسند البصريين)، ٢١٨٣٦، سنن ابن ماجه (رقم): ١٨٠٨ (الزكاة)، ٢٦٢٠ (الديات)، ٣١١٨، سنن

النسائي (رقم): ٢٩٠٩ (مناسك الحج)، ٤٠٧٨ (قسم الفيء).

(١٢) مقدمة في النحو: ٥٤.

(١٣) مجمع الأمثال: ١٨٩/٢.



والعشرة آلاف درهم^(١)، كما جاء هذا النمط من تعريف العدد في المستطرف^(٢)، ونفح الطيب^(٣)، وصبح الأعشى^(٤)، والمزهر^(٥).

ويحتج الحريري (ت ٥١٥هـ) في معرض رده هذا الأسلوب في "ذرة الغواص" قائلاً^(٦): "ولو أنهم عرفوا الاسم الأول وحده لتناقض الكلام؛ لأن إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرفه، وإضافته إلى النكرة تنكره".

وتما مضى نلحظ التكلف والتمحل؛ لإخراج هذا التعبير عن وجهه، فتكلف ابن مالك في توجيهه ظاهر، وإجماع الكوفيين والبصريين على رده يخالفه وروده عن العرب الفصحاء، ورد الحريري ظاهر المنطق، إضافة الاسم إلى النكرة تخصصه ولا تنكره كما جاء في ردّ الشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) عليه^(٧)، ومن المهم أن نلحظ أنهم يُقرون باستخدام هذا التعبير قبلوه أم ردّوه. وقد ذكر أبو حيان ذلك، إذ يقول: "فأما الثلاثة أثواب" بإضافة ذي اللام إلى نكرة فبعض الكتاب يميز ذلك^(٨)، وهو لا يرتضيه، إذ يقول: "وإن كان سُمع فيؤول على تقدير الخمسة خمسة أثواب فحذف خمسة" وبقي أثواب على إعرابه، كحاله لو كان "خمسة".

وعما يجدر ذكره أن أحمد حسن الزيات (ت ١٩٦٨م) قدم اقتراحاً في الدورة الحادية والعشرين بإجازة تعبير "مائة جنيه" ولكن مجلس المجمع ردّ هذا الاقتراح بالأغلبية آنذاك؛ لأنه يخالف قواعد العدد، ويبدو أن مجلس المجمع استشعر أهمية المسألة، بعد أن اضطرب في التعامل مع إضافة الأعداد، في الدورة (٣٧)، ففي الجلسة الثالثة من هذه الدورة ورد مصطلح "ذات الخمس الأصابع" فأنكرها بعض الأعضاء، واحتج لها بعضهم بقول المتنبي -

(١) الأغاني: ١٦٠ / ٢٣٥، ٢٤ / ١٨٤.

(٢) المستطرف (cd): ١ / ٢٧، ٣٠٠، ٤١٣، ٢ / ١٦٢.

(٣) نفح الطيب: ٧ / ٣٥، ٢٧٩ / ٤٠١٤.

(٤) صبح الأعشى: ١ / ٣٧٣، ٣ / ١٥٢، ٣٩٦، ٣٩٣، ٣٩٤ / ٢، ٣٧٣، ١٣ / ١٤٩، ٢٥٨، ٢٦١، ٦ / ١٦٣، ١٤ / ٩.

(٥) المزهر: ٢ / ٦١.

(٦) ذرة الغواص: ١٢٦.

(٧) تعريف العدد المضاف: ١٨٤.

(٨) الارتشاف: ١ / ٣٦٦.



كما ذُكر:- الخمسة الأشبار، فقليل هذا غير الأفتح، وغيّر إلى ذات الأصابع الخمسة، وفي الجلسة السادسة عشرة ورد مصطلح ذو الثلاث شطب فأنكرها بعضهم، وطالب بتغيرها إلى الثلاث الشطب، وهو ما يميزه الكوفيون، فأجيزت وغيّرت، والاضطراب بين ههنا. ومن الجدير بالذكر أن خمسة الأشبار ليست للمتنبّي (ت ٣٥٤هـ) بل للفرزدق في ديوانه^(١).

وقد أحسن المجمع بالعدول عن رأيه وإجازة هذا التعبير، الذي يمكن أن يندرج تحت التطور اللغوي، ولئن استخدمه القدماء مع غيره من أنماط تعريف العدد، وعلى الأخص نحو الخمسة الكتب، فقد استخدمه المحدثون استخداماً واسعاً، حتى طغى على كل ما سواه، وإن بدا حياً ومستهجناً.

على أن الإشكال الذي ضرب المجمع عنه صفحاً، ولم يتعرض له، لا يزال قائماً؛ ذلك هو مسألة دخول الـ على المضاف بينما يتجرّد منها المضاف إليه، كما يفضي إلى إضافة المعرفة للنكرة، وهذا ما تأباه العربية. ولعلّ الخروج من هذا الإشكال يتمثل في معاملة العدد في هذا التركيب - من حيث التعريف - معاملة العدد المركّب، إذ دخول الـ التعريف ههنا واضحة الدلالة على تعريف الجزأين عند من يستخدمه؛ قدماء أو محدثين، ولا تناقض كما قال الحريري آنفاً، والدلالة تُقصي ما ذهب إليه الفارسيّ وتبعه ابن مالك. وأغلب الظن أن هذا النمط من التعريف مقيسٌ على تعريف العدد المركّب، وهذا أسلم من التأويلات التي تخرج هذا التركيب عن دلالته.

(١) ديوانه: ٢٦٧، وينظر: حاشية الصبان: ١/ ٢٧٢.



حُكْمُ جَمْعِ التَّصْحِيحِ فِي تَمْيِيزِ الْعَدَدِ الْمُضَافِ

جاء في قرار الجمع:

يُرَى الْمَجْمَعُ جَوَازًا إِضَافَةً أَدْنَى الْعَدَدِ إِلَى جَمْعِ التَّصْحِيحِ مُدَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا أَوْ إِلَى جَمْعِ تَكْسِيرٍ وَصَفًا أَوْ غَيْرَ وَصَفٍ اسْتِنَادًا إِلَى إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ عَنِ ابْنِ يَعِيشَ وَابْنِ مَالِكٍ^(١).

وقد قدّم الأستاذ شوقي أمين إلى اللجنة بحثاً بعنوان "حكم جمع التصحيح في تمييز العدد المضاف"^(٢) عرض فيه لأقوال النحاة في الموضوع، وخلص إلى أنّ ما ذكروه في ذلك يفضي إلى تخطئة من يقول: ثلاثة مُمتحنين و"عشرٌ مُتسابقات" والمُخرج من هذا الحرج أن يُجاء بالتمييز على الإلتباع، لا على الإضافة، فيقال: ثلاثة مُمتحنون، و"عشرٌ مُتسابقات"، واقتراح على اللّجنة أن تميّز العدد المضاف إلى جمعي التصحيح استناداً إلى إطلاق القول بذلك، فيما نقل عن ابن يعيش وابن مالك، أو توسّعاً في قبول ما شاع استعماله، قياساً على ما كان من قبل نادراً أو قليلاً.

كما قدم الدكتور محمد حسن عبد العزيز بحثاً بعنوان "إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح أو جمع تكسير"^(٣). وقد استدرك فيه على شوقي أمين ما لم يناقشه، إذ اقتصر بحثه على تناول أدنى العدد إلى جمع التصحيح. واستخلص من أقوال النحاة ما يأتي:

- إضافة أدنى العدد إلى الوصف حين يكون جمع تصحيح أو جمع تكسير قبيحة.
- إضافة أدنى العدد إلى الوصف قبيحة؛ لأن المطلوب من تمييز العدد بالإضافة تمييز الجنس.
- يحسن أن يقال ثلاثة ممتحنون، وثلاث مسلمات، وثلاثة ظرفاء على الإلتباع.

(١) مجموعة القرارات: ١٦٤، صدر في الدورة: ٤٥، الجلسة السابعة.

(٢) أبحاث الدورة (٤٥) وفي أصول اللغة: ٣ / ١٠٤.

(٣) أبحاث الدورة (٤٥) وفي أصول اللغة: ٣ / ١٠٦.



واقترح في نهاية بحثه إجازة إضافة أدنى العدد إلى الوصف جمع تصحيح أو جمع تكسير، على تقدير موصوفٍ محذوفٍ يشير إلى الجنس.

وهذه القضية بعيدة الجذور، فسيبويه يفرد لها باباً، إذ يقول: «هذا باب ما لا يحسن أن نضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة، وذلك الوصف، تقول ثلاثة قرشيون، وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون، فهذا وجه الكلام كراهية أن تجعل الاسم كالصفة، إلا أن يضطر شاعر»^(١). وتبعه على هذا المبرّد^(٢)، وقال الرضي لا يقع إلا نادراً^(٣)، وقال ابن عصفور: الأحسن الإتيان نحو: ثلاثة قرشيون، ثم يليه النصب على الحال نحو: ثلاثة قرشين، ثم الإضافة نحو: ثلاثة قرشين وهو أضعفها ثم أردف قائلاً: «ضعفه أنه يجيء مستعملاً استعمال الأسماء؛ أعني أنه يلي العامل»^(٤).

وقال ابن يعيش فما كان لأدنى العدد أضيف إلى ما بُني لجمع أدنى العدد، وأدنى الجموع والجمع السالم المذكر والمؤنث، فتقول: عندي ثلاثة أحمال وأربعة أفرخ وخمسة أرغفة وتسعة غلّمة وعشرة أحمدين وست مسلمات^(٥) ولم يصف ذلك بضعف ولا قلة. ونقل ابن سيده عن أبي علي الفارسي قوله: «إن العدد حقّه أن يبين بالأنواع لا بالصفات»^(٦).

وقال الأشموني: الإضافة إلى الصفة ضعيفة... والأحسن الاتباع على النعت، ثم النصب على الحال^(٧). وذكر أنه يضاف إلى جمع التصحيح في ثلاث مسائل: أحدها أن يهمل تكسير الكلمة، نحو سبع سماوات، وخمس صلوات، وسبع بقرات، والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيره، نحو سنبلات فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات، والثالثة أن يقل استعمال غيره، نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلّة سعاد. كما ذكر أنه يضاف لبناء الكثرة في مسألتين:

(١) الكتاب: ٥٦٦/٣.

(٢) المقتضب: ١٨٥/٢.

(٣) شرح الكافية: ١٤٩/٢.

(٤) شرح الجمل: ١٢٦/٢.

(٥) شرح المفصل: ١٩/٦.

(٦) كتاب العدد في اللغة: ٦٧.

(٧) شرح الأشموني/ حاشية الصبان: ٩٣/٤.



إحداهما أن يُهْمَلَ بناءَ القلّةِ نحو ثلاثِ جوارٍ، وأربعةِ رجالٍ، وخمسةِ دراهمٍ. والثانية أن يكون له بناء قلّة ولكنّه شدّ قياساً أو سماعاً، فالأول نحو ثلاثة قُرُوء^(١)؛ لأنّ جمع قُرءٍ أقرء شاذّ، والثاني ثلاثة شسوع، فإنّ أشساعاً قليل الاستعمال^(٢). ونقل الصّبّان أنّ حكّمَ جمعي التصحيح حكّمُ جمع القلّةِ إلّا في هذا الموضع فلا يميّز بهما العدد^(٣).

وما يهْمَنّا من كلّ ذلك أنّ أدنى العدد استُخدم مضافاً إلى جمع التصحيح، وجمع التكسير الدالّ على الكثرة، وكذا الإضافة إلى الوصف، وكونه ضعيفاً لا يغيّر من الأمر شيئاً. فهذا قيدٌ لا يلزم الكتاب في عصرنا فقد توسّعوا فيها توسعاً كبيراً، على الرغم من ظهوره عند القدماء على قلّة.

وأما الخيارات البديلة التي يطرحها النحويون في الإضافة إلى الوصف كالإتباع والبدل، فلا مجال لتسويغها؛ ذلك أنّ مناط المسألة الدلالة لا استحسان النحاة، ومن قصّد الإضافة لم يَلْتَفِتْ إلى غيرها.

وأما مسألة الإضافة إلى جمع القلّة فكلام النحاة فيها نظري، يقوم على افتراض إضافة أدنى العدد إلى جمع يشاكله وهو جمع القلّة، ولكنّ اللغة نفسها لم تحفل بهذا القيد، وكثيراً ما يقع جمع الكثرة موقع جمع القلّة؛ لأنه داخل فيه، وسيبويه نفسه يقول: 'وقد يجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب'^(٤) وقد أجاز المبرد ذلك أيضاً^(٥)، ونصّ الرضيّ على أنّ المبرد عدّ ذلك قياساً^(٦) وقال ابن سيده: 'وقد يضاف إلى الجمع الكثير كقولهم ثلاثة كلابٍ وثلاثة قُرُوءٍ؛ لأنّ القليل والكثير قد يضاف إلى جنسه'^(٧).

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) شرح الأشموني/ حاشية الصّبّان: ٩٣/٤-٩٤.

(٣) حاشية الصّبّان: ٩٢/٤.

(٤) الكتاب ٥٦٩/٣.

(٥) المقتضب ١٥٨/٢.

(٦) شرح الكافية: ١٥٣/٢.

(٧) كتاب العدد: ٢٤.



وتجدر الإشارة ههنا إلى القرار الذي أصدره المجمع من قبل، ولم يُشر إليه. ونصّ على أن "صَيِّغَ جَمْعِ القَلَّةِ والكثْرَةِ تتبادلان، فتأتي إحداهما موضع الأخرى مجازاً"^(١).
ومناطق المسألة كما ذكر الدلالة التي تطورت إليها هذه الأساليب، فحلّ الوصف محلّ النوع والجنس، والكثرة موضع القلة، فلا مجال لتخطئتها. وقد أحسن المجمع إذ تجاهل اقتراح الأستاذ عبد العزيز بتقدير موصوف محذوف، إذ الأصل عدم التقدير، ولا مجال لمحذوف ههنا.

(١) صدر في الدورة (٢٤) الجلسة الثامنة.



إِضَافَةُ الْمَعْدُودِ الْمَفْرُودِ إِلَى عَدَدٍ غَيْرِ مَفْرُودٍ

جاء في قرار الجمع:

لَيْسَ هُنَاكَ مَا يَمْنَعُ مِنْ قَوْلِ الْكِتَابِ سَنَةٌ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَعْدُودِ الْمَفْرُودِ إِلَى عَدَدٍ غَيْرِ مَفْرُودٍ^(١).

وقد لفت نظر اللجنة إلى هذا الموضوع الأستاذ محمد شوقي أمين، وقدم بحثاً بعنوان "إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد"، وقال في البحث: يقول الكاتبون والمؤلفون في التاريخ وغير التاريخ: "حدث كذا سنة اثنتين وخمسين ومئة، أو كان في سنة ثمان وسبعين وتسع مئة.... أو نحو ذلك في تاريخ الكوائن والأحداث وغيرها، والكاتبون لا يعنون في أمثال هذه العبارات مجموع العدد الذي يذكرون، بل يعنون الوحدة الأخيرة منه، وطوعاً لهذا يجب أن يكون التعبير "حدث هذا في السنة الثانية والخمسين بعد المئة" أو في السنة المئوية لخمس مئة بعد الألف"^(٢).

والأستاذ شوقي أمين يرى إجازة هذه التعبيرات ونحوها، على أنه يُقدَّر مضافاً محذوفاً، وتقدير قولهم: "حدث هذا في سنة ثلاث وسبعين" حدث هذا في سنة تمام ثلاث وسبعين، وقد استأنس بإجازة هذا التعبير بما ورد عن أئمة المؤرخين، كما استأنس بما نقله ابن سيده في المحصص عن سيويه والفراء، إذ يقول: "هذا الجزء العشرون، على معنى تمام العشرين"^(٣)، وقد استشهد أيضاً بما جرى به قلم المبرد وأبي حيان التوحيدي، إذ ينقل عن المبرد وهو يُجري الحديث في كتاب سيويه قوله: "في كراسة ست وثلاثين، كما ينقل عن أبي حيان قوله: "سنة أربع وخمسين". وعزز رأيه أخيراً بما ورد عن الجمع نفسه في الدورة (٣٩) من إجازة قول الكتاب الباب العشرون أو نحوه على معنى الباب المتمم للعشرين. ويتهي إلى قوله: "لهذا لا أحسب أن هناك ما يمنع من التنبيه إلى أن العدد المجموع قد يُراد به مفردُه الأخير".

(١) مجموعة القرارات: ١٦٧، صدر في الدورة: ٤٥ / الجلسة: السابعة.

(٢) أبحاث الدورة (٤٥)، وفي أصول اللغة: ٣/ ١١٨.

(٣) ينظر: كتاب العدد، لابن سيده: ٤٣.



والاستخدام سيّد الأدلة فهذا التعبير ونحوه مستخدمٌ ولا يحتاج إثبات ذلك أن نأخذ من قول المؤرخين أو سيبويه أو المبرد ولا غيرهم، فقد جاء في الحديث الصحيح غير مرة، فقد روى البخاري في المغازي في باب غزوة الخندق: كانت في شوال سنة أربع، وفي باب غزوة بني المصطلق: وذلك سنة ست، وقال موسى بن عقبة: سنة أربع، وفي باب غزوة الطائف سنة ثمان، وفي باب حج أبي بكر بالناس سنة تسع. وهذا ونحوه واضح الدلالة، ولا يحتاج إلى تقدير محذوف، وهو كثير.

ولعلّ ذبوع هذا التعبير كان وراء صرف النظر عنه عند النحاة، فلا نكاد نقع على هذا الموضوع عند أحدٍ منهم، ممّن نطلع على آثارهم. وقد أحسن الجمع إذ لم يلتفت إلى اقتراح شوقي أمين في تقديره مضافاً محذوفاً. وإذا كان القدماء قد استخدموا هذا الأسلوب من إضافة العدد في مجال التأريخ على وجه الخصوص فقد نفخ فيه المحدثون، وتوسّعوا فيه توسعاً كبيراً، وتجاوزوا التأريخ إلى مجالات شتى، مما يجعله مستساغاً ومتداولاً.



الفصل الثاني

الأساليب



مُقدِّمة

إن التطور اللغوي بأشكاله كافة سمة لأية لغة حيّة، واللغة المتحرّجة التي ميدانها الكهوف والمسلات والمخطوطات هي التي لا ينطبق عليها هذا الناموس. وتكاد كل لغة تُكوّن طبقات تُشاكلُ القشرة الأرضية، تُحكى كل طبقة عن عصر مُعيّن وعن بيئة معينة، بقاموسها اللغويّ بالفاظه ومصطلحاته وتراكيبه وأساليبه، ضمن الإطار العامّ الممتدّ للغة.

والعربية تتميز من اللغات الأخرى أنها مشدودة إلى أصولها بروابط وأسباب محكمة؛ لأن تلك الروابط تمثلُ انتماءها وهويتها، فهي ليست وسيلة اتصالٍ وحسب؛ ولذلك اتخذ الصراع بين القديم والحديث فيها وجوهاً لم تعهده اللغات الأخرى، وخرج عن أن يكون لغويّاً وحسب. ولكن هذا المقام لا يمنع أن اللغة العربية لغة حيّة ونامية، وينتابها ما ينتاب اللغات من التطور والتغيير. ومما لا شك فيه أن الأساليب والتراكيب والألفاظ التي استخدمها امرؤ القيس ليست هي نفسها التي استخدمها المسلمون في مستهلّ العصر الإسلاميّ، ولا هذه هي تلك التي استخدمها العباسيون، ولا تلك بمجموعها هي التي نستخدمها ونقيمُ بها حياتنا وجلّ أمرنا في القرن الواحد والعشرين.

ومن آمن بهذا فلا بدّ له أن يؤمن أن ثمة أساليب كثيرة، لا بدّ لها أن تأخذ سمة العصر وسمته، ومن عدّها على غير ذلك فقد أجنّفت بحقّها، وتحت هذه الراية نناقش الأساليب التي طرحها المجمع وتوصلت فيها إلى قرار.

إن أهمّ ما يرفد اللغة من الأساليب والتراكيب الجديدة معطيات البيئة اللغوية بأشكالها، تلك المعطيات التي تنعكس على صفحة اللغة ولا تلبث أن تغوص في بنيتها، فحاجة أهل اللغة إلى التعبير تفترض أن الأساليب والتراكيب المستخدمة جاءت لتفي بالمعنى المراد إبلاغه وتوصيله. واللغة في ذلك تستقبل المؤثرات من كلّ وجه، تستقبلها من طبيعة المفهوم الجديد الذي طرأ على اللغة، ويحتاج قالباً لغويّاً يتقل من خلاله. وتستقبلها من حاجة اللغة إلى الترجمة من اللغات الأخرى، بما يقرب المعنى للمتلقّي الجديد، وتستقبلها أخيراً من سيطرة بعض الاستخدامات العامية للغة، وتسربها إلى الفصيحة.



وينبغي ألا يغيبَ عنا ههنا أنه ليس بالضرورة أن اللغة يُعزِّزها هذا الأسلوب الجديد أو المترجم، بل إن ثمة عنصراً بشرياً حاضراً في المسألة، فغياب الثقافة اللغوية الصميمة لمستخدم اللغة على أيِّ وجهٍ كان قد يفضي إلى ابتداع الكثير من الأساليب، ولعلَّ هذا- فيما أرى- رافدٌ كبيرٌ في هذه المسألة.

ومن الإشكالات المهمة في كلِّ لغات العالم الحيَّة التنافسُ المحمومُ بين العاميَّة والفصيحة، بين ما يلفظه الشارعُ وما يُدبج في الكتب والمقالات. والعاميَّة في أيِّ لغة حَبْلُها على الغارب، ولا يعني هذا أنها لا تلتفت إلى قانونٍ ولا تأبه بقاعدة، بل ليس ثمة ما يُفرض عليها من خارجها، وشعارها البقاء للمستخدم الشائع؛ ولهذا فهي متطورةٌ بشكلٍ دائمٍ، وجاهزةٌ لطرح البديل الذي لا يحتاج إلى قرارٍ، وقصَبُ السبقِ للذي يثبتُ فاعليته ومواكبته للعصر.

وليست العربيةُ بدعاً من اللغات، فلا شكَّ أنها تواجه من العاميَّة عتاً شديداً أقربَ به كبارُ الأدباء منذ القديم، وهاهو الجاحظُ يقول في البخلاء: "وإن وجدتم في هذا الكتاب لَحْناً أو كلاماً غير مُعَرَّب، ولفظاً معدولاً عن جهته فاعلموا إنمَّا ثرَكنا ذلك؛ لأن الإعرابَ يبغضُ هذا البابَ ويُخرجه من حدِّه"^(١). وهذا إقرارٌ من الجاحظِ بسلطة العامية في بعض المواقف.

والمسألة ههنا هي تداخل بعض الأساليب في المنطقة التي تتقاطع فيها العامية والفصيحة، فثمة من يردُّ الكثير من تلك الأساليب؛ لأنه يعدها من باب العامية المبتذلة، بينما يسلكها آخرون في حظيرة الفصيحة، ويجعلها من فنونها، ولعلَّ من أجدر المهام التي يضطلع بها الدارس للأساليب المُحدثة أن يُجِلِّها الحِلَّ الذي ينبغي أن تكون فيه.

أما عن دراسة الأساليب فلاشكَّ أنها قديمة قَدَم البحث اللغوي، وفي كتاب سيويه ومن تلاه من النحويين واللغويين عشرات الأمثلة، ولكنها دراساتٌ مجزأة تحت سياقاتٍ كثيرة، وليست دراسةً منهجيَّةً شاملةً متكاملةً.

ولعلَّ أوَّلَ دراسةٍ منهجيَّةٍ أطلعنا عليها في هذا المجال هي دراسةُ المُشترق الألمانيّ يُوْهان فِك: "العربية" دراسات في اللهجات والأساليب، وهو كتاب قيمٌ وعملٌ رائدٌ-على ما

(١) البخلاء: ٧٠.



فيه من الهنات - مثل نوعاً من التأريخ المنهجي لتطور العربية منذ القرن الأول الهجري إلى عهود السلاجقة في القرن الرابع، وسار على هذا الدرب مستشرق آخر هو جاروسلاف ستكفيتش^(١) في كتابه العربية الفصحى الحديثة، والكتاب - كما يقدم له صاحبه - تصوّر منهجي للعوامل التي أثرت في تحديث اللغة العربية الفصحى وهو تفسير للجهود العربية اللغوية التي واجهت تحديات التحديث، على الخلاف الكبير في كثير مما طرح من الآراء. وهو بهذا يختلف عن جهود يوهان فك أنه عمّد إلى وصف العربية المعاصرة، بينما عمد فك إلى بطون الكتب.

ولعل من أقدم المحاولات العربية في الاهتمام بدراسة الأساليب كانت عند اليازجي (ت ١٨٧١م) في لغة الجرائد، وجرجي زيدان (ت ١٩١٤م) في اللغة العربية كائن حي، وعبد القادر المغربي (ت ١٩٥٦م) في تعريب الأساليب. وخليل السكاكيني (ت ١٩٥٣م) اهتمام مبكر بهذا الحقل، إذ كتب في جريدة السياسة سنة (١٩٢٣) مقالاً بعنوان تطور اللغة في الفاظها وأساليبها^(٢) انتقد فيه بعض الأساليب المعاصر له، وردّ عليه الأمير شكيب أرسلان (ت ١٩٤٦م)، وقد شغل بينهما هذا الجدّل عشرات الصفحات من جريدة السياسة^(٣).

ولا شك في أن حقل البحث في الأساليب العربية وتطورها لا يزال مجهولاً، ومشتت الجهود، ولا تكاد تقع العين على كتاب يعنى بدراسة الأساليب، أو يُخصّص فصلاً لدراستها، وإن كنا لا نعدم بعض الدراسات في أساليب محدّدة، لعل أبرزها كتاب عبد الخالق عضية القيم دراسات لأسلوب القرآن الكريم.

وإذا أنعمنا النظر في الأساليب التي عرض لها المجمع، وجدنا جلّها أساليب مترجمة، أو معرّبة كما يسمها ستكفيتش، إذ قسمها أربعة أبواب^(٣):

١. أساليب معرّبة ذات تأثير في البناء النحوي.
٢. مترجمات حرفية من اللغات الغربية، تتغاضى عن احتمال وجود مرادفات عربية.

(١) مطالعات في اللغة والأدب: ١١٥.

(٢) نشر مقال السكاكيني في جريدة السياسة عدد (٢٨٣) ١٩٢٣، وتوالى الجدال والردود على صفحات جريدة السياسة.

(٣) العربية الفصحى الحديثة: ٢٤٦.



٣. أساليب عُرِّبت بتوسيع أو تجريد مدلولات الفاظها.

٤. تعريب الأمثال والمصطلحات.

وقد اقتصرْتُ على الباب الأول من هذه الأساليب، نظراً إلى أنّ كلَّ الأبواب التي ذكرها ستكتفيش^١ يمكن أن تُفضي إلى الباب الأول، ويكون لها أثرٌ في البناء النحويّ. وقد أرجعُ ستكتفيش^٢ إهمال الدارسين العرب لهذه الأساليب إلى سببين؛ أولهما مقاومة اللغويين والأدباء المحافظين أيّ خروج على اللغة الفصحى، وثانيهما: أن هذه الأساليب تسري في تدرّج وبُطء^(١)، وفي كلامه نظر لا يتسع المقام لمناقشته. ولعلّ من أبرز ما يؤخذ على قراراتِ المجمع أنّها لم تكن تلتفت إلى مسألة الأساليب المترجمة إلا لِمَأمًا، بل إننا سنجدُ الكثيرَ من أعضائه يعدّون القول برّد بعض الأساليب إلى الترجمة مُنكرًا من القول، وثُمة جديرة بالردّ، ولا يزالون يتلمّسون أصلًا لها في العربية؛ حتى يقعوا على شاهدٍ شاذٍ أو رأيٍ نادر، ولعلّ هذا الاتجاه كان وراء الكثير من التخريجات التي لا تمت إلى دلالة هذه الأساليب بصلة.

وثُمة قسمٌ من الأساليب التي أقرّها المجمع لا تنتمي إلى ما يُسمّى بالأساليب المعرّبة، وهي نوعان: أساليبٌ مستحدثةٌ لم يعرفها القدماء، وأساليبٌ استخدمها القدماء استخداماً قليلاً لم يشتهر، غير أنّ المحدثين توسّعوا فيها، فانتشرت وغدت تنافس الأسلوب الأصيل، بل قد تكون تفوّقت عليه.

ومن الحقّ أنّ نُقرّ بتراجع العربية لتراجع أهلها، فقد غدونا أمةً تستقبل كلّ شيء بدءاً بالحاجات الماديّة وانتهاءً بالأفكارِ والمعتقدات، وليست اللغة بدعاً من هذا فإنّ الكمّ الهائل من المصطلحات والأساليب التي تدخلُ العربية في غياب من المؤسسات المؤهّلة لذلك، لا بد أن تحدث تغييراً واسعاً في اللّغة، وأياً كان الأمر، فالثقافة العربية الحديثة ليست ظاهرة قوميّة ومن اليسير إثبات هذه المقولة.

(١) العربية الفصحى الحديثة: ٢٣٦.



وبعد، فالترجمة ووسائل الإعلام بصورة عامة لهما أكبر الأثر في إدخال هذه الأساليب إلى العربية، وبثها بين الناس، وليس من الحكمة أن نردّها جميعاً، أو أن نتحدث عن الأسلوب الأمثل بديلاً لها، وعلينا أن نسوِّغ منها ما استطعنا إلى ذلك، على أن يبقى هذا التسويغ رهناً بالهيئات العلمية المختصة.

وفي كل ذلك رائدنا التراث اللغوي وسيده بلا منازع القرآن الكريم، وأساليبه الغنية؛ فهو المنارة التي نهتدي بهديها. ولا تمثل هذه المرونة تنازلاً ولا هزيمة، ولا لغة أخرى لا هي عامية ولا هي فصحي، كما قال ستيكفيتش^(١)، فالجملة العربية لا تُنقصها المرونة والحيوية، إذ يقول فيها: «وربما لا يمضي جيلان أو ثلاثة حتى تصبح عضواً متكاملًا في عائلة الثقافة اللغوية الغربية، حيث تسهم بدورٍ كامل في هذه الجماعة اللغوية الحديثة المشتركة. وسوف يخضع النحو عندئذٍ لتغيرات بعيدة الأثر فرضتها عليه ديناميكية الفكر الغربي ... إن الجملة العربية سوف تصبح أغنى بالجميل التابعة وسوف يُصبح نظامها وترتيب عناصرها مرناً كالعادات الفكرية الحديثة»^(٢).

وهذا كلامٌ غامض، واتهامٌ مبطن للعربية بالقصور، وهو ناجمٌ من نظرة لا تعرف العربية معرفتها الحقيقية، فالعربية ليست لغة متخلفة حتى تأخذ مكانتها ودورها من عائلة الثقافة اللغوية الأوروبية الحديثة. ومن الخطأ أن ننظر إلى العربية من منظور الواقع الذي يعيشه أهلها، والذي نقرّ بتخلفه كما ذكر، فالعربية قد أثبتت فاعليتها على مرّ العصور، وتفاعلها مع اللغات والثقافات الحية ليس مؤشراً على فنائها.

(١) العربية الفصحى الحديثة: ٢٨٤.

(٢) نفسه: ٢٨٥.



«هَا أَنَا أَفْعَلُ» وَشِبْهُهُ

جاء في قرار المجمع:

كُرِيَ اللَّجْنَةُ أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ هَا التَّنْبِيهِ عَلَى الضَّمِيرِ، دُونَ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ اسْمَ إِشَارَةٍ نَحْوَ: هَا أَنَا أَفْعَلُ، وَهَا أَنْتَ تَفْعَلُ، مُسْتَدَلِّينَ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بِالشَّوَاهِدِ الْعَدِيدَةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِمْ: مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ، وَهُوَ أَبُو كَبِيرِ الْهَدَلِيِّ:

وَلَوْعًا فَشَطَطَتْ غُرْبَةً دَارُ زَيْنَبٍ فَهَا أَنَا أَبْكِي وَالْفَوْادُ قَرِيحٌ^(١)

وَمِنَ النَّثْرِ مَا يُنْسَبُ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: ثُمَّ هَا أَنَا أَمُوتُ عَلَى فِرَاشِي، وَمَا يُنْسَبُ إِلَى الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ عُلْفَةَ الْخَارِجِيِّ: وَهَا أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ مَا حَدَّثَ^(٢).
وَلِهَذَا لَا حَرَجَ عَلَى كَاتِبٍ أَنْ يَكْتُبَ: هَا أَنَا وَهَا أَنْتَ، وَهَا هُوَ، وَمَا يُشْبَهُ ذَلِكَ مِنَ الضَّمَائِرِ^(٣).

وقد قدّم الأستاذ محمد شوقي أمين بحثاً بعنوان «ها أنا» قسمه ثلاثة أقسام: الأول تناول فيه طائفتين؛ النحويين واللغويين، وعرض لرأيهم في جواز الإخبار بغير اسم الإشارة عن الضمير المسبوق بأداة التنبية، وتناول في القسم الثاني أربعين شاهداً؛ عشرين من الشعر، ومثلها من النثر، تؤكد جواز هذا الاستخدام في عصر الاستشهاد وما تلاه. أما الثالث فيخلص فيه إلى إجازة هذا الأسلوب لوروده عن العرب^(٤).

ولعلّ أول من عرض لهذا الأسلوب سيبويه، إذ قال: «وقد تكونُ هَا في هَا أَنْتَ ذَا» غير مقدّمة، ولكنها تكون للتنبية بمنزلتها في هذا؛ يدلّ على هذا قوله عزّ وجل: ﴿هَاتَيْنِمْ

(١) الكامل: ١١٦١/٣

(٢) الكامل: ١١٦١/٣

(٣) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١١٧، صدر في الجلسة (٩) من مؤتمر المجمع في الدورة (٣٩)، وفي الجلسة (٢٦) من المجلس في الدورة نفسها.

(٤) محاضر جلسات الدورة (٣٩): ٣٨٤.



هَتُوْلَاءِ^(١)». فلو كانت «ها هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت هؤلاء، لم تُعَدَّ «ها هنا بعداً أنتم»^(٢). وسيبويه هنا يعرض للأسلوب الشائع، من دخول هاء على ضمير خبره اسم إشارة، ولم يقيد هذا الأسلوب بشيء مما قيده به المتأخرون. أما ما ذكره ابن منظور (ت ٧١١هـ) في اللسان من أن الفراء قال: لا يكادون يقولون «ها أنا»^(٣)، فكلام الفراء في «معاني القرآن» غير ذلك، إذ يقول: «العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وصف بهذا و«هذان» وهؤلاء» فرقوا بين «ها» وبين «ذا» وجعلوا المكني بينهما، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها، فيقولون: «أين أنت؟ فيقول القائل: «ها أنذا، ولا يكادون يقولون هذا أنا»^(٤). وما قاله الفراء يدل على ندرة دخول «ها» التنبيه على اسم الإشارة المخبر عنه بضمير المتكلم، وهو أسلوب يختلف عما نحن فيه.

وقال السيرافي (ت ٣٦٨هـ): «إنما يقول القائل: «ها أنا ذا، إذا طُلبَ رجلٌ لم يُدرَ أحاضر هو أم غائب، فقال المطلوب: «ها أنا ذا، أي الحاضر عندك أنا... ولو ابتدأ الإنسان على غير هذا الذي ذكرناه فقال: «هذا أنت وهذا أنا؛ يريد أن يُعرِّفه بنفسه كان محالاً؛ لأنه إذا أشار له إلى نفسه، فالإخبار عنه بأنّ لا فائدة فيه، لأنك إنما تعلمه أنه ليس غيره»^(٥). وهذا الذي ذكره السيرافي محال على المعنى الذي ذهب إليه، وقد يأتي على غير هذا المعنى فيجوز، وهذا ما نقله سيبويه عن يونس إذ قال: «وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب أن العرب تقول: «هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرذ بقوله «هذا أنت»، أن يعرِّفه نفسه... ولكنه أراد أن ينبهه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت»^(٦).

وقد خطأ الحريري (ت ٥١٥هـ) استخداماً آخر لهذا الأسلوب، إذ قال: «يقولون: «هو ذا يفعل... وهو خطأ فاحشٌ ولحنٌ شنيعٌ، والصوابُ فيه أن يُقال: «ها هو ذا يفعل، وكان أصل القول: هو هذا يفعل، فتفرَّع حرف التنبيه الذي هو «ها» من اسم الإشارة الذي هو «ذا»

(١) في الآيات ٦٦، ١١٩ من آل عمران، ١٠٩ من النساء، ٣٨ من محمد.

(٢) الكتاب: ٣٥٤/٢.

(٣) اللسان ذأ.

(٤) معاني القرآن: ٢٣١/١.

(٥) حاشية الكتاب: ٣٥٣/٢.

(٦) الكتاب: ٣٥٥/٢.



وَصُدِّرَ فِي الْكَلَامِ وَأَقْحَمَ بَيْنَهُمَا الضَّمِيرَ، وَيَسْمَى هَذَا التَّقْرِيبَ^(١) وَلَمْ يَعْضُضْ لِلْأَسْلُوبِ الْمَذْكُورِ، بَلْ نَجَدُهُ يَسْتَعْمِدُهُ؛ إِذْ يَقُولُ فِي مُسْتَهْلَـ ذَرَّةِ الْغَوَاصِ "وَهَا أَنَا قَدْ أَوْدَعْتُهُ مِنَ التُّخْبِ كُلِّ لُبَابٍ"، كَمَا رَدَّدَ ذَلِكَ فِي مَقَامَاتِهِ^(٢).

وَابْنُ هِشَامٍ عَمَّنِ اسْتَعْمَدَ هَذَا الْأَسْلُوبَ فِي دِيبَاجَةِ الْمَغْنِيِّ إِذْ يَقُولُ: "وَهَا أَنَا بَاطِحٌ بِمَا أَسْرَرْتَهُ"^(٣)، وَرَدَّ الدَّمَامِينِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَيْهِ هَذَا الْإِسْتِعْمَادَ، وَقَدْ أَيْدَ الصَّبَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الدَّمَامِينِيُّ^(٤).

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ أَنَّ أَسْلُوبَ "هَا أَنَا أَقْبَلُ" وَنَحْوَهُ مُسْتَعْمَدٌ مِنْذُ الْقِدَمِ، وَلَيْسَ شَاذًا وَلَا غَرِيبًا وَقَدْ حَشَدَ الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ شَوْقِي أَمِينٌ خَبِيرٌ لَجْنَةَ الْأَلْفَاظِ وَالْأَسَالِيبِ فِي بَحْثِهِ أَنْفَ الذِّكْرِ مَا أَكَّدَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ أَسْلُوبُ "هَا أَنَا ذَا أَشْبَحَ" وَأَكْثَرَ تَدَاوَلًا.

وَبَقِيَ مَلْمَحٌ دَلَالِيٌّ لَمْ يُشَرَّ إِلَيْهِ، يُمَيِّزُ بَيْنَ أَسْلُوبِي "هَا أَنَا ذَا" وَ"هَا أَنَا أَفْعَلُ"، فَمَنْ يَقُولُ: "هَا أَنَا ذَا أَفْعَلُ"، وَ"هَا أَنْتَ ذَا تَفْعَلُ" وَنَحْوَ ذَلِكَ، يَكُونُ الْمَعْنَى قَائِمًا فِيهِ عَلَى صَرْفِ النَّظَرِ إِلَى حُضُورِ الذَّاتِ وَقِيَامِهَا بِالْفِعْلِ، بَيْنَمَا تَتَحَوَّلُ الدَّلَالَةُ عِنْدَمَا نَقُولُ: "هَا أَنْتَ تَفْعَلُ" وَ"هَا أَنَا أَفْعَلُ" إِلَى التَّرْكِيزِ عَلَى الْفِعْلِ وَجَعَلَهُ بِوَرَّةِ الْإِهْتِمَامِ، وَلَعَلَّ الْمُنْعَمَ النَّظَرَ يَرَى هَذَا الْمَلْمَحَ بَادِيًا فِي هَذَيْنِ الْأَسْلُوبَيْنِ.

وَبَعْدَ، فَلِذَا كَانَ هَذَا الْأَسْلُوبُ مُسْتَعْمَدًا وَمَعْرُوفًا مِنْذُ الْقِدَمِ فَإِنَّ لِلْمَجْمَعِ فَضْلَ التَّنْوِيهِ بِهَذَا الْإِسْتِعْمَادِ، وَتَوْضِيْحِ جَوَانِبِهِ وَنَفِيْهِ عَنِ الشَّدُوْذِ، بَعْدَ أَنْ كَثُرَ اسْتِعْمَادُهُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَفِي هَذَا الْفَضْلِ كَفَايَةٌ.

(١) دَرَّةُ الْغَوَاصِ: ١٠٨.

(٢) دَرَّةُ الْغَوَاصِ: ٣، وَيَنْظُرُ مَعْجَمُ الْأَغْلَاطِ لِللُّغَوِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ: ٦٨٩. فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ نَصْرُوصًا مِنْ مَقَامَاتِهِ تَوَكَّدَ هَذَا الْإِسْتِعْمَادَ.

(٣) نَفْسُهُ: ١٣.

(٤) حَاشِيَةُ الصَّبَانَ: ٢١٢/١.



مَا هِيَ الْأَسْبَابُ؟ مَا هُورَأْيُكَ؟

جاء في قرار المجمع:

يُخَطِّئُ بَعْضُ نُقَادِ اللَّغَةِ مَا تُجْرِي الْأَقْلَامُ بِهِ فِي اللَّغَةِ الْمَعَاوِرَةِ مِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ التَّعْبِيرَاتِ الَّتِي يُسْتَعْمَلُ فِيهَا الضَّمِيرُ بَعْدَ مَا أَوْ مِنْ الْأَسْتَفْهَامِيَّتَيْنِ وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَ لَا مَرَجِعَ لَهُ هُنَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ.

وَقَدْ انْتَهَتْ اللَّجْنَةُ بَعْدَ دِرَاسَةِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ تَخْرِيجَ هَذِهِ التَّعْبِيرَاتِ وَتَحْوِهَا

بِأَحَدِ الْأَوْجُهِ الْآتِيَةِ:

١. أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ ضَمِيرُ فَصْلٍ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عُمَّا قَبْلَهُ.
٢. أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الظَّاهِرُ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ قَبْلَهُ.
٣. أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُبْتَدَأً ثَانِيًا وَمَا بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ^(١).

وقد قدّم الأستاذ علي النجدي ناصف مذكرةً في هذه الأساليب، وأعقبها بأربعة ملحقات، وذهب إلى أنها ليست وليدة عصرنا ولكنها قديمة، نسب إليها كلمة ماهية الشيء، بمعنى كُنْهِهِ وَحَقِيقَتِهِ. وعرض حُجَّةَ المانعين لهذا الأسلوب، فالضمير في كلِّ منها ليس له مرجعٌ ملفوظٌ ولا ملحوظٌ، وهي أيضاً تخالف نهج القرآن الكريم حين يصطنع أمثالها في التعبير. وانتهى إلى تصحيح هذه الأساليب، على أن الضمير فيها ضمير الفصل، وليس بالضمير الذي يخلف الاسم الظاهر في الكلام، وهو بذلك لا يفتقر إلى مرجع^(٢).

أما ملحقاته فقد ذهب في الأول إلى جواز أن يكون الاسم الظاهر في كلِّ منها بدلاً من الضمير ومفسراً له، وهو حينئذ عائد على متأخر في اللفظ والرتبة وذلك جائز^(٣).

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٠٦، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٤٦) والجلسة السادسة

والعشرين من مجلس المجمع.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٨٢/٢.

(٣) نفسه: ١٨٣/٢.



واستشهد في الثانية لهذه الأساليب بآية شريفة، وتمثل بيت المعري (ت ٤٤٩هـ)، أما الآية فقولته تعالى: فسيعلمون من هو شرّ مكاناً وأضعف جنداً^(١). وأما بيت المعري فهو:

أنحوي هذا العصر ما هي لفظه جرت في لسان جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحد^(٢)

ورد في الثالثة على مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين الذي ذهب إلى أن من في الآية موصولة وليست استفهاماً؛ لأنه لا يكون إلا في غيبة من رعاية المقام^(٣). وفي المذكرة الرابعة مثل للضمير الذي يفسره البدل^(٤).

كما قدم الدكتور محمد رفعت فتح الله (ت ١٩٨٤م) مذكرة في توجيه هذه الأساليب ورأى أن لها وجهين؛ أولهما: أن تكون ما مبتدأ خبره الجملة الاسمية التي بعدها وهي مؤلفة من مبتدأ وخبر، ويستند في تفسير هذه الأساليب على هذا الوجه إلى ما جاء به سيبويه من قول العرب ما جاءت حاجتك بنصب حاجتك، قال سيبويه: ومثل قولهم: ما جاءت حاجتك^(٥)، وعلق ابن يعيش: فأجروا جاء هنا مجرى صار وجعلوا لها اسماً وخبراً، ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في كان^(٦)، ويقتضي طرح الناسخ على هذا المعنى أن تصبح هذه الجملة ما هي حاجتك؟ وقد أكد ذلك ابن هشام إذ قال: وأما من نصب فالأصل ما هي حاجتك؟ بمعنى أي حاجة هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: زيد هو الفاضل، وتقدر هو مبتدأ ثانياً لا فصلاً ولا تابعا^(٧). وعلى هذه التأويلات تُخرج هذه الأساليب المعاصرة.

(١) مريم، ٧٥.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٨٤/٢، وفيما يتعلق ببيت المعري ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٠٧/١ [المعني: ٨٦٨، والهمج: ٤٢٢/١، والأشعري/حاشية الصبان: ٣٩٤/١.

(٣) نفسه: ١٨٥/٢.

(٤) نفسه: ١٨٨/٢.

(٥) الكتاب: ٥٠/١، ٥١، ١٧٩/٢، ٢٤٨/٣.

(٦) شرح المفصل: ٩١/٧.

(٧) المعني: ٥٨٩.



كما رأى في تخريجها وجهاً آخر، وهو أن يكون الكلام على التقديم والتأخير، فيكون الأصلُ في تعبير "ما هو المطلوب؟" مثلاً، المطلوب ما هو؟ فالمبتدأ الأول المطلوب خبره جملة "ما هو"، فيُشبهه ﴿الْحَاقَّةُ ﴿١١﴾ مَا الْخَاقَّةُ﴾^(١).

وإذا ما عدنا إلى المذكرات المقدمة وما ألحق بها أمكننا القول أن هذه الأساليب دُرست دراسة مجزأة لا متكاملة. فبدأت هذه الأساليب معاصرة، توسع فيها المعاصرون توسعاً كبيراً ولم تكن متداولة لدى القدماء، على الرغم من الشواهد التي ذكرها الأستاذ علي النجدي، وأغلب الظن أنها دخلت من طريق الترجمة.

أما مذكرة الأستاذ النجدي فما ذهب إليه من أن الضمير في هذه الأساليب إنما هو ضمير الفصل قولٌ سديدٌ يمثل الدلالة الحقة، وضمير الفصل صيغةٌ ضمير منفصل مرفوع وهو الذي يسميه الفراء وجُلّ الكوفيين عماداً، ويذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف، ومذهب الخليل وسيبويه أنه باقٍ على اسميته، ولا محلّ له من الإعراب، وهو أقرب الأقوال^(٢). وأما ما ألحقه بها من جواز كون الضمير بدلاً؛ فإن عالج بذلك مرجعية الضمير فقد غمط الدلالة حقها، وليس السياق هاهنا سياق البدل، وإذا ما أخذنا قول أكثر النحاة من أن العامل في البدل مقدر^(٣)، - يكون هذا الأسلوب جملتين لا جملة واحدة - زاد هذا التخريج بُعداً.

أما ما ذهب إليه الدكتور محمد رفعت (ت ١٩٨٤م) في توجيهه الأول وهو أن تكون "ما" مبتدأ خبره الجملة فبعيداً أيضاً؛ لأن الضمير مقحم على التركيب، وهو يفترض أن هذا الأسلوب يتكون من "ما" و"هو المطلوب؟" ولا دلالة له على ذلك، وما بناه على كلام سيبويه وتأويل ابن يعيش وابن هشام لا ينطبق على هذه الأساليب؛ لأنه يبقى في إطار التأويل، الذي لا تؤيده الدلالة. والوجه الثاني من تخريجه أشدّ بُعداً؛ ذلك أن "ما هو المطلوب" تختلف دلالاته عن دلالة المطلوب ما هو؟.

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٨٩/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٤٨٩/١، والمجم: ٢٢٧/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٦١٩/٢.



وإذا عدنا إلى قرارِ المجمع وجدناه يلفق بين ما انتهى إليه النجدي وما انتهى إليه الدكتور رفعت، غير أن الأسلوب لا يحتمل هذه الأوجه ولا يُمكن بحال أن يدلّ عليها معاً. والسياق الذي تُردّ فيه هذه الأساليب يُرّجح أن الضمير للفصل، إمعاناً في تأكيد السؤال وطلب الإجابة، فضمير الفصل باب من أبواب التوكيد، قال سيبويه: "وكذلك أظنه إياه هو خيراً منه؛ لأنّ الفصل يُجزئ من التوكيد والتوكيد منه"^(١). فسيبويه ساق هذا التركيب ليدلّ على عدم جوازه؛ لأنه يجمع بين البدل والفصل، وهما للتوكيد. فالأسلوبُ جديد، والضمير فيه بيّن للفصل، ولو أن المجمع اختار هذا الوجه واقتصر عليه لكان أجدى، وأقرب إلى طبيعته.

(١) الكتاب: ٣٨٩/٢.



فَلَانٌ أَحْسَنُ مِنْ ذِي قَبْلٍ

جاء في قرار الجمع:

فِيمَا تَجْرِي بِهِ الْأَقْلَامُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ الْمُعَاصِرِ قَوْلُهُمْ: فَلَانٌ أَحْسَنُ مِنْ ذِي قَبْلٍ. وَقَدْ دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا التَّعْبِيرَ فَتَبَيَّنَ لَهَا أَنَّ الْأَصْلَ الصَّحِيحَ فِيهِ أَنْ يُقَالَ: فَلَانٌ أَحْسَنُ مِنْ قَبْلٍ. وَتَرَى اللَّجْنَةُ أَنَّ ذِي هُنَا يُمَكِّنُ أَنْ تُكُونَ اسْمَ مَوْصُولٍ مُعْرَبًا عَلَى لُغَةِ طَبِيعٍ، وَالْكَلَامُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: حَالُ فَلَانٍ أَحْسَنُ مِنَ الَّتِي قَبْلُ. وَعَلَى ذَلِكَ قَرَّرَتِ اللَّجْنَةُ أَنَّ هَذَا التَّعْبِيرَ جَائِزٌ فِي الْأَسْتِعْمَالِ^(١).

وكان الأستاذ علي النجدي ناصف قد قدّم مذكرة بعنوان من ذي قبل عرض لما أثير فيه عن العرب من قولهم: أفعل ذلك لعشر من ذي قبل بفتح الباء، وقولهم: لا أكلمك لعشر من ذي قبل، وينتهي من تحليل هذا الأسلوب إلى أن اللام تعني إلى وقبل تعني القابل من الأيام.

ويرى أن الأسلوب المحدث مولد من ذلك القديم، ويرد فائقاً: وقد نشأ هذا التوليد من تصحيف كلمة قبل، فقد نطقت ساكنة الباء، ظناً أنها ظرف زمان^(٢). وهو يجيزه، ولكن على تقدير مضاف يكون هو المسند إليه ليكون تأويله: حاله أحسن من ذي قبل أو تغيّر حاله عن ذي قبل، أما ذي عنده فيحتمل أن تكون للإشارة، فيكون المعنى حاله أحسن من حاله هذه قبل، أو تغيّر حاله عن حاله هذه قبل، فيكون قبل متعلقاً بمحذوف يعرب حالاً، كما تحتمل أن تكون الطائفة الموصولة، فيكون المعنى حاله أحسن من حاله التي قبل، ويقتضي نظم الأسلوب أن يلاحظ قبل ذي في الحالتين مضاف مماثل للمضاف المسند إليه ليتحقق معنى القبليّة^(٣).

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٤٢، صدر في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة (٤١) وفي الجلسة الخامسة

والعشرين من مجلس الدورة نفسها.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤١): ٣٤٦.

(٣) نفسه: ٣٤٦.



وفي أثناء المناقشة رأى الأستاذ محمد شوقي أمين أن "ذي" في هذا الأسلوب، يمكن أن تكون زائدة، كما جاء عن ابن الأعرابي أن العرب تصلُّ كلامها بـ"ذا" و"ذي" فلا يُعتدُّ بهما^(١)، وذكر من زيادتها قول المتنبي:

وكم ذا بمصرٍ من المضحكاتِ ولكنّه ضحكٌ كالبكاءِ

ولم أجد هذه الرواية، والذي في ديوانه: "ماذا بمصرٍ من المضحكات"^(٢). وإذا ما عدنا إلى بحث الأستاذ علي النجدي لا يسعنا موافقته على أن هذا الأسلوب هو ناشئ من الأسلوب القديم، وقد صُحِّفَتْ فيه قَبْلُ "إلى قَبْلُ"؛ ذلك أن الدلالة تختلف في الأسلوب القديم كلياً، قال الأزهري: "كل ما استقبلك فهو قَبْلُ، وتقول لا أكلّمك إلى عَشْرِ من ذي قَبْلٍ وقَبْلُ، فمعنى "قَبْلُ" إلى عشر مما يشاهده من الأيام، ومن قَبْلُ إلى عشر تستقبلنا"^(٣). و"ذي قَبْلُ" في الأساليب المحدثّة لا تدلّ إلا على الماضي، فضلاً عن أن هذا الاستعمال القديم لا يكاد يُعرف^(٤)، ولا يظفرُ به من بطون الكتب إلا أمثالُ الأستاذ علي النجدي، وعلى هذا فالمعنى مختلف تماماً ولا مجال للتصحيح فيه. أما اللجوءُ إلى التقدير والتأويل وتخريج "ذي" على أنها اسمُ إشارة فلا شك أن تكلفه ظاهر. ولا يقلّ الحديثُ عن "ذو الطائفة غرابة" وبعداً، فاستخدام "ذو" هذه قليل، وشواهدُها نادرة، ويكاد المتمكّن من اللغة يخلط بينها وبين "ذو" التي من الأسماء الخمسة، فكيف بالمتكلم العادي؟ ولاشكّ في أن مَنْ يستخدم هذا الأسلوب لا يُخطر بباله "ذو الطائفة" هذه، قال عباس حسن في النحو الوافي: "ومن المُستحسن تركُ "ذو" بلهجاتها المختلفة؛ لغرابتها في عصرنا وعدم الحاجة الحافزة لاستعمالها"^(٥). وهذا قولٌ لم يتنكّب جادة الصواب.

(١) نفسه: ٣١٤.

(٢) ينظر ديوانه بشرح العكبري: ٤١/١، والبرقوقي: ١٤٣/١.

(٣) تهذيب اللغة: ١٦٣/٩، وينظر الجمهرة: ٣٢١/١.

(٤) عرض له ابن قتيبة في أدب الكاتب: ٢٤٥، كما جاء في إصلاح المنطق، ١٦٤، والأغاني: ٨٨/٥.

(٥) النحو الوافي: ٣٢١/١.



وعلى الأغلب أن "ذي" في هذا الأسلوب زائدة، وليس هذا بذعاً من العربية، قال ابن جني: "وحدثنا أبو علي أن أحمد بن إبراهيم أستاذ ثعلب (ت ٢٩١هـ) روى عنهم: "هذا ذو زيد، ومعناه: هذا زيد، أي صاحب هذا الاسم هو زيد"^(١). وقال الأزهري (ت ٣٧٠هـ): "ثقلاً عن أبي زيد (ت ١١٩هـ): "ويقال أتينا ذا يمن، أي أتينا اليمن، وسمعت غير واحد من العرب يقول: كُنا بموضع كذا وكذا، مع ذي عمرو، وكان ذو عمرو بالصُّمان؛ أي كُنا مع عمرو، ومعنا عمرو: وذو كالصلة عندهم... وهو كثير في كلام قيس وما جاورهم"^(٢).

على أنه يجدر الوقوف على أمثلة ابن جني، وما ذكره الأزهري عن أبي زيد في معنى "ذو"، فلا شك في أنها ههنا ليست زيادة مجردة، بل هي "ذو" التي بمعنى صاحب فهي من الأسماء الخمسة، وقول ابن جني "هذا ذو زيد؛ أي صاحب هذا الاسم زيد، ومثله ذو يمن" وإذا نظرنا في الأمثلة المضروبة من هذا الباب وجدناها متلوة بالأعلام، بخلاف الأسلوب الذي ذكره المجمع، وإذا كان هذا صالحاً للاستشهاد به فيما ذكره المجمع، فمن باب أن دخول "ذو" كخروجها، أما على أنها من الأسماء الخمسة، فلا تصلح إلا بتأويل يخرج الأسلوب من طبيعته.

وأكثر ما يصدق على الأسلوب الذي جاء في قرار المجمع ما جاء عن ابن الأعرابي من زيادة "ذو" التي تستخدم في بعض صيغ "لا جرّم"؛ إذ يقول: "لا جرم لقد كان كذا وكذا... ولا ذا جرم، والعرب تصل كلامها بذو وذا وذو فتكون حشوا لا يعتد بها وأنشد:

إِنْ كَلَاباً وَالِدِي لَا ذَا جَرْمٍ^(٣)

وزيادتها ههنا خالصة، لا تُحمّل على غير ذلك إلى بتأويل وتكلف شديدين. وكذا أيضاً ما ذكره ابن هشام إذ عقّد فصلاً لِمَا ذَا، وذكر من وجوهها "أن تكون ما" استفهاماً و"ذو" زائدة. وقال: "أجازته جماعة منهم ابن مالك"^(٤). وهذا القول، إضافة إلى ما جاء

(١) الخصائص: ٢٧/٣.

(٢) تهذيب اللغة: ٤٦/١٥.

(٣) ينظر: اللسان وتاج العروس، مادة جَرْمٌ.

(٤) المغني: ٣٩٧.



عن ابن الأعرابي أقربُ إلى طبيعة الأسلوب المذكور، وعلى هذا فالقول بزيادتها-على ما فيه- أقومُ قِيلاً، وأبعدُ من التأويل وأقلُّ كُلفاً من تقدير المحذوفات، ومن تخريجها على أوجهٍ نادرةٍ عند القدماء، فضلاً عن المحدثين.



"حَضَرَ مَا يَقْرُبُ مِنْ عِشْرِينَ وَتَخَلَّفَ مَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعِينَ"

جاء في قرار المجمع:

يُشِيعُ هَذَا الْأَسْلُوبُ فِي كِتَابَاتِ الْمُعَاصِرِينَ، وَهُوَ مَا يُعْتَرِضُ عَلَيْهِ بِأَنْ مَا فِيهَا لِلْعَاقِلِ عَلَى حِينِ أَنْ الشَّائِعِ فِي اسْتِعْمَالِ مَا أَنْ تُكَوِّنَ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ. وَقَدْ دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا، وَانْتَهَتْ إِلَى قَبُولِ الْأَسْلُوبِ بِالْأَدِلَّةِ الْآيَةِ:

الأول: أَنْ التُّحَاةَ يُجِيزُونَ اسْتِعْمَالَ مَا لِلْعَاقِلِ عَلَى سَبِيلِ التُّذْرَةِ.

الثاني: وَهُوَ أَفْضَلُ الْوَجْهَيْنِ فِي رَأْيِ اللَّجْنَةِ - أَنْ مَا فِي التَّعْبِيرِينَ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً مَعْنَاهَا

هُنَا عَدَدٌ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى حَيْثُئِلْد: حَضَرَ عَدَدٌ يَقْرُبُ مِنْ كَذَا أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ، وَمِثْلُ مَا

جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ

مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمَكِّنْ لَكُمْ﴾^(١). إِذْ يَرَى جُمْهُورُ الْمَفْسُرِينَ أَنَّ مَا فِي الْآيَةِ

الْكَرِيمَةِ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً؛ أَي مَكَّنَّهُمْ ثُمَّ كُنَّا لَمْ نُمَكِّنْهُ لَكُمْ.

الثالث: أَنْ تُكَوِّنَ مَا مَوْصُولَةً صِفَةً لِغَيْرِ الْعَاقِلِ، وَالتَّقْدِيرُ: حَضَرَ الْعَدَدُ الَّذِي يَقْرُبُ مِنْ

كَذَا أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ.

ولهذا كُلُّهُ يَرَى الْمَجْمَعُ إِجَازَةَ هَذَا الْأَسْلُوبِ فِي الْمَعْنَى الَّذِي يَسْتَعْمِلُهُ

الْمُعَاصِرُونَ^(٢).

وقد قَدَّمَ الْأَسْتَاذُ عَلِي التَّجْدِي مَذْكَرَةً فِي الْمَوْضُوعِ، ذَكَرَ فِيهَا الْبَلَسَ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى

ظَنِّ السَّامِعِ مِنْ أَنَّ مَا فِي الْعِبَارَتَيْنِ الْمَذْكَورَتَيْنِ مَوْصُولَةٌ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَا هُنَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ

كَمَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا...﴾، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

(١) الأنعام: ٦.

(٢) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٥٧، صدر في الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة (٤٢) وفي الجلسة السابعة والعشرين للمجلس.

(٣) ينظر المعنى: ٣٩١، وحاشية الصبان: ١/٢٤٤.



لِمَا نَافِعَ يَسْمَى اللَّيْبُ فَلَا تُكُنْ لشيءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا

وينتهي إلى تصحيح الأسلوبين، على أن الأفصح - كما يذكّر - أن يستعمل مكان ما في العبارة الأولى نحو زهاء أو قرابة، وفي العبارة الثانية أن نقول: تخلف أكثر من أربعين أو تخلف أربعون وزيادة^(١).

وقد تبنى المجمع الرايين اللذين ذكرهما علي النجدي، فأجاز أن تكون ما موصوفة، وأن تكون موصولة للعاقل على سبيل التذرة، وزاد عليهما أن تكون موصولة على تقدير صفة غير العاقل وهو العدد وهذا مرجوحان.

وإذا ما نظرنا في تخريجات المجمع فلا يسعنا قبول تخريج ما على أنها موصولة؛ لأن ذلك سيفضي إلى ركابة، وتأويل أقرب إلى الصناعة النحوية منه إلى الدلالة. والمسألة في استعمال ما للعاقل ليست مسألة كثرة وقلة، قال السيوطي: زعم قوم منهم ابن دُرستويه (ت ٣٤٧هـ) وأبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) ومكي (ت ٤٣٧) وابن خروف (ت ٦١٠هـ) وقوعها على آحاد من يعقل مطلقاً^(٢)، وجاء في حاشية الصبان: كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة، والأكثر أن على أنها للعقلاء وغيرهم^(٣)، ولا إشكال ههنا إلا في مسألة الدلالة.

فافتراض أن ما موصولة للعاقل في هذا الأسلوب سيجعلها كناية مئسرة في كثير من المواطن، وتفتقر إلى المرجع الواضح، وسيغدو الأسلوب المذكور على الوجه الآتي حُضْر الذي يقرب من عشرين، ودلالته على هذا الوجه بعيدة، فالكلمة المركزية فيه هي عدد ونحن بهذا التخريج نُقصيها عن مركزيتها، ونستبدل بها كناية غامضة، أما عدّها وصفاً لعدد محذوف، فلا دليل عليه وسيفضي إلى ركابة فوق ركابة هذا الأسلوب، ومن هنا يكون الرفض.

(١) الألفاظ والأساليب: ٣٨/١

(٢) المجمع: ٢٩٨/١.

(٣) حاشية الصبان: ٢٢٢/١.



وأقرب شيء إلى هذا الأسلوب أن تكون "ما" فيه موصوفة على تقدير "حضر عددٌ يقرب أو يزيد .."، والذي يميّز "ما" الموصوفة من الموصولة أنّ الموصولة معرفة، بينما الموصوفة نكرة بطبيعتها، وقد تكون مقصودة في هذا الوطن، فتقدير نكرة ههنا أدنى إلى دلالة هذا الأسلوب.

وثمة ملمحٌ دلاليٌّ مهم في هذا التخرّيج تجدر الإشارة إليه، فنحن إذا استقرينا الشواهد التي جاءت في "ما" النكرة الموصوفة، وأنعمنا النظر فيما جاء عن النحويين وجدنا ما هذه مُغرقة في الإبهام ولا تكون ذات معنى خاصّ في الأعم الأغلب، وليس لها معنى دون وصف، قال سيبويه: "قربٌ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه، وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتمّ الاسم ... وكذلك مَنْ وَمَا إنما يُذكران لحشوهما ولو صنفهما، ولم يُردّ بهما خلوّين شيءٌ فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما غير حشو ولا وصفٍ معنى"^(١). وقد أنكر قومٌ من النحويين وقوع مَنْ وَمَا موصوفتين؛ لأنهما لا يستقلان بأنفسهما^(٢). وقال الهروي (ت ٤١٥ هـ): "والوجه السابع أن تكون ما نكرة بمعنى شيء، ويلزمها النعت كقولك: رأيت ما مُعجِباً لك أي شيئاً معجباً لك، ومنه قول الشاعر"^(٣):

رُبَمَا تُجْزَعُ النَفُوسُ مِنْ الْأَمْرِ رِلَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

معناه ربّ شيءٍ تجزَعُ النفوسُ، وكذلك ما في قولهم: نعم ما صنعتُ وبئس ما صنعتُ، تقدر بقولك شيء^(٤)، وعلى مثل هذا النحويون^(٥). فهل يمكننا بعد هذا أن نعدّ ما في هذا الأسلوب نكرة موصوفة؟ والإجابة بالإيجاب، فهذا الوجه هو الذي يمثل الدلالة الحقيقية لهذا الأسلوب.

(١) الكتاب: ١٠٦/٢.

(٢) المجمع: ٢٩٩/١.

(٣) وهو من شواهد الكتاب: ١٠٩/٢، ونسبه إلى أمية بن أبي الصلت، وهو في المقتضب: ٤٢/١، وابن عيش: ٣/٤.

(٤) ٣٠/٨، المجمع: ٢٩٨/١.

(٥) الأزهية: ٨٢.

(٥) ينظر كتاب الجمل: ٣٢١، الحروف للروماني: ٨٨، شرح المفصل: ٣/٤، الجنى: ٣٣٧، المغني: ٣٩١، حاشية الصبان: ١/٢٢٤.



فالمسألة على غير ما ذهب إليه القرار، فإن كانت العقبة في قبوله كما جاء فيه أن الشائع في استعمال ما الموصولة أن تكون لغير العاقل، فإن الإشكال كما رأينا هي استخدام ما نكرة موصوفة واضحة الدلالة على العدد، ويمكنها الاستقلال بنفسها. ولا إبهام فيها كما استخدمها القدماء، وهذا هو الملمح الدلالي الجديد في هذا الأسلوب، ولعل الأجدى لو وقف المجمع عند هذا التخريج مشيراً إلى هذا الملمح.



مَا دَامَ فِي بَعْضِ التَّعْبِيرَاتِ الْعَصْرِيَّةِ

جاء في قرار المجمع:

(أ) مَا دَامَ عَلَيَّ مُجْتَهِدًا فِي ذُرُوسِهِ فَسَيُكْتَبُ لَهُ النُّجَاحُ.

(ب) مَا دَامَ صَاحِبُ الْاِقْتِرَاحِ قَدْ حَضَرَ فَلتُنَاقِشَ الْمَوْضُوعُ.

يَرَى الْمَجْمَعُ قَبُولَ التَّعْبِيرَيْنِ، وَتُخْرِجُهُمَا عَلَى أَحَدِ الرَّجْهَيْنِ الْآتِيَيْنِ:

١. أَنْ تُكُونَ جُمْلَةً مَا دَامَ مُقَدِّمَةً عَنِ تَأْخِيرِ.

٢. أَنْ تُكُونَ مَا فِي مَا دَامَ زَمَانِيَّةً شَرْطِيَّةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ^(١).

وكان الأستاذ محمد حسن عبد العزيز -خبير لجنة الأصول- قد قدم مذكرة في الموضوع بعنوان 'ما دام' في بعض تعبيرات عصرية عرض فيها لهذه الأساليب المعاصرة، وأردف قائلاً: 'ونتبين من الأمثلة السابقة أن ما دام تحيء متصدرةً جملتها، وأنها ترتب مع جملتها ترتيب أداة الشرط مع جملة الشرط والجواب، وقد وقعت الفاء في ما يشبه أن يكون جواباً لها في المواقع التي تأتي فيها الفاء، إذا كانت أداة الشرط إن، وعرض في مذكراته لبعض كلام النحاة في 'ما دام'، وانتهى إلى أن النحاة يتكلمون على ما دام حين تتأخر، أما الصورة التي تتصدر فيها فلم يقفوا عليها. ويذكر شاهداً غير منسوب، ذكره الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) تتصدر فيه ما دام وهو:

ما دام حافظٌ سِرِّي مَنْ وثقتُ بهِ فهو الذي لستُ عنه راغباً أبداً

ويردف قائلاً: 'وإذا صلح الشاهد السابق يكون التركيب السابق معروفاً في مرحلة اللغة العربية في عهده - على الأقل - ويكون التركيب المعاصر امتداداً له^(٢).

(١) في أصول اللغة: ٣ / ١٣٨، صدر في الدورة (٤٣)، الجلسة الثامنة للمؤتمر.

(٢) نفسه: ١٤٠.



كما قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكرةً أخرى بعنوان "صحة تعبير عصري لصيغة "ما دام" بين فيه عصريّة هذه الأساليب، وذهب مذهب ابن هشام في المغني" في جواز مجيء "ما الزمانية للشرط، وينتهي إلى صحة هذه الأساليب وتخريج" ما فيها على أنها زمانية شرطية^(١). وقد ناقشت اللجنة المذكرتين وانتهت إلى تخريج هذه الأساليب على ثلاثة أوجه، الوجهين المذكورين في القرار ووجه ثالث، وهو أن تكون "ما مصدرية ظرفية، ودام تامة، وبعد عرضه على المجلس أكتفي بالتخريمين الأولين^(٢).

وقد جرت في أثناء عرض هذه الأساليب على اللجنة نقاشات حادة بين المؤيدين والمعارضين استهلها الدكتور إبراهيم أنيس (ت ١٩٧٧م)، الذي رأى الاكتفاء بتخريج واحد لهذه الأساليب، ورأى الأستاذ علي النجدي ناصف القول بتقديم جملة ما دام، واستشهد بقول زهير (ت ١٣ق.هـ):

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْغَبَةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرَمٌ^(٣)

فسيبويه يخرّج رفع الفعل "يقول" على التقديم والتأخير، وتبعه الأستاذ محمد شوقي أمين، وقال: ألقول بالتقديم والتأخير فيه قيمة بلاغية، وردّ عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م) هذا الوجه؛ لأنه لا يستند إلى قواعد لغوية صحيحة، وأيده في ذلك عباس حسن، كما ردّ عبد السلام هارون التخريج الثاني وهو "ما الشرطية، لأن أحداً لم يستعمله من قبل^(٤). وإذا عدنا إلى قرار المجمع وجدنا التخريمين اللذين ذكرهما لهذا الأسلوب متناقضين، والغاية منهما - كما في الكثير من القرارات - نيل الموافقة عليه. فالتخريج الأول أخذ برأي المتشددين؛ لأنه لا يجوز تقديم الحرف المصدرية على عامله، كما قال النحويون، والثاني وافق رأي المؤيدين، الذين يرون أنه تعبير عصري تجدر إجازته كما هو.

(١) نفسه: ١٤٢.

(٢) محاضر جلسات المجلس، الدورة (٣٤): ٣٨٦.

(٣) البيت لزهير في ديوانه، وهو أيضاً في الكتاب: ٦٦/٣، والمقتضب: ٧٠/٢، والمجمع: ٤٥٩/٢.

(٤) محاضر جلسات الدورة، (٤٣): ٣٨٤.



على أنّ النحويين ردّوا أن تكون "ما قبل دَام" شرطية مستنديين في ذلك إلى السماع، قال سيبويه: "وسألته - يعني الخليل - عن قوله: "ما تدوم لي أدوم لك"، فقال: ليس في هذا جزء من قبل أن الفعل صلة لـ "ما فصار بمنزلة الذي، وهو بصليته كالمصدر يقع على الحين، كأنه قال: أدوم لك دوامك لي"^(١).

وإذا ما أخذنا التخريج الأوّل الذي جاء به القرار، وهو القائم على التقديم والتأخير، لا نجدّه موفّقاً، ففضلاً عن عدم جواز تقديم الحرف المصدرية على عامله، فوجود الفاء رابطاً بين جزئي الأسلوب لا وجه له إذا ما تصدّرت هذا التركيب، وهو ما يفضي إليه القول بهذا التخريج. وليس ثمّ وجه للقياس بينه وبين قول زهير، وإن أتاه... على ما ذهب إليه الأستاذ علي النجدي، فهذا مطية الاحتمال، وما كان كذلك سقط به الاستدلال، فضلاً عن الخلاف فيه، وذهاب بعضهم إلى تقدير الفاء^(٢)، وليس ثمة ضرورة لارتكاب هذا العدول في الأسلوب المذكور.

ولو اقتصر المجمع على التخريج الثاني لكان أجدى، فلا يحتاج إلى تأويل وتغيير في التركيب كما ينصّ الأول، وكون "ما في ما دام لم تأت زمانية شرطية فهذا لا يمنع من حملها في هذه الأساليب على ذلك، لأنها واضحة الدلالة عليه. وقد ذكر ابن هشام ما الزمانية الشرطية ونقل ذلك عن الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وأبي البقاء (ت ٦١٦هـ) وأبي شامة (ت ٦٦٥هـ) وابن برّي (ت ٥٨٢هـ)^(٣)، وحمل عليها قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَأَسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^(٥).

أما مسألة تعرّض النحويين للكلام على "ما دام" حين تتأخر، فقد ذكر الأستاذ محمد حسن عبد العزيز في مذكرته أن ابن يعيش ذكر أن "ما دام" لا تأتي أولاً^(٦)، وقد وجدت

(١) الكتاب: ١٠٢/٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٧٠/٢، والممع: ٤٦٠/٢.

(٣) المغني: ٣٩٨.

(٤) التوبة: ٧.

(٥) النساء: ٢٣.

(٦) شرح الفصل: ١١١/٧.



الصَّيْمِرِيُّ وهو من نحاة القرن الرابع قد تناول هذه المسألة، إذ قال: "... ولا تكون إلا بعد كلام كقولك: أنا انتظرتك ما دمت قائماً ... لأن القائل يستعمله في ما وقع، ويشترط له اتصاله ودوامه، ولا تقول مبتدأ: ما دام زيد قائماً^(١).

أما البيت الذي ذكره الشيخ خالد الأزهرى فقد ذكره في سياق الكلام على تقديم خبر "ما دام" على اسمها، ولقد بحث ما وسعني الجهد عن أصل هذا البيت فلم أقع من ذلك على شيء، غير أن تركيبه يشي بحدائثه. ولا يعني هذا أن هذا الأسلوب لم يكن مستخدماً من قبل، وقد طفت في الكثير من كتب الأحاديث والكتب الأدبية القديمة وعدت من ذلك بشواهد تؤكد استخدام هذا الأسلوب، أقدمها ما جاء في سنن الدارمي عن ابن سيرين قال: "ما دام على الأثر فهو على الطريق"^(٢).

ومما يلفت الأنظار ما جاء من هذا الأسلوب عند إمام من أئمة الحديث والفقهاء في القرن الثالث الهجري وهو محمد بن علي الحكيم الترمذي (ت ٣١٥هـ)^(٣). فقد تكرر استخدامه في كتابه الأمثال من الكتاب والسنة ومما جاء فيه "فما دام الأمير محافظاً على إمرته ضابطاً لها... فأمره مستوٍ وولاياته عزيزة"^(٤). "وما دام البندار مشرفاً على أمور ديوانه مُحصّناً لأبواب الأموال... فأمره قوي وخزائنه محشوة"^(٥). "فما دام الحرّ كائناً فذلك شأنهن"^(٦). "فما دام الواعظ بهذه الصفة فإجابة القلوب له خوفاً"^(٧).

وهذا كلّه يؤكد أن هذا الأسلوب كان معروفاً لكن المحدثين أحيوه واستخدموه على نحو واسع، وعلى الأغلب أنه دخل في كلامهم من طريق الترجمة.

(١) التبصرة والتذكرة: ١/١٨٩.

(٢) سنن الدرعي (رقم) المقدمة: ١٤١.

(٣) هو الإمام محمد بن علي بن الحسن الحكيم الترمذي، رحل طلباً للحديث، وكان عالماً موسوعياً، ولد في بداية القرن الثالث، وتوفي على الأغلب سنة ٣١٥هـ ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٣/٤٣٩، تذكرة الحفاظ: ٢/٦٤٥، حليّة الأولياء: ١٠/٢٣٣، لسان الميزان: ٥/٣٠٤.

(٤) الأمثال من الكتاب والسنة (cd): ١٢٦ (عن قرص ممغنط cd).

(٥) نفسه: ١٢٦.

(٦) نفسه: ١٧٩.

(٧) نفسه: ٢٣١.



لَمْ يَكَدْ الضَّيْفُ يَدْخُلُ حَتَّى عَانَقَهُ صَاحِبُ الدَّارِ

جاء في قرار الجمع:

يُشِيعُ هَذَا الْأَسْلُوبُ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّ التَّرْحِيبَ بِالضَّيْفِ ثُمَّ مَعَ أَشَدِّ الشُّوقِ وَالتَّلَهُّفِ، فَكَانَ زَمَنَ الدُّخُولِ قَدْ اقْتَرَنَ بِزَمَنِ الْعِنَاقِ، أَوْ كَانَ الْحَدِيثَيْنِ قَدْ وَقَعَا مَعًا فِي أَنْ وَاحِدٍ.

دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا الْأَسْلُوبَ وَرَجَعَتْ إِلَى أَقْوَالِ أَيْمَةِ النُّحَاةِ فِي كَذَا الْمَنْفِيَةِ ثُمَّ انْتَهَتْ إِلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ قَبُولَهُ عَلَى أَسَاسِ الْقَوْلِ بِأَنَّ نَفِيَّ كَذَا إِثْبَاتٌ لِحَبْرِهِمَا، فَمَعْنَى الْأَسْلُوبِ عَلَى هَذَا: أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ دُخُولِ الضَّيْفِ عَانَقَهُ صَاحِبُ الدَّارِ، فَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بَرَعِمِ الْقِصْرِ الشَّدِيدِ فِي الْفَرْقِ الزَّمَنِيِّ بَيْنَهُمَا قَدْ تَمَّ طَبِيعِيًّا، أَي دَخَلَ الضَّيْفُ فَعَانَقَهُ صَاحِبُ الدَّارِ مُبَاشَرَةً وَبِسُرْعَةٍ.

هَذَا إِلَى أَنَّ الْأَسْلُوبَ، بِصُورَتِهِ الْمُعَاصِرَةَ قَدْ وَرَدَ فِيمَا يُحْتَجُّ بِهِ مِنْ مَأْثُورِ الْكَلَامِ وَهُوَ مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ: مَا كِدْتُ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ. وَلِهَذَا تَرَى اللَّجْنَةَ أَنَّ هَذَا الْأَسْلُوبَ صَحِيحٌ لَا حَرَجَ فِي اسْتِعْمَالِهِ^(١).

وقد سبق أن تقدمت اللجنة بهذا الأسلوب في الدورة الحادية والأربعين إلى مجلس الجمع، وقد قدمت بين يدي اللجنة آنذاك عدة بحوث؛ أولها للأستاذ عطية الصوالحي تناول فيه بناء كاد ودلالته مثبتاً ومقروناً بحرف نفي، وجواز تأخير حرف النفي عنه، وانتهى إلى أن إثبات كاد إثبات ونفيها نفي، ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدماً عليها أو متأخراً عنها^(٢).

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٧٠، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٤٣) والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس الجمع.

(٢) معاصر جلسات المجلس في الدورة (٤١): ٣٢٦.



وأعقب الصواحي بمذكرة أخرى بعنوان أستمكالم القول في أسلوب كاد المنفية انتهى فيه إلى أن من قال: إثبات كاد نفي وقصد المقاربة فهو مخطئ، وإن قصد نفي مضمون خبرها فهو مصيب، ومن قال: نفي كاد إثبات، إن قصد إثبات المقاربة فهو مخطئ، وإن قصد إثبات مضمون خبرها فهو مخطئ أيضاً، ما لم تقم قرينة تدل على ثبوته في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، كما في قوله تعالى^(١): ﴿فَذَنِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢).

كما قدم الأستاذ أحمد الحوفي (ت ١٩٨٣م) بحثاً بعنوان كاد ويكاد في الإثبات والنفي وتناول ذلك تحت ثلاثة أبواب: في القرآن الكريم، وفي الشعر، وفي النحو، وانتهى إلى أن كاد المثبتة تدل على مقاربة العمل والذئب من القيام به، أما المنفية فإنها تنفي القرب من العمل. ومعنى النفي بعدها أدل على البعد من معنى المنفي دونها. فقولنا: ما كادت الطائرة تصل أبعد في نفي وصولها من قولنا ما وصلت الطائرة^(٣).

وانتهت اللجنة إلى القرار الآتي: يُشيع في أقوال المعاصرين هذا القول، وأمثله مما تأتي فيه حتى بعد خبر كاد المنفية ... وترى اللجنة أن هذا الأسلوب صحيح على أنه نوع من المبالغة؛ لأن معناه أن الترحيب لقوته قد قارن الدخول^(٤). وعند عرضه على المجلس اعترض عباس حسن على مسألة المبالغة، وآيده الدكتور إبراهيم الدمرداش^(٥) (ت ١٩٨٧م). وأخذ المجلس بهذا الاعتراض، ورد القرار إلى اللجنة لإعادة الدراسة.

عادت اللجنة لدراسة المسألة في الدورة الثالثة والأربعين، وقدمت فيها ثلاثة بحوث، بحث للدكتور إبراهيم أنيس بعنوان لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار وقد ذكر أن هذا أشبه بتعبير قديم وهو ما سلم حتى ودع وحقق آراء اللغويين القدماء في مثل قول المحدثين لم يكد أخي يلحق بالقطار فوافاهم فريقين، فريقاً يرى أن اللحاق قد تم فعلاً ولكن في آخر لحظة، وآخر يرى أن اللحاق لم يتم، بل هو إمعان في نفي اللحاق به، وإذا ما أخذنا

(١) نفسه: ٣٣٦.

(٢) البقرة: ٧١.

محاضر جلسات المجلس في الدورة (٤١): ٣٢٩.

(٣) محاضر جلسات المجلس (٤٣): ٣٣٢.

(٤) محاضر جلسات المجلس (٤١): ٢٨٤.



تعبير المحدثين لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار فعلى الأول فقد عانق صاحب الدار الضيف حال دخوله، أما على رأي الفريق الثاني فلا بد من تصوّر العناق قبل الدخول، وهي صورة خيالية، والغرض منها المبالغة في تصوير شدة الترحيب بالضيف، وانتهى إلى أنه يمكن قبول هذا التعبير الحديث على أحد التوجيهين السابقين^(١).

وقدم الأستاذ علي النجدي ناصف (ت ١٩٨٢م) بحثين عنون الأول بـ 'ما كدت أدخل حتى استقبلني رب البيت بالترحاب' خُص فيه إلى أن 'حتى' في الأسلوب المذكور تدلّ على المبالغة وتصوير سرعة الاستقبال بما يشبه سرعة التوديع في قولهم 'ما سلم حتى ودع'، إذ في سبيل التوديع استجاز أن ينفي حدوث السلام جملةً ويثبت التوديع وحده. ويتناول جانباً من مبالغات العرب في أشعارهم ليؤكد ما ذهب إليه، وينتهي إلى أن 'العبارة التي صدر بها بحشه مقبولة، مثلها مثل العبارات التي تستعمل في كاد منفية، غير أنها تنفرد في المبالغة في التعبير، وهذا مقتصر على هذا التعبير ولا يمكن تعميمه'^(٢).

وتناول في بحشه الثاني ما جرى على لسان عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من هذا الأسلوب وهو قوله: 'ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب' ويرى أن هذا يؤيد ما سبق أن رأته اللجئة من أن الفعل المذكور بعد 'حتى' إنما يقع معاقباً للفعل الذي يذكر بعد كاد المنفية، حتى كأن الفعلين يقعان معاً^(٣).

وعلى الرغم مما نُقِل عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من استخدام هذا الأسلوب، واستخدام أبي سفيان له أيضاً، كما جاء في الحديث ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين^(٤) يمكننا إدراجه في أساليب المحدثين؛ ذلك أنهم استخدموه استخداماً واسعاً لم يعهده القدماء، فقد اقتصر استخدام القدماء على كاد منفية ومثبتة دون اقتران 'حتى' بها اقتراناً لازماً، ولم تكن تخلو من خلافٍ وبلبلة بين النحويين.

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ٧٢/٢.

(٢) نفسه: ٧٣.

(٣) نفسه: ٣٦.

(٤) اللسان جلة.



على أن العلماء كلهم - وغير العلماء - متفقون على أن كاد المثبتة تفيد مجرد مقاربة الفعل لا وقوعه، أما الخلاف ففي كاد المنفية. وقد ذهب النحاة في هذه مذهبين، مذهباً يرى أصحابه أن إثبات كاد نفي وفيها إثبات، ولعل الفراء (ت ٢٠٧هـ) يقف على رأس هؤلاء إذ قال في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرْتَهَبًا﴾^(١): قال بعضهم إنما هو مَثَلٌ ضربه الله، فهو يراها ولكنه لا يراها إلا بطيئاً، كما نقول ما كدت أبلغ إليك، وأنت قد بلغت، وهو وجه العربية^(٢). ومنهم ثعلب (ت ٢٩١هـ) إذ قال: «وقولك كدت أقوم أي لم أقم، ولم أكد أن أقوم أي قمت»^(٣). ومنهم النحاس وابن جنّي^(٤)، وعلى رأس المتأخرين ابن يعيش^(٥).

غير أن جلّ النحاة ذهبوا إلى أن نفيها نفي للمقاربة وإثباتها إثبات^(٦)، وقد كتب الجرجاني فصلاً في تفسير قولهم لم يكد يفعل ردّ على من ادعى أن نفي كاد إثبات وإثباتها نفي، وانتهى إلى قوله: «ولو كان ولم يكد يوجب وجود الفعل، لكان هذا الكلام منهم محالاً، جارياً مجرى أن تقول: لم يرها ورأها فاعرفه»^(٧). وأيده الرضي وعدّ القول بأن نفي كاد إثبات غلطاً أفحش الغلط، غير أنه استدرك قائلاً: قد يجيء مع قولك: ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه، وبعد انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، لا لفظ كاد. ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد^(٨)، وهذا كلام غاية في الدقة؛ ذلك أنه يجعل السياق قوام المسألة.

(١) النور: ٤٠.

(٢) معاني القرآن: ٢٥٥/٢.

(٣) مجالس ثعلب: ١٤٢/١.

(٤) ارتشاف الضرب: ١٢٦/٢.

(٥) شرح المفصل: ١٢٥/٧.

(٦) ينظر في ذلك: شرح الجمل: ٢٠١، شرح الكافية الشافية: ٢٠٧/١، شرح الكافية: ٣٠٦/٢، الارتشاف: ١٢٦/٢، الجمع:

٤٢٣/١، وشرح الأشموني: ٣٩٥/١.

(٧) دلائل الإعجاز: ٢٧٧.

(٨) شرح الكافية: ٣٠٦/٢.



ومن الجدير بالذكر أن هذا اللبس والإشكال في استخدام كاد لم يكن مقصوداً على
تنظير النحويين ، بل نجدّه يتسرّب إلى شاعر كبير هو ذو الرّمة (ت ١١٧هـ)، فلما قدّم
الكوفة أنشد الناس حائيته المعروفة، حتى إذا انتهى إلى قوله:

إِذَا غَيْرَ النَّأْيِ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكُنْ رَسِيسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مِئَةِ يَبْرَحُ

ناداه ابن شُبْرُمة: يا غَيْلان أتراه قد برح، فعاد عنه فقال: إذا غير النأي المحبين لم أجد

(١) ..

وإذا ما عدنا إلى كلام الدكتور أحمد الحوفي أما دخول النفي على خبر كاد فإني لم
أجده في نصٍّ من يُعتد به فقد غاب عنه قول زهير:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَقَدْ كَادَ لَا يَسْلُو وَأَقْفَرَ مِنْ سَلَمَى التَّعَانِيقُ فَالْتَقِلْ^(٢)

أما قول أبي البقاء (ت ١٠٩٤هـ) في الكليات: ولا فرق بين أن يكون حرف النفي
متقدماً عليه أو متأخراً عنه^(٣)، وقول ابن يعيش: إذا دخل النفي على كاد قبلها كان أو بعدها
لم يكن إلا لنفي الخبر^(٤)، وهو ما استشهد به الصواحي^(٥) ففيه نظر، فإذا سلّمنا أن كاد
المسبوقة بالنفي رهنُ السياق فإن النفي إذا تلاها لا يكون -على الأعم الأغلب- إلا إثباتاً
لمضمون الخبر فكاد لا يقرأ قد قرأ، وكاد لا يسلو قد سلا، وهذا إثبات الخبر فيه بين.

وإذا انتقلنا إلى الأسلوب الذي شاع عند المحدثين وجدنا حتى تقترن فيه اقتراناً
لازماً، وقد زادت الطين بلة كما يقال، فأضافت إشكالاً جديداً في استخدام كاد.

أما قرارُ المجمع فهو بحاجة إلى مزيد من النظر والإحكام، فالفقرة الأولى فيه لا تخلو
من الإلباس، وهي إشارة ضعيفة إلى مسألة المبالغة التي تم رفضها سابقاً من قبل المجلس؛ ذلك

(١) دلائل الإعجاز: ٢٧٤.

(٢) ديوانه: ٣١.

(٣) الكليات: ٧٤٩.

(٤) شرح المفصل: ١٢٥/٧.

(٥) محاضر جلسات الدورة (٤١): ٣٢٨.



أن مسألة الشوق والتلهّف لا تكون في كل هذه الأساليب فيمكننا القول: لم يكد الطالب ينهي الامتحان حتى قرعَ الجرس" فأين الشوق والتلهّف في هذا وأمثاله؟
ومن ناحية أخرى فإن إقرارَ الجمع هذا الأسلوب وفق مقولة نفي كاد إثبات لخبرها رَفَضَه كثيرٌ من القدماء ممن يُعتدّ بأرائهم، فكيف نقبله؟ والقول فيه لا يكون مطلقاً بل قيده القرينة والسياق.

قصارى القول كان على الجمع أن يتقيّد بمناقشة الأسلوب المطروح الذي يتضمن عنصرين "كاد" المسبوقة بالنفي والمتلوّة بـ"حتى"، وهذا التقيّد كان سيرميجه من عبء الكثير من خلافات النحويين على مرّ السنين. ودلالة هذا الأسلوب بيّنة، تدلّ على وقوع الفعل بعد "حتى" معاقباً للفعل المذكور بعد كاد المنفية، فكأنهما مقترنان، وهذا أبين وأقوم قبلاً، وأنفى للإشكال.



مَدَحُهُ مَدْحًا لَا يَفِيهِ حَقُّهُ

يُخْطِئُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ مَا تُجْرِي بِهِ أَقْلَامُ الْمُعَاَصِرِينَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِمْ: مَدَحَهُ مَدْحًا لَا يَفِيهِ حَقُّهُ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ الْفِعْلَ وَقَى هُنَا تُعَدُّ إِلَى مَفْعُولِينَ، عَلَى حِينِ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْمَعْجَمَاتِ إِلَّا لِأَزْمًا أَوْ مُتَعَدِّيًا إِلَى وَاحِدٍ فِي مِثْلِ: وَقَى الدَّرْهَمَ الْمِثْقَالَ: عَدَلَهُ - وَقَى فُلَانٌ نُذْرَهُ: أَدَاهُ.

دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا وَانْتَهتْ إِلَى أَنَّ الْأَسْلُوبَ تُمَكِّنُ إِجَازَتَهُ عَلَى أَسَاسِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِهِمْ: لَا يَفِيهِ حَقُّهُ: لَا يَفِي حَقُّ فُلَانٍ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ حَقُّهُ بَدَلًا اشْتِمَالًا مِنَ الْأَسْمِ السَّابِقِ الْوَاقِعِ مَفْعُولًا بِهِ فِي الْأَسْلُوبِ الْمُعَاَصِرِ^(١). وَلِهَذَا تَرَى اللَّجْنَةُ أَنَّ إِجَازَةَ قَوْلِ الْقَائِلِ: مَدَحَهُ مَدْحًا لَا يَفِيهِ حَقُّهُ فِي الْمَعْنَى الَّذِي يُقَالُ.

وكانت اللجنة قد درست هذا الأسلوب وتناولت مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين، وقد رأى أن تخريج هذا الأسلوب يكون على وجهين، أولهما: أن يلجأ إلى إدخال تعديل عليه، وهو حذف الضمير الواقع موقع أحد المفعولين، فيقال مدحه مدحاً يفي حقه؛ أي يتمه. أما الوجه الآخر فاختدَّ الأسلوب كما هو، ولكن بتخريج 'وقى' على أنها ضمَّنت فعلاً يتعدى إلى مفعولين، وقد حملة على فعلين يحتملان معناه وهما كَالٌ وُوزُنٌ فهما يتعديان إلى المفعول الثاني بحرف الجر ودونه، نحو: كِلْتُ زَيْدًا طَعَامَهُ، وَكِلْتُ لَزَيْدٍ طَعَامَهُ^(٢). وقد أخذت اللجنة برأي الأستاذ محمد شوقي في تضمينه 'وقى' فعلاً يتعدى إلى مفعولين، غير أنها خرَّجت هذا الأسلوب بالمقام الأول على نزع الخافض، أي أن أصل التركيب لا يفي له حقه. ولم يوافق المجلس، واقترح تأجيل البت فيه^(٣).

وعادت اللجنة إلى دراسة الموضوع في الدورة التالية، وبذت التخريجين اللذين طرحتهما، وقالت بتخريج جديد وهو البَدَلُ - كما جاء في القرار آنفًا - فوافق المجلس عليه.

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ٨١/٢، صدر في الدورة (٤٣) في الجلسة العاشرة.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ٨٢/٢.

(٣) محاضر جلسات المجلس الدورة: (٤٢): ٤٨٦.



وموافقة المجلس على هذا القرار على الوجه الذي طرحته اللجنة يعينه في قضيتين، فهو من جهة لا يردّ هذا الأسلوب وقد غدا سائغاً مقبولاً، ويمكنه من جهة أخرى ردّ مسألة التضمين فيه، وقد رسّخ فيها شروطاً في مستهلّ نشأته، تحول دون إساغته ههنا. وعلى وجه الخصوص شرط المناسبة، وتوصية اللجوء إلى التضمين لغرض بلاغي، ولا نعيد الكلام عليها، وقد مرّ في أثناء مناقشة مسألة التضمين، ولكن نذكر بمسألة الانضواء تحت جنس واحد لتصحيح التضمين، وهي مسألة لا تطرد. أما تخريج حقه على البدل، فتأباه دلالة التركيب، فضلاً عن أن بدل الاشتمال وبدل الجزء من كل لم يعودا موضع استعمال في الغالب.

ومسألة نزع الخافض أجمع النحويون على نقلها فهي سماعية، فضلاً عن الخلاف فيها، ومجالها الشعر بالدرجة الأولى لما يتحمّل من الضرائر، إلا ما قالوه حين يكون المجرور مصدراً مؤولاً مع أنّ وأن وكى^(١)، ولا يلتفت إليها في هذا الأسلوب. وقصارى القول أنّ وفى قد طلبت مفعولين في هذا التركيب، ودلالة ذلك لا تُدفع، فالفاظ اللغة وتراكيبها متطورة، ولا يمكن أن تُسبغ عليها لبوس الجمود، وما دما قد قبلنا هذا الأسلوب فعلياً أن نُقرّ بذلك.

(١) ينظر: أوضح المسالك: ١٦٠/٢، وحاشية الصبان: ١٣١/٢.



أَقْدَرُ الْجُنْدِيِّ وَلَا سِيَّمَا وَهَوَفِي الْمِيدَانِ

جاء في قرار المجمع:

تُجْرِي أَقْلَامُ بَعْضِ الْكُتَّابِ بِنَحْوِ قَوْلِهِمْ: أَقْدَرُ الْجُنْدِيِّ وَلَا سِيَّمَا وَهَوَفِي الْمِيدَانِ وَقَدْ دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا الْأَسْلُوبَ وَرَاجَعَتْ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، ثُمَّ ذَهَبَتْ إِلَى تَرْجِيحِ قَوْلِ الرَّضِيِّ وَالْبَغْدَادِيِّ وَالصَّبَّانِ، وَانْتَهَتْ إِلَى أَنَّهُ أَسْلُوبٌ عَرَبِيٌّ صَحِيحٌ يَجْرِي عَلَى الْأَصُولِ النَّحْوِيَّةِ، وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَقْرُونَةَ بِالْوَاوِ بَعْدَ لَا سِيَّمَا فِيهِ تُصَلِّحُ أَنْ تُكُونَ حَالًا^(١).

وقد قدّم الشيخ عطية الصوالحي بحثاً وسمه بلا سيمًا والأمر كذا، عرض فيه لأصل لا سيمًا ولإعراب ما بعدها. كما عرض لأقوال النحاة الذين يميزون ذكر الواو بعدها، والذين يمنعون ذلك، وأيد ما ذهب إليه المجوزون، فهو تركيب عربي صحيح^(٢).
بادئ ذي بدء، الوقوع على شاهد يتضمن ولا سيمًا عزيزٌ لدى القدماء، ولعلّ أول من استخدمها هو امرؤ القيس (ت ٥٨٠م) إذ قال:

الارُبُّ يَوْمَ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ ولا سِيَّمَا يَوْمَ بَدَارَةِ جُلْجُلٍ

فجعل النحاة من هذا الاستخدام مثلاً يُحْتَدَى، حتى قال ثعلبٌ من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: 'ولا سيما يوم بدارة... فهو مخطئ'^(٣).

وعدها الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش (ت ٢١٥هـ) وأبي حاتم (ت ٢٤٨هـ) والنحاس (ت ٣٣٧هـ) والفارسي (ت ٣٧٧هـ) وابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) من أدوات الاستثناء، ووجه ذلك أن قولنا: قام القوم لا سيما زيد يفضي إلى مخالفة زيد لهم في أنه أولى بالقيام منهم، فهو يخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية^(٤). وليس هذا

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٤٢، صدر بالجلسة (٣٩) من مؤتمر الدورة (٢٦) من مجلس الدورة نفسها.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٣٩): ٤٠٦.

(٣) المجمع: ٢/٢١٨.

(٤) ينظر المجمع: ٢/٢١٨.



بالصواب، ونظّمها مع أدوات الاستثناء فيه إجحاف، وإسقاط لدلالاتها، والظاهر أنّ الغرضَ منها إفادةُ أنّ ما بعدها وما قبلها مشتركان في أمرٍ واحد، غير أنّ نصيبَ ما بعدها أوفر، وهذا يُباين دلالة الاستثناء.

أما الأسلوب الذي نحن في صده، فلعلّ أول من ردّه أبو حيان، إذ قال: وما يوجد في كلام المصنّفين من قولهم: "لا سيما والأمر كذلك" تركيب غير عربي، وكذلك حذف لا من لا سيما إنما يوجد في كلام الأدباء المولّدين لا في كلام من يُحتج بكلامه^(١). وتبعه المرادي (ت ٧٤٩هـ)^(٢).

وأجازهُ الرضي (ت ٦٨٨هـ) قائلاً: "فإذا قلت أحبُّ زيداً ولا سيما راكباً أو على الفرس" فهو بمعنى "وخصوصاً راكباً، فراكباً حال من مفعول الفعل المقدر؛ أي أخصّه بزيادة المحبة خصوصاً راكباً، وكذا في نحو: أحبّه ولا سيما وهو راكب، وكذا قولك أحبّه ولا سيما إن ركب؛ أي وخصوصاً إن ركب، فجواب الشرط مدلولٌ "خصوصاً؛ أي إن ركب أخصه بزيادة المحبة"^(٣)، وتبعه الصبان^(٤). وهذا صحيح وهو يبيّن الدلالة.

أما فيما يتعلق بجعل "لا سيما" مسكوكةً قياساً على شاهد امرئ القيس، والنظر إلى الاستعمالات الأخرى على أنها شاذة فلا يمثل شيئاً للغة؛ ذلك أنّ هذا الشاهد مضافاً إلى بعض الشواهد التي تلتها لا تشكل استقراءً تاماً لهذا التركيب.

وإذا ما تركنا تنظير النحاة وتقصينا استعمال الواو بعد لا سيما عند القدماء، وجدناه مطّرداً، فقد استخدمه أبو عبد الله الترمذي (ت ٣١٥هـ) في الأمثال من الكتاب والسنة^(٥)، والأصفهاني (ت ٣٥٦هـ) في الأغاني^(٦)، وأبو السعادات الجزري (ت ٦٠٦هـ)

(١) الارتشاف: ٢/٣٢٩.

(٢) بحث الشيخ عطية الصوالحي: ٤٠٨.

(٣) شرح الكافية: ١/٢٤٩.

(٤) شرح الصبان: ٢/٢٤٩.

(٥) الأمثال من الكتاب والسنة (cd): ٢٦٧.

(٦) الأغاني: ١/٣٩٤، ٤/١١٣، ١٩/٧١، ٢٣/٢٠٥.



في النهاية في غريب الأثر^(١)، وابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) في المثل السائر^(٢)، والقلقشندي (ت ٨٢١هـ) في صُبْح الأعشى^(٣)، وتقي الدين الحموي (ت ٨٣٧هـ) في خزانة الأدب^(٤)، وقد استخدموه استخداماً واسعاً. وهذا يشي بأن هذا الاستعمال لم يكن شاذاً ولا معزولاً، وقد انبسط عبر هذه القرون حتى عبر إلينا.

إنَّ ولاسيماً ذات تركيب مُزدوج فهي مركبة من لا وُسيماً وُسيماً مركبة من سيّ ومأ، ومن الطبيعي ألا تثبت هذه الصيغة المعقدة نسبياً على كثرة الاستخدام، وكما رأينا استخدام الواو بعد لا سيما فقد استخدمت دون الواو قبلها في الأغاني^(٥)، وثمار القلوب^(٦)، للشعالي (ت ٤٢٩هـ)، والإيضاح في علوم البلاغة^(٧)، وفي وصية لسان الدين بن الخطيب (ت ٧٧٩هـ)^(٨) وُصبح الأعشى^(٩)، كما استخدمت سيماً في الأغاني^(١٠)، وصبح الأعشى^(١١)، ونُفح الطيب^(١٢)، للمقري (ت ٧٥٨هـ).

وهكذا نرى أن استعمال ولا سيما تشكّل بأشكال لم يُجزها بعض اللغويين وجرت على ألسنة الكتاب، ومن الإجحاف ألا يسعنا ما وسعهم.

تبقى الإشارة إلى أن قرارَ الجمع كان مُجتزأً، واقتصرَ على حالة واحدة من حالات ولا سيما وهي إعرابها الواو، وقد رأينا أن الإشكال في استخدامها أوسع من ذلك. فكان على الجمع أن يجليّ حالها وقد تصدّى لها، ولعلّ أهم جانب من جوانبها أنها ليست من أدوات الاستثناء، كما يشيع عند الكثير من النحويين، وجدير بالجمع أن يشيرَ إلى ذلك أيضاً.

(١) النهاية في غريب الأثر (cd): ٤ / ١٢١.

(٢) المثل السائر (cd): ١٨٩ / ١، ٢٢ / ٢، ٢٣ / ٢.

(٣) صبح الأعشى: ٦ / ٨٠، ١٨١، ١٩٠، ٢٤٦ / ٧، ٤٠١، ٧٩ / ٩، ١٦٥، ١٩٢، ١٩٤، ٨٤ / ١٠، ٢٦٤، ٣٠١ / ١١، ٣٤٧، ٧٧ / ١٣، ٤٢٣ / ١٤.

(٤) خزانة الأدب: ١ / ٢٩٩، ١٨ / ٣٢١، ٢ / ٣٧٩.

(٥) الأغاني: ١ / ٣٩٤ (أخبار العرجي ونسبه)، ٩ / ٢٨٨، ١٨ / ٢٨٤، ١٩ / ٧١ (نسب مسلم بن الوليد وأخباره).

(٦) ثمار القلوب: ١ / ٤٨، ١٨٣.

(٧) الإيضاح في علوم البلاغة: ١ / ٥٩، ١٦٩، ٢٠٣، ٣٠٤.

(٨) جهرة خطب العرب: ٣ / ١٨٧.

(٩) صبح الأعشى: ١ / ٣٠، ١١٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٨٦، ٢٠٣، ٣٦٣، ٥٢٤، ٥٣٨.

(١٠) الأغاني: ٢٣ / ٢٠٥، ١٢٠.

(١١) صبح الأعشى: ٨ / ٣٤٩، ٩ / ٣٢٤، ١١ / ٣٤٧، ١٢ / ٣٤٦، ٤٦٦.

(١٢) نفح الطيب: ٦ / ٣١٥، ٦ / ٤٠٢، ٥ / ١٢٤.



فَعَلْتُ كَذَا رَغْمًا عَنْهُ

جاء في قرار الجمع:

يُسْتَعْمَلُ الْكِتَابُ هَذَا التَّعْيِيرَ: فَعَلْتُ كَذَا رَغْمَ كَذَا أَوْ رَغْمًا عَنْ كَذَا، وَالْمَسْمُوعُ الْفَصِيحُ فِي مِثْلِ هَذَا، فَعَلْتُ كَذَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَذَا، أَوْ يَرْغَمُ كَذَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْلَلَ اسْتِعْمَالَ فَعَلْتُ كَذَا رَغْمَ كَذَا، أَوْ رَغْمًا عَنْ كَذَا بِأَنَّ رَغْمًا هُنَا حَالٌ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، كَذَلِكَ يُمَكِّنُ تَعْلِيلُ اسْتِعْمَالِ عَنْ مَكَانَ مِنْ بِأَنَّ الْأُولَى تَنْوِبُ مَنْابَ الْأُخْرَى، فَإِنَّ عَنْ تُوَافِقُ مِنْ وَتُرَدِّفُهَا، وَتَكُونُ بِمَعْنَاهَا كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ النُّحَاةُ^(١).

وقد أفرد الأستاذ عبد الحميد حسن (ت ١٩٧٩م) المسألة الثانية من بحثه المعنون بـ"مسائل نحوية تتطلب النظر لهذا الأسلوب، وهو من بحوث الدورة الرابعة والثلاثين. وقد صرح رَغْمَ كَذَا وأجازها على وجهين: الوجه الأول على أساس حذف حرف الجر وهو - كما قال - باب معروف في العربية، وقد ورد الكثير منه. والوجه الثاني على أن رَغْمَ مفعول مطلق. أما رَغْمًا عَنْ كَذَا فقد عدّه من باب تقارض حروف الجر، وعلى هذا تكون عن بمعنى "من" تطبيقاً للنصوص الآتية، جاء في الهمع عند الكلام على معاني عن ما نصّه.. وتكون بمعنى "من" نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ تَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا﴾^(٣)، بدليل فتقبل من أحدهما.. الآية^(٤). وذكر نصين آخرين من شرح الأشموني^(٥)، والتصريح^(٦) مؤكداً ما جاء في الهمع.

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ٤٥/١، صدر بالجلسة (٩) من مؤتمر الدورة (٣٥).

(٢) الشورى: ٢٥.

(٣) الأحقاف: ١٦.

(٤) الهمع: ٣٦٠/٢.

(٥) شرح الأشموني: ٣٣٦/٢.

(٦) شرح التصريح: ١٦/٢.



وأيّد رأيه بما ورد من السماع، إذ جاء في أساس البلاغة ما نصّه ما لي عنك مُرَاعَمٌ،

ثم قال:

إِذِ الْأَرْضُ لَمْ تُجْهَلْ عَلَيَّ فُرُوجُهَا وَإِذْ لِيْ عَنْ دَارِ الْمَذَلَّةِ مَرْعَمٌ^(١)

وتجدد الإشارة ههنا إلى أنّ القولَ بِنِيَابَةِ حُرُوفِ الْجَرِّ إِنَّمَا أَثْبَتَهُ الْكُوفِيُّونَ وَمِنْ وَافْقِهِمْ، وَرَدَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ مَذْهَبَهُمْ، وَقَالُوا: لَوْ كَانَتْ لَهَا مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفُ لَجَازَ أَنْ تَقَعَ حَيْثُ تَقَعَ هَذِهِ الْحُرُوفُ، فَوَجِبَ أَنْ يُتَأَوَّلَ جَمِيعُ مَا ذَكَرُوهُ^(٢).

وقد كتب الأستاذ عباس حسن بحثاً قيماً في النحو الوافي لخص فيه حقيقة الأمر في نيابة حروف الجر، وجعلها مذهبين: الأول قوامه أن ليس لحرف الجر إلا معنى واحد يؤدّيه على سبيل الحقيقة لا المجاز، وهذا مذهب البصريين، والثاني: أن قصرَ حرف الجر على معنى واحد حقيقي تعسّف، وتحكم لا مسوّغ له، وهذا مذهب الكوفيين^(٣). وقد آزر الأستاذ عباس حسن الثاني، وقال: لا شك أن المذهب الثاني نفيس كما سبق؛ لأنه عمليّ وبعيدٌ من الالتجاء إلى المجاز والتأويل ونحوهما، من غير حاجة، فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معانٍ مختلفة وكلها حقيقي، ولا غرابة أيضاً في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة^(٤)، وهذا كلام قيم يريح من الكثير من التعسّف في التأويل.

وقد ذكر السيوطي في الممتع: أن ابن هشام زاد من معاني عن معنى من^(٥)، والحقّ أننا نرى هذا المعنى قبل ابن هشام بأربعة قرون عند الهروي (ت ٤١٥ هـ) إذ قال: تكون مكان من قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾؛ أي من عباده، وكذلك تكون من

(١) أساس البلاغة: (رغم).

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٢٤٨، والمعم: ٣٥٩/٢.

(٣) النحو الوافي: ٤٩٦/٢.

(٤) نفسه: ٥٠١/٢.

(٥) المعم: ٣٦٠/٢.



مكان "عن" كقولك: لهيئتُ من فلان؛ أي عنه، وحدثني فلان من فلان؛ أي عنه^(١)، ولم يذكر جُلّ النحويين هذا المعنى^(٢).

وأما ما ذكره عبد الحميد حسن من جواز تعليل فعلت كذا رغم كذا على أنه منصوب على نزع الخافض، وتبناه قرار المجمع فلعل من الأجدى تركه وعدم التطرق إليه، فنزع الخافض قوامه السماع، والفاظ محدودة يتداولها الكتاب، ولم تسلم من الخلاف. ولا يقلُّ بُعداً ما قال به من النصب على المفعولية المطلقة؛ لأنه سيسلك مسالك من التأويل تُقصيه عن دلالة.

على أن ثمة ملمحاً دلاليّاً في هذا الأسلوب لم يلتفت إليه في خضمّ الاشتغال بالتركيب النحويّ، وهو غاية في الأهمية، فالاستخدام القديم لهذا الأسلوب لا يتلو "رغم" فيه - على الأعم الأغلب - إلا الأنف أو الضمير الدال على الشخص أو الأشخاص، بينما تطور حديثاً فأسمى يتلوه الصُّعاب، والمشكلات، والمرض، ويمكن الوقوع عليه عند الكتاب والشعراء كثيراً... الخ، قال أبو القاسم الشابي (ت ١٩٣٤م):

سَاعِيشُ رَغَمِ الدَاءِ وَالْأَعْدَاءِ كَالنَّسْرِ فَوْقَ الْقَمَةِ السَّمَاءِ^(٣)

وهذا ما لم يشتهر عند القدماء.

جاء في اللسان: ما أَرْغَمُ من ذلك شيئاً؛ أي ما أنقمه وما أكرهه، والرُّغْمُ الذَّلَّةُ، والتراب والقَسْرُ، والمَرْغَمُ الأنف، ورَغَمَ فلانُ أنفه خَضَع. وفي الحديث: وإن رَغِمَ أنفه؛ أي ذلٌّ، وفيه أيضاً حديث مَعْقِل بن يَسَار (ت ٦٥هـ) رَغِمَ أنفي لأمر الله، وفيه: إذا صَلَّى أحدكم فليلزم جبهته وأنفه الأرضَ حتى يخرجَ منه الرُّغْمُ، معناه حتى يخضع ويذلُّ، ويخرج منه كِبْرُ الشيطان، وفيه أيضاً: رَغِمَ أنفه ثلاثاً، قيل من يا رسول الله؟ قال: من أدرك أبويه أو أحدهما حياً ولم يدخل الجنة. وفيه أيضاً: وإن رَغِمَ أنفُ أبي الدرداء، وجاء في التاج: المرغم

(١) الأزهية: ٢٧٨.

(٢) ينظر: معاني الحروف للرماني: ٩٤، شرح الجمل: ١ / ٥٣٥، شرح الكافية الشافية: ١ / ٣٦٣، شرح الكافية: ٢ / ٣٤٢، رصف الباني: ٣٦٦، الجنى الداني: ٢٤٢، أوضح المسالك: ٣ / ٤٠.

(٣) ديوانه أغاني الحياة: ١٧٩.



كمقعد مجلس الأنف، وهو المرسن والمخطم والمعطس والجمع مراغم يعتبر فيه ما حول الأنف، ومنه قولهم لا طأن مراغمك. فعلاقة رُغم بالأنف بيّنة، ويتردّد هذا المعنى وهذه الاستعمالات في جلّ المعاجم^(١).

وعلى هذا فالأسلوب لا تكمن جِدّته في صياغته النحوية كما جاء في قرار الجمع وحسب بل في دلالته وطبيعة استخدامه.

(١) ينظر (رغم): الجمهرة، والتهديب، أساس البلاغة، ومختار الصحاح، والمحكم، واللسان، والقاموس، وتاج العروس، وللمحدثين: محيط المحيط، وأقرب الموارد، ومنتزعة اللغة، المعجم الوسيط.



استعمال 'خاصة' و 'خصوصاً'

جاء في قرار الجمع:

دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ كَلِمَتِي 'خَاصَّةً وَخُصُوصًا وَاسْتَخَلَصْتُ مَا يَلِي: نَصَّ بَعْضُ اللَّغَوِيِّينَ عَلَى أَنَّ 'خَاصَّةً' اسْمٌ مَصْدَرٌ أَوْ مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى فَاعِلَةٍ كَالْعَافِيَةِ، وَأَنَّ 'خُصُوصًا' مَصْدَرٌ، وَلَهُمَا فِي الِاسْتِعْمَالِ صُورٌ، مِنْهَا:

١. أَحِبُّ الْفَاكِهَةَ وَبِخَاصَّةِ الْعِنَبِ، وَفِي هَذَا وَنَحْوِهِ يُرْفَعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.
٢. أَحِبُّ الْفَاكِهَةَ وَخَاصَّةَ الْعِنَبِ، وَفِي مِثْلِ هَذَا تُنْصَبُ 'خَاصَّةً' عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ قَامَ مَقَامَ الْفِعْلِ، وَمَا بَعْدَهَا مَفْعُولٌ بِهِ.
٣. أَحِبُّ الْفَاكِهَةَ خَاصَّةَ الْعِنَبِ دُونَ 'وَأَوْ' وَنَحْوِ هَذَا تُنْصَبُ فِيهِ 'خَاصَّةً' عَلَى أَنَّهَا حَالٌ، وَمَا بَعْدَهَا مَفْعُولٌ بِهِ.
٤. أَحِبُّ الْفَاكِهَةَ وَخُصُوصًا الْعِنَبَ: وَفِي هَذَا وَمِثْلِهِ تُنْصَبُ 'خُصُوصًا' عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ قَامَ مَقَامَ الْفِعْلِ، وَمَا بَعْدَهَا مَفْعُولٌ بِهِ^(١).

وقد ناقشت اللجنة هذا الأسلوب، وقدمته إلى المجلس، وقد خطر للأستاذ محمد خلف الله أحمد استعمالان جديداً لهذا الأسلوب لم تلتفت إليهما اللجنة وهما: 'أحب' التفاح واللبناني منه خاصة، والثاني: 'يعجبنى التفاح واللبناني خاصة'. وخرج الشيخ عطية الصوالحي خاصة على الحال وردّه عباس حسن لوجود الواو^(٢).

وجاء في المعنى اللغوي لـ'خصوص' وخاصة: 'خَصَّهُ بِالشَّيْءِ يَخْصُهُ خَصًّا وَخُصُوصًا وَخُصُوصِيَّةً وَخُصُوصِيَّةً، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ، وَخِصِّيَصَى وَخِصَّصَهُ وَخِصَّصَهُ، أَفْرَدَهُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَيُقَالُ: اخْتَصَّ فُلَانٌ بِالْأَمْرِ وَتَخَصَّصَ لَهُ إِذَا انْفَرَدَ، وَخَصَّ غَيْرَهُ وَاخْتَصَّهُ بِبِرِّهِ. وَيُقَالُ: فُلَانٌ مُخَصَّصٌ بِفُلَانٍ أَي خَاصٌّ بِهِ، وَلَهُ بِهِ خِصِّيَّةٌ. وَالْخَاصَّةُ ضِدُّ الْعَامَّةِ، وَهُوَ مَا تُخْصِّصُهُ لِنَفْسِكَ'^(٣).

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ١ / ١١، صدر بالجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٣٧).

(٢) محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٢٩٥.

(٣) تهذيب اللغة: (خَصَّصَ)، لسان العرب، والقاموس، والتاج، والمختص: ٤ / ٤٩٩.



وقد وجدت هذا الأسلوب مستخدماً عند المتأخرين - على ندرة - كما في صُبْح الأَعشى: "أما البطيخُ فينَجُبُ عندهم نجابة خاصة الأصفر" وسمِع من تُغلب ما يشبهه إذ قال: إذا ذُكر الصالحون فبخاصة أبو بكر، وإذا ذُكر الأشراف فبخاصة علي^(١)، ومن عرض لما يشبه هذا الأسلوب من النحويين الرضوي، إذ يقول: فإذا قلت أحبُّ زيداً ولا سيما راكباً أو على الفرس فهو بمعنى خصوصاً راكباً، فراكباً حالٌ من مفعولِ الفعل المقدّر؛ أي أخصّه بزيادة المحبة خصوصاً راكباً^(٢). ومع هذا فليس ما يستخدمه المحذثون صدياً لهذا القديم النادر، بل هو على الأغلب دَخيل من الإنجليزية، وبالتحديد كلمة 'especially'.

وهذا الأسلوب يُؤدّي على الأوجه التي جاءت في قرار الجمع، وكذلك ما زاده الأستاذ محمد خلف الله، ويمكننا إضافة أوجه أخرى، وهي: 'أخص' و'على وجه الخصوص'، و'تخصّصي' و'على وجه التخصيص' و'على الأخص' و'في الأخص' و'بالخصوص' و'تخصيصاً'، وكل هذا مستعمل ومتداول ومن اليسير الوقوع عليه على السنة الكتاب وأقلامهم، وكلّ هذه التعبيرات حلّت محلّ لا سيما فهي أيسر كلفة وأبعد من الإشكالات.

وهذا الأسلوب كلّ متكاملٌ دلّالته واحدة، وتخرّيج النمط الثالث من هذا الأسلوب أحب الفاكهة خاصة العنب على أن خاصة حال، بينما تُخرّج في النمط الثاني وخاصة العنب على أنها مصدر قام مقام الفعل ليس موقفاً، وهذا النظر ينسحب على النمط الرابع أحب الفاكهة وخصوصاً العنب وإن لم يذكر الجمع خصوصاً دون الواو.

وإذا أردنا أن نمثّل الدلالة الحقيقية لهذه الأساليب فيمكننا النظر إليها باعتبارين: الأول: ويشمل الأنماط التي لا تُسبق بحرف الجر نحو: خاصة وخصوصي وتخصيصاً.. وما إلى ذلك وهذه جميعاً مصادر نائبة عن أفعالها، ودلالة ذلك فيها بيّنة لا تدانيها دلالة الحال؛ سُبقت بالواو أم لم تسبق، ويكون ما بعدها مفعولاً به. أما النمط الثاني: فهو المسبوق بحرف الجر نحو: 'بخاصة وعلى الأخص، وبالأخص.. ونحو ذلك' ولا مفر من إعراب الاسم الذي يليه مبتدأ مؤخرأ، خبره شبه الجملة المقدّم.

وهذه هي دلالة هذه الأساليب، ومعاملتها على غير ذلك فيه كُلفَةٌ وتشتيتٌ لا

مُوجبٌ له.

(١) المخصّص: ٤/٤٩٨، واللسان، والتاج (مخصص).

(٢) شرح الكافية: ١/٢٤٨.



سَارَتِ الْمَفَاوِضَاتُ "خُطْوَةَ خُطْوَةً"، أَوْ "خُطْوَةَ بِخُطْوَةٍ"

نُوقِشَتْ سِيَّاسَةُ "الْخُطْوَةَ خُطْوَةً"

جاء في قرار المجمع:

نُشِيعُ هَذِهِ الْعِبَارَاتُ الثَّلَاثُ فِي اللُّغَةِ الْمُعَاصِرَةِ. وَقَدْ دَرَسَتْهَا اللُّجْنَةُ ثُمَّ انْتَهَتْ إِلَى أَنْ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ صَحِيحَتَانِ عَلَى أَنْ تُكُونَ خُطْوَةً خُطْوَةً فِي الْعِبَارَةِ الْأُولَى حَالًا مُؤَوَّلًا بِمَشْتَقٍ؛ أَيْ مُرْتَبَةً أَوْ مُتَابِعَةً مِثْلَهَا كَمَثَلِ قَوْلِهِمْ: دَخَلُوا رَجُلًا رَجُلًا أَيْ مُتَابِعِينَ. وَفِي الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ تُكُونُ خُطْوَةً حَالًا أَيْضًا وَخُطْوَةً بَعْدَهَا صِفَةً لَهَا، وَالْمَعْنَى خُطْوَةً مَتَّبِعَةً بِخُطْوَةٍ، أَوْ خُطْوَةً بَعْدَ خُطْوَةٍ فَالْبَاءُ بِمَعْنَى بَعْدُ.

أَمَّا الْعِبَارَةُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ سِيَّاسَةُ الْخُطْوَةَ خُطْوَةً فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِحَمْلِهَا عَلَى الْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ وَهِيَ الْأَحَدُ عَشْرٌ وَإِخْوَتُهُ، فَتَكُونُ الْخُطْوَةَ خُطْوَةً يَفْتَحُ الْجُزْءَيْنِ وَلِهَذَا تُفَضَّلُ اللُّجْنَةُ أَنْ يُقَالَ: سِيَّاسَةُ الْخُطْوَةِ بِخُطْوَةٍ، بِجَرِّ كَلِمَةِ الْخُطْوَةِ بِالْإِضَافَةِ، وَخُطْوَةً بَعْدَهَا حَالًا مِنْهَا أَيْ سِيَّاسَةً: الْخُطْوَةَ مَتَّبِعَةً بِخُطْوَةٍ^(١).

وقد قدّم الأستاذ علي النجدي مذكرة في هذا الأسلوب وصوره التي يردُّ عليها، وانتهى إلى ما تبنته اللجنة وجاء في القرار كما هو^(٢).

وفي أثناء المناقشات رأى الدكتور إبراهيم أنيس وبعض الأعضاء أن هذا الأسلوب صدى لترجمة "settlement step by step"^(٣).

والأسلوب وصوره صدى لاختلاف المترجمين في ترجمة العبارة التي ذكرها الدكتور إبراهيم أنيس، والقرار لم يجانب الدلالة الحقيقية لهذا الأسلوب، أما الأسلوب الثالث سياسة الخطوة خطوة فالأمر فيه كما ذكر المجمع ولا يمكن تخريبه إلا بجملة على الأعداد المركبة.

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٦٦، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٢٤) والجلسة الرابعة والعشرين من مجلس المجمع في الدورة نفسها.

(٢) نفسه: ٦٤/٢.

(٣) القرارات الجمعية، (حاشية القرار): ١٦٦.



وثمة أمرٌ كان على الجميع أن يتوقف عنده، وقد مر عليه ولم يعقب، وذلك في تفسيره الباء في قولهم: "خطوة بخطوة" إذ جاء في القرار أن الباء بمعنى "بعد" ولم أقع على هذا المعنى عند أحدٍ ممن يُعتدّ به^(١). وقد يُعْتَدَرُ لذلك أن النحاة ذكروا الظرفية من معانيها التي أوصلوها إلى أربعة عشر معنى، وليس بعدر، فقد أوضحوا هذه الظرفية وقالوا: "وعلامتها أن يحسنَ في موضعها تي"^(٢).

وقد ذكر سيبويه معنى واحداً للباء هو الإلصاق إذ يقول: "وباء الجرّ إنما هي للإلصاق والاختلاط وذلك قولك خرجت بزيد ودخلت به، وضربته بالسوط: ألزقت ضربك إياه بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله"^(٣).

وعلى هذا فكلّ ما ذكره المتأخرون من معاني الباء متفرّعة عن معنى الأصل ولعلّ الذي أوحى إلى الجميع بهذا المعنى الأستاذ محمد شوقي أمين؛ إذ ذكر في مداخلة له في أثناء المناقشات أن ما يُؤيد توجيه الصورة الثانية خطوة بخطوة قول امرؤ القيس:

فلأياً بلأبي ما حملنا غلامنا على ظهرِ محبوبك السّراةِ مُحْتَبِ^(٤)

إذ قال الأعلام الشُّتْمَرِيُّ (ت ٤٧٦هـ) في شرحه "لأياً بلأبي: أي جهد بعد جهد"^(٥) ويبدو أن الأعلام فسّر المعنى العام، ولم يفسّر معنى الباء، لأن ثمة بيتاً لزهير يشبه هذا البيت وهو:

فلأياً بلأبي ما حملنا وليدنا على ظهرِ محبوبكِ ظمائمِ مفاصله

(١) ينظر: كتاب معاني الحروف/ للرماني: ٣٦، الأزهية ٢٨٣، الجنى الداني: ٣٦، وصف المباني: ١٤٢، المغني: ١٣٧، شرح

الكافية للرضي ٣٢٧/٢، الارتشاف: ٤٢٦/٢، الهمع: ٣٣٥/٢، النحو الوافي: ٤٥٢/٢.

(٢) الكتاب: ٢١٧/٤. ينظر الجنى الداني: ٤٥، شرح الكافية: ٣٢٧/٢، الهمع: ٣٣٥/٢.

(٣) الكتاب: ١٧/٤.

(٤) ديوانه: ٣٥.

(٥) القرارات الجمعية (الحاشية): ١٦٦.



وقد شرحه الأعلام ولم يذكر ذلك^(١). وهذا البيت من شواهد سيويه^(٢)، وقد عرض له الأعلام في تحصيل عين الذهب، ولم يقل بذلك أيضاً، وإن أشار إلى المعنى العام، إذ قال: "... فلم يحمله إلا بعد إبطاء وجهه"^(٣).

وخلاصة القول أن معالجة المجمع لهذه الأساليب موفقة، غير أنه كان ينبغي له وقد أجاز في أسلوب خطوة بخطوة أن تكون الباء على معنى بعد أن يشير إلى هذا المعنى الجديد من معاني الباء والذي لا يقع عليه القارئ في أي كتاب من كتب النحو.

(١) ديوان زهير: ٥٣.

(٢) الكتاب: ٣٧١/١.

(٣) تحصيل عين الذهب: ٤٢٤.



دَخَلَ خَالِدٌ بَيْنَمَا كَانَ عَلِيٌّ يَتَكَلَّمُ

جاء في قرار الجمع:

يُخْطِئُ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ مِثْلَ هَذَا التَّعْبِيرِ عَلَى أَنَّ مُخَالَفَ لِلْمَشْهُورِ، مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ، وَلَمَّا نَصَّ عَلَيْهِ النَّحَاةُ مِنْ أَنَّ بَيْنَمَا مِنْ كَلِمَاتِ الْإِبْتِدَاءِ. دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا ثُمَّ انْتَهَتْ إِلَى أَنَّ التَّعْبِيرَ - كَمَا سَاعَ عَنِ الْمَعَاوِرِينَ - يُمَكِّنُ أَنْ يُجَازَ عَلَى أَسَاسٍ أَنْ تُكُونَ بَيْنَمَا فِيهِ ظَرْفٌ زَمَانٍ لِلاَقْتِرَانِ فَقَطْ، وَلِهَذَا سَاعَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ بَيْنَ فِي جَوَازِ التَّوَسُّطِ.

وَقَدْ يُسْتَأْنَسُ لِلْأَسْلُوبِ الْمَعَاوِرِ يَقُولُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي كِتَابِ أَخْبَارِ أَبِي نُوَّاسٍ وَبَنَى لِنَفْسِهِ فِي نَهْرِ طَابِقِ الدُّورِ الَّتِي لَمْ يَبْنِ مِثْلَهَا عَظْمَاءُ النَّاسِ، بَيْنَمَا الْأَصْمَعِيُّ يُسْتَقْرِضُ مِنْ أَصْحَابِهِ حَاجَتَهُ مِنَ الْمَالِ^(١).

وقد قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكرة تناول فيها هذا الأسلوب، وعرض لأقوال النحاة في بَيْنَمَا وَبَيْنًا وقاس حال بَيْنَمَا فيه على بَيْنَ التي تتخلل جملتها نحو: سافر محمد بين الظهر والعصر، وعرض لقول بعض النحاة أنّ بَيْنَمَا وَبَيْنَ شرطيتان، وانتهى إلى جواز توسطهما وإن كانا كذلك؛ لجواز توسط الشرط، كما ذهب الكوفيون والأخفش الأوسط، وخلص إلى أنّ هذا الأسلوب سائغٌ وصحيح^(٢).

كما قدّم الأستاذ علي النجدي ناصف مذكرة درس فيها هذا الأسلوب، وعلّل قول النحاة بشرطية بَيْنَمَا وَبَيْنًا لوقوعها في الصدارة، واقتران جوابها أحياناً بـ إِذْ وَإِذَا الفجائيتين، وانتهى إلى أنّ بَيْنَمَا تستعمل على وجهين: شرطاً؛ فيكون لها صدرُ الكلام، وظرفاً مخضاً فلا يمتنع وقوعها في أثنائه كسائر ظروف الزمان^(٣).

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٩٢. صدر بالجلسة من مؤتمر الدورة (٤٥)، والجلسة (٣٢) من مجلس الجمع.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٣٠/٢.

(٣) نفسه: ١٣٢.



وفي أثناء المناقشات ردّ عبد السلام هارون هذا الأسلوب ورفض الاحتجاج بما وردّ عن ابن منظور الذي أحصى له - كما قال - ما يزيد على ألف خطأ، وآيدّه أحمد الحوفي وعباس حسن^(١).

وما يهمننا من الباحثين المذكورين إجازة الباحثين مجيء "بينما" شرطية وغير شرطية تبعاً لبعض النحاة كابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)^(٢)، وما ينبغي قوله أنّ الشرط تعليقٌ يقوم على ربط حكمٍ بحكمٍ آخر، وهذه سمة مفقودة في "بينما" إذ الأصل الدلالة، واقتران جواب "بينما" و"بيناً" أحياناً بإدّ وإذا كما ذكر الأستاذ علي النجدي لا يرفعهما إلى هذا المقام. وتقسيمه لهما شرطيتين إذا تصدّرتا، وظرفين محضّين في أثناء الكلام لا يمثل حقيقة استخدامهما.

وبرغم استثناس الجمع بقول ابن منظور فيما يتعلّق بالأسلوب المذكور فإن هذا الأسلوب معرّب، ومن الإنجليزية تحديداً ممّا يسمّى بأدوات الربط، ومنها "While" التي قام عليها هذا الأسلوب. وإذا ما حللنا هذا الاستخدام المعاصر لـ "بينما" في مقابل النمط القديم وجدنا أنّ دلالة تقديم "بينما" تشي بالتركيز على زمن الحدث وجعله بؤرة الحديث، بينما تنتقل هذه البؤرة في الأساليب المعاصرة إلى الحدث نفسه.

وخلاصة القول أنّ "بينما" المتصدّرة لها دلالة زمنية، ولكنّ الاستخدام الحديث بتأثير الترجمة دفعها عن هذه المركزية لينقلها إلى الحدث، مع وجود الاستخدام القديم جنباً إلى جنب مع الاستخدام الحديث.

أما الكلام على "إدّ" وإذا فإنهما أداتا ربط لا تعود الحاجة إليهما حينما تتوسط "بينما" لأنها تنهض بهذه الوظيفة.

(١) محاضر جلسات الجمع في الدورة (٤٥): ٥٥٤.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٢٣٦، المجمع: ١٤٩/٢.



"حَضْرَ حَوَالِي عِشْرِينَ طَالِباً"

جاء في قرار المجمع:

بُدَأَ الحَفْلُ حَوَالِي السَّاعَةِ السَّابِعَةِ مَسَاءً

حَضَرَ حَوَالِي عِشْرِينَ طَالِباً

فِي القَاعَةِ حَوَالِي أَرْبَعِينَ عُضُوراً

"يُحْتَسَبُ بَعْضُ التَّقَادِ اسْتِعْمَالُ 'حَوَالِي' فِي هَذِهِ المُوَاطِنِ وَأَمْثَالِهَا وَيَقُولُونَ: إِنَّ

الصُّوَابَ فِيهَا كَلِمَةٌ زُهَاءٌ أَوْ كَلِمَةٌ نُحُوٌّ، لِأَنَّ 'حَوَالِي' ظَرْفٌ غَيْرٌ مُتَصَرِّفٌ وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي المَكَانِ.

وَقَدْ دَرَسَتْ اللِّجْنَةُ هَذَا، وَنَاقَشْتَهُ مِنْ مُخْتَلَفِ جِهَاتِهِ، ثُمَّ انْتَهَتْ إِلَى مَا يَأْتِي:

أولاً: إِجَازَةُ اسْتِعْمَالِ حَوَالِي فِي غَيْرِ المَكَانِ.

ثانياً: إِجَازَةُ الأَمْثِلَةِ المُتَقَدِّمَةِ وَنَحْوِهَا.

والتَّوَجِيهُ فِي المَوْضُوعَيْنِ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي المَذْكَرَاتِ المُرَافِقَةِ^(١).

عَرَضَ المَحْرَّرُ هَذِهِ الأَسْلُوبَ عَلَى اللِّجْنَةِ فِي مَذْكَرَةِ ضَمَّنْهَا طَائِفَةٌ مِنْ أقْوَالِ العُلَمَاءِ

الَّذِينَ يَخْتَصُونَ كَلِمَةَ 'حَوَالِي' بِالظَّرْفِيَّةِ المَكَانِيَّةِ الَّتِي لَا تُتَصَرَّفُ، وَذَكَرَ أَنَّ الكَلِمَةَ يُمْكِنُ أَنْ تُنْقَلُ إِلَى الزَّمَانِ بِصُورَةٍ أَوْ بِأُخْرَى، أَمَا اسْتِعْمَالُهَا فَاعِلاً أَوْ مُبْتَدَأً فَهَذَا مَوْضِعُ الإِشْكَالِ، إِلَّا إِذَا جَازَ أَنْ نَجْعَلَهَا كَلِمَةً مُبْنِيَّةً فِي مَوْضِعِ أَيِّ مِنْهَا، وَهُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى مُوَاضَعَةٍ وَإِقْرَارٍ^(٢).

وَقَدْ قُدِّمَ فِي هَذَا الأَسْلُوبِ أَرْبَعُ مَذْكَرَاتٍ اسْتَهْلَأَهَا الشَّيْخُ عَطِيَّةَ الصَّوَالِحِيِّ. وَذَهَبَ

فِي مَذْكَرَتِهِ إِلَى أَنَّ 'حَوَالِي' لَا تُصَلِّحُ أَنْ تَكُونَ فَاعِلاً وَلَا مُبْتَدَأً، وَعَرَضَ لِبَعْضِ آرَاءِ النُّحَاةِ فِي ذَلِكَ، وَرَدَّ أَنَّ يَكُونُ الفَاعِلُ مَحذُوفاً فِي هَذَا الأَسْلُوبِ، فَالنُّحَاةُ مُجْمَعُونَ عَلَى عَدَمِ إِجَازَةِ

(١) القراءات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٢٧، صدر في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة (٤٠) وفي الجلسة الثلاثين من مجلس الدورة نفسها.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٠): ٥٣١.



حذفه من غير أن ينبوّ عنه شيء، وانتهى إلى أنّ "حوالي" مستعملة في هذه الأساليب مجازاً في الإضافة الاعتبارية؛ لأنها في الأصل ظرفٌ للمكان الحسيّ. أما تخريج "حوالي" فهي في موضع نصب على الحال في مثل الأسلوب الثاني - كما في قرار المجمع - والفاعل ضمير مستتر يدل على العدد، ومثل هذا يقال إذا كانت "حوالي" في موضع المبتدأ كما في الأسلوب الثالث^(١).

وقد اتجهت الآراء في لجنة الألفاظ والأساليب في نحو "حضر المؤتمر حوالي أربعين عضواً إلى حذف الفاعل، وطلبت إلى محرّر اللجنة الأستاذ فتحي جمعة أن يتبّع ذلك في آراء العلماء، فقدم مذكرة بعنوان "حوالي" ومشكلاتها تتبع فيها آراء النحاة في هذه المسألة. وانتهى إلى أنّ القول بحذف الفاعل قولٌ مردود، لم يسلم به أكثر النحاة، والحل - كما يراه - أن تُعد "حوالي" في هذا الأسلوب فاعلاً^(٢).

كما قدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة عرض فيها لآراء النحاة في حذف الفاعل، وانتهى إلى أنّ الفاعل في هذا الأسلوب محذوف، استناداً إلى رأي فريق كبير من النحويين وعلى رأسهم الكسائي (ت ١٨٩ هـ)، كما أجاز أيضاً أن تكون "حوالي" في محل رفع فاعل، قياساً على إجازة بعض النحويين وقوع الظرف المنصوب غير المتصرف موقع الرفع في النيابة عن الفاعل، كما يكون خبراً^(٣).

وقدم الشيخ الصواحي مذكرة أخرى نفى فيها ما أسند إلى الكسائي من إجازته حذف الفاعل، فالكسائي شيخ الكوفيين ومؤسس مدرستهم، ولو كان ما نسب إليه حقاً - كما يذكر - لاتبّعه جمهورهم فيه^(٤).

ويمكن بعد كل هذه الآراء تلخيص مشكلة "حوالي" في هذه الأساليب من وجهين:
الأول: استخدام حوالي للزمان، والثاني: تحويلها عن الظرفية، على ما رأى بعض الباحثين.

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٠٣/١.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٠٧/١.

(٣) نفسه: ١٠٣.

(٤) نفسه: ١١٣.



وإذا ما عُدنا إلى دلالة "حوالي" وجدنا أن أصحاب المعجمات متفقون بدءاً بالعين وانتهاءً بالمعجم الوسيط على أنها ظرفٌ مكان غير متصرف^(١)، و"حوالي" مثناة، قال الخليل: تقول حَوَالِي الدار كأنهما في الأصل حَوَالَيْنِ، كقولك جانِبَيْنِ فأسقطت النون وأضيفت^(٢)، وفي كلام أبي حيان على الظرف ذكر ما هو عادم التصرف، وذلك فوق، وتحت...، وحوَلٌ وحوَالٌ وحوَالِي وأحوَالِي، تقول: هم حوَالِيكَ، وكذا باقيها... وقال العرب: حوَالِيكَ الناس وأحوَالِكَ^(٣)، وفي الهمع في باب الظروف: الثالث ما عدم فيه التصرف فلم يخرج عن الظرفية أصلاً... قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾^(٤)، وقال عليه السلام: "حوالينا لا علينا"^(٥).

والسؤال الجدير بالإجابة ههنا ما دلالة "حوالي" في هذا الأسلوب؟ ولا معدى عن أن هذا الأسلوب قائمٌ على المجاز، فقولنا حضر "حوالي" عشرين، تجسّد فيه العشرون كتلة فغدا أشبه بالمكان، ثم أحاط به الظنّ والتوقع فهو حوله وحواليه، وكذا "حوالي الساعة السابعة". وعلى هذا فدلالة "حوالي" لم تخرج عن مألوفها، وإن سلّكها المحدثون في أسلوب لم يعرفه القدماء.

وأما فيما يخصّ البحوث فقد رأينا اللجنة توجّه النظر في بعض هذه الأساليب - كما في الأسلوب الثاني - إلى حذف الفاعل، وإلى هذا انتهى الأستاذ محمد شوقي أمين، وليس هذا موطن الخوض في هذه المسألة، وحذف الفاعل مردودٌ عند جلّ النحاة، ويحتمل من التأويل ما يجعله مسرحاً لخلاف لا ينتهي.

ومن الجدير بالذكر ههنا الإشارة إلى مذكرة الشيخ الصوالحي الثانية، وهي التي أفردتها للردّ على من ينسب للكسائي حذف الفاعل، إذ يقول: "فلو كان ما نسب إليه حقاً

(١) ينظر على سبيل المثال: (حول) في: التهذيب، والمحكم: ٧/٤، واللسان، والقاموس، والتاج، ومعيط المحيط، وأقرب الموارد.

(٢) معجم العين: ٢٩٨/٣، وينظر سيبويه: ١/٣٥١، ٤١٢.

(٣) الارتشاف: ٢/٢٦٩.

(٤) البقرة: ١٧.

(٥) الهمع: ٢/١١٦.



لاتبعه جمهورهم فيه، ونقول هذا الذي يذهب إليه الشيخ الصواحي أيضاً مرثقى وعراً، فجلّ النحاة قد نسبوا إلى الكسائي هذا القول^(١)، جاء في المغني: وقال الكسائي وهشام والسّهيلي في نحو ضربني وضربت زيداً: إن الفاعل محذوف لا مضمّر^(٢)، وهشام صاحب الكسائي وتتلّمذ عليه. فلا يجدر بنا رده، وعدم اتباع الكوفيين له ليس بحجّة، فثمة الكثير من الآراء تفرد بها دونهم، ولو سلّكنا هذا المسلك لنقضنا الكثير من آراء الأئمة. وقصارى القول في مسألة حذف الفاعل أنّ من الأجدر عدم الالتفات إليها وبعثها من جديد.

وقرار المجمع يميّز في هذا الأسلوب؛ بناءً على ما جاء في الأبحاث المتقدمة ثلاثة تخريجات: أن تكون 'حوالي' ظرفاً، والفاعل يدل عليه ما يستلزمه لفظ العدد، أو أن تكون ظرفاً والفاعل محذوف، أو أن تكون هي الفاعل، وهذه لا تجتمع ههنا في الكفّ.

أما من حيث الدلالة فتخريج 'حوالي' على أنها فاعل لا يتفق ودلالة هذا الأسلوب؛ لأن ذلك سيفضي إلى أن 'حوالي' مسندٌ إليه، ودلالته المجازية ظاهرة على أنها ظرف غير متصرف، والفاعل فيه كما ذهب إليه الشيخ الصواحي ضمير العدد الذي استلزمه لفظ 'أربعين' ونحوه، وهذا يسير وبعيد من التكلف والتأويل، وكذا يقال في الأسلوب الثالث فالمبتدأ دلّ عليه العدد، وحذف المبتدأ المعلوم لا خلاف فيه.

أما الأسلوب الأول - بدأ الحفل حوالي الساعة السابعة - وهو من مواطن الإشكال فقد استُخدمت فيه 'حوالي' ظرف زمان، وهو توسّع لم يعرفه القدماء وقاسه المحدثون على بعض الظروف نحو 'قبل' و'بعده'، إذ تضافان إلى المكان والزمان، وقد شاع هذا الأسلوب فلا يسعنا رده.

وإذا ما أردنا أن نبقي راية الدلالة مرفوعة في هذه الأساليب فعلينا أن نقرّ بشيئين: أوّلهما أنّ 'حوالي' استعملت في غير المكان، والثاني أنها باقية على ظرفيتها، والفاعل أو المبتدأ في التركيب الذي يفتقر إلى أحدهما يحدّه المقام. وقد حَسَمَ قرار المجمع الأول، واضطرب في الثاني.

(١) ينظر شرح الكافية الشافية: ١/٢٦٨، شذور الذهب: ١٦٦، المغني: ٧٩٢، المص: ١/٥١٢، شرح الأشموني/ حاشية

الصبان: ٢٦٣.

(٢) المغني: ٧٩٢.



أَنَا كَبَاحِتُ أَقْرُرُ هَذَا الرَّأْيَ

جاء في قرار المجمع:

يُجِيزُ الْمَجْمَعُ قَوْلَ الْكِتَابِ: أَنَا كَبَاحِتُ أَقْرُرُ كَذَا عَلَيَّ أَحَدٍ وَجِهَيْنِ: أَنْ تَكُونَ الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ أَوْ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ زَائِدَةً^(١).

قدم الأستاذ عبد الله كَثُون (ت ١٩٨٩م) عضو المجمع إلى مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين سنة (١٩٧٢) بحثاً بعنوان الكاف التمثيلية عرض فيه لهذا الأسلوب، وقد استعرض معاني الكاف عند النحاة وأجاز هذه الكاف من أربعة وجوه، الأول: أن تكون دالة على التعليل وهذا يشبه قولهم: الوالي كأحد رجال السلطة يجب أن يحتفظ بهيبته، والتقدير لأنه من رجال السلطة^(٢)، والثاني: أن تكون زائدة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(٣)، والتقدير ليس شيء مثله، والثالث: أن تكون تشبيهاً، وما يستشهد به على هذا الوجه قول أبي حيان في البحر: تقول العرب مثلك لا يفعل كذا، يريدون به المخاطب؛ لأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص، وهو من باب المبالغة^(٤)، والوجه الرابع: أن تكون هذه الكاف اسماً بمعنى مثل، فتصبح الكاف في قولنا: أنا كباحث منصوبة على الحال^(٥). فأحاله المؤتمر إلى لجنة الأصول^(٦).

وفي مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين وفي الجلسة الثامنة والعشرين بعد المناقشات رد المجلس بحث الكاف التمثيلية إلى لجنة الأصول لإعادة النظر. وقد أعيد إحياء النظر في هذا الأسلوب في الدورة الثانية والأربعين؛ أي بعد أربع سنوات، إذ قدم الدكتور محمد رفعت

(١) في أصول اللغة: ٣/١٨٧، صدر في الدورة (٤٢) في الجلسة الثامنة للمؤتمر.

(٢) الكاف التمثيلية، الدورة (٣٧): ٦.

(٣) الشورى: ١١.

(٤) البحر المحيط: ٧/٤٨٨.

(٥) الكاف التمثيلية: ٨.

(٦) محاضر الدورة (٣٧): ٣٧.



(ت ١٩٨٤م) الخبير باللجنة بحثاً فيها، أثنى على ما جاء به الأستاذ عبد الله كُنُون (ت ١٩٨٩م)، واستعرض ما خَرَجَ به هذا الأسلوب، وانتهى إلى تجويز وجهين: أن تكون الكاف للتشبيه، وأن تكون زائدة. ومما استشهد به على الزيادة قول بعض العرب: كيف تصنعون الأقط، قال: كَهَيْنٌ^(١)، أما التشبيه عنده فلغرضِ المبالغة، فالأصلُ أن تقول في هذا الأسلوب: أنا باحثاً أقرّر كذا وكذا؛ أي أقرّره في حال كوني باحثاً، فإذا زِدْتَ الوصفَ تشبيهاً فقد زدتَ مبالغةً في الوصف^(٢).

وفي أثناء عَرْضِهِ على المجلس عارضه محمد بهجة الأثري (ت ١٩٩٦م) وقال: لسنا مكلفين تخريج كلام عاميٍ يشيع على السنة الناس^(٣)، وآيده الأستاذ علي النجدي (ت ١٩٨٢م) وقال هذه الكاف لا تفيد تشبيهاً فالقائل يريد أن يقول: أنا باعتباري باحثاً، كما آيده سعيد الأفغاني (ت ١٩٩٧م)، قال: إننا منذ ثلاثين عاماً أو يزيد كُنّا نسمي هذا الكاف الكاف الفرنسية، والتعبير الصحيح أنا باعتباري باحثاً أو بصفتي باحثاً^(٤).

ومن آيده عباس حسن، وقال: التعبير قديم ومنصوص على صحته، وهو أيضاً مقبول من الناحية اللغوية، فكثير ما نقول، أنا كقارئ للقرآن أفعل كذا وكذا، وهو يشير بقوله إلى ما جاء عن ابن الأثير في باب التجريد- وليس التحرير كما في حاشية القرار في الأصول- وقد ذكّر ذلك من قبل^(٥).

بادئاً لقد أحسن الجمع بقبول هذا الأسلوب، وما ذكره الأستاذ الأثري من أنه كلامٌ عاميٌ ولسنا مكلفين بتخريجه بجانب جادة الصواب؛ لأن العامة لا تعرفه، والمترجمون هم الذين أدخلوه إلى العربية، وتلقاه المثقفون بالقبول فشاع على ألسنتهم وأقلامهم. فهذا أسلوب دخيل إلى العربية بلا شك، ولعله دخل من الإنجليزية، وعلى وجه الخصوص كلمة "as" أما ما ذكره الأستاذ عباس حسن من أن التعبير قديم ومنصوص عليه فالواقع اللغوي يجافيه.

(١) ينظر الأنتصاف: ٢٩٩/١.

(٢) في أصول اللغة: ١٨٩/٣.

(٣) في أصول اللغة (الحاشية): ١٨٧/٣.

(٤) نفسه: ١٨٣/٣.

(٥) محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٣٦.



فمن من الجلي أن القدماء لم يعرفوا هذا الأسلوب، والذي أشار إليه الأستاذ عباس حسن ذكره ابن الأثير في باب التجريد تعليقاً على كلام لأبي عليّ الفارسي أن العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامناً فيه كأنه حقيقته ومحصوله، فيخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من الإنسان كأنه غيره، وهو هو بعينه نحو قولهم: لئن لقيت فلاناً لتلقين به الأسد، ولئن سئلت لتسألنّ منه البحر وهو عينه الأسد والبحر. وقد ردّ ابن الأثير كلام أبي عليّ في عدّه هذا من التجريد، وقال: هذا تشبيه مضمّر الأداة، إذ يحسن تقدير أداة التشبيه فيه، وبيان ذلك أنك تقول: لئن لقيت فلاناً لتلقين به كالأسد، ولئن سألته لتسألنّ منه كالبحر^(١).

ولئن كان هذا الذي قصده عباس حسن فهو مختلف عن الأسلوب الذي نعالجه، فهذا تشبيه خالص ولا غرض له غير ذلك، وإن أشبه في الشكل الأسلوب الحديث. وهذا الذي ذكره ابن الأثير لم يتفرّد به، وقد عرض له النحاة حينما تكلموا على الكاف الاسمية كقول الشاعر: هل تتهون ولن ينهى ذوي شططٍ كالطعن...، وقول آخر: وإنك لم يفخر عليك كفاخر.. وآخر: ورحناً بكابن الماء...^(٢).

والنحويون يذكرون للكاف ستة معان: التشبيه والتعليل والزيادة والاستعلاء والمبادرة، والسادس أن تكون اسماً كباقي الأسماء^(٣)، والتشبيه هو المعنى الأصيل في كلّ ذلك^(٤). والاستعلاء والمبادرة لا مجال للكلام عليهما، فهما مستبعدان في هذا الأسلوب، واسميّة الكاف التي ذكرها الأستاذ كئون من الأجدى استبعادها فجّلّ النحاة يردّها، ولا وجه لتخريج هذا الأسلوب عليها. والدلالة تردّد أن تكون على التعليل كما ذهب الأستاذ كئون. فلئن خرّج مثاله عليها وهو فلان كوزير لا ينبغي له أن يتعاطى التجارة فكيف يخرج شهدت الاجتماع كوزير؟

وقد اختار الجمع أن يخرج الكاف في هذا الأسلوب على وجهين: أن تكون زائدة أو أن تكون للتشبيه. وقد جانب جادة الصواب في تخريجه هذه الكاف على الزيادة - فيما أرى -

(١) المثل السابق: ١/٤٠٩.

(٢) ينظر سر الصناعة: ١/٢٨٦، رصف المباني: ١٩٥، الجنى: ٨٢، والارتشاف: ٢/٤٣٩، والمعم: ٢/٣٦٤.

(٣) المغني: ٢٣٤، المعم: ٢/٣٦٢.

(٤) ينظر الارتشاف: ٢/٤٣٥، المعم: ٢/٣٦٢، والصبان: ٢/٣٣٧.



فمن الواضح أن هذه الكاف نتاج الترجمة سواء أكانت لـ"as" أو لغيرها من اللغات الأخرى، وهذه الكلمات ليست بزائدة في لغتها، هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى الشواهد التي تحمل هذه الكاف الزائدة شواهد شاذة وغريبة زيادة على قتلها، وإذا استثنيا ما يدور في كتب النحاة من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فالشواهد الأخرى معزولة وقديمة، ولم يحتضها أحدٌ ممن أطلعنا على آثارهم، فضلاً عما تفضي إليه من لبس، واضطراب النحويين فيها بادٍ في مصنفاتهم، ومن هذه الشواهد الدائرة على هذه الكاف "وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ"، وقول الشاعر: "فَصِيرُوا كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ" وقوله: "لَوْ أَحِقُّ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَأَلْمَقْتُ" وهما لرؤبة (ت ١٤٥هـ)^(١)، وأين ما يقوله هؤلاء الشعراء مما نحن فيه؟ لهذا كله كان الأجدى أن يضرب المجمع صفحاً عن مسألة الزيادة، فهذا الأسلوب لا يمت إليها بصلة.

أما التشبيه فلعل الناظر إليه أول وهلة ينفر منه ويرده؛ لأن القول: أنا كوزير يعني أنني لست وزيراً، وقد قال ذلك الدكتور أحمد عمّار: في أثناء مناقشته أسلوب أكرم الضيف بوصفه عربياً^(٢). غير أننا إذا أنعمنا النظر وجدنا فيه ملمحاً للتشبيه، فالقول: أنا كوزير يدل على أن هذا الشخص بما يُسند إلى نفسه من الفعل يشبه أي شخص مثله يتبوأ هذا المنصب، وملمح التشبيه هنا جلي، وليس كما فسّر الدكتور عمّار، ولا يتضمن هذا الأسلوب محذوفاً مقدراً كما ذهب إليه الدكتور رفعت، فهو أسلوب قائم بذاته. وتقدير: أنا كوزير أن كشخص وزير فيه من الركافة ما لا يخفى، فضلاً عن افتقاره لدلالة الأسلوب الأصيل. قال ابن جنّي: إن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامة على كل حال قبيح، وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض^(٣).

على أن التشبيه في هذه الكاف ليس خالصاً؛ أي أن المسألة فيها ليست تشبيهاً وحسب كما يُوصي المجمع، بل إن كاف التشبيه شُحنت بمعنى مستحدث هو الحديث عن الوظيفة أو المهنة أو الصفة أو المقام الذي يتحدث منه القائل، فالأسلوب بهذه الكاف يتبه

(١) ينظر سيبويه: ٤٠٨/١، سر الصناعة: ٢٩٢/١، معاني الحروف للرماني: ٤٩، المغني: ٢٣٩.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٢): ٤٨٥.

(٣) سر الصناعة: ٢٨٤/١.



السامع على الموقع الذي ينطلق منه المتحدث، وهذا ملمح لا يفارقه، وكان على القرار أن يلتفت إليه ويسجله. ولعل أول من ترجمه لم تُسغه عربيته أن يقول: أنا وزيراً أو باحثاً كذا وكذا، فاستخدم هذه الكاف، وقد أصبح هذا الأسلوب منتشرأً وشائعاً بين الكتاب وعلينا أن نُقرَّ بجدائته، وبتفرد معنى الكاف فيه.

وثمة من لم يقنع بهذا الأسلوب فترجمه على شكل آخر وهو أنا بوصفي وزيراً، ولكنه وجد من يخطئه أيضاً، فكان أن أصدر فيه المجمع قراراً، هو موضوع الأسلوب الآتي.



أَكْرَمُ الضَّيْفِ بِوَصْفِي عَرَبِيًّا أَوْ بِصِفَتِي عَرَبِيًّا

جاء في قرار الجمع:

يُشِيعُ اسْتِعْمَالَ مِثْلِ هَذَا الْأَسْلُوبِ فِي اللَّغَةِ الْمَعَاصِرَةِ، وَهُوَ أَسْلُوبٌ مُخَدَّثٌ، يَبْدُو فِي تَوْجِيهِهِ بَعْضُ الْعُمُوضِ، كَمَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ عَلَى غَيْرِ الْمَأْتُورِ عَنِ الْعَرَبِ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنَا - عَرَبِيًّا - أَكْرَمُ الضَّيْفِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَقَدْ دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا، وَأَنْتَهَتْ إِلَى أَنَّ كُلًّا مِنْ 'وَصَف' وَ'صِفَة' مَصْدَرٌ لِلْفِعْلِ 'وَصَفَ' وَهُوَ فِعْلٌ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ أُضِيفَ هَذَا الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ وَخَذِفَ مَفْعُولُهُ، وَالْمَعْنَى: يُوصَفِي أَوْ صِفْتِي لِنَفْسِي عَرَبِيًّا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كِلَا الْمَصْدَرَيْنِ مُضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ، وَأَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ هُوَ الْفَاعِلُ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى يُوصَفِي غَيْرِي أَوْ صِفْتِي إِيَّاي، وَتَكُونُ كَلِمَةُ 'عَرَبِيًّا' حَالًا عَلَى كِلَا الْفَرَضَيْنِ. وَلِهَذَا يَرَى الْمَجْمَعُ إِجَازَةَ الْأَسْلُوبِ فِي الْمَعْنَى الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِيهِ^(١).

وقد قدّم الأستاذ علي النجدي مذكرةً في هذا الأسلوب ذكرَ فيها أصلَ الوصفِ والصفةِ صرفيًّا، كما استعرضَ فيها أحوالَ المصدرِ العاملِ مع فاعله ومفعوله، وخلصَ إلى أَنَّ هذا الأسلوبَ من قبيلِ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ وَصَفٍ أَوْ صِفَةٍ إِلَى فَاعِلِهِ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ يَأْتِي الْمَتَكَلِّمَ، ثُمَّ عَدِمَ ذِكْرَ الْمَفْعُولِ، وَلَوْ ذُكِرَ لَقِيلَ: وَصَفِي أَوْ صِفْتِي نَفْسِي عَرَبِيًّا، فَ نَفْسٌ هِيَ الْمَفْعُولُ، أَمَّا عَرَبِيًّا فَحَالٌ مِنْ يَأْتِي الْمَتَكَلِّمَ، وَأَنْتَهَى إِلَى جَوَازِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي عَلَى أَصْلٍ مُقَرَّرٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ بِلَا خِلَافٍ^(٢).

وفي أثناء المناقشة رأت اللجنة أَنَّهُ يُمْكِنُ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مُضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ وَالْفَاعِلُ مَحذُوفٌ، وَالْمَعْنَى بَوْصَفِي عَرَبِيًّا أَوْ صِفْتِي إِيَّاي وَنَحْوَ ذَلِكَ. كَمَا رَأَتْ اللَّجْنَةُ أَيْضًا أَنَّ وَصَفِي أَوْ صِفْتِي بِمَعْنَى: مَوْصُوفِي، بِالإِضَافَةِ إِلَى يَأْتِي الْمَتَكَلِّمَ دُونَ تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ مِنْ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ^(٣).

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٥٨، صدر في الدورة (٤٢) في الجلسة (٩) والجلسة (٢٧) من مجلس الجمع.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ٤٠/٢.

(٣) محاضر جلسات الدورة (٤٢): ٤٨٥.



وكما ذكرتُ سابقاً فهذا الأسلوب هو الوجه الآخر لقولهم: أكرم الضيف كعربي" وهو عائدٌ- على الأغلب - إلى اختلاف المترجمين في نقل التعبير الأصيل، أنا عربياً ونحو ذلك. ومما لا شكّ فيه أنّه يجري على الأصول العربية المقرّرة بلا خلاف، أما من حيث النسق الذي هو عليه فلا شك في أن الأساليب العربية الماثورة لا تعرفه ولم تُسبق إليه.



صَارُوخُ أَرْضِ جَوْ

جاء في قرارالمجمع :

يُشِيعُ فِي اللُّغَةِ الْمُعَاَصِرَةِ قَوْلُهُمْ: 'صَارُوخُ أَرْضِ أَرْضِ، وَأَرْضُ جَوْ، وَجَوْ أَرْضِ، وَهُوَ تَرْكِيبٌ يَخْفَى وَجْهُ ضَبْطُهُ وَتَخْرِيجِهِ.

ذَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا التَّرْكِيبَ وَأَنْتَهتْ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ: أَنَّهُ صَارُوخٌ يَنْطَلِقُ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى الْجَوْ، أَوْ مِنَ الْجَوْ إِلَى الْأَرْضِ...إلخ.

كَمَا أَنْتَهتْ إِلَى أَنَّهُ مِنْ أَسَالِيبِ الْإِضَافَةِ فَالْكَلِمَةُ الْأُولَى- وَهِيَ صَارُوخٌ- تُضَبِّطُ عَلَى حَسَبِ مَوْقِعِهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَهِيَ إِضَافَةٌ إِلَى كَلِمَةِ 'جَوْ' أَوْ 'أَرْضِ'، الَّتِي هِيَ إِضَافَةٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا.

وَلِهَذَا تَرَى اللَّجْنَةُ إِجَازَةَ هَذَا التَّعْبِيرِ فِي الْمَعْنَى الَّذِي يَسْتَعْمِلُهُ الْمُعَاَصِرُونَ فِيهِ^(١).

وقد قدّم الأستاذ علي النجدي ناصف مذكرة عرض فيها ما يشيع من هذه الأساليب: 'صاروخ أرض جَوْ، والأرض جَوْ'...، وخرَجَ الأسلوب الأول وما يشابهه على العطفِ بالواو؛ أي على معنى صاروخ الأرض والجو، ومثل له بقول الفرزدق يرثي محمداً أخا الحجّاج (ت ٩٥هـ)، ومحمداً ابنه^(٢):

إِن الرزّة لا رزية مثلها فقدانٌ مثلٍ عمداً ومحمداً

وذهب إلى أنّ هذا الأسلوب يمكن أن يكون من قبيل المركب الإضافي وتكون الإضافة للتخصيص، فيضاف لفظ صاروخ إلى اللفظ الذي بعده، ويضاف هذا إلى تاليه، أما الوجه الآخر فيكون من قبيل التركيب المزجي، على الوجه الذي يُعرب فيه الجزء الأوّل حسب العوامل، والجزء الثاني مجروراً بالإضافة.

القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٦٧، صدر في الجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٤٣) وبالجلسة (٢٤) من مجلس المجمع في الدورة نفسها.

(١) ديوانه: ١٤٦.



أما الأسلوب الآخر: وهو صاروخ الأرض جو؛ بتعريف الأرض فقد ذهب فيه مذهباً آخر، فقد صوّبه وقال: الوجه فيه أن يقال صاروخ الأرض والجو، وتبني فيها الكلمتان على الفتح كما تبني الأعداد المركبة^(١).

وذهب عبد السلام هارون في أثناء المناقشات إلى أن في الكلام محذوفاً تقديره 'مساره' أي صاروخ مساره من أرض إلى جو، وقد رفض إبراهيم أنيس تقدير واو العطف^(٢). وإذا ما عدنا إلى هذا الأسلوب وجدناه أحد مدخلات الترجمة^(٣)، على النحو الآتي:

صاروخ أرض-جو Surface- To- Air missile

صاروخ جو-أرض Air- To- Surface missile

صاروخ جو-جو Air- To- Air missile

ونلاحظ أن هذا الأسلوب مشفوع بشرطة لينبه القارئ على أنه يحمل معنى خاصاً. وقد أصاب قرار المجمع في دلالة هذا الأسلوب، فصاروخ أرض-جو هو الصاروخ المنطلق من الأرض إلى الجو، والتعبير بالإنجليزية يؤكد هذه الدلالة. كما أصاب حينما عده من أساليب الإضافة، أما تخريبه لهذه الإضافة ففيه نظر؛ ذلك أن ضبط الكلمة الأولى حسب موقعها ثم إضافتها إلى ما بعدها وإضافة هذه إلى التي تليها مما لا نظير له في الاستخدام.

وقد أحسن المجمع إذ لم يلتفت إلى تخريج الأستاذ علي النجدي من أن هذا الأسلوب من قبيل العطف بالواو المحذوفة؛ لأن دلالته تختلف تماماً عن دلالة العطف بالواو وما استشهد به من قول الفرزدق لا يمت إلى هذا التركيب بصلة. كما أحسن المجمع حينما تجاهل الأسلوب الذي ذكره الأستاذ النجدي 'صاروخ الأرض جو؛ لأنه لا يخرج عن الإطار العام لهذه الأساليب، ومعالجة الأستاذ علي النجدي له لم تكن موفقة في تصحيحه ولا في تخريبه، مع ملاحظة أن هذا الأسلوب غير مستخدم. والذي ذهب إليه عبد السلام هارون يزيد المسألة تعقيداً.

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ٦٧ / ٢.

(٢) محاضر جلسات مجلس الدورة (٤٣): ٣٤٧.

(٣) ينظر: القاموس العسكري الحديث: ٦٨، والقاموس العسكري الفني الحديث: ٦٤.



أما إذا أردنا أن ننظر إلى هذا الأسلوب نظرة واقعية تنجم من طبيعة دلالاته واستخدامه فسنراه لا يخرج عن أن يكون نمطاً من أنماط التركيب المزجي ولكنه تركيب مبني على تسكين الجزأين، والجزآن في محل جر مضاف إليه، أما القول بإضافة الأول إلى الثاني فليس مستعملاً وغير مستساغ، ولم ينطقه أحد على هذه الشاكلة.

وينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا أن هذا الأسلوب ميدانه الصحافة، والدوريات المعنية بالشؤون العسكرية، والأنباء العسكرية بالتحديد، ويؤدي غرضاً أقرب ما يكون إلى المصطلح، وعلينا أن نعامله على هذا الوجه. وها نحن بعد ثمانية وعشرين عاماً لم نسمع أحداً في نشرات الأخبار ولا في غيرها يقول: صاروخ أرض جو، هذا هو واقع هذا الأسلوب، ومادامنا قد أقررنا بقبوله، فينبغي أن نخرجه تخريباً، يمثل نطقه واستخدامه، وإلا فسيبقى قرار المجمع في وادٍ والمستخدمون له في وادٍ آخر.



حَبْدًا لَوْرَضِيَّتْ

جاء في قرار المجمع:

يُرَى الْمَجْمَعُ أَنَّهُ يَجْرِي عَلَى السِّيَةِ الْكَثِيرِينَ مِنَ الْكُتَابِ الْمُعَاَصِرِينَ قَوْلَهُمْ: حَبْدًا لَوْرَضِيَّتْ.

وَهُنَاكَ مَنْ يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ بِمَقُولَةٍ: إِنَّ لَو الْمَصْدَرِيَّةَ إِثْمًا تَأْتِي بَعْدَ فِعْلِ يُفِيدُ التَّمْنِيَّ، وَحَبْدًا لَا تُفِيدُهُ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْكَثْرَةِ مِنْ أُمَّلِئِهَا الْقَدِيمَةِ، وَمِنْهَا أُمَّلَةٌ قَدِيمَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ فِي الشُّعْرِ وَرَدَّتْ فِيهَا لَو الْمَصْدَرِيَّةُ بَعْدَ أَفْعَالٍ لَا تُفِيدُ التَّمْنِيَّ وَيُمْكِنُ أَنْ تُعَدَّ لَو فِي الصَّبِيغَةِ لَيْسَتْ مَصْدَرِيَّةً وَإِنَّمَا لِلتَّمْنِيَّ الْخَالِصِ.

وَبِذَلِكَ تُكُونُ صَبِيغَةٌ حَبْدًا لَو رَضِيَّتْ وَمَا يُمَائِلُهَا فِي الْكِتَابَاتِ الْعَصْرِيَّةِ سَائِغَةٌ مَقْبُولَةٌ^(١).

لعلَّ أولَ من أثارَ هذه المسألة هو الأستاذ أحمد العوامري (ت ١٩٥٦م) في مقالته التي نشرها في الجزء الأول من مجلة المجمع بعنوان 'بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة' وعرضَ فيها فيما عرضَ لأسلوبِ حَبْدًا لَو حصلَ كذا وقد خطَّاه مستنداً إلى رأي ابن مالك ومن على مذهبه من الأئمة، من أن أكثرَ وقوعِ لَو المصدريَّة بعد وَدَّ وَيَوَدُّ وَأَحَبُّ وَيُحِبُّ وتَمْنَى وَيَتَمَنَّى، وذهبَ إلى أن حَبْدًا لا تفيد معنى التمني وليس فيها معناه مطلقاً، وإنما معناها المدح أو الذم، ولا يمكن أن تعدَّ لَو في هذا الأسلوب شرطية؛ لأنَّ هذا سيفضي إلى العبث في أسلوب حَبْدًا المتعارفِ عليه، وهو يُضاهي المثلَّ في ثبوته. ويتتهي إلى أن الصحيح في هذا الأسلوب أن تُسْتَبَدَلَ بِحَبْدًا وَدَّ أو نحوها فنقول: وَدَدْتُ لَو حضرَ صديقي^(٢).

واللافتُ للنظر أن المجمع اتخذ قراراً في الدورة الرابعة والعشرين يميزُ أسلوباً مماثلاً حَبْدًا لَو اتَّحدَ المصريون^(٣)، ولم تُذكر فيه بحوثٌ، ولا أُشير إليه في حاشية القرار الثاني، ولم

(١) مجموع القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٣٩، صدر في الجلسة الرابعة من مؤتمر الدورة (٤٩) والجلسة الخامسة والعشرين من مجلس المجمع.

(٢) مجلة المجمع ١: ١٥٦.

(٣) مجموع القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ٨١.



تُذكر دواعي صدور القرار الثاني، وما استدركه على القرار الأول. ولم أطلع على حيثيات القرار في الدورة التاسعة والأربعين؛ لأنها لم تُطبع.

وبعد زهاء نصف قرن- من بحث العوامري- في الدورة التاسعة والأربعين (١٩٨٣) بعث الدكتور شوقي ضيف (رحمه الله) هذا الموضوع من جديد، وقدم فيه مذكرة تصحيحية إلى لجنة الألفاظ والأساليب، ذكر فيها أن وقوعَ لَوْ المصدرية بعد الأفعال التي ذكرها هو الأغلب، أما ما جاء به النحاة من الشواهد على غير ذلك فليس شاذاً، وإنما الشيخ العوامري هو الذي وَسَمَهُ بالشذوذ، وذكر الدكتور شوقي ثلاثة شواهد على ذلك:
قول قُتَيْلَةَ بنتِ الحارث (ت ٦٤٠م)^(١):

ما كان ضَرْكُ لو مَنَّتْ، ورَبِّما
مَنْ الفتى وهو المَغِيظُ الْمُخْتَقُ
وقول الأعشى (ت ٦٢٤م)^(٢):

ورَبِّما فات قَوماً جُلَّ أمرُهُمُ
من التائي وكان الحَزْمُ لو عَجَلوا
وقول امرئ القيس (٥٨٠م)^(٣):

تجاوزتُ أحراساً عليها ومعشراً
عليّ حِراساً لو يُسْرُونَ مَقْتَلِي

وانتهى إلى أن حبذا في هذا الأسلوب مُشْرَبَةٌ بشيء من التمني، كما تبني رأياً آخر ذكره الأستاذ عبد السلام هارون في أثناء المناقشات، وهو قبول هذا الأسلوب على أساس أن لَوْ فيه ليست مصدرية، وإنما هي للتمني، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾^(٤). وفي مثل لَوْ تأتي فتحدثني، أما بخصوص حبذا فمحذوف يدل عليه السياق^(٥).

(١) ينظر الجني: ٢٨٨، المغني: ٣٥٠.

(٢) وليس في ديوانه، وينظر المغني: ٣٥٠، والأشموني / حاشية الصبان: ٤٩/٤.

(٣) ديوانه: ١١٤، وينظر المغني: ٣٥٠، والحزاة: ٢٥٣/١١.

(٤) البقرة: ١٧٦.

(٥) كتاب الألفاظ ولأساليب: ٣٠١/٢.



وإذا ما عُدنا إلى بحث الشيخ العوامري وجدناه يردّ الأسلوب رداً قاطعاً استناداً إلى ما ورد من الطريقة المثلى لاستخدام "حبذا"، التي لا تكون إلا للمدح أو الذم. وعلى هذا فالوجه الصحيح عنده لهذا الأسلوب المحدث وددت لو رضيت غير أن الحقيقة اللغوية الساطعة تقرر أنه ليس من شأننا ولا من شأن الشيخ - رحمه الله - أن نفرض على الكتاب ما يستخدمون، ما كان لاستخدامهم وجهاً. فهذا ليس من عمل اللغوي، وهذان الأسلوبان مستخدمان جنباً إلى جنب في أساليب الكتاب.

"وحبذاً في أصل وضعها تدلّ على المدح، وعلى الذم في صيغتها السلبية لا حبذاً، وهذا ما جاءت به النصوص المستشهد بها، ولا يسعنا إلا موافقة الشيخ العوامري في ذلك، ولكنها لم تلتزم هذه الدلالة، كما هو بيّن في هذا الأسلوب المحدث. ومن الجدير بالذكر أن جُلّ النحاة لم يذكروا "كو" في الحروف المصدرية، وأوّل من يردّ إليه هذا المعنى الفراء، وقد ذكره في "معاني القرآن"^(١)، ونسب ابن مالك هذا الوجه إلى أبي عليّ وأبي البقاء العكبري"^(٢).

أما بحث الدكتور شوقي ضيف فلي وقفه مع الأبيات التي ذكرها، وتعليقه عليها، ولنأخذ قبلاً ما قاله النحويون في "كو" المصدرية. قال ابن مالك: "وأكثر وقوع لو هذه بعد و"ود" ويود" أو ما في معناهما"^(٣)، وقال المرادي: "ولا تقع "كو" المصدرية غالباً إلا بعد مفهم ثم نحو "يود"^(٤). وقال ابن هشام في المغني: "وأكثر وقوع هذه بعد و"ود" ويود"^(٥) وذكر ذلك بعينه في أوضح المسالك"^(٦)، وتبعهم الأشموني"^(٧).

(١) ينظر معاني القرآن: ١٧٥/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٢٨/١، وينظر المغني: ٣٥٠، والتصريح: ٢٥٥/٢.

(٣) نفسه: ١٢٨/١.

(٤) الجني: ٢٨٨.

(٥) المغني: ٣٥٠.

(٦) أوضح المسالك: ٢٠٥/٤.

(٧) حاشية الصبان: ٤٨/٤.



وسياق الكلام واضح فهؤلاء العلماء يتكلمون على غلبة وقوع كَو المصدرية بعد الفاظٍ بعينها تدلّ على التمني، لا معنى التمني، وعلى هذا خرّجت الأبيات المستشهد بها من هذا الباب، غير أننا نجد الدكتور شوقي يعلّق عليها قائلاً: وهي أمثلة تشفع لحيء كَو مصدرية غير مسبوقه بما يفيد التمني، وقد تبنتى الجمعُ هذه العبارة بنصّها. والأمرُ على غير ما ذكر الدكتور شوقي؛ لأن كَو في الأبيات وإن لم تسبق بالفاظ صريحة في الدلالة على التمني فقد أفادت التمني، ودلالته عليه واضحة. ففي بيت امرئ القيس نراه يتجاوز أحراساً يتمنون مقتله، والأعشى يتمنى على هؤلاء التعجيل، وينعى عليهم بطأهم، أما قتيلة فكانت تمنى على الرسول صلى الله عليه وسلم لو أطلق أخاها وعفا عنه.

وعلى هذا فهذه الشواهد في سياق التمني لم تخرج عنه، ولقد وقعت عند الرضي على ما يؤكد ذلك؛ إذ قال في كلامه على الحروف المصدرية: «ومنها كَو إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾^(١)، وقال: «عليّ حراساً لو يسرون مقتلي»^(٢)، وهذا النصّ الفريد يوضح حال كَو المصدرية توضيحاً مقامياً لا مقالياً، فقد أدخل بيت امرئ القيس؛ لأنه ذهب إلى السياق الذي ورد فيه، بينما أخرج التحويون؛ لأنهم نظروا من قبل اللفظ.

وأما ما ذكره الأستاذ عبد السلام هارون وأيده الدكتور شوقي ضيف وتبناه قرأه الجمع من أن كَو في هذا الأسلوب ليست مصدرية، وإنما هي للتمي قياساً على قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ﴾^(٣)، ومخصوصاً حبذا يدلّ عليه السياق فتكلّفه ظاهر. فدلالة هذا الأسلوب جلية ولا حاجة للتأويل، فضلاً عن أن كَو التي للتمي لها الصدارة، وهي ليست كذلك ههنا، إلا إن جنحنا إلى ضروب من التأويل والتقدير.

قصارى القول في هذا الأسلوب أن حبذا ضمنت معنى التمني، ودلالته لا تدع مجالاً للشك في ذلك، فحبذا لو رضيت يتمنى فيه المتحدث على سامعه أن يرضى؛ لأنه غير

(١) القلم: ٩.

(٢) شرح الكافية: ٣٨٧/٢.

(٣) البقرة: ١٦٧.



راضٍ، بينما لو دلّت على أصلها وهو المدح لكانت تمدح رضى هذا السامع، فرضاه حاصل ومستساغ، وهذا ما تنفيه الدلالة.

وكان على المجمع أن يتنبّه إلى هذا السياق فدلو في كل شواهدة لم تخرج عن التمني، وكان أجدى لو نصّ قرار المجمع على أن حبذا في هذا الأسلوب سُحنت بمعنى جديد هو التمني، ولما كانت لولو تلو الفعل الدالّ على التمني لفظاً أو معنى جاز أن تقع بعد حبذا في هذا الأسلوب.



سَوَاءٌ كَذَا أَوْ كَذَا

جاء في قرار المجمع:

يُشِيعُ فِي اللُّغَةِ الْمُعَاصِرَةِ قَوْلُهُمْ: سَوَاءٌ كَذَا أَوْ كَذَا، وَقَوْلُهُمْ: سَيِّانٌ كَذَا أَوْ كَذَا، وَقَوْلُهُمْ: لَا خِلَافَ بَيْنَ هَذَا أَوْ ذَلِكَ.

وَقَدْ يَرَى بَعْضُ نِقَادِ اللُّغَةِ أَنَّ اسْتِعْمَالَ أَوْ فِي هَذِهِ العِبَارَاتِ عَلَى غَيْرِ الصَّوَابِ، فَالْمَقَامُ مَقَامُ جَمْعٍ يَسْتَدْعِي العَطْفَ بِأَدَاتِهِ وَهِيَ الواوُ. وَقَدْ دَرَسَتْ اللُّجْنَةُ هَذِهِ الاسْتِعْمَالَ العَصْرِيَّةَ، وَأَنْتَهتْ إِلَى إِجَازَتِهَا اسْتِنَاداً إِلَى أَنَّ جَمَهْرَةً كَبِيرَةً مِنَ النُّحَاةِ يَنْصَوْنُ عَلَى أَنَّ مِنْ مَعَانِي أَوْ مُطْلَقِ الجَمْعِ، يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ المُرُويُّ مِنَ الشُّوَاهِدِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ شِعْراً وَنَثْراً^(١).

وكان الأستاذ على النجدي قد قدم بحثاً في الدورة السابقة يتحدث فيها هذه الأساليب، ذاكراً وجه الانتقاد لها، فالمقام فيها مقام تسوية بين الفريقين، إذ التسوية والبيئية لا تكونان إلا في مقام التعدد، والواو هي التي تدلّ على الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، أما أَوْ فإنها لأحد الشئيين أو الأشياء، وقد أيد الأستاذ النجدي مذهب الكوفيين والأخفش والجرمي من البصريين في دلالة أَوْ على معنى الواو، والجمع بين المتعاطفين، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٢) فالعنى عندهم ويزيدون، ويقول الشاعر:

وكان سيّان أن لا يسرّحوها نَعَمًا أو يسرّحوه بها واغبرت السُّوح^(٣)

وقد تبنت اللجنة ما جاء في هذا البحث، إلا أن المؤتمر ردّها، فقد رأى سعيد الأفغاني (ت ١٩٩٧م) أن اللغة بريئة من الخلط بين معنيي أَوْ وألواو، والشواهد المسوقة غير

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٤٨/٢، صدر في الجلسة التاسعة من مؤتمر الدورة (٤٥)، والجلسة (٣٢) لمجلس المجمع.

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٤٩/٢.



صالحة للاحتجاج، فالواو في الآية الكريمة على معنى 'بل'، والشاهد محرف وملفق من شطرين، وعلى هذا فهو خطأ، ولا سند له من كلام العرب، وآيده الدكتور محمود الصياد (ت ١٩٨٣م)^(١).

وعاد الأستاذ على النجدي في الدورة التالية -الخامسة والأربعين- فقدم بحثاً ضافياً في هذه الأساليب، راداً على من رفض الشاهد الشعري؛ ذلك أنّ الاختلاف في رواية الشاهد لا تنفي الاحتجاج به، كما استظهر بقراءة جعفر بن محمد فأرسلناه إلى مئة ألف ويزيدون^(٢). وهذه ترجح جانب الدلالة على المصاحبة.

وإذا ما عدنا إلى حَمَلٍ أو على ألواو وجدنا الكثير من النحاة يجوزونه ويحتجون له أمثال: ألهروي (ت ٤١٥ هـ)^(٣)، والمالقي^(٤)، والمرادي^(٥)، وابن هشام^(٦)، وقال المالقي: 'هو قليل لا يقاس عليه'^(٧)، وأسند السيوطي في الهمع القول بمجيء 'أو' بمعنى الواو إلى الكوفيين والأخفش والجرمي والأزهري وابن مالك^(٨). وقد أفرد الأنباري مسألة في مجيء 'أو' بمعنى الواو، ودحض فيها رأي الكوفيين، وذكر احتجاج البصريين في الرد عليهم، قال: 'وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في 'أو' أن تكون لأحد الشئيين على الإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأنّ الواو معناها الجمع بين الشئيين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى 'أو'، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر'^(٩).

(١) محاضر جلسات الدورة (٤٤): ٨٠٦.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٥١/٢، وفيما يخص القراءة المذكورة بنظر: الكشف: ٣٥٤/٣، البحر: ٣٦٠/٧.

(٣) الأزهية: ١١٣.

(٤) رصف المباني: ١٣٢.

(٥) الجنى الداني: ٢٢٩.

(٦) المغني: ٨٨.

(٧) رصف المباني: ١٣٣.

(٨) الهمع: ١٧٤/٣.

(٩) الإنصاف: ٤٨٠/٢.



وقال أبو جعفر النحاس: لو كانت إحداهما بمعنى الأخرى لبطلت المعاني^(١).
والأمر بعد ليس كما يذكر الأنباري والنحويون من شقّ المسألة بين الكوفيين والبصريين فقد
أفرد باب في كتاب أجمّل المنسوب إلى خليل اللواو التي تتحوّل أو، ذكر فيه الشواهد المذكورة
في هذا الباب^(٢)، وقد قال بها من البصريين الأخفش (ت ٢١٥هـ) والجرمي (ت ٢٢٥هـ) -
كما مر - وقطرب (ت ٢٢٦هـ)^(٣) وقال المبرّد (ت ٢٨٥هـ) في باب أو: وحقها أن تكون في
الشكّ واليقين لأحد الشيتين، ثم يتسع بها الباب، فيدخلها المعنى الذي في الواو من
الإشراك، على أنها تخصّص ما لا تخصّه الواو^(٤)، والظاهر أنّ جمهور النحويين قال بهذا.

وينبغي ههنا أن أشير إلى مذهب الفراء في ذلك، فهو يميزها في مثل قوله تعالى:
﴿وَلَا تُطْعَمُونَ مِنْهُمْ رِزْقًا وَلَا يَكْفُرُوا﴾^(٥)، ويقول: يكون المعنى في أو قريبا من معنى الواو^(٦). ولا
يرى هذا المعنى عند كلامه على قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ يَاكُمْ لَعَلَّ هُدًى﴾^(٧)، بل يرّد على
من يقول بذلك ردّاً عنيفاً، إذ يقول: العربية على غير ذلك لا تكون بمنزلة الواو ولكنها
تكون في الأمر المفضّض، كما تقول: إن شئت فخذ درهماً أو اثنين، فله أن يأخذ واحداً أو
اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة. وفي قول من لا يبصر العربية ويجعل أو بمنزلة الواو يجوز له
أن يأخذ ثلاثة^(٨). وهو كما رأينا يميز جيء أو بمعنى الواو إذا سوّغ السياق ذلك، ويردّه
حينما يؤدي إلى فساد المعنى.

أما ردّ الأفغاني لشاهد الأستاذ النجدي فمغالاة لا وجه لها، على الرغم من أننا لا
نؤيده في المعنى الذي ذهب إليه، فقد رواه كبار الأئمة وعلى رأسهم ابن جنّي^(٩)
والرضي^(١٠).

(١) إعراب القرآن: ٤٤٣ / ٣.

(٢) أجمّل في النحو: ٢٨٩.

(٣) الخصائص: ٤٦٠ / ٢.

(٤) المقتضب: ٣٠١ / ٣.

(٥) الإنسان: ٢٤.

(٦) معاني القرآن: ٣٢٠ / ٣، وينظر: ٣٢٢ / ٣.

(٧) سبأ: ٢٤.

(٨) معاني القرآن: ٣٦٢ / ٢، وينظر: ٢٥٠ / ١، ٣٩٣ / ٢.

(٩) الخصائص: ٤٦٥ / ٢، ٣٤٨ / ١.

(١٠) شرح الكافية: ٣٢٧ / ١.



وبعد فلا يسعنا تأييدُ قرارِ الجمعِ في حَمَلِ أو في هذه الأساليب على معنى الواو. فحمل أو على الواو لا يخلو من اللبس، ويمكننا حملُ المواضع التي تأولها النحاة على خروج معنى أو إلى الواو- إن سلّمنا به - على معنى بلاغي. وإذا كان ثمة ميدان رخب للخلاف عند القدماء في هذا الشأن، فإن المحدثين قد ضربوا صفحاً عن كل هذا، فلكل من أو والواو معنى خاص به؛ دفعاً للالتباس، ولا يمكن أن نعثر على قول مثل: حضر علي أو محمد بدلالة حضر علي ومحمد.

وثمة ملمح دلالي مهم في هذه الأساليب لم يلتفت إليه، فقولنا: سواء كذا أو كذا، ولا خلاف بين هذا أو ذلك، لا يمكن أن تكون أو فيه مبنية على الواو، وإذا كان النحاة قد أحصوا ثلاثة عشر معنى لأو فيما استقرؤوا من كلام العرب^(١)، فإن هذه الأساليب تحتم علينا أن ندرج لها معنى جديداً هو "التسوية" أو المساواة، فدلالتها عليه ههنا لا تُدفع، بل إننا لو التمسنا هذا المعنى في العربية لوقعنا عليه، ولعل من أبرز ذلك قوله تعالى: ﴿.. وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾^(٢)، فقد عد ابن مالك أو ههنا على معنى الواو^(٣)، ودلالتها على التسوية أو المساواة واضحة وهو معنى قوي لا يضاهيه معنى الواو، وقوامه السياق.

قصارى القول لا يمكن تأييد مجيء أو بمعنى الواو عند المحدثين؛ لأن ذلك يفضي إلى اللبس والخلط، وإذا أردنا أن نتمثل الدلالة الحقيقية لهذه الأساليب دون تكلف ولا تأويل فلا يسعنا إلا الإقرار بدلالة التسوية أو المساواة لأو ههنا، ولها ضابطان على هذا المعنى: أن يقره المقام، والثاني أن يصح إحلال الواو محل أو من حيث المعنى.

(١) ينظر: الأزهية: ١١١.

(٢) النور: ٦١.

(٣) ينظر المعنى: ٩٠.



"حَتَّى أَنْتَ يَا رَفِيقَ الْجِهَادِ"

جاء في قرار الجمع:

يُشِيعُ فِي اللُّغَةِ الْمُعَاَصِرَةِ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: حَتَّى أَنْتَ يَا رَفِيقَ الْجِهَادِ، حَتَّى أَنْتَ يَا صَدِيقِي. وَيُؤْخَذُ عَلَى هَذَا التَّعْبِيرِ، أَنْ حَتَّى لَمْ يُؤْتَرِ دُخُولُهَا عَلَى ضَمِيرِ رَفَعٍ مُنْفَصِلٍ، أَوْ اسْمِ مَرْفُوعٍ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ يَرِدْ قَبْلَهَا كَلَامٌ فَتَكُونُ غَايَةً لَهُ. وَكَرَى اللُّجْنَةُ إِجَازَةَ التَّعْبِيرِ اسْتِنَاداً لِمَا قَالَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ^(١):

فَوَاعَجَبَا حَتَّى كَلَيْبٌ نُسْبِيٌّ كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ

فَقَدَرَ جُمْلَةً لِيَكُونَ مَا بَعْدَ حَتَّى غَايَةً لَهَا؛ أَي: فَوَاعَجَبَا يَسْبِي النَّاسُ حَتَّى كَلَيْبٌ نُسْبِيٌّ^(٢).

وقد قدّم الدكتور أحمد الحوفي مذكرةً يعرضُ فيها لهذا الأسلوب، وقال: "لما تُرجمت إلى اللغة العربية قصة يوليوس قيصر؛ من أعمال شكسبير" جاء فيها قوله لصديقه برؤس: "حتى أنت يا بروتس". وخطأً بعض اللغويين في ذلك الوقت هذا الأسلوب، وقالوا إن الصواب: وأنت يا بروتس، وردّ الدكتور الحوفي هذه التخطئة، وذكر أن من مواضع "حتى" الابتداء، ولم يفرّق بين هذا الأسلوب والأساليب القديمة في استخدام حتى الابتدائية^(٣).

كما قدّم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة أخرى علّل فيها ردُّ بعض اللغويين لهذا التركيب، وأجاب في بحثه عن سؤالين، أولهما: هل يُفْتَحُ الكلام بالحرف حتى؟ وثانيهما: هل ورد في مآثور كلام العرب استعمالُ حتى في مستهلّ الكلام؟ ويجيب عن الأوّل بالنفي،

(١) ديوانه: ٣٦١.

(٢) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٢١، صدر بالجلسة (١١) من مؤتمر الدورة (٤٧)، وفي الجلسة الواحدة والثلاثين من مجلس الجمع.

(٣) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢٣٨/٢.



إذ يقول: "لا أعرف أحداً من علماء العربية ذكر ذلك صراحة في تفصيل الضوابط الخاصة باستعمالات حتى على وفارتها".

أما السؤال الثاني فيجيب عنه قائلاً: "وليس لي من جواب عن ذلك، إلا ما تصيده ابن هشام في كتاب 'مغني اللبيب'، إذ أورد بيت الفرزدق: 'فواعجبا حتى كليب..'. وأردف قائلاً: 'ولم يفت ابن هشام ما أشرنا إليه من طرفة افتتاح الكلام بالحرف حتى في توجيهه وتخريجه، إذ قال: 'ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت، يكون ما بعد حتى غاية له؛ أي: 'فواعجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني'. ويتهي إلى قوله: 'والحق أن في بيت الفرزدق وتوجيه ابن هشام ما يقطع بسلامة الاستشهاد وإي معهما من الشاهدين'^(١).

وفي أثناء المناقشات ردّ الدكتور عبد الرازق محيي الدين (ت ١٩٨٤م) هذه الأساليب، وقال: "ليس في العربية ولا في الأمثلة التي أوردها الباحثان الفاضلان ما يصلح شاهداً لقبوله، بل إن ما أورده من الأمثلة صريح بالفرق بينها وبين الأمثلة التي أوردها ودعواً إلى إجازتها وأردف قائلاً: "إن الشواهد التي أوردها من كتب النحو والأدب، جاءت فيها حتى غايةً لفعل محذوف دلّ عليه فعلٌ موجودٌ، وليس في الأمثلة التي نحن في صدها فعل موجود يدل على فعل محذوف، بل إن الموجود غير صالح لتأليف جملة، فضلاً عن أنه صالح للدلالة على جملة محذوفة"^(٢). وقال الدكتور عمر فروخ (ت ١٩٨٧م): "وقعت على هذا التعبير كثيراً في الأدب الأندلسي، وعند أبي نواس، وفي إقرارنا إياه إبعاد الشبه كون الأدب الإنجليزي هو الأصل"^(٣).

وإذا عدنا إلى بحث الدكتور أحمد الحوفي لم نوافقه على درج هذه الأساليب المحدثة تحت ما أورده من الأساليب القديمة، نحو: "أنثرت الحديقة حتى الشجرات الصغار" وأمثالها، فهذه لا تتصدر فيها حتى، كما نراها في الأساليب موضوع القرار.

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢٣٩/٢

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤٦٩.

(٣) نفسه: ٧٦٧.



أما بحث الأستاذ محمد شوقي أمين -الذي انبنى عليه قرار المجمع- فإننا نؤيد ما ذهب إليه من دَرَج بيت الفرزدق تحت هذه الأساليب المحدثه، وهو بلا شك من نواذر الشواهد، ولم يلتفت إليه النحويون حق الالتفات، غير أننا لا نؤيده فيما تباع فيه ابن هشام من حتمية تقدير محذوف قبل 'حتى' على أنه جزء من التركيب، فابن هشام معني بإخضاع هذا التمرد في استخدام 'حتى' الابتدائية الذي لم يُعهد، وإذا كان من البديهي أن تُوجِب الدلالة وجودَ محذوفٍ يُقره السياق، فإنَّ تحوُّله إلى صناعةٍ نحويةٍ مفروضة لا يكون مقبولاً.

ومع ذلك فإن بيتَ الفرزدق المذكور يختلف عن هذه الأساليب المحدثه وإن اندرج تحتها، فالغالبُ فيها أن يليها ضميرُ رفعٍ منفصل يكون خبره محذوفاً، وليس اسماً ظاهراً كما في بيت الفرزدق، أما ما ذكره الدكتور عمر فروخ من وقوعه على هذه الظاهرة في شعر أبي نواس (ت ١٩٨هـ)، فقد عدت إلى ديوانه، وهو ديوان ضخمٌ وتتبعُ أبياته، فوجدته يكثر من الابتداء بـ: 'حتى' إذا فأحصيت من ذلك أربعين بيتاً، ومن نافلة القول أن هذا الأسلوب يخالف ما نحن فيه.

وقد طُفِتُ في غير ديوان من دواوين الشعراء القدماء متقصباً هذه الأساليب، فلم أقع من ذلك على شيء، ووجدت في المفضليات ثلاثة شواهد على الابتداء بـ 'حتى' إذا اثنين منها في قصيدة لمتهم بن نويرة^(١). والثالث عند الحارث بن حلزة^(٢). ثم تناولت ديوان أبي تمام (٢٣١هـ) وهو معاصر لأبي نواس تقريباً فلم أجد عنده إلا ابتداءه بـ 'حتى' إذا وقد بلغت عشر مرات، ثم طفت في ديواني العجاج (٩٠هـ) ورؤية (ت ١٤٥هـ) فوجدت العجاج يبتدئ بـ 'حتى' إذا خمس عشرة مرة، أما رؤية فوجدته يبتدئ بـ 'حتى' إذا خمس مرات، وعثرت عنده على شاهد يُضمُّ إلى بيتِ الفرزدق، وهو من نواذر الشواهد وهو قوله:

حتى عظامي من وراء الأثواب عوجٌ دقاقٌ من تحتي الأحناب^(٣)

(١) المفضليات: ٤٩، ٥٠.

(٢) نفسه: ١٣٣.

(٣) ديوانه: ٥.



على أن هذه الأساليب المحدثّة دحيلة- على الأغلّب - من طريق الترجمة، وبالتحديد "even you"، وإن ولي "حتى" أحياناً غير الضمير، نحو: "even homer sometimes nods" حتى هو ميروس يخطئ أحياناً، ولا يمكن أن تكون امتداداً لشواهد متناثرة تختلف عنها في البنية والتركيب؛ ذلك أنّ هذه الأساليب كما ذكرنا يليها غالباً الضمير المنفصل المرفوع وهذا غير معروف عند القدماء، وليس ثمة عيبٌ ألا يكون هذا الأسلوبُ معروفاً في العربية، كما يُستشفّ من كلام الدكتور عمر فروخ، فاللغات تتقارض ولا غُضاضة في ذلك.

قصارى القول أن "حتى" في هذه الأساليب المحدثّة ابتدائيةً تتصدّر التركيب وتدلّ على الغاية، والمحذوف قبلها مفهومٌ من السياق وليس جزءاً من بنيته، والغالب فيها أن يليها جملة اسميةً يتصدّرُها ضميرٌ مرفوعٌ، ويكون الخبرُ فيها مقدراً حسب ما يقتضيه السياق.



حَتَّى فِي بَعْضِ التَّعْبِيرَاتِ العَصْرِيَّةِ

جاء في قرار اللجنة:

تُجْمَعُ حَتَّى فِي بَعْضِ التَّعْبِيرَاتِ العَصْرِيَّةِ غَيْرِ مَسْبُوقَةٍ بِمَذْكُورٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ حَتَّى غَايَةً لَهُ. وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ:

١. الهزيمة اليوم تُهددُ إسرائيلَ، يَعْتَرَفُ بِذَلِكَ حَتَّى الْمُتَعَاظِفُونَ مَعَهَا.
٢. لَمْ يَقْرَأْ حَتَّى الصُّحُفَ.
٣. لَمْ يَنْجَحْ حَتَّى فِي أَنْ يَكُونَ عُضْوًا فِي مَجْلِسِ القَرْيَةِ ... إلخ.

وَقَدْ رَأَى المَجْمَعُ أَنَّ حَتَّى فِي الأَمْثَلِ السَّابِقَةِ عَاطِفَةٌ، وَالمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَحذُوفٌ مَفهُومٌ مِنَ المَقَامِ^(١).

وقد قدّم الأستاذ محمد حسن عبد العزيز بحثاً في بعض التعبيرات العصرية، تناول فيها هذه الأساليب الحديثة التي تستخدم فيها حتى على وجهٍ لم يألفه القدماء، وهي الأساليب المثبتة في القرار. ويخلص في بحثه إلى أن حتى فيها ليست حرف عطف ولا حرف ابتداء، وهي من وظائفها في الفصحى، وينتهي إلى أن حتى هنا لا تقوم بوظيفة العطف؛ لأنه لم يسبقها ما يصلح أن يكون معطوفاً عليه، وعلى هذا فإن ما بعد حتى ينبغي أن يتعلّق بما قبلها، فيُعرب المتعاطفون في المثل الأول فاعلاً، والصحف في الثاني مفعولاً به، وهكذا. وبهذا تكون حتى حرفاً يعبر عن الغاية، ولا ينبغي على وجوده أي أثر إعرابي فيما بعده^(٢).

والأستاذ محمد حسن يتنازع القول بالعطف في هذه الأساليب، يُظهر ذلك المذكرة الأخرى التي قدّمها وعنونها بـ"جواز حذف المعطوف عليه" وقد عرضَ للنحاة الذين أجازوا حذف المعطوف عليه، وأنهى بحثه قائلاً: "وأقرب الأمثلة إلى ما نحن فيه ما استشهد به الرضي بقوله: "وتقول لمن قال: مات الناس: بلى حتى الأنبياء، مع ملاحظة أن المعطوف عليه بحتى"

(١) في أصول اللغة: ٣/ ١٣٠، صدر في دورة: ٤٣، الجلسة (٨).

(٢) نفسه: ١٣٢.



في هذه الأساليب يأتي في الجواب وفي غيره، ويأتي فيما مثل به الرضي في الجواب فحسب^(١).

وقدم شوقي ضيف مذكرة بعنوان 'حتى' في بعض التعبيرات العصرية وعُنت هذه المذكرة بالإجابة عن سؤالين أولهما: هل يجوز حذف ما قبل حتى؟ وثانيهما: كيف نعرب ما بعد حتى؟ وأجاب عن الأول بالإيجاب، وقال: يصح حذف أي جزء من أجزاء الجملة إذا دل عليه السياق، وأجاب عن الثاني بإعراب ما بعد حتى كما لو أن هذه المحذوفات بقيت، وانتهى من مذكرته إلى صياغة قاعدة عامة مفادها: تأتي حتى عاطفة وقد يُحذف منها المعطوف عليه^(٢).

وفي أثناء المناقشات اقترح الأستاذ محمد شوقي على اللجنة أن يكون الفاعل في هذا الأسلوب ضميراً مستتراً مفهوماً من المقام لا محذوفاً. وسجل عباس حسن اعتراضه على القرار؛ لأنه لا يجوز حذف المعطوف عليه في اللغة، غير أن هذا الذي يعترض عليه أثبتته في النحو الوافي^(٣). ورأى سعيد الأفغاني أن حتى في هذه التعبيرات كالزائدة الدودية والسلامة في برها، ولم يستسغ قياس 'حتى' على 'الواو' و'الفاء' في جواز حذف المعطوف عليه، ورأى الدكتور عمر فروخ أن حتى هذه ترجمة للكلمة الإنجليزية 'even' وليس من عمل المجمع أن يقبل ما يقوله رجل الشارع^(٤).

أما إذا ما عدنا إلى 'حتى' وجدنا الكوفيين لا يعدونها حرف عطف، بل يعربون ما بعدها على إضمار عامل^(٥). وهم محجوجون، وهذه مغالاة لا موجب لتجسّمها. أما ما قاله أبو حيان: 'والعطف بها رواه سيبويه وأبو زيد وغيرهما عن العرب، لكن ذلك لغة ضعيفة؛ ولذلك قال أبو الحسن: 'زعموا أن قوماً يقولون: 'جاءني القوم حتى أخوك' وضربت القوم

(١) نفسه: ١٣٦.

(٢) نفسه: ١٣٤.

(٣) ينظر النحو الوافي: ٦٢٢/٣.

(٤) محاضر جلسات المجلس في الدورة (٤٣): ٣٨٣، في أصول اللغة: ٣/١٣١.

(٥) الجني الداني: ٥٤٦، الارتشاف: ٦٣١/٢، الممع: ١٨٣/٣.



حتى أخاك، وليس بالمعروف^(١)، فسيبويه لم يسمها بضعف ولا قلة، وقال: «حتى تجري مجرى الواو^(٢) وتُم^(٣)».

أما مسألة حذف المعطوف عليه فقد أثبت النحاة حذفه مع الواو والفاء قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

والفاء قد تُحذف مع ما عطفت
والواو إذ لا لَبَسَ وهي انفردت

وأجازته الرضي بعد بلى وأخواتها، وأردف قائلاً: «تقول لمن قال: ما قام زيد بلى وعمرو، أي بلى قام زيد وعمرو^(٣)»، وذكر أن أم تشارك الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه^(٤). وعلّق ابن عصفور جواز الحذف بالسياق، ولم يخص حرفاً دون آخر، وقال: «يجوز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى^(٥)».

وختلاصة القول في مسألة حذف المعطوف عليه أنه لا يجوز إلا إذا دل عليه دليل؛ لأن الكلام معقود عليه، وأسلوب العطف في الأصل قائم على الاختصار، وقد خشوا أن يتجاوزوا حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك فضلاً عن كلفة الإشكال.

ولكن، هل نستطيع أن نعدّ هذا الأسلوب من قبيل حذف المعطوف عليه؟ إن دلالاته لا تعيننا على هذا المذهب، فالرأي القويم ما ذهب إليه الأستاذ محمد حسن عبد العزيز في مذكرته الأولى، ولم يثبتته المجمع، فهو من الأساليب الحديثة، وهو حرف يعبر عن الغاية ولا ينبني عليه أثر إعرابي. وحتى هذه دخلت من اللغة الإنجليزية كما ذكر الدكتور عمر فروخ، وبالتحديد كلمة 'even'، ولكن لا نوافق في أنّ هذه لغة رجل الشارع، فهو أسلوب شائع على السنة الكتاب وأقلامهم، ورجل الشارع لا يعرفه، وإن عرفه فبفضلهم. كما أن إسقاطها ليس باليسر الذي ذكره الأفغاني، وقد غدا هذا الأسلوب ذائعاً على الألسنة والأقلام.

(١) الارتشاف: ٦٣١/٢.

(٢) الكتاب: ٩٦/١.

(٣) شرح الكافية: ٣٢٦/١.

(٤) نفسه: ٣٢٦/١، وينظر الأشموني: ١٧٢/٣.

(٥) شرح الجمل: ٢١٤/١.



أما عدها عاطفةً كما جاء في قرارِ المجمعِ فلا شكَّ بأنه يمثلُ وجهاً مقبولاً لهذا الأسلوب، غير أنه أقربُ إلى أن يكونَ صناعةً نحويةً لا دلاليةً، وإلا فهل قولنا: الهزيمة اليوم تهددُ إسرائيلَ، يعترفُ بذلك حتى المتعاطفون معها، تساوي: يعترفُ بذلك العالم حتى المتعاطفون معها، إن هذا التركيب يغض من مركزية الدلالة للمتعاطفين، ويخفت بريقه. وواقع هذا الأسلوب يرجحُ أن أصله: يعترفُ بذلك المتعاطفون معها، ثم دخلت "حتى" لتعبر عن الغاية والاستقصاء، كما هو مفهوم من السياق، ولا ينبغي على وجودها أيّ أثرٍ إعرابيّ، وهذا أيسر من التكلف وتأويل هذه الأساليب على غير وجهها.



دُخُولُ "قَدْ" عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَنْفِيَّةِ بِ"لَا"

جاء في قرار المجمع:

تَرَى اللَّجْنَةُ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ دُخُولِ قَدْ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَنْفِيَّةِ بِلَا وَعَلَى هَذَا يَصِحُّ قَوْلُهُمْ: قَدْ لَا يَكُونُ كَذَا^(١).

كتب الأستاذ أحمد العوامري في العدد الأول من مجلة المجمع بحثاً وسَمَهُ بِبُحُوثٍ وتحقيقات لغوية مُتَنَوِّعةً، عرض فيه فيما عرض لقول بعض الكتاب "قد لا يكون"، وقال: "وهو ما لم يَرِدْ في كلام العرب" مستنداً إلى رأي ابن هشام: "وأما قد الحرفية فمُخْتَصَّةٌ بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزم، فلا تُفصل منه بشيء^(٢)، واقترح أن يُعْتَضَضَ من "قد لا ب" ربما لا^(٣).

وقد ردَّ الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي عليه بعد وفاته -رحمه الله- في الجزء الثامن عشر من مجلة المجمع في بحث عَنَوَّنَهُ بِ"أَنْصَافٍ وَرَدُّ إِلَى صَوَابٍ" وقد أيده فيما ذهب إليه من تخطيط هذا الأسلوب، ولكنه لم يرتضِ ما اقترحه وهو "ربما لا يكون" وتناول في بحثه جماعة لم يسموها من علماء العصر بالنقد، لإجازتها هذا الأسلوب ومما استشهدوا به قول الشاعر^(٤):

وكنْتَ مُسَوِّدًا فِينَا حَمِيدًا وقد لا تُعَدُّمُ الحَسَنَاءُ ذَامًا

كما احتجوا بِمَثَلٍ هو "قد لا يُقَادُ بِي الجَمَلُ"^(٥). وقد ردَّ احتجاجهم بالبيت؛ لأن الفعل "تعدم" نفي بصيغته، ودُخُولُ النفي عليه إثبات فمعنى "قد لا تُعَدُّم" "قد تُجَدُّ"، كما ردَّ

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: (١٠٦)، صدر بالجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٣٧) وبالجلسة (٢٣) من جلسات المجلس بالدورة نفسها.

(٢) المغني: ٢٢٧.

(٣) مجلة المجمع، العدد (١): ١٣٨.

(٤) وقد ذكره الأمدي في المؤلف: ٣٧٠. ونسبه لأنس بن نواس الحاربي، وهو أيضاً في اللسان (ذيم).

(٥) جمهرة الأمثال: ١١٨/٢، ومجمع الأمثال بروايات أخرى: ٩٠/٣. وهو لسعد بن زيد مائة بن نعيم، وذلك أنه كبر وضعف، ولم يُطَقِ الركوب إلا أن يُقَادَ به، فقال يوماً وابنه يقود به ويقصر.



الاحتجاج بالمثل، لأن الأمثال كالشعر وقد يجيء فيها ما لا يجيء في غيرها، فضلاً عن أن المثل مروى برواية أخرى ولقد كنت وما يُقَادُ بي الجَمَلُ.

وأما رفضه ربما لا فلأن مدخولَ رَبِّ يصيرُ بها الإنشاء غيرَ طليي، سواء أكانت مكسوفة أم غيرَ مكسوفة، وهذا النوع من الإنشاء يأبى أن يُنْفَى؛ لأن النفي يجعله خبراً من الأخبار السلبية التي من شأنها أن لا تقبل تقيلاً ولا تكثيراً، وانتهى إلى إخراج ربما لا يجيء من كلام العرب، وعلى هذا فيتعين في هذه العبارات ونظائرها أن تجري على النحو الآتي: ما جاء محمد، ربما يجيء دون عطف، لاختلاف الجملتين خبراً وإنشاء أو لشبهه كمال اتصال^(١).

ثم أثير هذا الموضوع بعد ما يقرب من أربعين عاماً من بحث الشيخ العوامري في الدورة السابعة والثلاثين سنة ١٩٧١، وقدم فيه الأستاذ عباس حسن مذكرة بعنوان تصويب قد لا يكون الأمر عسيراً أجاز فيه هذا الأسلوب، وأضاف إلى الشواهد التي ذكرها الشيخ عطية الصوالحي شاهدين؛ واحداً للأعشى (ت ٦٢٤م) وهو^(٢):

وقد قالت قَتِيلَةٌ إذ رأيتني وقد لا تُعَدُّمُ الحَسَنَاءُ ذاما

وبيتا آخر للثمر بن ثؤلب- وهو مُحْضَرَم- (ت ١٤هـ) وهو^(٣):

وأخيب حَبِيبَكَ حُبًّا رُوَيْدًا فقد لا يُعَوَّلُكَ أَنْ تُصْرِمَا

كما ختم مذكرته باستعمال ابن مالك لهذا الأسلوب في ألفيته ونصه: والمصرف قد لا ينصرف^(٤).

(١) مجلة الجمع، (١٨): ٥٥.

(٢) ديوانه: ١٩٠.

(٣) وهو في شرح شواهد المغني للسيوطي: ١/ ١٧٠.

(٤) كتاب الألفاظ والأساليب: ٢/ ١.



واستمر الشيخ الصوالحي بمعارضته لهذا الأسلوب، وقدم بحثاً شاملاً أصرّ فيه على موقفه وقد قسّمه قسمين؛ الأول: تناول فيه أقوال اللغويين والنحويين في قُدّ الحرفية، وأبرز أقوال اللغويين ما ذكره صاحب الكلّيات، وهو قُدّ مختصة بالفعل الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس^(١). وكذا قال صاحب القاموس المحيط^(٢). أما النحويون فتناول رأي سيبويه، إذ يقول في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل: فمن تلك الحروف قُدّ، لا يفصل بينها وبين الفعل غيره، وهو جواب لقوله أفعال^(٣). ثم آراء النحويين المتأخرين حتى انتهى بالشيخ يس، وانتهى إلى قوله: هذه أقوال جمهرة من النحاة تدلّ دلالة قاطعة على أن قُدّ الحرفية لا تدخل إلا على فعلٍ مُثبتٍ، وثأبى أن يسبقه نفي^(٤).

أما القسم الثاني من بحثه فقد أفرده للردّ على الشواهد التي جاءت فيها قُدّ مقرّنة بـلا وهي التي ذكرها عباس حسن، وقال في المثل المذكور وفي بيت الجهنّي ما قاله في مقاله المنشورة في مجلة المجمع، أما بيت الثمر بن ثؤلب فقد ذكر فيه رواية أخرى، وهي: فليس يعولك أن تُصرماً وذكر هذه الرواية ابن منظور^(٥)، والبغدادي^(٦)، والبطلوسي^(٧) (ت ٥٢١ هـ)^(٧)، وعدّ الرواية الأخرى محرّفة، أما ما جاء عن ابن مالك في الألفية فما هو إلا زلّة لسان، يُصحّحها ما نقل عنه من المنع في التسهيل^(٨).

وفي أثناء المناقشات ذكر الأستاذ محمد بهجة الأثري (ت ١٩٩٦م) أن أئمة اللغة يستعملون قُدّ يكون وقُدّ لا يكون وقُدّ يحدث وقُدّ لا يحدث، كما ذكر فتوى للإمام الألوسي، كتب بها للآب أنستاس الكرملبي^(٩) (ت ١٩٤٧م) بجواز هذا التعبير، اعتماداً على رأي بعض النحاة، وعلى المستعمل منه في اللغة العربية^(٩).

(١) الكلّيات: ٧٣٦.

(٢) القاموس المحيط: قُدّ.

(٣) الكتاب: ١١٤/٣، ٩٨/١.

(٤) كتاب الألفاظ والأساليب: ١: ٤.

(٥) اللسان: مادة (عال).

(٦) خزائن الأدب: ١٠/٢٧٦.

(٧) الاقتضاب، ١/١٣١.

(٨) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/١٠.

(٩) محاضر جلسات الدورة (٣٧): ٢٩٧.



بادئ ذي بدء، لقد تنكّب الشيخ الصوالحي -رحمه الله- طريق الصواب حينما وقف من هذا الأسلوب هذا الموقف العنيف، فلا يكاد المرء يقرأ لكاتب إلا وقع على شيء منه، وما محاولاته في دفع الشواهد التي ورد فيها هذا الأسلوب إلا كحاجب الشمس بالغربال، فهو أسلوب مستخدم منذ القدم، وقد ورد عند كبار الشعراء، على الرغم مما قاله الشيخ يس: "فقولهم قد لا يكون ليس بعربي"^(١). وأما رده لبيت النمر بن تولب فليس برد؛ ذلك أن اختلاف رواية الشاهد لا تمنع من الاحتجاج به، وأي شاهد سلّم من التغيير والتبديل؟ وقد عرض السيوطي من قبل لهذه المسألة، وقال ناقلاً عن ابن هشام: وكانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الآيات"^(٢). وأما تفسيره قد لا تعدم بقد تجد فلا يمنع أن لا ههنا دخلت على الفعل المضارع المقترن بقد، ولو سلكتنا هذا المسلك لتقضنا الكثير من قواعد اللغة.

أما المثل "قد لا يقاد بي الجمل" فلا يمكن وسم هذا الأسلوب فيه بالضرورة، إذ لا وجه لها، والأمثال بعدد، نبع ثر من ينابيع العربية، ومصدر غني من مصادرها، ولا يمكن استبعادها، والنظر إليها على أنها مركب للضرورة والشذوذ. ومما يؤكد هذا أنني وقعت على مثل آخر تمثل فيه هذا الأسلوب، وهو "قد لا أخشى بالذئب"^(٣) وهو مثل قديم.

ونحن لا ننكر ما نقله الشيخ الصوالحي عن أئمة العربية من الاستخدام الأمثل لهذا الأسلوب، ولا ثماري فيما نقل عنهم من اختصاص "قد" بالفعل المتصرف الخبري المثبت، ولكن علينا أن نقر بوجود أسلوب مغاير لهذا الأسلوب الأمثل، كما على حواشيه، وواكبه منذ القدم، وإن لم ينتشر، ومما يؤكد قلة استخدامه وانتشاره عند القدماء أنني رصدت في صحيح البخاري ومسلم (١٠٠٠) موطن لقد، كما أحصيت منها في البيان والتبيين (٣٠٠)، وفي الأغاني (٤٠٠)، ولم أقع على استخدام واحد لهذا الأسلوب.

(١) التصريح: ٣٩١/١.

(٢) الاقتراح: ٥٩.

(٣) أصله أن الرجل يطول عمره فيخرف، إلى أن يخوف بمجيء الذئب. وهو بهذه الرواية في جمهرة الأمثال للعسكري: ٢/ ١٨٢. وروايته في كتاب الأمثال لابن سلام: ٩٦، ومجموع الأمثال للميداني: ٩٢/٢، لقد كنت وما أخشى بالذئب.



وأقدم ما وقعت عليه لأئمة العربية من هذا الأسلوب ما قاله ابن جنّي في سير الصناعة إذ يقول: 'جُعِلت اللام التي هي غير عاملة في ما قد لا يكون مفرداً'^(١)، وفي الخصائص أيضاً إذ يقول: 'كما أن القول قد لا يتمّ معناه إلا بغيره'^(٢).

أما الذين قالوا بدخول قد على الفعل المثبت غير المنفيّ، ثم استخدموها على غير ما ذكروا فعلى رأسهم ابن مالك، إذ قال بذلك في التسهيل، ثم قال في الفَيْتِه في باب الممنوع من الصرف: 'والمصروف قد لا ينصرف، ثم ابن هشام، إذ قال في المغني: 'ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطى حُكْمٌ أَنْ وَأَنْ وَصَلْتَهُمَا'^(٣)، وفي شرح شذور الذهب: 'والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذُكْرٌ لأجل أمر وقع فيه'^(٤)، ومن هؤلاء أيضاً الفيروز آبادي فقد ذكر الاستخدام الأمثل لهذا الأسلوب - كما ذُكِرَ - ثم قال في كلامه على مادة 'دَغْدَغُ': '... والأخمص، وقد لا يكون لبعض الناس'^(٥)، وكذا السيوطي، فبعد ما قال في الهنّع من اختصاص قد بالفعل المثبت الخبري، نقل في المزهَر عن الأَسْتَوِيّ في شرح الإمام البيضاوي (ت ٦٩١هـ)، ثم إن الموضوع له قد لا يوجد إلا في الدهن فقط كالعلم ونحوه'^(٦).

ومن غير هؤلاء، تَمَنّ وقعت عندهم على هذا الأسلوب العُكْبَرِيّ (ت ٦١٦هـ)، وهو من أئمة النحو إذ يقول في المسائل الخِلافيّة: 'إن التقديم والتأخير قد لا يصحّ في كثير من المواضع'^(٧). ويقول أيضاً في أَلْبَاب: '... لأن السامع لهذا السؤال قد لا يكون سمع الكلام الأول'^(٨). ومنهم أيضاً أحد رموز البلاغة ومُنظَرِها وهو القَزَوِينِي (ت ٧٥٦هـ)، إذ يقول في الإيضاح معلقاً على بيتٍ للمتنبّي، 'فإن ضدّ المُجِبِّ هم المُبْغِضُ، والمجرم قد لا يكون

(١) سر الصناعة: ٣٧٣/١.

(٢) الخصائص: ٢٠/١، وينظر معجم الأغلاط اللغوية: ٥٣٨.

(٣) المغني: ٨٨٩.

(٤) شرح الشذور: ٢٣١.

(٥) القاموس (دغدغ)، وينظر: معجم الخطأ والصواب الدكتور إميل يعقوب: ٢١٨.

(٦) المزهَر: ٤٢/١.

(٧) مسائل خلافية في النحو: ٩٦.

(٨) اللباب: ١٣٦/٢.



مُبْعَضاً^(١). وقال أيضاً^(٢): ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيدُ ومن هؤلاء الصبّان في شرحه على الأشموني، إذ يقول: .. قد لا يصلح فلا ينافي أنه قد يصلح^(٣).

أما الكلام على هذا الأسلوبِ وعلة نشوئه وانتشاره عند المحدثين، فلعلّ القياسَ السليبيّ كان وراء هذا الاستخدام من قبل، ووراء شيوعه وانتشاره من بعد، فلا شكّ في أنّ مَنْ يستخدمُ قد لا يسافرُ معنيّ بقْد يسافرُ فهو يشير إلى الدلالة الإيجابية لهذا الأسلوبِ ثمّ يعمدُ إلى ما يقابلها من السلبِ بكلّ دلالاته، فهو يمثّل المقابل للمعادل الإيجابي، كما رأينا في استخدام الصبّان له، فقولك: قد أسافرُ الأصل فيه أنك مقيم والسفر عارض، أما قولك قد لا أسافرُ فالأصل أنك مسافر والإقامة عارضة، وهذا ملمح دلالي بادٍ في كل استخدامات هذا الأسلوب.

أما العلاقة بين قدّ وربما فأول من أشار إليها سيبويه، إذ قال في قول الشاعر الهدليّ:

قد أتركُ القرنَ مُصفرّاً أناملهُ كأنّ أثوابه مُجّتٌ بفرصاد

كانه قال ربما^(٤)، على الرغم من أنّ سيبويه ههنا قصد التكثر وليس التقليل. والغالب في ربّ المكفوفة وغير المكفوفة أن يليها الفعل الماضي والنحويون مُجمعون على ذلك^(٥)، والنصوصُ تؤيدهم. ونقل المرادي عن بعض النحويين أن العامة مؤلعةٌ بإدخال ربّما على المستقبل^(٦)، وكما أولعت العامة في الماضي بهذا أولع الكتاب المحدثون به. وإن اختلف العلماء في معناها، وأيها غلبَ عليها التكثر أو التقليل، فقد حسّم المحدثون هذا الخلاف، فهي لا تحتل في كتاباتهم غير التقليل.

(١) الإيضاح: ٣٢١.

(٢) الإيضاح: ٩٨.

(٣) حاشية الصبّان (باب نعم وبش): ٥٣/٣.

(٤) الكتاب: ٢٢٤/٤، وينظر المقتضب: ٤٣/١، وليس في ديوان الهدلين.

(٥) ينظر: الجنى: ٤٥٦، والمغني: ١٨٣، والهمع: ٣٥٤/٢، والأشموني: ٣٤٧/٢.

(٦) الجنى: ٤٥٧.



وأما ربما لا يسافر" التي جعلها الأستاذ العوامري بديلاً لـ "قد لا يسافر" فإن ردَّ الشيخ الصوالحي لها، وجزمه أنها بما لم يرد عن العرب - لأن هذا النوع من الإنشاء يأبى أن ينفى - لا يطابق الواقع فقد جاء في مسند الإمام مالك في باب الحج عن مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان كان إذا اعتَمَرَ رُبَّمَا لم يحطَّ عن راحلته حتى يرجع^(١)، كما جاء في مسند الإمام أحمد "... ربما لم يجد أحدنا مكاناً يسجد فيه"^(٢)، وجاء في ديوان الحماسة في تعليقه على بيت لتوبة بن الحمير: "وهذا قول مُتَدَلِّه ذاهب في العشق، ربما لا يُؤَاخَذُ بهذه الجُريرة"^(٣)، وجاء في نفع الطيب للمقري (ت ٧٥٨هـ) "فإذا سَنَحَ للنفس قول فاضل ربما لا يعاود أو يعاود"^(٤)، وهذه إشارات تؤكد استخدام "ربما متلوة بحرف نفي، وليس كما قال الشيخ الصوالحي.

والمسألة بعد ذلك ليست في استخدام "ربما لا يسافر" أو عدم استخدامها، أو في البديل الذي ذكره الشيخ الصوالحي: "ما سافر محمد ربما يسافر" فهذه جميعاً أساليب قائمة برأسها ولها دالاتها المحددة.

وبعد، فقرارُ المجمع موقفٌ آيما توفيق في إضافته الشرعية على هذا الأسلوب الذي نجمَ على استحياء أول الأمر، وما لبث أن ذاع وانتشر، ولا معدى عن إساغته، جنباً إلى جنب مع الأسلوب الأوضح.

(١) موطأ مالك (باب الحج).

(٢) مسند الإمام أحمد (مسند الكثيرين من الصحابة).

(٣) ديوان الحماسة: ١٣٢/٢.

(٤) نفع الطيب: ٣٣٣/٦.



الْجَمْعُ بَيْنَ "لَمْ وَلَنْ" أَوْ "لَا وَلَنْ"

جاء في قرار الجمع:

يُرَدُّ فِي التَّعْبِيرِ الْعَصْرِيِّ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: إِنَّ صُورَتَهَا لَمْ وَلَنْ تُغِيبَ عَنِّي، وَمِثْلُ قَوْلِهِمْ: إِنَّ مَوْقِفَكَ لَا وَلَنْ يُغَيِّرَ رَأْيِي، وَيُرَدُّ عَلَى هَذَيْنِ التَّعْبِيرَيْنِ الْجَمْعُ بَيْنَ لَمْ وَلَنْ أَوْ بَيْنَ لَا وَلَنْ، وَلَمْ يَرُدُّ ذَلِكَ فِي الْمَأْثُورِ، وَيَرَى الْمَجْمَعُ تَسْوِيعَ الصَّيغَتَيْنِ عَلَى أَنَّهُمَا مِنْ بَابِ تَنَازُعِ الْعَامِلَيْنِ مَعْمُولًا وَاحِدًا، أَخْذًا بِرَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ الَّذِي يَجْعَلُ الْعَمَلَ فِي الْمَعْمُولِ لِلْعَامِلِ الثَّانِي مَعَ السَّعَةِ فِي تَطْبِيقِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ عَلَى الْحُرُوفِ^(١).

وكان الدكتور محمد حسن عبد العزيز الخبير باللجنة قد قدم مذكرة تناول فيها هذه الأساليب، ورأى أنها من الأساليب المحدثة، إذ يقول: "ومبلغ علمي أن الجمع بين لم ولن وبين لا ولن على النحو السابق من المحدثات، فلم أجده فيما قرأت، وهو فيما يبدو لي من آثار اللغات الأجنبية في العربية المعاصرة ففي الإنجليزية مثلاً يقال: "I didn't and will not write to him" ويقال في ترجمته: "لم ولن أكتب إليه، ويقال أيضاً: "He doesn't and will not write to me"، ويقال في ترجمته: "لا ولن يكتب لي". ويقترح في نهاية مذكرته أن يساغ الجمع بين لا ولن ولم ولن بالواو على اعتبار أنه قد حذف في الجملة الأولى ما هو موجود في الجملة الثانية، أو يجازى الجمع بينهما على اعتبار أنه من قبل عطف الحرف على الحرف^(٢).

كما قدم الدكتور شوقي ضيف مذكرة بعنوان: "صیغتان عصريتان"، رأى فيها أن توجيه الدكتور محمد حسن فيه شيء من الصعوبة للتقدير والتأويل، ورأى من السهل والأخف مؤونة أن ندخلهما من باب التنازع، ومن الممكن قياس الصيغتين على الصيغة التي يتسلط فيها عاملان على معمول واحد، مع الأخذ برأي البصريين القائل بإعمال الثاني^(٣).

(١) في أصول اللغة: ٣/١٥٦، صدر في الدورة (٤٧) الجلسة السادسة.

(٢) نفسه: ٣/١٥٧.

(٣) نفسه: ٣/١٥٩.



وفي أثناء عرضه على المجلس انقسم الأعضاء فريقين، فريقاً يرى إجازة هذا الأسلوب ومنه الأستاذ على النجدي، وقد استشهد على تنازع الحروف بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(١). والدكتور عبد الرزاق محيي الدين (ت ١٩٨٤م)، والأستاذ مصطفى عرفه، وفريقاً رده وعلى رأسه الدكتور أحمد الحوفي، ورأى أنّ إجازته مُجاراة للعامة في انحذارها، ولم يرد هذا التعبير في القرآن الكريم ولا في الأساليب المتوارثة^(٢) وهو لا يرى وجهاً لدراسة تعبير استخدمه شبه كاتب أو شبه خطيب.

وقال الدكتور ثمام حسّان عهدنا بالعطف أن يكون لمعنى نحويّ على معنى نحويّ آخر، وهاتان الأداتان لا تستقلان بالمعنى، وإنما تفتقران إلى ضميمة، وما دمنا لا نجيز لأنفسنا عطف أحد حروف الجرّ دون الجرور على حرفٍ آخر، فلا يجوز في هذه الحالة أيضاً^(٣).

ورفض عبد السلام هارون أن يكون من باب التنازع؛ لأنه من قبيل الاضطراب من عبارة إلى عبارة أخرى. وأجريت عملية التصويت في نهاية المناقشة وانتهت بالموافقة على القرار في مقابل اعتراض الدكتور أحمد الحوفي والدكتور إبراهيم الدمرداش (ت ١٩٨٧م)^(٤).

وإذا عدنا إلى قرار المجمع لم يسعنا موافقته بحال، ولا يمكن أن يكون هذا التركيب من قبيل التنازع، فالنحاة يجمعون على أنه لا تنازع بين حرفين لضعف الحرف من جهة، ولفقْد شرط صحّة الإضمار في المتنازعين^(٥). وهذه حجة منطقية والصحيح عدم سماعه، والقول بالتنازع ليس بالمركب الوثير، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي معلقاً على هذا الباب: فأنت ترى أن لا حاجة للدارس الحديث أن يقرأ هذا الشيء المفتعل، وهو محض تصور وخيال، وليس النحو إلا وصفاً للظواهر اللغوية الواقعية^(٦). وهذا قول صائب، وقد فصله الأستاذ عباس حسن وبرهن على أن هذا الباب من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً

(١) البقرة: ٢٤.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١١.

(٣) في أصول اللغة (الحاشية): ١٥٦/٣.

(٤) محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١١.

(٥) ينظر حاشية الصبان: ١٤٦/٢.

(٦) النحو العربي: ١٠٥.



وتعقيداً وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية، ليست قوية السند بالكلام الماثور الصحيح، بل ربّما كانت مناقضة له^(١). وهذا فيما أجاز فيه القدماء التنازع، فكيف بنا وقد زدنا هذا الاضطرابَ باباً جديداً وهو التنازع بين الحروف؟

أما ما ذهب إليه الأستاذ محمد حسن عبد العزيز من أنّ هذه الأساليبَ يمكن أن تكونَ من قبيلِ عطفِ الحرفِ على الحرفِ فهو غريب عن منطق اللغة. وقد ذكر ذلك ابن هشام في كلامه على "جاءني إماماً زيداً وإماماً عمرو، إذ قال: "وزعم بعضهم أنّ إماماً لعطف الاسم على الاسم، والواو عطفَت إماماً على إماماً، وعطف الحرف على الحرف غريب"^(٢). ووجه الغرابة أنّ العطف قائم على مفهوم التشريك إما في اللفظ وهو الإعراب وإما في اللفظ والمعنى وهو احتمال كلّ من المتعاطفين للمعنى المراد، وليس للحرف نصيبٌ من هذا كلّ، وليس ما استشهد به الأستاذ على النجدي في أثناء المناقشات من قوله تعالى: "فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا" من باب تنازع الحروف، وليس ثمة تنازع ههنا.

أما من عارضَ هذا الأسلوبَ وعلى رأسهم الدكتور أحمد الحوفي فإن معارضتهم لا تخلو من المغالاة فإجازة هذا الأسلوب ليس مجازةً للعامية في المخارها، وقد أدخله المثقفون إلى العربية، ولا عهدٌ للعاميِّ به، وقد استخدم الحوفي نفسه في معرض رده على هذا الأسلوب عبارةً شبه كاتب وشبه خطيب^(٣) "ولا عهدٌ للعربية الموروثة بها، ومع هذا سوغها وعبر بها.

وبعد، فإن هذا الأسلوبَ بلا شكّ دخيل إلى العربية من طريق الترجمة كما أشار الدكتور محمد حسن، على أنه لا يمكن أن يكونَ من باب التنازع كما لا يندرجُ تحت عطفِ الحروفِ، بل هو أسلوبٌ من أساليبِ العطف التي تفيد التوكيد؛ عطف الجمل لا عطف الحروف، وقوامه أداة نفي هي في الأغلب "لم" أو "لا" وتدل "لم" على ما مضى من الزمان، و"لا" على الحاضر، وحرف عطف يليه "كن" التي تمثل القابل من الزمان، ودلالة هذا الأسلوب

(١) ينظر النحو الوافي: ٢/ ١٩٠، وما بعدها.

(٢) المغني: ٨٥.

(٣) محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١١.



التوكيد والإصرار على ديمومة موقف المتكلم تجاه قضية معينة، ومدخول حرفي النفي لم ولا محذوف يقدره ما بعد كن، وما بعد كن منصوب بها.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ثمة أسلوباً آخر يتداوله الكتاب يشبه هذا الأسلوب وهو استخدام أحرف الجر بدل النفي وهو قولهم: أعتاد السفر من وإلى الشام، ولكن المجمع لم يتطرق إليه.



"وَالْأَلَامُ لَكَانَ كَذَابًا" أَوْ "لَتَمَنَّيَ كَذَابًا"

جاء في قرار المجمع:

هُمُ غَيْرُ آمِنِينَ وَإِلَّا لَمَا طَالَبُوا بِالْحُدُودِ الْأَمِينَةِ
إِنْ أُعْطِيَ الْإِنْسَانُ مَا طَلَبَ لَتَمَنَّيَ لَوْ يَزَادُ

يُخْطِئُ بَعْضُ الثَّقَاتِ هَذَيْنِ الْأَسْلُوبَيْنِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا نَجِيءُ فِيهِ الْأَلَامُ بَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةِ
عَلَى أَسَاسٍ أَنَّ الْقَوَاعِدَ النَّحْوِيَّةَ لَا تُجِيزُ اقْتِرَانَ جَوَابِ إِنْ بِاللَّامِ.

وَقَدْ دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ثُمَّ انْتَهَتْ إِلَى تَصْحِيحِ اسْتِعْمَالِ الْأَسْلُوبَيْنِ
وَتَوْجِيهِمَا عَلَى أَنَّ الْأَلَامَ فِيهِمَا وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ لَوْ مَحذُوفَةٌ، أَوْ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَقْدَرٍ إِذَا
كَانَ الْكَلَامُ يَقْتَضِي التَّوَكِيدَ، اسْتِثْنَاءً يَزِيدُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي شِعْرٍ مَنْ يُحْتَجُّ بِهِ كَالثَّابِغَةِ
وَالشُّنْفَرِيِّ^(١).

وقد قدّم الأستاذ الشيخ عطية الصوالحي مذكرةً في هذين الأسلوبين بعنوان: حول
ما اشتهر من قولهم: هم غير آمنين وإلا لما... صححهما فيها، وذكر ما جاء من الأسلوب
الأول عند القاضي البيضاوي (ت ٦٩١هـ) في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾^(٢).
إذا قال: لا أيمان لهم على الحقيقة، وإلا لما طعنوا ولم ينكثوا... وذكر تعليق الشهاب
الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) على قول البيضاوي وإجازته له على وقوع اللام في جواب لَوْ
المحذوفة للاختصار، وأردف قائلاً: "وعندي أنه يجوز أن تكون اللام للتوكيد في جواب قسم
مقدر بعد الشرط، ويكون القسم وجوابه جواباً للشرط في محل الجزم... بشرط أن يكون
المقام ممّا يحسن فيه إيراد الكلام مؤكداً بالقسم مثل الخصومة والأقضية والشهادات"^(٣).

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٣٠، صدر في الجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٤٠) وفي الجلسة (٣٠) من

مجلس المجمع في الدورة نفسها.

(٢) التوبة: ١٢.

(٣) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٤٠/١.



أما الأسلوب الثاني فسيشهد على نظيره بثلاثة أبيات من شعرٍ مَنْ يُحتجّ بكلامهم.
الأول للنابغة (١٨ ق.هـ) وهو^(١):

فإن أفاق لقد طالت عمائته والمرء يخلق طوراً بعد أطوار

وبيتين من لامية الشنفرى (ت ٥٢٥م)، الأول:

فإن يك من جن لأبرح طارقاً وإن يك إنساً ما كها الإنسان يفعل

والثاني قوله:

فإن تبتس بالشنفرى أم قسطل لَمَا اغتبطت بالشنفرى قبل أطول

ويعلق على هذه الأبيات قائلاً: النحويون في مثل هذه الأبيات يقدرون اللام المؤذنة بالقسم المحذوف قبل أداة الشرط مستشهداً برأي الزمخشري في شرح بيتي الشنفرى، وبرأي أبي حيان في تفسير بعض الآيات القرآنية التي جاءت على هذا النمط كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾^(٢). والتقدير والله إن أطمعتموهم^(٣).

ويستدرك الشيخ الصوالحي ما يترتب على تقدير لام التوطئة في بيتي الشنفرى، إذ يجعل القسم سابقاً للشرط فيكون الجواب له، وجواب الشرط محذوفاً، والنحويون يوجبون في هذه الحال أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى، قال ابن مالك: «وكلّ موضع أستغني فيه عن جواب الشرط فلا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بلم، ولا يكون فعل الشرط مضارعاً غير مجزوم بلم عند حذف الجواب إلا في ضرورة الشعر»^(٤).

(١) ديوانه: ١٤٦.

الأنعام: ١٢١.

(٢) البحر المحيط: ٢١٥/٤.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٦٨/٢، وينظر أوضح المسالك: ٢٠٤/٤، حاشية الصبان: ٤٣/٤.



والصواحي يَأخذ برأي الرضي الذي لا يمنع وقوع الشرط مضارعاً ولكن يعده قليلاً^(١)، ويستتج من كلام أبي حيان على بعض الآيات أن الشرط الماضي والمضارع سواء حين يُحذف الجزاء^(٢)، ونصُّ أبي حيان يناقض هذا الاستنتاج على ما جاء في الارتشاف، إذ يقول: "ويكون ما حُذِفَ جوابه بصيغة الماضي في الفصيح وقد جاء بالمضارع"^(٣)، وهو يشير ههنا إلى قلته بالمضارع.

ويورد جواباً آخر مفاده جواز تقدير القسم بعد الشرط على ما ذكر النحاة كابن السراج والرضي وأبي حيان^(٤). وعلى هذا التقدير فجواب الشرط المذكور في بيتي الشنفرى، والقسم وجوابه وقَعَا جزاءً لشرط مضارع. ويتتهي إلى جواز القياس على هذين البيتين في كل تركيب جرى على أسلوبهما سواء أكانت أداة الشرط فيه إنَّ وما تضمَّن معناها من الأسماء الجازمة، أم إذا الشرطية. وهذا هو تنظير الشيخ الصواحي لتسويغ هذين الأسلوبين.

والظاهر أن في الآيات المذكورة ما يميز الأسلوب الثاني، ويجعله مستساغاً، على قلة استخدام المحدثين له. أمَّا الإشكال في هذا الأسلوب فهو قصره على القسم، أو جواب لو محذوفة كما جاء في قرار الجمع، ولئن كانت بعض الشواهد تحمل هذا المعنى فلا يلزم ذلك كل الاستخدامات التي تأتي على هذا النمط، وتقدير الشيخ القسم قبل أداة الشرط واستظهاره بما جاء عن النحويين؛ لتأييد ما ذهب إليه صناعة نحوية خالصة ربَّما لا تقرها الدلالة، وتصحيحه قياس دخول اللام على جواب إذا على هذا الأسلوب سيفضي إلى مشكلات كثيرة، وأساليب غريبة عن العربية وغير مستخدمة، وها هو يردُّ على من خطأ كاتباً لقوله: إذا نظرنا إلى الخميرة ... لوجدناها قائمة بنفسها^(٥). ويقول: إنه أسلوب صحيح قياساً على ما ذكر من أبيات الشنفرى، وهو استعمال نادر.

(١) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٤٢/١.

(٢) نفسه: ١٤٣/١.

(٣) الارتشاف: ٥٦٢/٢.

(٤) كتاب الألفاظ والأساليب: ١٤٤/١.

(٥) مجلة اللسان العربي، أخطاء لغوية مجلد (٩)، الجزء (١): ٤١٧.



أما الأسلوبُ الأولُ فيختلفُ عن الثاني، من حيثُ شُيوعه وكثرةُ استخدامه عندَ القدماءِ والمُحدثين، وأوّل ما وقعت عليه عند الأنباري أبي البركات (ت ٥٧٧هـ) وقد أُولع به في "مسائل الخلاف"، وبلغ به أنه كرّره في الصفحة الواحدة ثلاث مرات^(١). وقد أحصيتُ ما جاء منه فكان سبع عشرة مرة^(٢)، واستخدمه في أسرار العربية سبع مرات^(٣)، كما استخدمه ابن هشام في "مغني اللبيب"، وكان منه أن استخدمه مرتين في سطر واحد؛ إذ يقول: "... ولم يتنبّه لها الزمخشري ... وإلا لما منع ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدلّ بالشعر"^(٤).

والشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) يفسر هذا كما مرّ على وجود "لو" واللام واقعة في جوابها، وقد أيده الشيخ الصوالحي وجوّز أن تكون اللام للتوكيد في جواب قسم مقدر بعد الشرط بالشرط المذكور آنفاً.

ولا مندوحة من تعليل وجود هذه اللام في غير سياق القَسَم، والتقدير والتأويل وافتراض المحذوفات ليست بالمركب الوثير، إن لم يكن دليل عليه. فهي في غير القسم للتوكيد وتقوية المعنى، وهي في ما أكثر لزوماً، للإيقاع والاقتران الصوتي بينها وبين لام إلاً. فهذه اللام من لوازم هذا الأسلوب، وليس هذا يدعاً من العربية، وقد ذكر النحاة غير موضع زيدت فيه اللام للتوكيد، ومنه "خبر أن"، و"خبر أمسى"، و"خبر زال"، ولكن، فضلاً عن خبر المبتدأ^(٥)، وفي غير الأخبار، دخلت على كأن، وأنشد ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ)^(٦):

تَمَّتْ يَغْدُو لَكَا نَ لَمْ يَشْعُرِ رِخْوَ الإِزَارِ زُمَحَ التَّبَخْتُرِ

(١) الإنصاف: ٧٩/١.

(٢) الإنصاف: ٦٧/١، ٧٢، ٧٩ (٣ مرات)، ٨٠ (مرتين)، ١٣٠، ١٦٢ (مرتين)، ٣٢٧، ٥٣٤/٢، ٥٤٠/٢، ٥٤٨، ٦٠١، ٦٧٣، ٦٢٦.

(٣) أسرار العربية: ٨٩، ٩٠ (٣ مرات)، ٩١ (مرتين).

(٤) المغني: ٣٥٧.

(٥) ضرائر الشعر: ٥٧، وصف المباني: ٢٣٣، المغني: ٣٠٤.

(٦) الحصائص: ٣١٦/١. زُمَحَ التَّبَخْتُرِ: ثقله وبغيضه، والزمح: السيماء الخلق.



وذكر الرماني (ت ٣٨٤هـ) في 'معاني الحروف' في باب اللامات اللام الزائدة وقال:
ألتي دخولها كخروجها نحو قوله:

لَمَّا أَغْفَلْتُ شَكَرَكَ فَاصْطَنَعِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي^(١)

وقد أدخلها الشاعر على 'ما' النافية ولا ضرورةً توجب ذلك، وعلّق ابن جني على هذا البيت قائلاً: 'شبه ما التي للنفي بما التي في معنى الذي'^(٢). كما ذكر قول أبي حزام العكلي^(٣):

وَأَعْلَمُ إِنَّ نُسْلِيماً وَتُرْكَأً لِلْأَمْتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءً

وهذه قراءات تؤكد توسع القدماء في استخدام لام التوكيد ولا أزعم أنها مطردة اطراد المواضع المقيسة في دخول هذه اللام، ولكنه ضوء خافت نُخرِج على هديه هذا الأسلوب تخريجاً بعيداً من التأويل الذي لا سند له.
فصارى القول أن الإشكال في هذه الأساليب ليس في استخدامها، وإن توسع المحدثون في استخدام الأسلوب الأوّل، بل في استخدامها في غير سياق القسم، أو تقدير 'كو' محذوفة، ولا ضير أن ندرج اللام في هذا الأسلوب تحت باب الزيادة للتوكيد، وهذا أسلم من تكلف تأويله على حذف 'كو' أو قسم لا تُقرّه الدلالة، ولا تستند فيه إلى شيء إلا الصناعة النحوية، ضاربين صفحاً عن اختلاف الدلالة بين هذا الأسلوب كما هو، وبين ما تفضي إليه تلك التأويلات.

(١) معاني الحروف: ١٤١، والبيت للناطقة في ديوانه، والأصول: ١/٤٣٥، وسر الصناعة: ١/٣٧٧، والرصف: ٢٤٣،

والمعني: ٨٩١.

(٢) سر الصناعة: ١/٣٧٧. وهو أيضاً في شرح، وأوضح المسالك: ١/٣٣٥، ابن عقيل: ١/٣٦٨، والممع: ١/٤٤٦.

(٣) سر الصناعة: ١/٣٧٧.



كُلَّ عَامٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ

جاء في قرار المجمع:

يُحْطَى بِبَعْضِ النَّقَادِ مَا يَشِيعُ مِنْ قَوْلِ النَّاسِ فِي أَعْيَادِهِمْ كُـلَّ عَامٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لِلْوَاوِ هُنَا، وَالصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُقَالَ: كُـلَّ عَامٍ أَنْتُمْ بِخَيْرٍ. وَقَدْ دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا التَّعْبِيرَ وَأَنْتَهَتْ إِلَى أَنَّهُ جَائِزٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ كُـلَّ عَامٍ مُبْتَدَأً حَذَفَ خَبْرَهُ وَالتَّقْدِيرُ: كُـلَّ عَامٍ مُقْبِلٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ وَالْوَاوُ حَالِيَّةٌ، وَالجُمْلَةُ بَعْدَهَا حَالٌ^(١).

وكان الأستاذ على النجدي ناصف قد قدم بين يدي اللجنة مذكرة بعنوان كُـلَّ عَامٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ، ذَكَرَ فِيهَا أَنَّ الْوَاوِ هَهُنَا غَيْرُ ذَاتِ مَوْضِعٍ، كَمَا يَرَاهَا بَعْضُ الْمُشْتَغِلِينَ بِاللُّغَةِ، وَدَعَّوْا إِلَى حَذْفِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يَرَى صِحَّتَهَا كَمَا هِيَ، إِذْ يَقُولُ: "وَالْوَاوُ أَنَّ الْعِبَارَةَ صَحِيحَةٌ مَعَ بَقَاءِ الْوَاوِ فِيهَا، عَلَى أَنْ يَقْدَرَ فِعْلٌ قَبْلَ كُـلَّ هُوَ يَقْبَلُ" مِثْلًا؛ لِتَصِيرِ الْعِبَارَةِ بِتَقْدِيرِهِ: يَقْبَلُ كُـلَّ عَامٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ، أَوْ يَقْدَرُ فِعْلٌ مُسْنَدٌ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ نَحْوُ: تُحْيَوْنَ، لِتَصِيرِ الْعِبَارَةِ: تُحْيَوْنَ كُـلَّ عَامٍ وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ فَتَكُونُ كُـلَّ ظَرْفٍ زَمَانٍ مُتَعَلِّقًا بِالْفِعْلِ الْحَذُوفِ، أَمَّا جُمْلَةُ "وَأَنْتُمْ بِخَيْرٍ" فَجُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ. وَيُرَدُّ قَائِلًا: "عَلَى أَنَّ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ وَأَخْرَيْنَ يَجِيزُونَ زِيَادَةَ الْوَاوِ" وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا كُـلَّ عَامٍ أَنْتُمْ بِخَيْرٍ^(٢).

وفي أثناء المناقشات ردَّ الأستاذ عباس حسن مسألة حذف الفعل؛ لأنَّ هذا الموضع ليس من مواضع حذفه. وردَّ عليه الأستاذ علي النجدي بأنَّ المقام يدلُّ على هذا الحذف^(٣)، كما ردَّ الأستاذ شوقي أمين أنَّ تكون كُـلَّ ظَرْفًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْضِي إِلَى أَنْ يَقُومَ الْكَلَامُ عَلَى فَضْلَتَيْنِ؛ الظرف والحال دون اعتبار لركنَيْ الجملة الأساسيين، ورأى أنَّ التعبير لا يحتاج إلى توجيه، لِأَنَّهُ يَقُومُ عَلَى أَسْطِ الْقَوَاعِدِ النُّحَوِيَّةِ، إِذْ تَكُونُ "كُـلَّ عَامٍ" مُبْتَدَأً وَأَنْتُمْ مَعْطُوفًا عَلَيْهَا، وَبِخَيْرٍ خَبْرًا^(٤).

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٤٧، صدر بالجلسة (٨) من مؤتمر الدورة (٤١)، وفي الجلسة (٢٥) للمجلس في الدورة نفسها.

(٢) محاضر جلسات المؤتمر (٤١): ٣٤٧.

(٣) نفسه: ٢٨٦.

(٤) نفسه: ٣١٥.



وعاد الأستاذ علي النجدي بعد هذه المناقشات وقدم مذكرة توضيحية انتصر فيها لما ذهب إليه من مسألتي الزيادة في القرآن الكريم، والحذف في العربية، معزراً مذهبه بالشواهد، وينتهي إلى ترجيح كل في الأسلوب المذكور على أنها فاعل، إذ يقول: "وإذا لم يكن بد من المفاضلة بين الإعرابين فإعرايه فاعلاً أرجح عندي من رفعه مبتدأ؛ لأن الاستقراء يدل على أن الجملة الفعلية أكثر استعمالاً من الجملة الاسمية، والقرآن الكريم خير شاهد على ذلك، فما من سورة إلا فيها الجملة الفعلية أكثر من أختها الاسمية^(١)."

وبعد أن درست اللجنة هذا الأسلوب أوصت بجوازه من وجهين: أولهما أن تكون كل فاعلاً حذف فعله لكثرة الاستعمال، والآخر أن تكون كل مبتدأ حذف خبره والتقدير كل عام مقبل وأنتم بخير، وفي كلتا الحالتين تكون الواو حالية والجملة بعدها حال، غير أن المجلس اقتصر على أن تكون كل عام مبتدأ حذف خبره. وعلى ذلك كان القرار.

وقرار مجمع موفّق، وتقدير خبر أقل كلفة، وأقرب إلى دلالتة، والكلام على حذف الفعل لغلبة الجملة الفعلية في الاستعمال العربي لا وجه له، وحذف الفعل بعيد في هذا الأسلوب ولا دليل عليه، أما تخريج كل على الظرفية فلا يستقيم واستخدام هذا الأسلوب. وأبعد من ذلك ما ذهب إليه الأستاذ شوقي أمين من أن كل عام مبتدأ وأنتم معطوف عليها، لأن دلالتها لا تحمل هذا الذي ذهب إليه.

أما من ذهب إلى إسقاط الواو من هذا الأسلوب حتى يستقيم، فلم يلتفت إلى القيمة الاجتماعية له كما هو، وأن أحداً لا يمكنه أن يستخدمه على غير هذا الوجه، فقد ترسّخ في وجدان الناس وغدا جزءاً من مجاملاتهم.

يبقى أن نلج القيمة الدلالية لهذا التعبير، فعبارة كل عام لا شك أنها مسكوكة لغوية حيوية، تحمل تكثيفاً هائلاً وهي مشحونة بدلالة مطلقة وقيمة تعبيرية كبيرة تملأ النفس سروراً وتزيدها بهجة؛ ذلك أنها تضرعُ بديمومة السعادة والخير لهذا الشخص الذي تُقال له، ولو ذكرت مقبل، أو غيرها، وهي الخبر المفترض لأزرت بها؛ لأنها تُقيد هذه الديمومة وتحد من هذا الامتداد؛ لذلك أثر القائل الإضمار، فالمسألة ليست مسألة حذفٍ للتخفيف أو لكثرة الاستعمال بل هو أسلوب من أساليب المجاملة، مشحون بالمعاني، ترسّخ في وجدان الناس.

(١) نفسه: ٣٤٩.



اقتِرَانُ اسْمَيْنِ فِي تَعْبِيرَاتٍ مُحَدَّثَةٍ

جاء في قرار المجمع:

١. مُبَاحَثَاتُ السَّادَاتِ حُسَيْنٍ.
٢. طَيْرَانُ مِصْرَ السُّودَانِ.
٣. قُطَارُ مِصْرَ اسْكَنْدَرِيَّةِ.

دَرَسَ الْمَجْمَعُ هَذِهِ التَّعْبِيرَاتِ، وَرَأَى أَنَّ التَّمَطَّ الْأَوَّلَ مِنْهَا مِمَّا فِيهِ الْمَفَاعَلِيَّةُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، لِأَنَّهُ مَكُونٌ مِنْ جُمْلَةٍ فِيهَا عَامِلٌ وَمَعْمُولٌ.

أَمَّا التَّمَطُّ الثَّانِي والثَّالِثُ فَفِي تَحْرِيحِهِمَا وَجْهَانِ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُمَا عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفِ عَطْفٍ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَسْمَيْنِ الْمُقْتَرْنَيْنِ مُتَضَايِفَانِ^(١).

وقد قدّم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكرةً بعنوان رأبي في تعبير عصري عرض فيها بعض التعبيرات التي يقترن فيها اسم باسم آخر نحو: مشكلة المغرب الجزائر، قطار مصر الإسكندرية وما إلى ذلك، ويقرّ بأنه من آثار اللغات الأجنبية في العربية، كما يقرّ بأن الناطقين بهذه الأساليب يسكنون أواخر هاتين الكلمتين إثارةً للسهولة، وتجنّباً لصعوبة إعرابهما.

وهو يرى أن تُعرَبَ الكلمة الأولى من هذا الأسلوب بحسب موقعها الإعرابي، وتعطف الكلمة الثانية عليها، فكانَ التقدير يكون: سيصل قطار القاهرة والإسكندرية، إن مشكلة الجزائر والمغرب. ويلتمسُ عند النحاة ما يؤيد حذف الواو العاطفة فيستشهد بقول الرضي: "وقد يحذف الواو من دون المعطوف، قال أبو علي في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ...﴾^(٢)؛ أي وقلت. وحكى أبو زيد أكلت سمكاً لبناً تمراً^(٣)، كما يستشهد بما جاء عن ابن هشام والسيوطي^(٤).

(١) صدر القرار في الدورة (٤٦) القرار (٧).

(٢) التوبة: ٩١-٩٢.

(٣) في أصول اللغة: ١٦٣/٣.

(٤) نفسه: ١٦٤.



وقدّم شوقي ضيف مذكرة بعنوان 'كلمات معطوفة بدون حرف عطف' عرض فيها هذه الأساليب، وحشد الشواهد التي تسوّغ حذف حرف العطف من القرآن الكريم ومن الشعر، وانتهى إلى قوله: 'وفي ذلك كلّ ما يسوّغ ما جرت به اللغة العصرية أحياناً من هذا الحذف في أمثلة محصورة تداولتها الصحف والألسنة كأمثلة المذكورة آنفاً^(١).

وفي أثناء المناقشات اقترح الدكتور محمد رفعت فتح الله أنّ الأساليب التي تتضمن مصادر واقعة على مفعولاتها لا تحتاج إلى تأويل، فقولنا مباحثات روما برلين يُعرب فيهما الاسم الثاني مفعولاً به كما تقول: 'باحثت روما برلين'^(٢).

وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة أيد ما ذكره الدكتور محمد رفعت في الأساليب التي تتضمن مصادر واقعة على مفعولاتها، أما النمط الآخر من الأساليب والذي يمثله الأسلوب الثاني والثالث في قرار المجمع فقد رأى أن التأويل فيه على حذف العاطف لا يخلو من التكلف، ويوجّه هذا النمط على التضياف على معنى 'اللام' أو نظيرتها إلى بحسب ما تقتضيه العبارة من دقة الدلالة وسلامة الأداء، فيقال في 'قطار مصر الإسكندرية' أنه قطار مصر للإسكندرية أو إليها، كذلك توجه عبارات النمط الثالث على أنّ الإضافة للاختصاص أو النسبة أو ما يؤدي دلالة الاتصال والملابسة^(٣)، ورأى الدكتور عبد العزيز السيد توجيه العبارات السابقة على أنّها أعلام تسكن عند النطق^(٤).

تجدد الإشارة بادئاً إلى أنّ بعض النحاة وعلى رأسهم ابن جني رفض حذف حرف العطف، إذ يقول: 'وأعلم أنّ حرف العطف هذا قد يُحذف في بعض الكلام، إلا أنّه من الشاذ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيس عليه غيره، حدثنا أبو علي قال: حكى أبو عثمان: أكلت لحماً سمكاً تمرّاً، يريد لحماً وسمكاً وتمرّاً ... وهذا عندنا ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال'^(٥). وذهب مذهب ابن جني السهيلي^(٦) (ت ٥٨٣هـ) وابن الضائع (٦٨٠هـ)^(٦).

(١) في أصول اللغة: ١٦٥/٣.

(٢) نفسه: ١٦١/٣.

(٣) كتاب في أصول اللغة: ١٦٧/٣.

(٤) نفسه: ١٦١/٣.

(٥) سر الصناعة: ٦٣٥/٢، والخصائص: ٢٨٠/٢.

(٦) المجمع: ١٩٣/٣، وحاشية الصبان: ١٧٣/٣، والارتشاف: ٦٦١/٢.



وهذا مردود وأصله المنطق لا طبيعة اللغة؛ ذلك أنهم رأوا أن حرف العطف ضرب من الاختصار، وحذفه يفضي إلى اختصار المختصر، والحق أن الواو والفاء أو تحذف، وكُتِبَ التحوين مليئةً بالشواهد على ذلك، غير أن قوام الحذف فيها إنما هو القرينة والسياق.

وإذا ما أنعمنا النظر في هذه الأساليب وجدناها بلا شك من الأساليب المعربة، من طريق الترجمة، والاسمان لا يكتبان كما جاء في القرار بل تفصل بينهما شرطة، كما هما في اللغة الإنجليزية، قطار مصر - الإسكندرية.

أما قرار المجمع فنجده يُلَفَّق بين ما انتهت إليه المذكرات المعروضة، غير أن هذه الأساليب لا تُعالجُ كما نصَّ عليه القرار، فهي تخرج من مشكاة واحدة، والفصلُ بينها ليس بالقويم، فهي كلٌّ متكاملٌ لا يُجتزأ ببعضه دونَ بعض، إذا ما أردنا أن نقيمَ للدلالة وجهاً فيها.

وتخريج النمط الثاني والثالث على حذف الواو لا يُعطي الدلالة الحقيقية لهذه الأساليب، على الرغم من جواز حذف حرف العطف؛ ذلك أن معنى العطف لا يمكن أن يستوي في مثل قطار مصر الإسكندرية، ولا يدل عليه، وتخريجه على التضافيف ليس أحسنَ حالاً فقد يكون طيران الأردن الإمارات أو قطار الوجه البحري الوجه القبلي، فكيف تخرج الإضافة فيه، فضلاً عن أن الإضافة إن جازت ههنا فإنها تبقى قاصرة عن أداء الدلالة، الحقيقية لهذه الأساليب، فقطار مصر إلى الإسكندرية هو نفسه قطار الإسكندرية إلى مصر.

وإذا ما أردنا أن نضع هذا النمط من الأساليب في سياقه الحقيقي علينا أن نتذكر أنها لا ترقى إلى اللغة الأدبية، وهي تستخدم عنوانات في الجرائد والمجلات والمواصلات وما أشبه ذلك، وحل إشكال هذا النمط من الأساليب أقره المجمع من قبل حينما أجاز تسكين الأعلام المتتابعة^(١). فالاسمان مسكَّنان فيها عند من ينطق بهما، ولم نسمع غير ذلك، وبهذا يكون الإطارُ الشكلي لهذه الأساليب قد حلَّ. أما المضمون فإنها تتألف من جزئين؛ الأول يُعرب بحسب موقعه من الإعراب وهو ما يسبق الاسمين، والجزء الثاني والمؤلف من هذين

(١) صدر في الدورة (٤٤) الجلسة (٧) للمؤتمر.



الاسمين يكون في محل جرّ مضاف إليه، مع بقائهما على حالهما من التوكين وهما أقرب ما يكون إلى التركيب المزجي.

أما الدلالة فهي هبة السياق والقرينة، فمباحثات السادات حسين تدلّ على أن هذين الزعيمين بحثاً معاً جانباً أو جوانب معينة، وطيران مصر السودان، يدلّ على أن هذه الطائرات تعمل في هذه المساحة الجغرافية ذهاباً وإياباً، وبنك القاهرة عمان يدلّ على اشتراك هاتين العاصمتين في تمويل البنك أو مجال عمله أو غير ذلك، ويبقى القول أن الشرطة الفاصلة بين هذين الاسمين لا بد من إثباتها للدلالة على طبيعة هذا الأسلوب.

وهكذا نرى أن هذه الأساليب تتوحد في شكلها الإعرابي، وتفرق في دلالتها على حسب ما يُمليه السياق، وهذا الوجه أدنى إلى الفهم وأيسر إلى التخريج وأبعد من التكلّف، والإصرار على معاملته مُجزئاً يزيد إشكالاً ويقصيه عن دلالة.



هل هذا الأمر يُعجبك؟

جاء في قرار الجمع:

يُجري على أقلام الكتاب مثل هذا التعبير: هل الكذب يصدق بدخول هل على اسم مُخبر عنه بجملة فعلية، وجمهور النحاة على أن ذلك جائز في ضرورة الشعر، على أنه جاء في الهمع تجويز الكسائي دخول هل على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار، ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التعبير^(١).

وقد كان هذا الأسلوب موضوع المسألة الخامسة من بحث الأستاذ عبد الحميد حسن (ت ١٩٧٩م) المقدم إلى المؤتمر في دورته الرابعة والثلاثين وعنوانه: مسائل نحوية ولغوية تتطلب النظر وقد رأى في منع النحاة لهذا الأسلوب تكلفاً وصناعة، وعلم المعاني يفيد تقديم المسند إليه للاهتمام، فلا داعي لحظر التعبير^(٢).

ويسند النحويون إلى سيبويه والبصريين أن "هل" لا يليها إلا الفعل^(٣)، بينما يُسندون إلى الكسائي وسائر الكوفيين جواز دخولها على الاسم مع وجود الفعل في حيزها^(٤).

والناظر في الكتاب يجد متسعاً من قولهم، فسيبويه يقول: "واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم، إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: هل زيد قام وأين زيد ضربته لم يجز إلا في الشعر"^(٥). ويقول في موضع آخر: "واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو "هل" و"كيف" و"من" اسم وفعل كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى، لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل"^(٦). وعلى هذا فهو يجعل "هل زيد قام قبيحاً في النص الأول وضعيفاً في الثاني، ولا يمنعه. كما عرض لها في باب عِدَّة ما يكون الكلم وقال: وهل وهي للاستفهام ولم يزد على ذلك^(٧).

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٠٥، صدر بالجلسة (٩) من مؤتمر الدورة (٣٥).

(٢) حاشية القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١٠٥.

(٣) همه الهوامع: ٥٠٧/٢.

(٤) الموفي في النحو الكوفي: ١٥٨.

(٥) الكتاب: ١٠١/١.

(٦) نفسه: ١١٥/٣.

(٧) نفسه: ٢٢٠/٤.



ويعلّل الرضيّ عدم دخول "هل" على الجملة الاسمية التي خبرها فعل؛ إذ يقول: لأن أصلها أن تكون بمعنى "قد" فقول: "أهل"، قال: "أهل" عرفت الدار بالثُرَيَيْن^(١). وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناءً بها عنها وإقامة لها مقامها، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾^(٢)، أي قد أتى، فلما كان أصلها "قد" وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفّلت على الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيزها تذكرت عهداً بالجمي وحتت إلى الإلّف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلّت عنه ذاهلة^(٣).

وقد وصف السكاكي (ت ٦٢٦هـ) مثل "هل" رجل عرف بالقبح؛ ذلك أن التركيب ههنا لا يقدّم مجهولاً ومعلوماً وإنما يقدم معلوماً وحسب، فتقديم الاسم على الفعل هنا يفيد حصول النسبة، وعنى بهذا أن الناتج معلوم فكيف يأتي بالسؤال عنه^(٤)؟

وقد آيد الدكتور محمد عبد المطلب هذا الرأي: إذ يقول: "ولأن "هل" تمارس فاعليتها في التصديق، لا تدخل على تركيب يُشير إلى حصول النسبة بين طرفي الإسناد وذلك مثل قولنا: "هل خالدٌ ضربت بتقديم المفعول به، لأنّ تقديمه يفيد استحواذه على فاعلية "هل"، ويكون وقوع الضرب خارج نطاق الاستفهام على معنى أنه حاصل لا سبيل إلى الشك فيه، وإنما يكون في المضروب هل هو خالد أم غيره، فالإنتاج الدلالي يتحصّر بين معلوم ومجهول، والمطلوب بالسؤال الجهول دائماً، والمجهول هو المضروب، والمعلوم هو وقوع الضرب"^(٥)، وإلى مثل هذا ذهب الدكتور مهدي المخزومي^(٦).

وإذا عدنا إلى قول الرضيّ أن أصل "هل" بمعنى قد، وجدنا أنّ بعض النحويين يقول بذلك، وإن كان كلام الرضيّ فيها أقرب إلى كلام المتصوّفة منه إلى كلام اللغوي^(٧). وقد بالغ الزمخشري حتى قال إنها تأتي بمعنى "قد" أبداً^(٨) وتكفل أبو حيان بنقض قوله، إذ قال: "لم يقم

(١) وهو من أرجوزة الخطام المجاشعي وتمامه وصاليات ككما يؤثفين، والغريان قبراً مالك وعقيل ندما جذيمة الأبرش، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ومجالس العلماء: ٧٢، والخزاعة وسر الصناعة: ١/ ٢٨٢.

(٢) الإنسان: ١.

(٣) شرح الكافية: ٢/ ٣٨٨.

(٤) مفتاح العلوم: ٣٠٨.

(٥) البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٨٨.

(٦) في النحو العربي نقد وتطبيق: ٢٠٣.

(٧) منهم الكسائي في معاني القرآن: ٢٤٨، والفراء في معاني القرآن: ٣/ ٢١٣، والرّماني في معاني الحروف: ١٠٢، وابن مالك

كما جاء في المغني: ٤٦٠.

(٨) المغني: ٤٦٠.



على ذلك دليلٌ واضح، وإنما هو شيء قاله المفسرون في الآية -هل آتى على الإنسان- وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب^(١). وذهب هذا المذهب ابن هشام وقال: "هذا هو الصواب عندي"^(٢). وهذا رأي صائب، وهو من طبيعة اللغة، فلا صلة بين "هل" حرف الاستفهام وقد حرف إخبار، ومن الواضح أن "هل" في الآية للاستفهام التقريري، وفي البيت أهل عرفت وأمثاله على سبيل التوكيد كما ذكر ابن هشام^(٣).

ولا مرأى في أن "هل" مختصة بالدخول على الفعل إن وقع في حيزها، ولكن هذا لا يمنع عكس ذلك، وقد أثبتته كلام العرب وأجازه علم كالكسائي في الاختيار، وما لا شك فيه أن استخدامه يؤذن بتحول المعنى. ويجلي المسألة قول الجرجاني أيضاً: وأعلم أن معك دستوراً لك فيه إن تأملت غنى عن كل سواه، وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزائه في الاستفهام معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر. وذلك أن الاستفهام استخبارٌ والاستخبار هو طلب من المخاطب أن يخبره، فإذا كان كذلك كان محالاً أن يفرق الحال من تقديم الاسم وتأخيرهِ في الاستفهام .. ثم لا يكون هذا الافتراق في الخبر^(٤).

وعلى هذا يكون "هل يصدق الكذوب؟" قائماً على الشك في الصدق أيحدث منه أم لا؟ أما "هل الكذوب يصدق؟" فقائم على الشك في هذا الشخص الموصوف بالكذب وكان التردد فيه.

وخلاصة القول أن إتباع "هل" الاسم والفعل في حيزها حملٌ لها على الهمزة، وقياسٌ عليها، وقد حملها ابن مالك على الهمزة حينما عرض لقوله صلى الله عليه وسلم لجابر: "هل تزوجت بكراً أم ثيباً وأردف قائلاً: قلت في فهل تزوجت بكراً... شاهد على أن هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين فتكون أم بعدها متصلة غير منقطعة^(٥)، وإن ظهر هذا الاستخدام عند القدماء على استحياء فإن المحدثين نفخوا فيه، وعمدوا إلى استخدامه بشكلٍ واسع.

(١) الممع: ٥٠٧/٢. وقد ناصر ابن هشام هذا الرأي في المغني: ٤٦١.

(٢) المغني: ٤٦١.

(٣) نفسه: ٤٦٢.

(٤) دلائل الإعجاز: ١٤٠.

(٥) شواهد التوضيح: ٢٠٩.



ذِكْرُ "ذَا" بَعْدَ "كَمْ"

جاء في قرار الجمع:

يُذْهَبُ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ إِلَى تَحْطِيطِةٍ وَقُوعِ "ذَا" بَعْدَ "كَمْ" فِي نَحْوِ: كَمْ ذَا نُصَحْتُكَ وَتَرَى
اللَّجْنَةُ أَنَّهُ تَعْبِيرٌ صَحِيحٌ، يُوَجِّهُ عَلَى أَنَّ "ذَا" زَائِدَةٌ فِيهِ، اسْتِنَاداً إِلَى مَا جَاءَ فِي أَلْسَانِ عَنِ ابْنِ
الْأَعْرَابِيِّ، مِنْ أَنَّ الْعَرَبَ تُصِلُ كَلَامَهَا بِذِي "وَذَا"، فَتَكُونُ حَشْواً لَا يُعْتَدُّ بِهِ^(١).

وقد قدّم الأستاذ محمد علي النجار (ت ١٩٦٨م) بحثاً عرض فيه لهذا الأسلوب،
واستهلّ مذكرته ببيت حافظ إبراهيم (ت ١٩٣٢م):

كَمْ ذَا يَكَابِدُ عَاشِقٌ وَيُلَاقِي فِي حُبِّ مُصْرٍ كَثِيرَةَ الْعَشَاقِ

ويردف قائلاً إذا تأمله الباحثُ وعرضه على قوانين العربية أعياه أن يجد له تخريجاً
يجعله في عدادها ويسلُكُه في نطاقها؛ ذلك أن كَمْ ذَا لم يرد بها سماع ولا يسوغها قياس،
وذلك أن "ذَا" زائدة لا يتغير المعنى بسقوطها فيستوي أن تقول: كَمْ نصحتك وكَمْ ذَا نصحتك،
وزيادة الأسماء ليست بالمنهج المعبد يركبه كل من يريد، وردّ النجار حملَ زيادة "ذَا" هذه على
زيادتها بعد ما أو مَنْ؛ لأن ذلك خلاف للقياس، فحيث لا سماع، لا ينبغي القول به
ولا اعتماد.

كما يعرض لتخرجات بعض النحويين على أن "ذَا" منادى محذوف منه حرف النداء،
أو مفعولاً مقدماً، ويردف قائلاً: والقارئ يحسّ تكلفاً في هذا وبعداً عن مقصود المتكلم.
ويخلص إلى أن هذا الأسلوب خطأ سرى إلى المولدين من التأليف بين ماذا وكَمْ ذَا وظنهم
أنهما سواء وليستا كذلك، ويستشهد على قوله بقول الشاعر:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ لَوْ أَجَزَى بِذِكْرِكُمْ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ

^(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ١١٣، صدر بالجلسة (١٠) من مؤتمر الدورة (٣٨) وبالجلسة (٢٢) من جلسات
المجلس في الدورة نفسها.



ويرد قائلًا: والقارئ يُحسِّن أن قد حشوَّ في الكلام، أوردها الشاعر لإقامة الوزن وكان يغنيه أن يقول كم ذا ولو كان تاليفاً صحيحاً وكلاماً معروفاً.
وأردف قائلًا: وأقدم ما وقعت عليه من هذا الأسلوب عند القدماء قوله:

يا معرضاً بهواه لآ رأني ضميراً
كم ذا رأيت بصيراً أعمى وأعمى بصيراً

وهذان البيتان لإسماعيل منصور التميمي المصري الضَّرير المتوفى سنة (٣٠٦هـ) عزَّاهما له المرزُباني (٣٨٤هـ) في معجم الشعراء^(١).

وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين بحثاً بعنوان تحرير القول في عبارات ثلاث كانت ثالثتها أسلوب كم ذا نصحتك، تناول فيه بحث الأستاذ النجار وآيده في ردَّ تخريجات جلَّ النحويين النحويين. وسوخ هذا الأسلوب على زيادة ذاً قياساً على زيادتها في ما ومن وزاد وجهاً آخر، هو أن تكون ذاً على تقدير مضاف محذوف، أي كم مثل ذاً^(٢).

وإذا عدنا إلى ما استند إليه المجمع في قراره من قول ابن الأعرابي، فيما نقل عن ابن منظور - في مادة جرَم - من أن العرب تصلُّ كلامها بذي وذا وذو، فتكون حشواً لا يعتد به، وكان ذكره الأزهري قبله^(٣)، وجدنا ما نقلوه من الاستشهاد يختلف عما في هذا الأسلوب من حيث طبيعة الزيادة، وعلى الرغم من ذلك لا يُمنع أن يُستشهد بما نقلوا، كما رأينا في أسلوب ذي قبل.

وقد نوافق ما ذهب إليه النجار من أن هذا الأسلوب خطأ سرى إلى المولدين من التأليف بين ماذا وكم ذاً، أما استشهاده بقول الشاعر كم قد ذكرتك وقوله: ولو كان هذا الأسلوب معروفاً لقال: كم ذاً ليس في محله، وهذا ليس محلَّ استشهاد؛ ذلك أن دلالة كم ذاً تختلف عن دلالة كم قد ذكرتك، فضلاً عن أن قوله لو كان هذا معروفاً لقال...، فليس من عمل اللغوي أن يحدّد مسالك القول.

(١) محاضر جلسات الدورة ٣٨: ٤٢٣.

(٢) نفسه: ٤٢٧.

(٣) تهذيب اللغة: ٤٦/١٥.



أما قوله وأقدم ما وقعت عليه ما ذكره المرزباني لإسماعيل منصور التميمي،
 فالشاعر هو منصور بن إسماعيل وليس العكس^(١)، أما فيما يخص قَدَمَهُ فقد تتبعنا هذا
 الأسلوب عند القدماء والمتأخرين فوُجِدَ على العشرات منه، بما يؤكد أنه كان مستخدماً
 وبكثرة، وليس بدعاً من الأساليب، وأقدم ما عثرت عليه منها ما رُوي عن الحسين بن
 الضحَّاك (ت ٢٥٠هـ)، إذ يقول:

يا صائد الطيرِ كم ذا باللحظِ تُضني وتُصبي^(٢)

كما عثرت على شاهدٍ لعبد الله بن العباس بن الفضل بن الربيع (ت ٢٩٦هـ) وهو
 من شعراء الأغاني إذ قال^(٣):

فكم ذا لك من بُشرى أتثني منك في سيئرِ

وقد جاء في نفع الطيب بشكل واسع، والكثرة الكاثرة منه لشعراء معاصرين
 للكاتب^(٤).

وعلى هذا فقرارُ المجمع موفق، فذاً في هذا الأسلوب لا يمكن أن تُحمَل على غير
 الزيادة، والقول بأنّها قد تكون منادى أو مفعولاً به كما ذهب إليه قرار اللجنة قبل تعديله^(٥)،
 لا يقيم للدلالة وزناً.

على أن من يُنعم النظر فيما ورد من هذا الأسلوب قديماً وحديثاً لا يفوته أن يعودَ
 بلمح دلاليّ جديد وهو أن ذاً ليست لغواً فحسب، كما جاء عن الأزهريّ وابن منظور
 وغيرهم، ولا تتوقّف وظيفتها عند وصل الكلام، وليس دخولها كخروجها، فكلّ السياقات

(١) معجم الشعراء: ٢٨٠.

(٢) ديوانه: ٢٨.

(٣) الأغاني: ١٥٧/١٩.

(٤) نفع الطيب (cd): ١/٢٥ / ٤٨١، ٤٧٩، ٥٠٥، ١٦٨/٢، ٢٠٣، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٦٦، ٦٤٠، ٦٧٦، ٧٤١، ٧٨٢، ٧٥٣، ٨١٩،

١٠٥٩، ٢٨٣/٣، ٢٩٦، ٤/١٤٧، ٢٣٨، ٥/٤٦٦، ٦/٣٢٥، ٧/٤٨٦، ٧/٤٣٨، ٧/٤٨٩.

(٥) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب (الحاشية): ١١٣.



التي وردت بها في هذا الأسلوب تحملُ المبالغةَ والتكثير، فدلالتهَا على ذلك لا يمكن دفعها. ويمكن الخلوص إلى أنْ كمّ ذا نصحتك تساوي في الدلالة كمّ مرة نصحتك؟ ولو أضيف هذا الملمح إلى قرارِ المجمع لكان مجلياً لهذا الأسلوب بشكل كبير. ولا يفوت المتتبع لهذا الأسلوب أنه يكاد ينحصرُ في الشعر إلا أمثلة قليلة جاءت في النثر، والشعر مَرَكَبُ الزيادة ومَطْيَةُ المبالغة.



”لا“ في مُحدَثِ الاستعمالِ

جاء في قرار المجمع:

يُجرى في الاستعمالِ المعاصرِ مثلُ قولِهِم: أَلَلَمَعْقُولُ مَدَهَبٌ مِنْ مَدَاهِبِ الْأَدَبِ،
كَانَ عَمَلًا لَا أَخْلَاقِيًّا، مُصَرَّفًا لَا شُعُورِيًّا.

وَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ وَمَا يُشَبِّهُهَا أَحَدُ وَجْهَيْنِ:

- أ. اعتبارُ ”لا“ النَّافِيَةِ غَيْرَ عَامِلَةٍ عَلَى أَنْ يُعْرَبَ مَا بَعْدَهَا بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ مِمَّا قَبْلَهَا.
- ب. اعتبارُ ”لا“ مُرَكَّبَةً مَعَ مَا بَعْدَهَا، وَيُعْرَبُ الْمُرَكَّبُ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ فِي الْجُمْلَةِ.

وَقَدْ سَبَقَ أَنْ أَصْدَرَ الْمَجْمَعُ قَرَارَاتٍ ثَلَاثَةَ تُجِيزُ اسْتِعْمَالَ ”لا“ مُرَكَّبَةً مَعَ الْأَسْمِ الْمَفْرُودِ،
وَذَلِكَ فِي تَرْجَمَةِ الْمَصْطَلَحَاتِ الْعِلْمِيَّةِ^(١).

وقد قدّم الدكتور محمد حسن عبد العزيز مذكرة بعنوان ”لا“ المعترضة بين الصفة
والموصوفِ استعرضَ فيها ما يَشِيعُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِنْ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ، مَسْتَأْنَسًا بِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ
هَشَامٍ فِي ”لَا“ الْمَعْتَرِضَةِ وَبَعْضِ مَوَاقِعِهَا إِذْ يَقُولُ: ”مِنْ أَقْسَامِ ”لَا“ النَّافِيَةِ الْمَعْتَرِضَةِ بَيْنَ الْخَافِضِ
وَالْمَخْفُوضِ نَحْوُ ”جِئْتُ بِلا زَائِدٍ، وَغُضِبْتُ مِنْ لا شَيْءٍ“، وَعَنْ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا اسْمٌ، وَأَنَّ الْجَارَ
دَخَلَ عَلَيْهَا نَفْسَهَا، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا خُفِضَ بِالإِضَافَةِ، وَغَيْرَهُمْ يَرَاهَا حَرْفًا وَيُسَمِّيَهَا زَائِدَةً^(٢).
وَيَنْتَهِي إِلَى إِجَازَةِ هَذِهِ الْأَسَالِيبِ، وَأَنْ يُضْمَ إِلَى مَوَاقِعِ ”لَا“ النَّافِيَةِ الْمَعْتَرِضَةِ هَذَا الْمَوْقِعُ الْجَدِيدُ،
وَهُوَ أَنْ تَجِيءَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ^(٣).

كما قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكرتين عَنَوْنَ الْأُولَى بِ”لَا“ النَّافِيَةِ غَيْرِ الْعَامِلَةِ ذَكَرَ
فِيهَا مَوَاضِعَ دَخُولِهَا، جَمِيزًا هَذِهِ الْأَسَالِيبِ اسْتِنَادًا إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَبْرُودُ مِنْ جَوَازِ عَدَمِ
تَكَرُّرِ ”لَا“ النَّافِيَةِ غَيْرِ الْعَامِلَةِ^(٤). أَمَّا إِعْرَابُ هَذَا الْأَسْلُوبِ فَحَسَبَ مَوْقِعِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ،

(١) في أصول اللغة: ١٤٤/٣، صدر في الدورة (٤٧): في الجلسة السادسة للمؤتمر.

(٢) المغني: ٣٢٣.

(٣) في أصول اللغة: ١٤٦/٣.

(٤) ينظر المقتضب: ٣٥٩/٤.



وينتهي إلى قوله: "ويمكن أن نُصوغ قراراً يُعمم ذلك على النحو الآتي: يُسوِّغ دخولُ لا النافية غير مكررة على الأسماء المفردة: أخباراً أو نعوتاً أو أحوالاً"^(١).

وأُتبعها المذكورة الثانية التي تناول فيها تعبيرين عباسيين هما اللادرية، والماصدق، واتخذ منهما مسوغاً لإجازة التعبيرات المحدثة، وقد عومل كلُّ منهما معاملة الاسم المفرد من دخول "أل" عليها، واستحدثهم منها المصدر الصناعي"^(٢).

وقدم الأستاذ محمد شوقي أمين مذكرة بعنوان "موقع لا في محدث الاستعمال" رأى فيه أن "تخريج الدكتور شوقي ضيف على أن لا نافية في هذا الأسلوب قد يُغني في بعض الأساليب نحو: "هذا عمل لا إنساني" غير أنه لا يغني في مثل قولهم: "العمل اللإنساني؛ لأنه قائم على أن لا مفردة لا تلحقها أداة التعريف، واستشهد على قدم هذا الأسلوب بما جاء في محاوره بين أحمد الإسكندري، وحسين والي" من قول عامر بن الظرب في مجمع الأمثال: أصبح لا شيء شيئاً أو أصبح اللاشيء شيئاً، وهما روايتان، وتعاقب الروايتين مُشعرٌ بأن التعبير جارٍ على نية التركيب"^(٣). وجدير بالذكر ههنا أن المنسوب إلى عامر بن الظرب ليس موجوداً في مجمع الأمثال، والموجود هو "ويعود لا شيء شيئاً"^(٤).

أما تمام حسان فقدم مذكرة بعنوان كلمة في موقع لا في محدث الاستعمال أكد ما جاءت به المذكرات السابقة، وزاد عليها بأنه يُمكن أن تُطلق على هذا المركب من لا وما بعدها المركب المنفي وهو يُخالف كل أنواع المركبات"^(٥).

وقد اقترح الدكتور أحمد الحوفي أن تعمل لا في هذه الأساليب عمل ليس، كما رفض عبد السلام هارون دخول "أل" على لا سائلاً: هل سبق للنحاة أن أدخلوا "أل" على لا"^(٦)؟

(١) في أصول اللغة: ١٤٨/٣.

(٢) نفسه: ١٥٠/٣.

(٣) في أصول اللغة: ١٥٢/٣.

(٤) ينظر: مجمع الأمثال: ٧٠/٢، ولم أقع على هذا المثل في سائر كتب الأمثال المتداولة.

(٥) في أصول اللغة: ١٥٥/٣.

(٦) محاضر جلسات الدورة (٤٧): ٤١٠.



وهذه الأساليب تختلف حتماً عما نقله النحاة من نحو: جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيء؛ ذلك أن سبيل هذه غير سبيل تلك، فنحن هنا نتكلم على أشباه جمل، بينما تتمحور الأساليب المحدثة حول المصطلح العلمي، وعلى هذا يكونُ كلام الحوفي على معاملة لا هنا معاملة ليس، وكلام عبد السلام هارون على حديث النحاة في إدخال أل على لا خارج السياق.

ولا يعني هذا أن النحاة واللغويين قد غفلوا عن ملاحظة بعض استخدامات لا والتي تسمى ما نحن في صدده من الأساليب، بل لعل المترجمين الأوائل بنوا هذه الأساليب على تلك الملاحظ، قال سيويوه: 'واعلم أن لا قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه، وذلك نحو قولك أخذته بلا ذنب'^(١). ويُشبه ذلك ما قاله أبو حاتم: وإذا قال لك الرجل: ما أردت؟ قلت: لا شيئاً، وإن قلت: لم فعلت ذلك؟ قلت: للاشيء، وإن قال: ما أمرك؟ قلت: لا شيء. يُنَوَّن فيهن كلهن'^(٢). وهذا وعي مبكرٌ لهذا الاستخدام.

وللمجمع ثلاثة قرارات سابقة في هذا الأسلوب:

أولها: نصّ على جواز دخول أل على حرف النفي المتصل بالاسم واستعماله في لغة العلم مثل ألهوائي، وقد صدر ذلك في الدورة الثانية.

وثانيها: نصّ على جواز ترجمة الصدر الأجنبي "an" و"a" الدال على النفي بوضع لا النافية مركبة مع الكلمة المطلوبة، مثل ألاجفن وألامقلة، وصدر في الدورة الثامنة.

وثالثها: نصّ على جواز استعمال لا مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفّر منه السمع، وقد صدر في الدورة الحادية عشرة.

فالقرار الأول أضفى على هذا التركيب صبغة الاسمية، كما أجاز الثاني القياس عليه وترجمته، أما الثالث فلا يخلو من الغموض، ومسألة الذوق هذه مسألة نسبية، فإذا تجاوزنا المسألة الصوتية وتألف الحروف، بقي قوام الأمر التذوق والاستحسان، والجريان على الألسنة والأقلام.

(١) الكتاب: ٢٠٣/٣.

(٢) لسان العرب، شياً.



وبناءً على القرار الأول فالتخريج الأول في القرار الأخير - موضوع المناقشة - لا وجه له، فجاوز دخول الـ على هذا المركب إقرار بعدم استقلال الـ في هذا التركيب، وعلى هذا يكون التخريج الثاني تحصيل حاصل، وكان الوجه لو أقتصر عليه.

ومما لا شك فيه أن هذه الأساليب دخيلة إلى العربية من طريق الترجمة، وترجمة كتب الفلسفة على وجه التحديد، ولعلها كانت الوجه الأمثل للموازنة بين المصطلحين المتقابلين، والحفاظة عليهما في بؤرة السياق، فهذا الاستخدام لـ لا هو نتاج اللغة العلمية التي تعالج مصطلحات محددة ذات دلالة سلبية، لا تعبيرات فضفاضة، إذ تتحد مع الاسم الذي يليها؛ ليكونا مصطلحاً يُعامل كالكلمة الواحدة، غير أن المحدثين توسعوا في استخدامها توسعاً كبيراً؛ لكثرة الترجمة العلمية، والحاجة إلى معجم محدد من المصطلحات العلمية، على الرغم من أن لغة الأدب لم تسلم من هذا الأسلوب منذ عهد أبي تمام إلى عهد الكتاب المحدثين^(١).

ولكنها تبقى لغة علمية في الأصل.

(١) ينظر: العربية الفصحى الحديثة: ١١٠.



عَدَدُ الطَّلَابِ بِمَا فِيهِمُ الْغَائِبُونَ

(قرار أقرته اللجنة والمجلس وردّه مؤتمر الجمع)، وجاء فيه:
مِمَّا تُجْرِي بِهِ أَقْلَامُ الْمُعَاصِرِينَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: «عَدَدُ الطَّلَابِ- بِمَا فِيهِمُ الْغَائِبُونَ-
أَرْبَعُونَ طَالِبًا.

دَرَسَتْ اللَّجْنَةُ هَذَا الْأَسْلُوبَ، وَانْتَهَتْ إِلَى أَنَّهُ أَسْلُوبٌ صَحِيحٌ مَعْنَاهُ: عَدَدُ الطَّلَابِ
مَعَ شَيْءٍ مُتَضَمِّنٍ فِيهِمُ هُوَ الْغَائِبُونَ أَوْ هُمُ الْغَائِبُونَ^(١).

وكان قد قدّم الشيخ عطية الصوالحي مذكرة صحّح فيها هذا الأسلوب، وعرض
لكلام النحاة على ما وما يتصل بها، وانتهى في توجيه هذا الأسلوب على أن ما نكرة ناقصة
موصوفة بمتعلّق الجارّ والمجرور بعدها، وأن الغائبون بدلٌ منها على القطع، بإضمار مبتدأ؛ أي
هم الغائبون، وأردف قائلاً: يؤخذ من البيان السابق أنّ الأسلوب جارٍ على منهج عربي
قويم، وأنّ شاهده قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكُمُ النَّارِ﴾^(٢). وعليه يكون التقدير
للأسلوب كما يأتي: عدد طلاب الفصل مع شيء، موجود فيه، هم الغائبون أربعون طالباً^(٣).

وقد ردّ المؤتمر قرار اللجنة الذي انبنى على هذا البحث، بعد أن احتدم الجدل بين
النقيضين، فريق يدافع عن قرار اللجنة ويرأسه الدكتور إبراهيم أنيس، والذي بلغ به أن قال:
«ما شعرت أنّ مجمعنا سجان للعربية وإنما شعرت أن رسالته الحفاظ على اللغة وتنميتها في
البنية والألفاظ والأساليب، واللجنة تنظر فيما يقال، ولا تتخترع تراكيب وأساليب، وأرجو ألا
نتصور أن الكتاب يتعمدون الخطأ في اللغة وإفسادها وإنما يستلهمون برهافة حسّهم هذه
التعابير^(٤)». ومثل محمد بهجة الأثري موقف المعارضين، وقال: «أماننا وسائل أفضل من هذه

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: ٢٨١، صدر في الجلسة (٣٠) من مؤتمر الدورة (٤٠) وردّه المؤتمر في الجلسة (١٠).

(٢) الحج: ٧٢.

(٣) محاضر جلسات الدورة (٤٠): ٥٤١.

(٤) العيد الذهبي لجمع اللغة العربية: ٢٦٠.



الأساليب الركيكة كالمجاز وغيره، وهذا هو سبيلُ توسعة اللغة، وليس أن نقبلَ كلامَ العوامِ وأشباهِ العوامِ^(١).

على أن التنظير لا يغني من الحق شيئاً، فمنذ ثمانية وعشرين عاماً، ما يزال هذا الأسلوب شائعاً وذائعاً، ولم يحفل مستخدموه بما انتهى إليه قرار الجمع، وثمة فرقٌ كبير بين وسم تركيب بالضعف والركاكة وبين رده ورفضه، والضعف والركاكة بعد ذلك هبة الاستخدام، وليست معاني قائمة بذاتها.

ومع تقديرنا لبحث الشيخ عطية الصوالحي في تصحيح هذا الأسلوب، فإننا لا نوافق في تخريجه، وما انبنى عليه من قرار اللجنة. فتخريجه لا يمثل طبيعة هذا الأسلوب، ومقارنته بالآية الكريمة، إسباغٌ لللبوس ليس له، ويُغفل جانباً مهماً هو الجانب الدلالي، فأسلوب الآية الكريمة أسلوب أدبي بلاغي عالٍ، بينما نجد الأسلوب الذي نحن في صده يقوم على وظيفة معينة ليس من همتها البلاغة، ومن ثم فإن إدخاله في حيز التأويل من قطع وإضمار لا يتناسب وتلك الوظيفة.

ولا شك في أن هذا الأسلوب من الأساليب المعربة، وبالتحديد كلمة (including) وما فيه هي ما الموصولية، والذي يؤكد هذا الوجه أن من تعاقب فيه ما كما يستخدمها الكتاب والمترجمون^(٢). وتبقى مسألة استخدام ما للعاقل وقد رأينا من قبل أنها مستخدمة على هذا الوجه في الأساليب الفصحى، وعلى هذا فالأقرب أن ما ومن ههنا اسمان موصولان. وقد قامت ما ومن بالربط بين جزأي التركيب فغدا: عدد الطلاب بالذي فيهم الغائبون أربعون، ولا شك في أن هذا لا يخلو من الركاكة، غير أنه شائع بشكل كبير وعلى هذا فقد جائب المؤتمر الصواب حينما أخذ برأي المتشددین ورد هذا الأسلوب المتداول.

(١) نفسه: ٢٦٠.

(٢) ينظر مدارس اللسانيات: ٢٢، والنص الأصلي من (schools of linguistics): 32.



لا أعرفُ ما إذا كانَ قد حدثَ هذا

(قرار للجنة رفضه مؤتمر الجمع)، جاء فيه:

لا أعرفُ ما إذا كنتَ راضياً أو غاضباً

أسألكَ عما إذا كنتَ تعرفُ هذا أو لا

لا أدري إن كانَ قد حدثَ هذا

هذه أمثلةٌ لأساليبٍ تُشيعُ كثيراً في الكتاباتِ المعاصرة، وتُردُّ فيها أفعالُ القلوبِ وما

يُشبهها، وقد وليها ما إذا أو عما إذا أو إن.

وترى اللجنة ما يأتي:

أولاً: في المثالين الأولين حيثُ تأتي إذا مسبوقاً بـ ما أو بـ عما تُحملُ ما على أحدِ

وجهين:

(أ) أن تكونَ موصولةً.

(ب) أن تكونَ نكرةً بمعنى شيءٍ.

وإذا ظُرفَ مُتعلقٌ بِمَحذوفٍ صِلَةٌ لِمَا عَلَى الْأَوَّلِ، وَصِفَةٌ لَهَا عَلَى الثَّانِي.

ثانياً: في المثال الثالث حيثُ تأتي إن بعدَ أفعالِ القلوبِ وما يُشبهها، تكونُ إن شرطيةً

مُعلَّقةً، سَدَّتْ مَسدَّ الْمَفْعُولِ الْوَاحِدِ أَوِ الْاِثْنَيْنِ، اسْتِنَاداً إِلَى قَوْلِ الدَّمَامِينِيِّ إِنَّ كُلَّ

مَا لَهُ صِدَارَةٌ يُعَلَّقُ، وَإِنَّ الشَّرْطِيَّةَ كَذَلِكَ.

ولهذا ترى اللجنة أن هذه الأساليبَ جائزةٌ لا حَرَجَ عَلَى الْكِتَابِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا^(١).

وقد وافق المجلسُ في الجلسةِ الثلاثين من الدورة الأربعة على هذا القرار، ولما

عُرضَ على مؤتمرِ الجمعِ في الجلسةِ العاشرة من الدورة نفسها رفضه المؤتمر، ولنا وقفة مع

هذا الرفض.

(١) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب: (٢٨٢)، وافق المجلس عليه في الجلسة (٣٠) من الدورة (٤٠) ولما عرض على

مؤتمر الجمع في الجلسة (١٠) من الدورة نفسها رفضه المؤتمر.



بداية إن أول مَنْ أشارَ إلى هذا الأسلوبِ المُحدَث هو الأستاذ إبراهيم اليازجي (ت ١٨٧١م) في لغة الجرائد، وصرَّح أنه من التعريب الحرفي عن الإفرنجية^(١). وقد أثار هذا الموضوع الأستاذ عطية الصوالحي عضو الجمع، وقَدَّم فيه مذكرة فصل فيها القول في إذا ومعانيها واستعمالاتها، وانتهى إلى قوله: وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله صلى الله عليه وسلم: لعائشة (ت ٥٨هـ) رضي الله عنها: "إني لأعلمُ إذا كنتِ راضيةً وإذا كنتِ عَلَيَّ غَضْبِي"، ثم قال: "والجمهور على أن إذا لا تخرج عن الظرفية، وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف وهو معمولٌ أعلمٌ وتقديره شأنك ونحوه"^(٢). وأردف قائلاً: "ولمَّا كان أسلوب القول المرادُ تحقيقه جارياً على نَسَقِ الحديث الشريف جاء قياسه عليه...؛ لأن كل ما قيس على كلام العرب فهو عربي، وحينئذ يُخرَج على الرايين السابقين في تخريج الحديث:

١. فعلى رأي ابن مالك تكون ما قبل إذا زائدة، وإذا اسم بمعنى زمن في محل نصب مفعول الفعل أعرف ويكون التقدير الإعرابي على رأيه أريد معرفة زمن يكون لي فيه حصة من هذه الصفقة.
٢. وأما على رأي الجمهور فكلمة ما قبل إذا في الأسلوب اسم موصول أو نكرة موصوفة وإذا ظرف غير مُضمَّن معنى الشرط، فتعلَّق بمحذوف صلة أو صفة، وعلى هذا يكون التقدير الإعرابي ما يأتي: أريد معرفة الذي يلزمي أو معرفة شيء يلزمي حتى يكون لي حصة من هذه الصفقة، ويصح أن تكون إذا هنا شرطية محذوفة الجواب.

أما أسلوب لا أدري إن كان قد حدث هذا فيذهب فيه إلى أن إن شرطية محذوفة الجواب مُعلَّقة للفعل قبلها؛ لأن لها الصدر. مستنداً إلى إجازة الدماميني (ت ٨٢٧هـ) فيما نقله الشُّمَني (ت ٨٧٢هـ) والصبَّان (ت ١٢٠٦هـ)^(٣).

(١) لغة الجرائد: ٦٨-٦٩، وينظر: العربية الفصحى الحديثة: ٢٤٨.

(٢) كتاب الألفاظ والأساليب: ١/١٢٦.

(٣) نفسه: ١/١٢٧.



وفي أثناء عرض القرار على المجلس جرى نقاشٌ طويلٌ أخذ بطرفيه الأستاذ إبراهيم اللبّان (ت ١٩٨٠م) والأستاذ عباس حسن، وقد عارض الأستاذ اللبّان هذه الأساليب، وقال: أرى التّبيه على أنّ هذه أساليب ضعيفة لا ينبغي أن يُعترف بها، بينما صحّحها الأستاذ عباس حسن ولم يرَ فيها خطأ، بل أقرّ بأنه يستعملها. وانتهى هذا النقاش بموافقة المجلس على القرار، ولكن المؤتمر رفضه وردّه^(١).

ولا شك في أنّ هذه الأساليب كغيرها ممّا دخل في العربية من طريق الترجمة كما ذكر اليازجي، وفي هذه الأساليب ما إذا ترجمة "whether" وإنّ ترجمة "if"، ولُبّ الإشكال في هذه الأساليب تعليق أفعال القلوب وما يشبهها بمّا إذا وعمّا إذا أو إنّ، وهذا ما لم تُعهذه العربية، وأشهر المُعلّقات عند النحويين لام الابتداء ولا القسم وحروف النفي "ما-إن-لا" (إذا كانت في جواب القسم)، والاستفهام ببعض صوره، وإنّ وأخواتها، ما عدا أنّ، ولذا أفضى الجدلُ في هذه الأساليب إلى ردّها.

وإذا ما عدنا إلى قرار الجمع وجدناه في الأسلوبين الأوّلين يستبعد ما ذهب إليه الشيخ الصوالحي في بحثه من تخريج إذاً على أنها اسمٌ بمعنى زمن وما زائدة، ويتبنّى تخريجه الثاني، وهو تخريج ما على أنها اسم موصول أو نكرة موصوفة.

وهذا كلّ صناعة نحويّة خالصة فتخريجُ الشيخ الصوالحي إذاً على أنها اسم بمعنى زمن لا يستوي ودلالة هذا الأسلوب؛ لأنّ الزمن يصبح فيه لبّ الدلالة، ولا يمكن أن يتخيّل القارئ أو السامع أنّ المتحدث يسأل عن الزمن ههنا. وأما التخريج الذي اطمأنّ به الجمع، فلا يستوي إلا بتقديرات وتاويلات لا سند لها، إلا الصناعة النحويّة، وليس إلى التحقّق منها سبيل.

وأجدى من كلّ ذلك أنّ ما زائدة في هذين الأسلوبين ودلالتهما على ذلك بيّنة، ويُعرب ما بعدها في الأسلوب الأول على حسب ما يقتضيه الإعراب، وينبغي التوقّف ههنا عند الأسلوب الثاني وهو أسألك عمّا... فحرف الجر ههنا قد دخل على ما، وثمة أسلوب شائع أيضاً يشبهه لم يُتطرق إليه وهو لا أعرف فيما إذا... والإشكال ههنا أننا لو عدنا ما

(١) محاضر جلسات الدورة (٤٠): ٤٩٠.



زائدة كافة لحرف الجر عن العمل لوجدنا النحاة ينقلون الكفّ في "مِنْ والباء والكاف ورب" (١)، "وعن" لا تُكفّ عن العمل لعدم إزالتها الاختصاص، وقد تكفّ الباء "ومِنْ" ويليهما الفعل، كما تزداد بعد الكاف ورب، فالأغلب فيها الكفّ، وهذه الأساليب دخلت فيها ما الكافة على "عن" وفي "فأزالت اختصاصهما ولذلك كفتها عن العمل، وهذا على ما فيه أقوم قليلاً من التخريجات التي تبعد هذا الأسلوب من دلالاته، أما إذا فهمي في الأسلوبين شرطية محذوفة الجواب.

وأما فيما يتعلق بالأسلوب الثالث فإن أحداً من النحويين لم يُشير بصراحة إلى أنّ أدوات الشرط معلقة للفعل عن العمل (٢)، بحكم حقها في الصدارة. وإن كان ثمة إشاراتٌ توحى بجواز قياس الشرط على غيره، وهذا هو الصحيح، وقد استشهد الشيخ الصوالحي بما نُقل عن الدماميني من جواز تعليق كل ما له الصدارة (٣)، وقال ابن يعيش من قبل: "وإنما علقت هذه الأشياء العامل؛ لأن لها صدر الكلام، فلو أُعمل ما قبلها فيها أو فيما بعدها لخرجت عن أن يكون لها صدرُ الكلام" (٤)، وقد نصّ عليه عباس حسن من المحدثين (٥)، وعليه فتكونُ "إن" في هذا الأسلوبِ شرطيةً محذوفة الجواب معلقة للفعل قبلها. وقد ذكر "هانز فير" أن "لو" أيضاً يمكنُ أن تنتجَ جملاً من هذا القبيل (٦).

وبعد، فقد ردّ مؤتمر الجمع هذا الأسلوب في دورته الأربعين المنعقدة سنة ١٩٧٤، وها هو بعد ما يزيد على ربع قرن لا يزال مستخدماً، بل يُكثرُ الكتاب من استخدامه ولم يُحفل بذلك الرد، ولم أقع على ما يشير إلى رجوع المؤتمر عن هذا الرد، كما حدث في بعض الأساليب.

(١) ينظر الهمع: ٣٨٧/٢، وحاشية الصبان: ٣٤٥/٢.

(٢) ينظر المقتضب: ٢٩٧/٣، الأصول: ١٨٢/١، شرح المفصل: ٨٦/٧، شرح الكافية الشافية: ٢٤٩/١، أوضح المسالك:

٥٠/٢، شرح ابن عقيل: ٤٧/٢، الهمع: ٤٩٤/١، الأشموني: ٣٦/٢، شرح الجمل: ٣٠٠/١.

(٣) حاشية الصبان: ٤٣/٢.

(٤) شرح المفصل: ٨٦/٧.

(٥) النحو الوافي: ٣٢/٢.

(٦) العربية الفصحى الحديثة: ٢٤٨.



الفصل الثالث

تيسير النحو



توطئة

من الحق أن نقول أن النحو صعب وطويل سُلّمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه، ولا غرو أن ثوابك دعوات التيسير نشأة النحو. والمتبع للنحو لاشك يلحظ منهجين بارزين منذ نشأته؛ الأول ما يمكن أن نسميه نحو المتخصصين، ولعله كان صاحب الصولة والجولة، وهو نحو يدق غالباً حتى على المشتغلين به، وفضلاً عن مصطلحاته الدقيقة ومسائله العويصة فهو يُخامرُه المنطقُ طوراً، وتعتريه الفلسفة تارة أخرى، وعلى الأخص عند المتأخرين من النحاة. والثاني ليس بمنأى عن الأول ولكنه يتجنب الخوض في المسائل النحوية على نهج المتخصصين، ويجتري من الأبواب النحوية بما يُعين الناشئة على تقويم ألسنتهم، ومعرفة أساسيات النحو. وقوام أمره اختصار المطولات، والعناية بما يصلح من لسان الدارس، فتيسيره في الشكل لا في المضمون. فسيبويه يصنع كتابه للمتخصصين، بينما يضع خلف الأخر (ت ١٨٠هـ) - فيما نسب إليه - مقدمته للشداة، وعلى هذه الشاكلة سار النحو^(١).

ولعل الجاحظ أول من تجرأ واعترف بصعوبة كتب النحو على الرغم من غزارة علمه وموسوعيته، إذ يروي في كتاب الحيوان: قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم. قال: أنا رجل لم أضع كتبني هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلت حاجتهم إلي فيها، وإنما كانت غايي المألة... وإنما قد كسبت بهذا التدبير؛ إذ كنت إلى التكبسب ذهبت^(٢).

(١) وما وقعت عليه من كتب التيسير عند القدماء: تختصر في النحو للكسائي (ت ١٨٩هـ)، وقد ألفت تحت هذا العنوان: محمد بن سعدان الضبري (ت ٢٣٠هـ)، وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، وسليمان بن عماد المعروف بالحامض (ت ٣٠٥هـ)، ومحمد بن العباس اليزيدي (ت ٣١٠هـ)، وعبد الله بن شقير (ت ٣١٧هـ). وألف الضبي (ت ١٦٩هـ) المدخل إلى علم النحو، كما ألف الزجاج (ت ٣١٦هـ) تحت العنوان نفسه. وألف الجزمي (ت ٢٢٥هـ) تختصر في نحو المتعلمين. وألف المبرد (ت ٢١٠هـ) المدخل في النحو، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) تلقين المتعلم من النحو، وابن جني (ت ٣٩٤هـ) أُللمع، والنحاس (ت ٣٣٨هـ) الفتحاة.

(٢) الحيوان: ٩١/١.



ولعلّ التيسيرَ الذي أخذَ منحىً مُختلفاً هو ما أتى به ابنُ مضاءٍ (ت ٥٩٢هـ) في كتابهِ الرّدّ على النّحاة، فقد دعا إلى إلغائِ نظريّةِ العاملِ والمعمولاتِ حتى يتخلّصَ النّحو من كلّ ما دخلَ فيه من تأويلِ النصوصِ، ومن عللٍ وأقيسةٍ وتمازِينِ افتراضيةٍ، وقد مثلَ لذلك كلّهُ. وعلى أهميّةِ تلكِ الدعوةِ، فإنّها بقيتِ محدودةَ الأثرِ، حتّى إنّنا لنجدَ مصنّفاتٍ مثلَ أوضحِ المسالكِ والمغنيّ لابنِ هشامٍ وشرحِ المفصلِ لابنِ يعيشٍ، وشرحِ الجملِ لابنِ عصفُورٍ، على أهميّتها وسعتها، لا تأتي على ذكرِ ابنِ مضاءٍ مُطلقاً، وأغلبُ الظن أن محاولة ابنِ مضاء -على أهميّتها- لم تنجم من رغبةٍ حقيقيةٍ في تيسيرِ النحو.

أما المُحدثونَ فيمكنُنا القولُ أنّ أوّلَ محاولةٍ للتيسيرِ في العصرِ الحديثِ كانت باسمِ عليّ مبارك (ت ١٨٩٣م)، إذ ألّف كتابَ التمرينِ الذي ظلّ طلابُ المدارس الابتدائيةِ يقرؤونه طويلاً. ولم يكتفِ بمحاولتهِ تلكِ، بل عهد إلى رفاةِ الطّهطاويّ (ت ١٨٧٣م)، بتأليفِ كتابٍ في النحو لطلابِ المدارسِ الخصوصيةِ الأوليةِ، فألّف الطّهطاويّ كتابَهُ الموسومَ بِالتُّحفةِ المكتبيةِ لتقريبِ اللّغةِ العربيّةِ، وقد اقتصرَ تيسيرُ الطّهطاويّ على طريقةِ التناوُلِ والعرضِ^(١). ونظّم أيضاً أرجوزةً تجمعُ قواعدَ النحوِ بإيجازٍ سماها "جمالُ الأجروميّةِ"، اقتصر فيها على أبوابِ النحوِ الرئيسيّةِ، وأدخلَ فيها فكرةَ الجداولِ المعروفةِ في اللّغةِ الفرنسيّةِ^(٢).

وربّما كانت الوسيلةُ الأدبيّةُ إلى العلومِ العربيّةِ للشيخِ حسينِ المرصفيّ (ت ١٨٩٠م) أوّلَ محاولةٍ لعلاجِ مشكلةِ تعليمِ العربيّةِ في المراحلِ العُليا، ويُعدُّ هذا الكتابُ نُقْلةً نوعيّةً من مرحلةِ الحواشيِ والمُتونِ إلى مرحلةِ الثقافةِ الواسعةِ والتذوقِ الرفيعِ؛ إذ أكثرُ مؤلّفه من الشواهدِ الأدبيّةِ الرفيعةِ، التي تُربّي ذوقَ الدارسِ، وتُصقلُ ملكةَ البيانِ عنده، خلافاً للجفافِ الذي عهدَهُ الدارسونَ في الكتبِ التقليديّةِ. وظهرَ في عام ١٨٨٧م كتابُ الدروسِ النحويّةِ لتلاميذِ الدروسِ الابتدائيةِ وهو من تأليفِ نخبةٍ من المشتغلين بالتعليمِ، على رأسهم جفني ناصف (ت ١٩١٩م)^(٣).

(١) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٤٣.

(٢) محاضرات في اللغة العربيّة ومشكلاتها: ١٦٢.

(٣) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره: ٤٥.



وظهر في أوائل الربع الثاني من القرن الماضي سلسلة من الكتب النحوية للمرحلتين الأساسية والثانوية، ألفها علي الجارم (ت ١٩٤٩م) ومصطفى أمين، وقد انتشرت هذه السلسلة انتشاراً واسعاً، ومن سماتها أنها تقوم على الاستنباط، إذ يبدأ الكتاب بعرض الأمثلة، وتدرج الطالب إلى أن يصل إلى القاعدة. وقد حفلت هذه السلسلة بالتمارين التطبيقية التي انعكس فيها ذوق المؤلفين الرفيع، بعيداً عن الشواهد والأمثلة المحفوظة، وربما أخذت على عمليهما أنهما وزعا أبواب النحو على سنوات التعليم فتقطعت بذلك أوصاله.

أما محاولات التأليف غير المنهجية فيتصدرها إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو الذي أحدث ضجة إبان نشره، لنقده النظريات التقليدية في النحو. وتقوم فكرته الرئيسة على نقد نظرية العامل، متأثراً بأراء ابن مضاء إلى حد ما، وأن علامات الإعراب ذوال على معان في تأليف الجملة وربط الكلمات، وليست أثراً للعامل كما زعم النحاة، وقد تناوله بالنقد عدد كبير من النحاة.

وقد تبعه عبد المتعال الصعيدي في كتابه النحو الجديد ومحاولته هذه من أجراً للمحاولات، وزعم فيه أن أصحاب المحاولات الذين تقدموه قد قصروا دون الغاية، وأن نحوَه إذا ما قيس إلى نحو سيبويه كان أوضح منه منهجاً، وأقرب إلى إصابة الأغراض النحوية الصحيحة وقدم آراء لم يسمع بها الأولون ولا الآخرون؛ فهو يخالف النحاة في مفهوم الإعراب، وهو عنده تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجرّ وجرم. والمنادى عنده منصوب بالضمّة، وذكر باباً جديداً هو المفاعيل المرفوعة؛ وهي المفعول به والمفعول المطلق والظرف في الجملة المبنية للمجهول^(١)، وكفى بهذا خلطاً واضطراباً. وفي غضون هذه المحاولات ظهرت محاولة لجنة وزارة المعارف، وما أبنى عليها من قرارات المجمع، وتلا ذلك محاولة الدكتور شوقي ضيف.

والمستعرض لما جاء من المحاولات بعد كتاب إحياء النحو يلحظ أن التيسير والتجديد ينصبان على المادة النحوية، لا على منهجها. وعلى اعترافنا بصعوبة المادة النحوية،

(١) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره: ٨١، والمفتاح لتعريب النحو: ٩٠.



فإن الصعوبة بشكلٍ عامٍ لا تنوء بها تلك المادة وحدها، ولا يُمكن أن يكونَ التحوُّ أكثرَ صعوبةً على الناشئة من الرياضيات والفيزياء والكيمياء، وسائر الموادِّ العلميَّة. ولم نسمع من ينادي بتيسيرِ هذه المواد، وغيرها من الموادِّ العلميَّة التي تدرِّس للطلاب، بل جُلَّ المسألة فيها مُراجعة المناهج وتطويرها.

والكلمة التي لا بدَّ منها أن ما يُحيطُ بالعربيَّة من ظروفٍ أشدَّ نكايَةً - بما لا يقاس - من الصعوبة التي يبالغُ فيها بعضُ الدارسين، إذا سلَّمنا بصفاء النيات. فالعربيَّة تراجمت عن أن تكونَ اللغة الأولى حتى في البلدان العربيَّة، ومن أرادَ أن يكونَ له شأنٌ في ميدانه فعليه بالانجليزيَّة أو الفرنسيَّة. والضعفُ يبدأ بالمدرس الذي ما اختارَ العربيَّة - غالباً - إلا لأنَّ التخصصات الأخرى سُدَّت في وجهه. وقضية التفرُّع وشطرُ الطلاب بين القسم العلمي والقسم الأدبي في المدارس الثانوية زادت الطينَ بلَّةً، ولا أبالغُ إذا قلتُ: لو كانَ هذا المنهجُ في التدريس معروفاً في بدايات القرن لما سَمعنا بجلِّ المرزبن في ميادين الدراسات الإنسانية بعامَّة، فمسألة التفرُّع دفعت بالطلاب المُجدِّين - في أكثر الأحيان - عن الاهتمام بمجال الدراسات الإنسانية، وعلى رأسها العربيَّة. فتزاحم ضِعافُ الطلاب في الفرع الأدبي ومن هؤلاء جُلَّ المعلمين، الذين سيُعلمونَ العربيَّة للناشئة، ولعلَّ هذه حقيقةٌ يعرفها كلٌّ من يعمل في مجال التدريس الثانوي.

ولا يُمكننا إغفالُ المنهج الذي تُقدِّم به المادة النحويَّة، ولا طبيعة الأمثلة والشواهد، ومن ثمَّ التمارين التي ينبغي أن تُختارَ بعناية فائقة، حتَّى تكونَ قريبةً من الدارسين. ويُضافُ إلى ذلك كلُّ الظروفِ الماديَّة التي تُحيطُ بهذه المهنة، التي لها أكبرُ الأثر في تدني نوعيَّة التعليم في المدارس، وعلى الأخصَّ الحكوميَّة.

كلَّ هذه الأسباب تدفعُ شِراعَ الصعوبة باتجاهاتٍ غيرِ اتجاهِ المادةِ النحويَّة وحدها. وستبقى الشكوى ما بقيتْ هذه المُعوقات. ولكنَّ هذا لا يعني أن نستسلمَ لكلِّ هذه المُعطيات، وعلى القائمين على العمليَّة التعليميَّة، التأكد من صلاحية من يدرِّسُ العربيَّة أولاً، لأنَّه العاملُ الأوَّل في المسألة كُلِّها، وعليه ينعقدُ النجاحُ والإخفاقُ. وعليها عقدُ دوراتٍ التي تُحسِّن أداءه في تدريسها، حتى إذا بنست منه حوَّلته إلى مهنةٍ أخرى، ففانقُد الشيء لا يُعطيه.



من هنا نبدأ بحلّ مشكلة الصعوبة والتغلب عليها، وتلمّس حاجات الناشئة، ونقاط الضعف لدى المتعلّمين، لا بالسعي إلى المادّة النحوية كلّما نعى ناع على النحو، ووسّمه بالصعوبة. فالتيسير لا يكمن في التغيير والتبديل في مصطلحات النحو، وإن كنا نعرف أنّ النحو حافلٌ بالكثير الذي يمكن أن يتخفّف منه الدارس، دون أن يصيب مادّته الأساسيّة. أمّا ما ذكره الدكتور رشاد الحمزاوي عن بعض المستشرقين، تعليقاً على محاولات التجديد، إذ يقول: «أمّا المحاولات الرامية إلى تحديث النحو، فإنها انقلبت في نهاية الأمر إلى اختيار التصوّر التقليديّ المستبدّ، الذي ينظر إلى النحو باعتباره قائمة من الأخطاء، وسلوى أساسيّة يتسلّى بها أهلُ الترف»^(١) فأقول رمي النحو التقليدي بالاستبداد، بينما يسبغ على محاولات التجديد الحديثة لبوس مواكبة التطورات اللسانية الحديثة، فيه مغالاةً وبعده عن الواقع اللغويّ القديم والحديث على السواء، وستبقى كلّ المحاولات التي تُنكر لمعطيات النحو العربيّ المبني على الاستقراء، وتُسعى لاستحداث نحوٍ يقطعُ صلته بالجهود النحوية الثرائية قبضَ الريح وحصادَ الهشيم.

(١) أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة: ٤٠١.



تقرير لجنة وزارة المعارف المصرية

في عام ١٩٣٩م نشر إبراهيم مصطفى محاولته إحياء النحو؛ لتجديد النحو على أسس جديدة، وقد اعترض عليه الكثير من المحافظين ممن رأوا أن دعوته مساسٌ بجوهر اللغة، فاضطرت لجنة المعارف المصرية آنذاك (وزارة التربية والتعليم) إلى الإسراع بتشكيل لجنة من كبار اللغويين، ومنهم صاحب إحياء النحو، للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة على الناشئين، وتألقت هذه اللجنة من: الدكتور طه حسين (ت ١٩٧٣م)، الأستاذ أحمد أمين (ت ١٩٥٤م)، والأستاذ علي الجارم (ت ١٩٤٩م)، والأستاذ إبراهيم مصطفى (ت ١٩٦٤م)، والأستاذ محمد أبي بكر إبراهيم، والأستاذ عبد المجيد الشافعي. وجاء تكليف الوزارة مشروطاً بتحاشي المس بأصول اللغة العربية وقوانينها الأساسية، والاتجاه نحو تيسير طرق تدريس العربية.

وجاء تقرير اللجنة مؤلفاً من قسمين: مقدمة؛ مؤلفة من ست صفحات ألحقت فيها إلى عجز القواعد الموروثة عن أداء مهمتها الأساسية في تقويم الألسنة، وخدمة الأغراض العلمية، وقد نبهت اللجنة على أن أهم ما يعسر النحو على المتعلمين والمعلمين ثلاثة أشياء: أولاً: فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويُعلّلوا ويفرقوا في الافتراض والتعليل. ثانياً: إصراف في القواعد نشأ عن إصراف في الاصطلاحات. ثالثاً: إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب^(١).

وَدَرَأَ لهذه العوامل اقترحت اللجنة مقترحاتٍ تُعينها على هذا التيسير وهو القسم الثاني. ومن مقترحات اللجنة التي وضعتها في تيسير قواعد النحو والصرف:

- ١- الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي.
- ٢- عدم التمييز بين ما هو مُعَرَّبٌ بعلاماتٍ أصليةٍ وعلاماتٍ فرعيةٍ، بل كلُّ واحدٍ من العلامات أصلٌ في موضعه.

(١) ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: ٧٧، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: ١٧١، ومحاضرات في اللغة العربية ومشكلاتها: ١٦٥.



- ٣- أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب وفي البناء، وأن يُكتفى بالقباب البناء،
فيقال 'محمد' مضموم ومفتوح ومكسور لا مرفوع ومنصوب ومجرور.
- ٤- تسمية الجزأين الأساسيين للجملة بالموضوع والمحمول؛ لأنه أوجز، ولأنه لا يكلفنا
اصطلاحاً جديداً.
- ٥- كل ما يُذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول يسمى تكملة، وحكمها أنها مفتوحة
أبداً، إلا إذا كانت في محل مضاف إليها أو مسبوقه بحرف إضافة.
- ٦- ثجاء التكملة لبيان الزمان أو المكان، وبيان العلة، ولتأكيد الفعل، وبيان نوعه،
ولبيان المفعول، وبيان الحالة أو النوع. وبهذا نُظمت اللجنة كثيراً من الأبواب
كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة.
- ٧- إلغاء تقدير الضمير المستتر في مثل 'زيد قام'، أما في 'الرجلان قاما' و'الرجال قاموا'
فتكون ألف الاثنين وواو الجماعة مجرد الدلالة على العدد، والمطابقة بين الموضوع
والمحمول من هذه الجهة.
- ٨- الاستغناء عن تقدير متعلق الجار والمجرور عندما يكون المتعلق كوناً عاماً.
- ٩- إخراج صيغ التعجب والاستغناء والتدبئة من نطاق الجمل، وإلغاء إعرابها التقليدي
وتسميتها أساليب^(١).

وقد لاقت مقترحات اللجنة صدقاً واسعاً، فمن رأوا أن هذه القرارات خروج على
قواعد العربية، ومن هؤلاء أمين الخولي^(٢)، ومحمد عرفة^(٣).

وقد عُرض تقرير اللجنة على مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٤٥م في
الدورة الحادية عشرة، لإبداء الرأي فيه، وتقرير ما هو مناسب منه، وقد أقر هذا التقرير بعد
التعديل على بعض بنوده على النحو الآتي:

(١) ينظر: مقال في تيسير النحو والصرف، محمد شرقي أمين، مجلة مجمع القاهرة: ٣٣/٤٦. ومحاضر جلسات الدورة (١١):

٢٤٢.

(٢) ينظر: هذا النحو، جامعة فؤاد الأول مجلة كلية الآداب، العدد السابع، ١٩٤٤: ٢٩.

(٣) في كتابه النحو والنحاة.



تيسير قواعد النحو والصرف

١. كُلُّ رَأْيٍ يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرٍ فِي جَوْهَرِ اللَّغَةِ وَأَوْضَاعِهَا الْعَامَّةِ لَا تُنْظَرُ إِلَيْهِ اللَّجْنَةُ؛ لِأَنَّ مُهِمَّتَهَا تَيْسِيرُ الْقَوَاعِدِ.
٢. يُتَّخَذُ الْمَشْرُوعُ الَّذِي وَضَعْتَهُ لَجْنَةُ وَزَارَةِ الْمَعَارِفِ أَسَاسًا لِلْمُنَاقَشَةِ وَالْمُرَاجَعَةِ، فِي ضَوْءِ مَا وَجَّهَ إِلَيْهِ مِنْ تَقَدُّرٍ، وَمَا كُتِبَ مِنْ بُحُوثٍ حَوْلَ مَسَائِلِهِ.
٣. يَبْقَى التَّقْسِيمُ الْقَدِيمُ لِلْكَلِمَةِ، وَهُوَ أَنَّهَا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ، وَيُتَنَاوَلُ كُلُّ قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ بِالتَّقْسِيمِ الْمَعْرُوفِ فِي كُتُبِ النُّحُو.
٤. يُسْتَعْنَى عَنِ الصَّيْغِ الْمَأْلُوفَةِ فِي إِعْرَابِ الْمَبْنِيَّاتِ، وَفِي إِعْرَابِ الْأَسْمِ الَّذِي تُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ، فَيَقَالُ فِي إِعْرَابِ: "مَنْ فِي قَوْلِكَ: 'جَاءَ مَنْ أَكْرَمَنِي' مَنْ" اسْمٌ مَوْصُولٌ مَبْنِيٌّ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مَحَلُّهُ الرَّفْعُ. وَفِي نَحْوِ "جَاءَ الْفَتَى وَالْقَاضِي" اسْمَانِ مُسْنَدٌ إِلَيْهِمَا مَحَلُّهُمَا الرَّفْعُ.
٥. يُسْتَعْنَى عَنِ الصَّيْغِ الْمَأْلُوفَةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْعَلَامَاتِ الَّتِي تُنَوَّبُ عَنِ الْحَرَكَةِ الْأَصْلِيَّةِ. فَيَقِي نَحْوِ "جَاءَ الزَيْدَانِ" يُقَالُ: "الزَيْدَانِ" مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ. وَفِي "جَاءَ أَبُوكَ، أَبُوكَ" مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مَرْفُوعٌ بِالْوَاوِ. وَفِي "مَرَرْتُ بِأَحْمَدٍ" مَجْرُورٌ بِالْفَتْحَةِ وَهَكَذَا.
٦. يُقْتَصَرُ عَلَى الْقَابِ إِعْرَابِ، وَلَا يُكَلَّفُ النَّاشِئُ بَيَانَ حَرَكَةِ الْمَبْنِيِّ أَوْ سُكُونِهِ سِوَاءَ أَكَانَ لَهُ مَحَلٌّ أَمْ لَمْ يَكُنْ، إِكْتِفَاءً بِأَنَّ الْمَبْنِيَّ يَلْزَمُ آخِرُهُ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَا يُكَلَّفُ الطَّالِبُ عِنْدَ تَحْلِيلِ جُمْلَةٍ بِهَا كَلِمَةٌ مَبْنِيَّةٌ ذَاتَ مَحَلٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ وَإِنْ مَحَلُّهَا كَذَا.
٧. يُسَمَّى رُكْنَا الْجُمْلَةِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالْمُسْنَدِ، كَمَا اخْتَارَ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ.
٨. يَجِبُ إِرْشَادُ الْمَبْتَدِئِينَ إِلَى أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ الْعَامَّ لِلظُّرُوفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ فِي نَحْوِ: "زَيْدٌ فِي الدَّارِ" وَ"زَيْدٌ عِنْدَكَ" مَحْدُوفٌ، وَإِنْ كَانُوا لَا يُكَلِّفُونَ كُلَّ مَرَّةٍ تَقْدِيرَهُ عِنْدَ إِعْرَابِ، بَلْ يَقْبَلُ مِنْهُمْ تَخْفِيفًا عَنْهُمْ أَنْ يَقُولُوا فِي إِعْرَابِ: "زَيْدٌ فِي الدَّارِ" فِي الدَّارِ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُسْنَدٌ.



٩. ضَمَائِرُ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلَةُ بَارِزَةٌ أَوْ مُسْتَرَّةٌ مِثْلُ: قُتِمْتُ وَأَخَوَاتِهَا، وَأَقُومُ وَيَقُومُ وَقُمَ وَلَا تُقَمُ وَقَامُوا وَيَقُومَانِ وَيَقُومُونَ وَيَقُومِينَ وَيَقُومُنَّ: كُلُّهَا لَا مَحَلَّ لِاعْتِبَارِهَا ضَمَائِرَ عِنْدَ الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي الضَّمَائِرِ الْبَارِزَةِ حُرُوفٌ ذَالَّةٌ عَلَى نَوْعِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَوْ عَدَدِهِ. أَمَّا الضَّمَائِرُ الْمُسْتَرَّةُ وَجُوبًا أَوْ جَوَازًا فَمَصْرُوفٌ عَنْهَا النَّظَرُ.

يُقَالُ فِي إِعْرَابِ: قُتِمْتُ صِيغَةً لِماضي الْمُتَكَلِّمِ.

وَفِي إِعْرَابِ قُمْتُ صِيغَةً أَمْرًا لِلْمُخَاطَبِ.

وَفِي إِعْرَابِ لَا تُقَمُ صِيغَةً نَهْيًا لِلْمُخَاطَبِ.

وَفِي إِعْرَابِ أَقُومُ مُضَارِعٌ لِلْمُتَكَلِّمِ.

وَفِي إِعْرَابِ قَامُوا مَاضِي الْغَائِبِينَ.

وَفِي إِعْرَابِ يُقُومَانِ مُضَارِعُ الْغَائِبِينَ.

وَفِي إِعْرَابِ يُقُومُونَ مُضَارِعُ الْمَخَاطَبَةِ.

وَفِي إِعْرَابِ يُقَمْنَ مُضَارِعُ الْغَائِبَاتِ.

يُقَالُ فِي إِعْرَابِ أَنَا قُتِمْتُ: أَنَا مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، قُتِمْتُ صِيغَةً لِماضي الْمُتَكَلِّمِ مُسْنَدٌ.

وَفِي إِعْرَابِ الْمُحَمَّدُونَ قَامُوا الْمُحَمَّدُونَ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ مَرْفُوعٌ بِالرَّوِ، وَقَامُوا صِيغَةً مَاضِي الْغَائِبِينَ مُسْنَدٌ، وَهَكَذَا.

١٠. يُسْتَعْنَى عَنِ النَّصِّ عَلَى الْعَائِدِ فِي نَحْوِ الَّذِي اجْتَهَدَ يُكَافَأُ فَيُقَالُ فِي إِعْرَابِهِ الَّذِي: اسْمٌ مَوْصُولٌ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، وَاجْتَهَدَ مَاضِي الْغَائِبِ صِلَةٌ، وَيُكَافَأُ صِيغَةً مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ لِلْغَائِبِ مُسْنَدٌ.

١١. كُلُّ مَا ذُكِرَ فِي الْجُمْلَةِ غَيْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالْمُسْنَدِ فَهُوَ تَكْمِلَةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى اخْتِلَافِ عِلْمَاتِ النَّصْبِ، إِلا إِذَا كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ أَوْ مَسْبُوقًا بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ تَابِعًا مِنَ التَّوَابِعِ.

١٢. يُسْتَبْقَى اسْمُ الْمَفْعُولِ بِهِ لِلتَّكْمِلَةِ الذَّالَّةِ عَلَى مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَيُقَالُ عِنْدَ إِعْرَابِهَا إِنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ تَكْمِلَةٌ، أَمَّا بَقِيَّةُ التَّكْمِلَاتِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ الْآخَرَى وَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ وَالْمُسْتَشْنَى فَيُكْتَفَى فِيهَا بِذِكْرِ أَغْرَاضِهَا إِجْمَالًا، مَعَ وَجُوبِ ذِكْرِ اللَّفْظِ الْمُكْمَلَةِ لَهُ، فَيُقَالُ مِثْلًا فِي إِعْرَابِ قُتِمْتُ إِجْلَالًا لَكَ: قُتِمْتُ صِيغَةً مَاضِي الْمُتَكَلِّمِ؛ وَإِجْلَالًا تَكْمِلَةً لِلْفِعْلِ



لِبَيَانِ السَّبَبِ وَفِي نَحْوِ ضَرْبَتْهُ ضَرْباً شَدِيداً يُقَالُ: إِنَّ ضَرْباً تَكْمِلاً مَصْدَرِيَّةٌ لِلْفِعْلِ،
وَشَدِيداً وَصَفٌ مُكْمَلٌ لِضَرْباً.

وَفِي نَحْوِ سَرْتُ وَالنَّيْلُ، النَّيْلُ تَكْمَلَةٌ لِلْفِعْلِ، لِبَيَانِ الْمُصَاحِبَةِ.

وَفِي نَحْوِ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً، رَاكِباً تَكْمَلَةٌ لِزَيْدٍ مَبِينَةٌ لِلْحَالِ.

وَفِي مِثْلِ شَرِبْتُ اللَّبْنَ سَاخِناً، سَاخِناً تَكْمَلَةٌ لِلْمَفْعُولِ بِهِ مَبِينَةٌ لِلْحَالِ.

وَفِي مِثْلِ أَشْرَيْتُ عِشْرِينَ كِتَاباً، كِتَاباً تَكْمَلَةٌ مُمَيِّزَةٌ لِلْمَفْعُولِ بِهِ.

١٣. فِي حَالَةِ الْاِسْتِثْنَاءِ التَّامِّ، وَهُوَ مَا ذُكِرَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا وَخِلا وَعَدَا

وَحَاشَا، وَمَاخِلا وَمَاعَدَا وَمَا حَاشَا، تَكْمَلَةٌ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ مَنْصُوباً دَائِماً.

وَإِذَا كَانَتْ أَدَاةُ الْاِسْتِثْنَاءِ غَيْرَ أَوْ سِوَى كَانِ هَذَا الْاَلْفِظَانِ مَنْصُوبَيْنِ وَجُرُّ مَا بَعْدَهُمَا

بِالْإِضَافَةِ.

وَأَمَّا الْاِسْتِثْنَاءُ الْمَفْرَعُ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ قَصْرٌ لَا اِسْتِثْنَاءَ، تُتَّبَعُ الْقَوَاعِدُ الْعَامَّةُ فِي تَحْلِيلِهِ

وَأَعْرَابِهِ.

التراكيب:

فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْوَاعٌ مِنَ الْعِبَارَاتِ تُعَبِّ التَّحَاةُ فِي إِعْرَابِهَا، وَفِي تَخْرِيجِهَا عَلَى قَوَاعِدِهِمْ،

مِثْلُ: التَّعْجَبِ، فَلَهُ صِيغَتَانِ؛ مِثْلُ: مَا أَجْمَلُ زَيْدًا، أَجْمَلُ بَزِيدًا.

وَمَعْرُوفٌ خِلاَفَ التَّحَاةُ فِي إِعْرَابِهَا وَعَنَاةُ الْمُعَلِّمِينَ وَالتَّعَلِّمِينَ فِي شَرْحِهَا وَفَهْمِهَا،

وَقَدْ رُئِيَ أَنْ تُدْرَسَ هَذِهِ الْعِبَارَاتُ عَلَى أَنَّهَا تَرَائِبٌ يُبَيِّنُ مَعْنَاهَا وَاسْتِعْمَالَهَا، وَيُقَاسُ عَلَيْهَا،

وَأَمَّا إِعْرَابُهَا فَيُقَالُ: مَا أَحْسَنُ صِيغَةً تَعْجَبِ، وَالاسْمُ بَعْدَهَا الْمُتَعْجَبُ مِنْهُ مَنْصُوبٌ.

وَفِي إِعْرَابِ أَجْمَلُ بَزِيدًا يُقَالُ: أَجْمَلُ صِيغَةً تَعْجَبِ، وَالاسْمُ بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِمَجْرُورٍ جَرٌّ.

وَيُقَالُ مِثْلُ هَذَا فِي التَّحْذِيرِ وَالْإِعْرَاءِ، كَمَا فِي النَّارِ أَوْ إِيَاكَ وَالنَّارِ أَوْ النَّارِ هُوَ

تَرْكِيْبٌ وَالاسْمُ فِيهِ مَنْصُوبٌ، وَالْاِسْمَانِ مَنْصُوبَانِ أَيْضاً.

وَإِنَّمَا تُوجَّهُ الْعِنَايَةُ فِي دَرَسِ هَذِهِ التَّرَاكِيْبِ إِلَى طُرُقِ الْاِسْتِعْمَالِ لَا بِتَحْلِيلِ الصِّيْغِ

وَفَلَسَفَةِ تَخْرِيجِهَا، وَقَدْ جُمِعَتْ أَمْثَالُ تِلْكَ الْعِبَارَاتِ لِتُدْرَسَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ^(١).

(١) محاضر جلسات الدورة (١١): ٢٤٣.



إن تناول هذه المقررات التي صدرت في باكورة عُمر المجمع يمثل محاولة لتقصي جهود المجمع في هذا الميدان منذ بداياته، ولئن ذهبت هذه المحاولة من الأذهان، وبقيت طي الأدرج، فلا شك أنها أوحى إلى الكثير بعدها بخوض هذا المجال، على هدي من أسسها ومبادئها. وإذا ما تناولنا هذه القواعد كما أقرها المجمع في دورته الحادية عشرة وجدنا أن البند الأول أسس دستوراً لهذا التيسير، إذ وضع له إطاراً ينبغي ألا يتجاوزه، وهو أن يحافظ على جوهر اللغة وأوضاعها العامة. ورأى الشيخ عبد القادر المغربي (ت ١٩٥٦م) الاتفاق على أن المقصود بـجَوْهر اللغة هو أسلوب القرآن الكريم^(١).

أما البند الثالث وهو الإبقاء على تقسيم الكلمة القديم، فلا شك في أن هذا من التيسير والاختصار. والقول بغير هذه الأقسام سيُفضي إلى تشتت الدارس. وقد رأى الأستاذ عبد العزيز فهمي أن الاقتصار على هذا التقسيم يخالف الطريقة المتبعة في اللغات الحية، وهي تقسيم الاسم عندهم: اسماً وفعلاً وحرفاً وضميراً... ورد ما ذهب إليه الدكتور طه حسين والعقاد وأحمد أمين^(٢).

أما البند المتعلق بالاستغناء عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات، والأسماء التي تُقدّر عليها الحركات فإذا استثنينا مسألة الإسناد لا نجد جديداً يذكر. وكذا البند الذي يليه، وينص على الاستغناء عن الصيغ المألوفة في الدلالة على العلامات التي تنوب عن الحركة الأصلية. وكان اعتراض الأستاذ علي الجارم وأحمد العوامري على إقرار الإعراب المعروف في نحو "مررت بأحمد" على أنه مجرور وعلامة جرّه الفتحة ورأيا أن يقال مجرور بالفتحة^(٣)، وليس ههنا فارق يذكر من حيث الشكل، ومن نظر من قبل العامل ردّ كلامهما؛ لأن الحركة لا عمل لها.

وفيما يتعلّق بالاقتصار على القاب الإعراب، فقد آيدّ جلّ الأعضاء هذا البند، وأشار الأستاذ علي الجارم إلى أن هذا حسن في الأسماء المبنية الأساسية، غير أن هناك ألفاظاً

(١) محاضر جلسات الدورة (١١): ٢٤٧.
 (٢) نفسه: ٢٤٩.
 (٣) محاضر جلسات الدورة (١١): ٢٦٥.



مبنية بسبب وضعها في جملة اقتضت بناءها كالمنادى وأسم لا، وإذن لا يكتفى بالقاب الإعراب فيها.

وردة أحمد أمين إعراب المنادى، نحو: يا رجل، على أن رجل مبنية على الرفع، وفي اسم لا، نحو لا أحد في الدار على أن أحد مبنية على النصب، وأردف قائلاً: أصل المنادى منصوب، ومعقول جداً أن تكون يا بمعنى أذعن. وذكر الشيخ المغربي أن صيغ الإعراب قائمة على تقاسيم وتقارير، فتغييرها مع الإبقاء على القواعد القديمة يوقع في البلبلة والاضطراب^(١). وقال طه حسين: ليس هناك دليل على أن كلمة رجل في قولنا يا رجل مبنية ... وعدم التنوين هنا ليس دليلاً على البناء، وعندني أن رجل مرفوع لا مبنية^(٢).

أما فيما يخص تسمية ركني الجملة مُسنداً ومُسنداً إليه، فقد اعترض عليه عبد العزيز فهمي؛ لأن الصغير لا يفهمها، واقترح أن يُستبدل بهما نحكي وحكاية، ورأى الأستاذ أحمد أمين أن يُستبدل بهما أساس وبناء، وقال: الواقع أننا إذا قلنا أساس وبناء وتكلمة كان ذلك أبسط، فالأساس هو الذي نحكي عنه، والبناء هو الذي تُنسب إليه، وفي بعض الجمل زوائد كزخرفة البناء أسميها تكلمة^(٣)، كما اقترح الأستاذ علي الجارم أن يُسمى جزءاً الجملة بالركن الأول والركن الثاني^(٤)، والأستاذ عبد العزيز بـ أساس ونسبة^(٥).

وكل هذا تُشتت للدرس النحوي، وإلباس على الطالب، ويبدو أن أعضاء المجمع مولعون بإيجاد المصطلحات التي تُنوب عن المبتدأ والخبر، على الرغم من أن شيوع مصطلحي المبتدأ والخبر ظاهر، فضلاً عن رُسوخه في الدراسات النحوية بالموازنة مع سائر المصطلحات السالفة. وأي تيسير يكمن في هذه المصطلحات الغريبة عن الطالب؟ وجلها مصطلحات منطقية وبلاغية.

(١) نفسه: ٢٦٥.

(٢) نفسه: ٢٧٠.

(٣) نفسه: ٢٦٨.

(٤) نفسه: ٢٧٦.

(٥) نفسه: ٢٨٢.



أما البندُ المتعلِّقُ بوجوبِ إرشادِ المبتدئين إلى أنْ المتعلِّقَ العامَّ للظرفِ والجارِ والمجرورِ محذوفٌ فمن العجبِ إقراره، وهم يَسعون إلى التيسيرِ على الناشئة، فقد كان أولى بهم لو عدّوا الظرفَ والجارَ والمجرورَ خبراً، فهذا أقرب وأيسر، وهناك من النحاة من عدّه كذلك.

أمّا فيما يتعلّق بضمائرِ الرفعِ المتصلة، فإنّ قرارَ الجمعِ يُفضي إلى الإلباسِ والاضطرابِ أكثر مما يُيسّر، وهل قولنا في ثَمّ صيغةُ أمرٍ للمخاطبِ أيسر وأقرب للفهم من قولنا فعل أمر؟ كما يلبس على الطالب أمره حينما يخرج الضمائر المتصلة بالأفعال من حظيرة الأسماء، بينما يعاملها الطالب كذلك في نحوكتابي و"قلمي" ونحو ذلك. وصرّفه النظر عن الضمائرِ المستترةِ إمعاناً في هذا الإلباسِ والخلط.

أمّا الاستغناء عن النصّ على العائد، فلعلّ المطلع على إعرابِ الذي اجتهد يكافأ لا يخامرهُ شكٌ في أنها من عصرِ أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)، وهي أبعدُ شيءٍ عن التيسير، بل هي إلى التعقيدِ أقربُ وبه أولى، ولم يجاوز الصوابُ الشيخَ عبد القادر المغربي حينما قال كأننا بهذا نرجع القهقريّ بالتحو^(١).

وما جاء في القرارِ من أن كلّ ما ذكر في الجملة من غيرِ المسندِ إليه والمسندِ هو تكملةٌ منصوبٌ فهذا سيفضي حتماً إلى خلطِ المنصوبات، وسيظلمها في بابٍ واحد على اختلاف دلالاتها، وكفى بهذا إلباساً على الطالب. وأما تجاهلُ علامةِ النصبِ فيزيد المسألة اضطراباً، فلئن كان يسيراً على المُعربِ فكيف يغدو إذا أراد المتعلمُ أن يتكلّمَ اللّغة؟ وهذه غاية كلّ القواعد. وكيف سيميّز بين النصبِ بالألف والنصبِ بالياء والنصبِ بالفتحة؟

وقد أقرّ الجمع في البندِ الذي يليه أن يُستبقى اسمُ المفعول بهِ التكملة، فأيهما أيسرُ أن يُقالَ "مفعولٌ بهِ" أم مفعولٌ بهِ تكملةٌ؟ ولو قيل: نجا محمد راكضاً صباحاً حبّاً بالعلم، فما نقول فيها؟

وما يخص الاستثناء لا يقلّ إلباساً وغموضاً عن سائر المفاعيل، فأين مصطلح التكملة من المستثنى وأين دلالة هذا من ذلك؟ أما إخراج الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء، فصوابٌ ولا جدالَ فيه؛ لأنه من باب القصر وهو باب مختلف.

(١) محاضر جلسات الدورة (١١): ٢٨٦.



أما فيما يتعلّق بالأساليب فلا بأسَ في المرحلة الأولى أن تُبيّن دلالتها واستعمالها، والقياس عليها، دون التعرّض لإعرابها. وأما التحذيرُ والإغراءُ فلا بدّ من توضيح حالهما؛ لأنّ لهما دلالةً خاصّةً، والأجدى للدارسين أن يُنظما في باب المفعول به؛ لأنهما منه، وتوضع لهما عنواناتٌ صغيرة، ضمنَ باب المفعول به الذي حُذف عامله وجوباً.

وقد عرّضَ مجمعُ القاهرة قراراتِ لجنةِ وزارةِ المعارفِ على مجمعي دمشقَ وبغدادَ، غير أنّهما لم يرتضيا خطوطها الأساسية، وطلبًا العدولَ عن تسمية ركني الجملة باسمِ المسندِ والمسندِ إليه، والإبقاءَ على المصطلحاتِ القديمة، المبتدأ والخبر، واسم كان وأخواتها...، كما رأيا العدولَ عن مصطلح التكملة والرجوع إلى المصطلحاتِ القديمة من مفعولٍ ومفعولٍ مطلق، مفعولٍ به...، وقد أفضى ذلك إلى رفض قراراتِ المجمع المذكورة آنفاً^(١).

وقد طلبت وزارةُ المعارفِ أن تُؤلّف كتبُ النحوِ للناشئين على أساسِ قراراتِهِ وقد أُلّفت بعد عشرِ سنوات، وأخذت الناشئة تتعلّمُ النحوَ على أسسِ التيسيرِ السابقة. ولم تلبث الشكوى من هذا التيسير أن عمّت جميعَ المدارس، كما يقول الدكتور شوقي ضيف^(٢)، إذ لم تستطع الناشئة أن تتبيّن فكرة المسند والمسند إليه بوضوح، وهذا ينطبق على المصطلحات والتفسيرات التي جاء بها المجمع كافة.

وما لبث أن عُقد مؤتمراً نظراً في نتائج تعليم هذا النحو الميسر، واجتمع فيه كبار القائمين على تعليمه بالوزارة، وبعض أساتذة الجامعات، وتدارس المؤتمر تلك النتائج، واتخذ على ضوء ذلك قراراً بالانصراف عنه، والرجوع إلى صورة النحو قبل تيسيره.

وهذا ليس غريباً فالمجمع بهذه القرارات هدمَ جُلّ الصلاتِ بالنحو القديم، وجعله غريباً غامضاً، وقد نقض أولَ بندٍ ذكره في قراره؛ عندما أعلن أن كلَّ رأيٍ يؤدي إلى تغييرٍ في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة، ويبدو أنّ ذلك كانَ طمأننة للمحافظين الذين ثاروا على ما جاء به ابراهيم مصطفى في إحياء النحو من قَبْل، ومذهبه هذا- كما يبدو- يُهيمن على تقرير اللجنة، على الرغم من أنه عضو فيها.

(١) محاولات تيسير النحو التعليمي: ٥٧.

(٢) محاولات تيسير النحو التعليمي: ٥٧.



غير أنها في الواقع طرقت أموراً جوهرية في النحو العربي، واستبدلت بالمصطلحات القديمة مصطلحات لا يتبين الناشئ كُنْهَها، حتى بدا أعضاء المجمع مُولعين باستبدال المصطلحات النحوية القديمة أكثر من ولعهم بالتيشير، وهذا يُفضي إلى التركيز على الشكل دون المضمون. وهو نُظَرٌ ينطلق من كون الصعوبة في النحو العربي كامنَةً في المادّة النحوية وحدها، وما تنتجُه من مصطلحات. ولا عجب أن نرى الاضطرابَ الكبير بين أعضاء المجمع في إقرار بنود التيسير، ويكفي من ذلك كلُّه النظر في محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة لنرى ذلك الاضطرابَ وما أفضى إليه من الآراء.

وبعد، فتيسيرُ المجمع هذا يُعدّ أوّل تيسير رسمي ترعاه حكومة من حكومات الدول العربية، ومن ههنا تنبع أهميته، غير أنّه باء بالفشل؛ وفشله هذا- فيما أرى- يرجع إلى ثلاثة أسباب:

- أولها: أنه حادّ عن جادة التيسير، وخرج إلى الإلباس والخلط، وتجاهل التراث النحويّ العريق، ورسوخه عند المتعلمين والمتعلمين.
- وثانيها: أنّه يرسّخ نُحُوَيْنَ؛ نُحُواً للناشئة، يعمد فيه إلى تغيير وتبديل كثير من المصطلحات القديمة، ونُحُواً يُقدّم في المدارس العليا والجامعات، وهو النحو بصورته القديمة، وهذا يحدث شُرْحاً هائلاً واضطراباً كبيراً لدى المتعلمين. والظاهر من هذه المحاولة أنّها تسعى لترسيخ هذا النحو للناشئة وغيرهم، وإن لم تصرّح بذلك في المرحلة الأولى. ولعلّ فشل هذه المحاولة في تدريس الناشئة كان لها الأثر الأكبر في صرف النظر عن المرحلة التالية.
- وثالثها: التسليم بأنّ صعوبة النحو في مادته في الأساس، جرياً وراء مقولة الدكتور طه حسين وغيره ممّن أرجع مسألة الصعوبة إلى قواعد الفصحى في حدّ ذاتها^(١). وغفّل عن أنّ عبئاً كبيراً يقع على مناهج التدريس، والظروف المحيطة بالعملية التعليمية التعلمية، ممّا عرضت له في المقدمة.

(١) مشاكل الإعراب مجلة مجمع اللغة العربية: ١١ / ٨٩.



مشروع الدكتور شوقي ضيف في تيسير النحو

أما المشروع الثاني للتيسير فقد تقدم به الدكتور شوقي ضيف بعد اثنين وثلاثين عاماً من إقرار المشروع الأول عام ١٩٤٥م، وذلك في الدورة الثالثة والأربعين عام ١٩٧٧م، وجاء تحت عنوان تيسير النحو.

وقد قدم الدكتور شوقي ضيف بحثاً إلى مؤتمر الجمع في الدورة الثالثة والأربعين بعنوان "تيسير النحو" فأحالته المؤتمر إلى لجنة الأصول. ويقوم البحث في تحقيق هدفه من التيسير على أربعة أسس، على النحو الآتي: الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو، ومن المقترحات التي قدمها في هذا المجال:

١- حذف الأبواب الخاصة بكان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وما، ولا، ولات، العاملات عمل ليس، ولا النافية للجنس، وظن وأخواتها، وأعلم وأرى، من باب المبتدأ والخبر، ودراستها في أبواب أخرى أكثر مناسبة لموضوعها، فتدرس كأن مثلاً في باب الحال، ويعرب الاسم المرفوع بعدها فاعلاً، والاسم المنصوب حالاً.

٢- إلغاء باب التنازع والاشتغال.

الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التقديري والمحلي.

ومن المقترحات في هذا المجال:

١- لا يُقدَّر للظرف أو للجار والمجرور متعلق عام.

٢- لا حاجة إلى تقدير أن ناصبة للفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية، أو

لام التعليل... إلخ، والاكتفاء بأن الفعل منصوب.

٣- إلغاء تقدير النيابة في العلامات الفرعية للإعراب في الأسماء الخمسة، والمثنى،

وجمع المؤنث، والممنوع من الصرف... إلخ.

الأساس الثالث: ألا تُعرب كلمة، ما دام إعرابها لا يُفيد شيئاً في صحة نطقها، وهذا

يتضح في: الاستثناء، وأدوات الشرط، وكم، ولاسيما.



ومن مقترحاته في هذا المجال:

- ١- نكتفي بالقول: بأنّ ماعداً وماخلاً ومأحاشاً أداة استثناء، بعدها مستثنى منصوب.
- ٢- إعراب "غير" في صورة الاستثناء حالاً في حالة نصبها، ونعتاً في حالة رفعها أو جرّها .
- ٣- إخراج صور الاستثناء المفرغ من باب الاستثناء؛ لأنها من صور القصر .
- ٤- الاستغناء عن إعراب أدوات الشرط، وإعراب كم الاستفهامية والخبرية... إلخ.

الأساس الرابع: وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو، ومن ذلك باب المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال.

وقد اقترح صاحب المشروع بالإضافة إلى ما سبق:

- ١- العناية بمجداول التصريف والإسناد.
- ٢- العناية بباب إعمال المصادر والمشتقات.
- ٣- العناية بحروف الجر الزائدة.
- ٤- جمع صور الحذف والتقديم في باب واحد.

وانتهت اللجنة من دراسة المقترحات التي وضعتها الدكتورة شوقي ضيف في مجال إعادة تنسيق أبواب النحو، ووضعت تقريراً في ذلك، وعرضت سبع مسائل على المجلس في الدورة (٤٤)، في الجلسة (٣٠)، وهي:

كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها، وما، ولا، ولات العاملات عمل ليس، والتنازع، والاشتغال، التمييز. ودارت مناقشة حول المسألة الأولى، ثم رأى المجلس إعادة الموضوع إلى لجنة حتى تستوفي دراستها لبقية أجزاء البحث، ثم عرضت اللجنة الموضوع كاملاً على مجلس الجمع في الدورة (٤٥)، في الجلسة (٢٦، ٢٨)، ثم على مؤتمره في الدورة (٤٥)، في الجلسة (٧).

الأساسُ الأوَّلُ

إِعَادَةُ تَنْسِيقِ أَبْوَابِ النَّحْوِ

ويقومُ على إعادةِ تنسيقِ أبوابِ النحوِ، ويهدفُ كما يذكرُ الدكتورُ شوقي ضيفٌ إلى المحافظةِ على أذهانِ الناشئةِ من التشتتِ، ويُردفُ قائلاً: «وَمَا يَلَاخِظُ عَلَى عِلْمِنَا اللُّغَوِيَّةِ كَثْرَةُ الْجَزَائِمِ وَالتَّفَاصِيلِ فِيهَا، بَحِثُ يَسُوذُهَا غَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ الصَّعُوبَةِ عَلَى الدَّارِسِينَ»^(١).

الإِبْقَاءُ عَلَى بَابِ "كَانَ وَأَخْوَاتِهَا"

جاء في قرارِ المجمعِ:

يُرَى المَجْمَعُ الإِبْقَاءَ عَلَى بَابِ كَانٍ وَأَخْوَاتِهَا عَلَى وَضْعِهِ المُقَرَّرِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ، وَلَمْ يُوَافِقْ عَلَى ضَمِّهِ إِلَى بَابِ الفِعْلِ وإِعْرَابِ المَنْصُوبِ حَالاً^(٢).
وقد قَدَّمَ فِيهِ شَوْقِي مَذْكِرَةً ذَكَرَ فِيهَا أَنَّ لِكَانَ فِي اللُّغَةِ اسْتِعْمَالَيْنِ؛ اسْتِعْمَالاً يَلِيهَا فِيهِ المَرْفُوعُ مَكْتَفِيَةً بِهِ، مِثْلُ قَدْ كَانَ الأَمْرُ أَي قَدْ وَقَعَ الأَمْرُ، وَيُعْرَبُ الأَسْمُ المَرْفُوعُ بَعْدَهَا فِي هَذَا الاسْتِعْمَالِ فاعِلاً بِإِجْمَاعِ النُّحَاةِ، وَهِيَ حَيْثُذِ تَامَةً، وَاسْتِعْمَالِ آخَرَ يَلِيهَا فِيهِ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ^(٣).

وعرضَ لآراءِ النُّحَاةِ بادئاً بِسَيُوبِيهِ الَّذِي عَقَدَ لِكَانَ وَأَخْوَاتِهَا بِأَباً، وَسَمَهُ بِ: "هَذَا بَابُ الفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى اسْمَ الفَاعِلِ إِلَى اسْمِ المَفْعُولِ، وَاسْمِ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ فِيهِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ"^(٤)، وَهُوَ عَلَى هَذَا فِعْلٌ مُتَعَدِّ عِنْدَ سَيُوبِيهِ يَلِيهِ فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ، وَرَأَى أَنَّ المَبْرَدَ تَابِعَهُ عَلَى هَذَا. كَمَا يَسْتَشْهَدُ بِمَا ذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي أَهْمَعٍ أَيْضاً مِنْ أَنَّ الفُرَّاءَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ المَرْفُوعَ

(١) في أصول اللغة: ٣/ ٢١٠.

(٢) مجموعة القرارات العلمية: ٢٧٩. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٣) محاضر جلسات الدورة (٤٤): ٤٢٧.

(٤) الكتاب: ٤٥/ ١.



بعد 'كان' رُفِعَ لشبهه بالفاعل، والمنصوبَ لشبهه بالحال، ورأى أنّ البصريين عدلوا عن الأخذ بمقولة: 'إنّ كان' وأخواتها أفعال متعدية؛ لأنها لا تستقيم ودلالة الفعل المتعدي الواقع على المفعول، آخذين بفكرة أنّ 'كان' وأخواتها أفعال ناسخة ناقصة، والمرفوعُ اسمها والمنصوب خبرها. وقد تبنّى رأي الكوفيين؛ إذ يرى أنه أدقّ من رأي البصريين من الوجهة العلمية الخالصة؛ لأن قاعدة 'كان' عندهم مطّردة فالمنصوب يليها دائماً، وحينئذٍ تعرب حالاً، وبذلك لا توزّع بين تامة وناقصة.

ثم شرع بنقض الاعتراضات التي قد تُوجّه إلى رأي الكوفيين من أن الحال بعد 'كان' ثابتة في مثل 'كان الله غفوراً رحيماً، والأصل فيها أن تكون منتقلة، وأنّ الاسم المنصوب قد يكون معرفة، والأصل فيها أن تكون نكرة، واعتراض ثالث وهو أن المنصوب بعد 'كان' قد يكون اسماً جامداً مثل 'كان محمد أسداً، والأصل فيها الاشتقاق، وقد ردّ كلّ ذلك بما جاء من الشواهد الثابتة ورودها عن العرب.

وقد نبّه على أنّ الذي دفع البصريين إلى القول بأن كان وأخواتها أفعال ناسخة أنه يمكن الاستغناء عنها في جملها، فتخلّص الجملة اسمية كما كانت. وذكر أنّ البصريين فاتهم ما لاحظته بعض النحاة - كما جاء في كتاب الهمع للسيوطي - من أن كلّ فعل لازم يليه الحال يصدق عليه أنه مثل كان وأخواتها فعل ناقص، ومن الممكن أن يُعرب ما بعده اسماً مرفوعاً والحال خبراً منصوباً، مثل: جاء محمد يضحك، ويلزم البصريين على ذلك أن يلحقوا الأفعال اللازمة حين يليها فاعل مرفوع وحال منصوبة بباب كان الناسخة، أخذاً بقاعدة الاطراد في العلوم^(١).

أما استشهاد الدكتور شوقي بسيبويه فهو استشهادٌ مجتزأ؛ اقتصر فيه على ما يوافق رأيه. فبادئاً لا يذكر سيبويه من أخوات كان إلا كان وصار وما دام وليس، ويردف قائلاً وما كان نحوهما^(٢)، وهذه الصيغ عنده ذات دلالة خاصة، وذات معنى مختلف، ولذا أفرد لها باباً،

(١) محاضر جلسات المجمع في الدورة (٤٤): ٤٢٨.

(٢) الكتاب: ٤٥ / ١.



وهو لا يزعم أنها أفعال تامّة، وإن كان يقول: وتقول كُتِّبُوا، كما تقول قد ضربناهم^(١)؛ ليبيّن أنّ مدخول هذه الأفعال جملة اسمية، وليميّزها أيضاً من سائر الأفعال التي لا يكون فيها المنصوب هو المرفوع. وهو يوضح هذا جلياً عمّا قليل، إذ يقول: "وقد يكون لكان موضع آخر يُقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله أي قد خُلِقَ عبد الله، وقد كان الأمر أي وقع^(٢)، وهو يؤكد هذا في موطن آخر، إذ يقول: فلعل وأخواتها قد عملنَ بينما بعدهن عملين: الرفع والنصب، كما أنك حين قلت: ليس هذا عمراً، وكان هذا بشراً عملتَا عملين رفعتا ونصبتا^(٣)." وسيبويه يؤكد هذه الحقيقة في كل موطن عرض فيه لكان أو إحدى أخواتها^(٤). وقد فسّر السيوطي مذهبه هذا، وذكر أنه ربما سمى فاعلاً ومفعولاً مجازاً لشبهها^(٥). وهذا يظهر أن سيبويه لم ينظر إلى هذه الأفعال على أنها أفعال تامّة، كما يذكر الدكتور شوقي، وقد استلهم النحاة هذا الفهم، وعليه بنوا باب كان وأخواتها.

وقد أحسن المبرد ذلك، وأفرد لها باباً أيضاً، وعلى الرغم من قوله: "وهذه أفعال صحيحة كضرب ولكننا أوردنا لها باباً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد، وذلك أنك إذا قلت كان عبد الله أخاك فالأخ هو عبد الله في المعنى^(٦)"، لا يلبث أن يقول: أعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجعل اسم كان المعرفة؛ لأنّ المعنى على ذلك^(٧) ولم يخرج الفراء عمّا ذكره سيبويه^(٨)، فيما نسب إليه أن اسمها ارتفع لشبهه بالفاعل وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال^(٩)، ولو عدّه فعلاً تاماً لما عمد إلى هذه العبارة، ولقال ذلك صريحاً.

(١) نفسه: ٤٦/١.

(٢) نفسه: ٤٦/١.

(٣) نفسه: ١٤٨/٢.

(٤) ينظر الكتاب: ١/٤٥ - ٥٦.

(٥) الهمع: ١/٣٥٣.

(٦) المقتضب: ٤/٨٦.

(٧) نفسه: ٤/٨٨.

(٨) ينظر معاني القرآن: ١/١٢، ١٠٣، ١٨٥، ١٨، ٢٦٩، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٧٢، ٤٥٧، ٢/٣٢٠، ٣٢٨، ٢٦٣، ٣٦٨، ٣٧٥.

(٩) الهمع: ١/٣٥٣.



وقال الرضي: تسمية مرفوعها اسماً لها أولى من تسميته فاعلاً لها؛ إذ الفاعل كما ذكرنا مصدر الخبر مضافاً إلى الاسم ... فكما لا يسمّى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولاً، فالقياس أن لا يسمّى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلاً^(١). أما ما ذهب إليه الدكتور شوقي من أن البصريين فاتهم ما لاحظته بعض النحاة من أنّ من أن كلّ فعل لازم يليه الحال... فأقول ما كان ذلك ليغيب عن البصريين، والذي دفعهم إلى القول بنقص كان وأخواتها ليس هذا النظر، وإلا لأدخلوا فيها ما لا يحصى من الأفعال، قال الرضي: إنّما سمّيت ناقصة؛ لأنها لا تتمّ بالمرفوع بها كلاماً، بل بالمرفوع مع المنصوب، بخلاف الأفعال التامة^(٢). ونقل السيوطي عن بعض النحويين - لم يسمّهم - قولهم: يُدخل في هذا الباب كلّ فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو قام زيد كريماً، وذهب زيد متحدثاً، فإن جعلت تامة نصب على الحال^(٣). ونصّ السيوطي واضح فمن قال بهذا القول ألحق هذه الأفعال بكان وأخواتها، بشرط دلالة النقص.

وعلى هذا فقول البصريين كان ناجماً من تفرد هذه الأفعال ونقصها عن أدائها المعنى الكامل من غير مرفوع ومنصوب، فضلاً عن أن هذين الاسمين أصلهما مبتدأ وخبر. أما ردّ ما وجّه إلى رأي الكوفيين من الاعتراض فإن الشواهد التي اندرج قسم منها في باب النادر لا يكفي لاتباع رأي الكوفيين، ولئن ردّ الجمع اقتراح الدكتور شوقي فقد ضمّته كتابه "تجديد النحو"^(٤). وكان الدكتور مهدي المخزومي قد ذهب هذا المذهب من قبل (ت ١٩٨٨م)^(٥).

و خلاصة القول أنّ الفرق بين الحال وخبر كان وأخواتها بيّن، فخيرها أوسع تصرفاً بوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً، على سبيل الكثرة، لا الندرة كما في الحال، وأنه لا يُستغنى عنه، وليس ذلك مسلك الحال، فضلاً عن ذلك فباب كان من أشيع أبواب النحو، ولا

(١) شرح الكافية: ٢/ ٢٩٠.

(٢) نفسه: ٢/ ٢٩٢.

(٣) المجمع: ١/ ٣٦٠.

(٤) تجديد النحو: ١٨٢.

(٥) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٧٦، وفي النحو العربي نقد وتطبيق: ١٢٩.



تيسير في حذفه، بل بلبلة واختلاط، وقد اعتاد الدارس أن يقرن كان وأخواتها بإن وأخواتها، وهذا أيسر عليه وأقرب إلى القياس.

وهذا فيما يخص كان وبعض أخواتها، فكيف إذا أخذنا الأفعال الجامدة نحو ليس وما يدور فيها من الجدل. وقد أحسن المجمع صنفاً برّد هذا الاقتراح؛ والخير في إبقاء هذا الباب على الرغم مما يوجّه إليه، وأن تُحفظ هذه الأفعال. فغاية الأمر أن ينطق الدارس لغته نطقاً صحيحاً، وهذا يفضي إليه.



الإبقاء على باب 'كاد' وأخواتها'

جاء في قرار الجمع:

يُرَى المجمعُ الإبقاءَ على بابِ كَادَ وَأَخَوَاتِهَا عَلَى وَضْعِهِ المَقْرَرِ فِي كِتَابِ النَحْوِ، وَلَا يَرَى ضَمَّهُ إِلَى بَابِ الفِعْلِ^(١).

قدم الدكتور شوقي بحثاً بعنوان "صيغة كاد وأخواتها، عرض فيه لما لحظه النحاة من صلة كاد وأخواتها بكان وأخواتها، وجعل هذا الرأي محلّ نظر. وقد استند في ما ذهب إليه إلى آراءٍ ثلاثةٍ من كبار النحاة، وأولهم سيبويه إذ يقول في الكتاب: إن قولك عَسَيْتَ أن تفعل مثل قولك قاربت أن تفعل أي قاربت ذلك"^(٢) وهذا يفيد أن بعد 'عسى' فاعلاً ومفعولاً به كما فهم النحاة، وقال أخلولقت السماء أن تمطر؛ أي لأن تمطر"^(٣). وهذا يفيد أنه جعل المصدر المؤول بعد أخلولقت مجروراً بجارٍ محذوفٍ كما فهم النحاة أيضاً.

فهو يذهب إذن إلى أن المصدر المؤول بعد أفعال المقاربة إمّا مفعول لها على أنها متعديّة، أو مجرور بحرف جرّ على أنها أفعال لازمة. ويستند إلى ما قاله سيبويه في جعله الفعل في 'جعل يقول وأخذ يقول' بمنزلة مع كان في مثل 'كان يقول'، إذ يقول: ومثله جعل يقول، لا تذكر الاسم ههنا. ومثله أخذ يقول، فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت كان يقول"^(٤).

وذكر أن المبرد تابع سيبويه في أن مثل 'كاد' و'عسى' من أن أفعال المقاربة لا بد لها من فاعل، فهو لا يراها أفعالاً ناقصة. ويذكر لابن هشام أربعة آراء في 'عسى زيد أن يقوم'، قول جُمهورِ البصريين؛ وهو أن المرفوعَ بعدها اسمُها والمصدرُ المؤولُ خبرها، والثاني: أنها فعل متعدي بمعنى قارب؛ معنى وعملاً، أو فعل لازم بمنزلة 'قرب من أن يفعل'، وحذف الجار

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٠، صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة (٧) للمؤتمر.

(٢) ينظر الكتاب: ٣ / ١٥٧.

(٣) نفسه: ٣ / ١٥٨.

(٤) نفسه: ٣ / ١٦٠.



توسعاً وهو مذهب سيبويه والمبرد، والثالث: أنها فعلٌ لازم بمنزلة "قرب" وأن القيام بدل اشتمال في فعل عسى زيد أن يقوم؛ أي عسى قيام زيد، هو مذهب الكوفيين. والرابع: أنها فعل ناقص، فالرفوع اسمها، وأن الفعل بدل اشتمال وقد سَدَّ مسدَّ الخبر^(١). ويأخذ الدكتور شوقي بمذهب سيبويه والمبرد، ويُقصي سائر الآراء^(٢).

وقد ردَّ أغلبُ أعضاء لجنة الأصول ما ذهب إليه الدكتور شوقي في مذكرته، ورات الأقلية أن ضمَّ باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل أيسر تناولاً، وأقرب إلى أذهان الناشئة من جعلها باباً مستقلاً، وقد آيد المجلس رأي الأغلبية، ووافق المؤتمر المجلس فأبقوا على باب كاد وأخواتها كما جاء في القرار^(٣).

والذي يرجع إلى سيبويه لا يُخامرُه شكٌ في الصلة بين كاد وأخواتها وكان، في احتياج كلِّ منها إلى اسم وخبر، فهو لا يذكر عسى إلا ويذكر كان معها، إذ يقول: "ومثل ذلك عسى يفعل ذاك فصارت كدتُ ونحوها بمنزلة كنتُ عندهم، لأنك قلت كدت فاعلاً"^(٤). أما ما ذكره سيبويه من أن عسى بمنزلة قارب، وأخلولقت السماء أن تمطر؛ أي لأن تمطر، فلا يعني أن هذه الأفعال تامة، وأن عسى متعدية وأن المصدر المؤول بعد اخلولقت مجرور بجار محذوف، قال سيبويه: "ومثله جعلَ يقول، لا تذكرُ الاسمَ ههنا، ومثلها أخذ يقول فالقول ههنا بمنزلة الفعل في كان، إذ قلت كان يقول وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثم، وهو ثمَّ خبرٌ كما أنها ههنا خبرٌ، إلا أنك لا تستعمل الاسمَ، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال"^(٥). وكلام سيبويه جليّ فالفعل عنده في موضع اسم منصوب على أنه الخبر في البابين.

(١) المعنى: ٢٠١.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٤): ٤٢٩.

(٣) ينظر محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٣٨٢، ٨٨٦، وحاشية القرار في مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٠.

(٤) الكتاب: ١١/٣.

(٥) نفسه: ١٦٠/٣.



أما المبرّد فقد أفرد لها باباً: وقال: «واعلم أنه لا بدّ له من فاعل لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل وخبرها مصدر؛ لأنها لمقاربتة»^(١). وهذا يؤكد أن أفعال المقاربة تعمل عمل كان وأخواتها عند سيويه والمبرد، وتفسيرهما هذه الأفعال بـ«قرب» أو «دنا» إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب كما قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة^(٢).

وأما ما ذكره الدكتور شوقي من أنّ مذهب الكوفيين تمام هذه الأفعال فقد اجتزأ من قول ابن هشام ما يوافق مذهبه؛ إذ ذكر ابن هشام بعد قليل ممّا أثبتته الدكتور شوقي: الاستعمال الثالث والرابع والخامس لـ«عسى»، وقال: «أنه يأتي بعدها المضارع المجرد أو المقرون بالسين أو الاسم المفرد ... وعسى فيهن فعل ناقص بلا إشكال»^(٣)، وقد ذكر ذلك المرادي^(٤)، والسيوطي^(٥).

وقد أصاب الجمع حينما ردّ كلام الدكتور شوقي، وأبقى على هذا الباب أيضاً. وهو أيسر على الدارسين، وأقرب متناولاً من جعله مفعولاً، أو منصوباً على نزع الخافض أو حالاً؛ وأين هذا التشتت من التيسير؟ وقد نظم الدكتور شوقي أفعال المقاربة في كتابه «تجديد النحو» معاً تحت باب المفعول به المتعدي إلى واحد^(٦).

(١) المقتضب: ٦٨/٣.

(٢) ينظر حاشية المقتضب: ٦٩/٣.

(٣) المغني: ٢٠٣.

(٤) الجنى الداني: ٤٦٣.

(٥) الهمع: ٤١٦/١.

(٦) تجديد النحو: ١٦٥.



وَضَعُ بَابِ "ظَنَّ" وَ"أَعْلَمَ" وَ"أَرَى" فِي بَابِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي

جاء في قرار الجمع:

يُرَى الْمَجْمَعُ وَضَعُ بَابِ، ظَنَّ، وَأَعْلَمَ، وَأَرَى فِي بَابِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، عَلَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَاصًّا بِكُتُبِ النَّاشِئَةِ^(١).

وقد قدّم الدكتور شوقي ضيف بحثاً بعنوان "ظَنَّ وأخواتها وأعلم وأخواتها، بناء على ما ذهب إليه السّهيلي، إذ قال في هذه الأفعال: بل هي بمنزلة أعطيت فإنها استعملت مع مفعولها ابتداءً، وأردف قائلاً: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تُذكرَ فيتكوّن من مفعولها مبتدأ وخبر، وهذا باطل بدليل أنك تقول: ظننت زيدا عمراً، ولا يجوز أن تقول: زيد عمرو، إلا من جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذ القصد أنك ظننت زيدا عمراً نفسه لا شبه عمرو"^(٢). ولاحظ الدكتور شوقي أنّ النحاة توسّعوا في هذا الباب توسعاً جعل بعض النحاة القدماء أنفسهم يختصرها^(٣).

والحق بظن وأخواتها أعلم وأخواتها وقال: "ما دُنا قد رأينا إلغاء تخصيص باب لظن، وما يترتب عليه من وضعه في النواسخ، فكذلك نقترح إلغاء تخصيص الباب الملحق به، وهو باب أعلم ووضع بين أمثله في باب المفعول به المتعدّد"^(٤).

وقد أجازت اللجنة ما جاء به الدكتور شوقي، ووافق المجلس على رأي اللجنة، وكذلك المؤتمر؛ على أن يكون ذلك خاصاً بكتب الناشئة^(٥). على أنّ النحاة استشعروا منذ القدم تميّز هذا الباب من باب المتعدي واللازم، على الرغم من أنه يندرج تحته. قال سيبويه: "والمنصوبان بعد حسببت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان، وكذا الحروف التي بمنزلة

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨١، صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة.

(٢) المجمع: ٤٨٦/١.

(٣) محاضر جلسات المجمع الدورة الرابعة والأربعون: ٤٣١.

(٤) محاضر جلسات الدورة (٤٤): ٤٣١.

(٥) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٣٨٣، ٨٨٦.



حَسِبْتَ وَكَانَ؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا يَجْعَلَانِ الْمَبْتَدَأَ وَالْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ بَيْنَمَا مَضَى يَقِينًا أَوْ شَكًّا أَوْ عِلْمًا،
وَلَيْسَ بِفِعْلٍ أَحَدُتَهُ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ، كَضَرِبْتَ، وَأَعْطَيْتَ^(١).

وَقَدْ نَقَلَ السِّيُوطِيُّ عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَمَّا طَلَبْتَ اسْمِينَ أَشْبَهْتَ مِنَ الْأَفْعَالِ
بِمَا يَطْلُبُ اسْمِينَ؛ أَحَدَهُمَا مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْآخَرُ حَالٌ لِنَحْوِ أَتَيْتَ زَيْدًا ضَاحِكًا^(٢). وَاسْتَدَلَّ
الْفَرَّاءُ - فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ - بِأَنَّ الثَّانِيَّ يَجِيءُ جُمْلَةً نَحْوَ ظَنَنْتَ زَيْدًا يُوَدِّي وَاجِبَهُ، وَظَنَنْتَ زَيْدًا
عِنْدَكَ أَوْ فِي الْبَيْتِ وَرُودَ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَنْصُوبَ الثَّانِيَّ يَأْتِي مَعْرِفَةً نَحْوَ ظَنَنْتَ زَيْدًا أَخَاكَ، وَجَامِدًا
نَحْوَ ظَنَنْتَ زَيْدًا أَسَدًا، وَضَمِيرًا نَحْوَ زَيْدٌ ظَنَنْتُكَ^(٣). فَضْلًا عَنْ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ مِمَّا لَا يَسْتَعْنِي
الْكَلَامُ عَنْهُ، وَلَيْسَ هَذَا سَبِيلَ الْحَالِ وَإِنْ جَاءَ فِي بَعْضِهِ^(٣).

وَقَدْ وَقَعَتْ عَلَى نَصِيْنٍ لِلْفَرَّاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ يُصْرِحُ فِيهِمَا بِنَقْصِ هَذِهِ الْأَفْعَالَ،
إِذْ يَقُولُ: تَقُولُ هُوَ أَهْلَكَ، وَلَا تَقُولُ: هُوَ أَهْلُكَ نَفْسَهُ، وَأَنْتَ تَرِيدُ الْمَالَ. وَقَدْ تَقَوْلُهُ الْعَرَبُ
فِي ظَنَنْتُ وَأَخْوَاتَهَا مِنْ رَأَيْتَ وَعَلِمْتَ وَحَسِبْتَ، فَيَقُولُونَ: أَظُنُّنِي قَائِمًا وَوَجَدْتُنِي صَالِحًا
لِنَقْصَائِهِمَا وَحَاجَتَيْهَا إِلَى خَبَرِ سِوَى الْأَسْمِ^(٤). وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي كَلَامِهِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى
﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْفَى﴾^(٥): فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ يَرِيدُ اسْمًا وَخَبْرًا طَرَحُوا النَّفْسَ فَقَالُوا: مَتَى تُرَاكَ
خَارِجًا وَمَتَى تُظَنُّكَ خَارِجًا، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْفَى﴾ مِنْ ذَلِكَ^(٦).

وَقَدْ رَدَّ أَبُو حَيَّانٍ عَلَى مَا قَالَهُ السَّهْلِيُّ أَنْفَاءً، إِذْ قَالَ: وَالصَّحِيحُ قَوْلُ النُّحَوِيِّينَ،
وَلَيْسَ دَلِيلُهُمْ مَا تَوَهَّمَهُ، بَلْ دَلِيلُهُمْ رَجُوعُ الْمَفْعُولِينَ إِلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، إِذَا أَلْعَيْتَ هَذِهِ
الْأَفْعَالَ^(٧). وَبِقَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا قَالَهُ السَّهْلِيُّ وَرَدَّ أَبِي حَيَّانٍ عَلَيْهِ، فَإِنَّ النُّحَاةَ وَجَدُوا جُمْلَةً مِنَ
الْقَضَايَا تَمَيَّزَ هَذَا الْبَابُ مِنَ الْبَابِ الْمُتَعَدِّيِّ وَاللَّازِمِ. وَإِنْ كَانَ أَحَدٌ عَلَيْهِمْ مَغَالَاتِهِمْ فِيهِ،

(١) الكتاب: ٢ / ٣٦٦.

(٢) الهمع: ١ / ٤٨٦.

(٣) ينظر: الهمع: ١ / ٤٨٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١ / ٣٢٥، و شرح التصريح: ١ / ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٤) معاني القرآن: ٢ / ١٠٦.

(٥) الملق: ٧.

(٦) معاني القرآن: ٣ / ٢٧٨.

(٧) الهمع: ١ / ٤٨٧.



وإغراقهم في أمثله المتخيّلة، التي لا تمت إلى الاستخدام بصِلّة، فضلاً عن بعدها عن منطق البلاغة والبيان.

والذي ذهب إليه الدكتور شوقي، وقرار الجمع من بعد، ليس بعيداً، ولم ينتكّب جادة الصواب، على أنه من الأفضل أن تكون هذه الأفعال الناسخة مستقلة لما يترتب عليها من أحكام كما ذكر. وأما نقد الدكتور شوقي لهذا الباب من أنه يتّسع سعة شديدة، وقد نقلَ فيه عن السكّائي ثمانية أفعال جديدة، فنقول لا حاجة بنا إلى التوسّع، بل ترسيخ مفهوم الباب ودلالته. وأما فيما يتعلق بالسّعة فقد ذهب الرضيُّ أبعد من السكّائي إذ قال: «ولا حصر لهذا النوع من الأفعال»^(١).

فُصارى القول من الأجدى أن يُشار إلى طبيعة هذه الأفعال ونسخها، مع جواز نقلها من موضعها الذي أقره فيها النحاة، حيث تلي باب المتعدي واللازم، إذا أردنا للتيسير أن يكون مقبولاً، ولا فصل بين الناشئين وغيرهم في هذا المجال، وإلا فسُنحِدث اضطراباً وخللاً بينَ ما يُقدّم للناشئة في مراحل التعليم المدرسي وبين ما يُقدّم لهم في الجامعة. فإذا كان التيسير مقبولاً ومستساغاً في هذه المرحلة في تقديم ما يعين الناشئ على نطقه وكتابته، فمن غير المقبول أن تُخلط له الأبوابُ تحت راية التيسير. والتيسير في هذا الباب بعد ذلك واسع، يقوم على حذف التمارين غير العملية، والشواهد الغريبة، والأمثلة المتخيّلة، وهو ما تحفل به أبواب ظنّ وعلم، ويمكن الاقتصار على بعض هذه الأفعال، وبعض القضايا المتعلقة بها في كل مرحلة، ثم تزداد بعد ذلك شيئاً فشيئاً.

(١) شرح الكافية: ٢ / ٢٧٤.



”مَا“، ”لَا“، ”لَات“، الْعَامِلَاتُ عَمَلَ لَيْسَ”

جاء في قرار المجمع:

يُرَى الْمَجْمَعُ الْإِبْقَاءَ عَلَى بَابِ مَا وَلَا وَلَاتِ الْعَامِلَاتِ عَمَلَ لَيْسَ عَلَى وَضْعِهِ الْمَقْرَرِ فِي كُتُبِ النُّحْوِ لِلنَّاشِئَةِ^(١).

وقدم الدكتور شوقي مذكرة تضمنت الكلام على هذه الأحرف العاملة عمل كان، وتناول كل حرفٍ منها على حدة. أما صيغةُ ما فإنها عاملة على لغة الحجازيين والثَّهَامِيِّين والنُّجْدِيِّين، بينما يُهْمَلُهَا التَّمِيمِيُّونَ، ويعرض لرأي البصريين والكوفيين. فالبصريون يُجْرُونَهَا مَجْرَى لَيْسَ، فيُعْرَبُ المرفوع بعدها اسماً لها والمنصوب خبراً، أما الكوفيون فقد ردّوا إعمالها، وقالوا: ما بعدها مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء ساقطة أو محذوفة؛ إذ العرب لا تُنطِقُ بِهَا غَالِباً إِلَّا مَعَهَا الْبَاءُ مُتَّصِلَةً بِالْخَبْرِ. ويخلص إلى اقتراح الأخذ برأي الكوفيين في كتب الناشئة تيسيراً عليهم في الفهم وتعميماً لحُكْمِ خبر ما العاملة عمل لَيْسَ، وهو إما أن يكون مجروراً بباء زائدة، أو منصوباً بنزع الخافض على تقدير سقوط الباء^(٢). أما صيغة لا فقد ذَكَرَ أَنَّ عَمَلَهَا عَمَلَ لَيْسَ لم يأت إلا في بيت واحد لشاعر مجهول، وهو^(٣):

نَعَزُّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَّرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

واختلف النحاة فيها بعد ذلك؛ فقد أنكَّرَ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ وَالزُّجَاجُ عَمَلَهَا الْبَتَّةَ، بينما أقرَّ أبو حيان بأن إعمالها لم يرد صريحاً إلا في هذا البيت.

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٢. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٤): ٤٣٢.

(٣) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد شرح الكافية الشافية: ١/١٩٤، الجنى الداني: ٢٩٢، المغني: ٣١٥، ٣١٦، والمجم: ١/

٣٩٧. والأشْمُونِي: ١/٣٧٢.



أما "لآت" فقد ذهب الجمهور إلى أنها تعمل عمل ليس في لفظ "الحين" خاصة، وقيل تعمل أيضاً في مرادفه مثل "أوان"، وذهب بعض النحاة إلى أنها تعمل عمل "إن"، وذهب الأخفش وابن مالك إلى أنها لا تعمل شيئاً، والظرف بعدها إذا كان منصوباً كما في الآية الكريمة فعلى إضمار فعل؛ أي "ولات أرى حين مناص"، وإذا كان مرفوعاً فمبتدأ والخبر محذوف. ويقترح أن يأخذ برأي الأخفش وابن مالك تيسيراً على الناشئة، كما يرى الاقتصار على حالة النصب كما في الآية الكريمة ﴿وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١)، ويكون ما بعدها ظرفاً منصوباً، ويرد قائلًا: "وبذلك كله نكون قد حذفنا من كتاب النحو الخاص بالناشئة صيغ "لآت" و"لا" و"ما" الناسخات تيسيراً وتبسيطاً"^(٢).

وقد اعترض بعض أعضاء لجنة الأصول بأن جعل خبرها منصوباً على نزع الخافض غير مقبول؛ لأن نزع الخافض سماعي، والقول بقياسيته يفتح باباً واسعاً لاعتبار كل منصوب منصوباً على نزع الخافض. وقد ردّ هذا بأن القول بالنصب على نزع الخافض إنما هو رأي الكوفيين، وفيه ما يُحقّق التيسير. ولما عرض الموضوع على المجلس اقترح الأستاذ محمد شوقي أمين حذف هذا الباب؛ بحجة خلوه كتب تعليم الناشئة في مصر منه؛ ولأن إحداها وهي "لآت" لها مثال واحد في القرآن الكريم. غير أن المجلس وافق على بقاء هذا الباب، وأيد رأي الأغلبية، ثم وافق المؤتمر عليه كما رآه المجلس^(٣).

ولعل سيويوه أول من ذكر عمل هذه الحروف وأفرد لها باباً جاء فيه "هذا باب ما أجزى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله"^(٤)، وذكر "ما ولا" و"لآت" و"تبعه المبرد"^(٥). ومثل الفراء ما يُنسب إلى الكوفيين في معاني القرآن؛ إذ قال في كلامه على قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٦): "لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون

(١) سورة نص: ٣.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٤): ٣٣٢.

(٣) ينظر محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٣٨٣ و٨٦٦. وينظر حاشية القرار في مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٢

(٤) الكتاب: ٥٧/١.

(٥) ينظر المُقتضب: ٤/٣٦٠، ١/٥٠، ٢/٣٦٢، ٣/١٩٠، ٤/١٨٨.

(٦) يوسف: ٣١.



إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثرٌ فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك؛ ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله ما هن أمهاتهم، وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية^(١)، وهذا قياس منطقي صرف.

إن الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مُختصة على الوجه الأغلب، وهذه قاعدة معروفة في العربية من طريق الاستقراء. وحق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملاً، ولعل شبه هذه الأحرف بليس دفع ببعض العرب إلى إعمالها، وعلى الأخص ما ولا. وعمل لا قليل، وأنكره الرضي وقال: الظاهر أنه لا يعمل عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر لا منصوباً كخبر ما وليس^(٢). والصحيح أنها تعمل كما نقل على قلة، كما في الشاهد المذكور، وقول النابغة الجعدي (ت ٦٥هـ)^(٣):

وَحَلَّتْ سِوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا، وَلَا عَنِ حُبِّهَا مُتْرَاخِيًا

وقول سعد بن مالك (ت ٥٦٠هـ)^(٤):

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

وقول العجاج (ت ٩٠هـ)^(٥):

وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تُحْشَ الطَّبِيخُ بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ

(١) معاني القرآن: ٤٢/٢.

(٢) شرح الكافية: ١١٢/١.

(٣) البيت في شرح الكافية الشافية: ١٩٥/١، والجنى الداني: ٢٩٣، ومعني اللبيب: ٣١٦، والهمع: ٣٩٨/١، وشرح

الأشموني: ٣٧٣/١.

(٤) البيت في الكتاب: ٥٨/١، والمقتضب: ٣٦٠/٤، والمعني: ٣١٥، ووصف المباني: ٢٦٦، والإنصاف: ٣٦٧/١، وشرح

المفصل: ١٠٨/١.

(٥) البيت في ديوانه: ٦٠، والكتاب: ٣٠٣/٢، والإنصاف: ٣٦٨/١، واللسان (طبخ)، والهمع: ٣٩٧/١، وتحش: تُسْعَرُ،

والطبخ: الملائكة الموكلون بالعذاب.



ويمكننا أن نلحق قول سوادِ بنِ قاربِ بهذه الشواهد، وهو قوله، مخاطباً الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١):

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ
بِمُعْنٍ فَتِيلاً عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ
وقول الشاعر^(٢):

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مُضِينَ هَا
لَا الدَّارُ دَاراً وَلَا الجِيرَانُ جِيرَانَا
وقول الشاعر^(٣):

نَصْرَتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَاذِلٍ
فَبُؤِمَتْ حِصْنًا بِالْكَمَاءِ حَصِينًا
وعلى هذا جاء قول المتنبي^(٤):

إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى
فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا المَالُ بَاقِيَا

أما لآت فيشترط في معموليها أن يكونا اسمي زمان، وحذف أحدهما والغالب كونه المرفوع. وبهذا لا يظهر أثر هذا العمل، إلا ما قرأه عيسى بن عمر وأبو السَّمال لآت حين مناصب برفع حين^(٥).

(١) البيت من شواهد شرح الشافية الكافية: ١/١٩٤، والجنى الداني: ٢٩٢، المغني: ٥٤٨، والأشموني: ١/٣٦٩.

(٢) وهو مجهول القائل: ولجريد بيت قريب منه في ديوانه: ٤٩٠، وهو:

حَيِّ المَنَازِلِ إِذْ لَا نَبْتَفِي بَدَلًا
بِالِدَارِ دَاراً وَلَا الجِيرَانِ جِيرَانَا

وهو أيضاً من شواهد شذور الذهب: ١٩٦.

(٣) البيت بلا نسبة، وهو في الجنى الداني: ٢٩٣، وابن عقيل: ١/١٢٨، والمغني: ٣١٦.

(٤) ديوانه (شرح البرقوقى): ٢/٥٨٠.

(٥) ينظر الكتاب: ٢/٥٨، ومختصر في شواذ القرآن: ١٢٩، وإعراب القرآن، للنحاس: ٣/٤٥١.



ولم يتعرّض الدكتور شوقي ولا قرار المجمع ليإنّ على الرغم من الشواهد والأقوال الموثوقة في عملها عمل ليس قياساً على ما. ومَن أجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جنّي، وابن مالك، وصحّحه أبو حيّان؛ لمشاركتها ما في النفسي، وكونها لنفي الحال، فضلاً عن السماع؛ فقد قرأ سعيد بن جبّير (ت ٩٥هـ) إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم^(١)، ورذّها النحاس (ت ٣٣٧هـ)^(٢)، وفي رده مغالاة، فقد أجازها أستاذه المبرّد وهو المعروف بتشدّده، ورفضه لبعض القراءات السبعية^(٣)، كما أجازها ابن السراج^(٤) وابن جنّي^(٥).

وقال السيوطي: وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته^(٦)، وقال أبو حيّان: ألقراءات القرآنية كلها صحيحةا وشاذها إنما جاءت على لغة العرب^(٧). وحكي عن أهل العالية إن ذلك نافعك ولا ضارّك، وإن أحد خيراً من أحد، وسمّع الكسائي أعرابياً يقول: إنا قائماً؛ يريد إن أنا قائماً، وهذا فضلاً عن الشواهد الشعرية^(٨). ومن عجب قول الدكتور إبراهيم السامرائي "رحمه الله" (ت ٢٠٠١م): وكان إعمال إن النافية هذه قليلة، ولذلك عجزوا أن يأتوا بشاهد يوحى بالثقة^(٩).

وبعد، فإن مهمة اللغوي تسجيل هذه التراكيب الواردة عن العرب، وهو ليس وصياً على اللغة يُعمل مِبضعه في جسمها فيحذف ما يخلو له، وقد أحسن المجمع إذ لم يأخذ برأي الدكتور شوقي في إلغاء عمل هذه الأحرف، وهو - فيما أرى - أبعد ما يكون عن

(١) الأعراف: ١٩٤.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١٦٨/٢، ومختصر في شواذ القرآن: ٤٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن: ٣٣٨/١.

(٤) البحر المحيط: ٤٤٤/٤.

(٥) المحتسب: ٢٢٨/٢.

(٦) الاقتراح: ٣٦.

(٧) البحر المحيط: ٤١٩/٨.

(٨) ينظر الهمع: ٣٩٤/١، والجنى الداني: ٢٠٩، والمغني: ٣٥، وأوضح المسالك: ٢٧٩/١. والأشموني: ٣٧٥/١.

(٩) النحو العربي: ٩٢.



التي سير؛ لأن الدارسَ سيقعُ على هذه الأحرفِ في كتابِ الله الكريمِ أولاً، وسيقع عليها أيضاً فيما يقرأ من النصوص التراثية؛ إلا إن افترضَ الدكتور شوقي أن الناشئة، لا تطالع إلا الكتب المدرسية. والأولى أن يُوضَعَ لهذه الأحرف عنوانٌ مُلحقٌ بكان وأخواتها، مع ذكر شروطها القائمة على الاستقراء في استخدامها، ويمكن ههنا الكلام على التيسير في التخلُّص من التراكيب العقلية المفترضة والمتخيَّلة التي تُحفلُ بها مطوّلاتُ النحويين، والاقْتصارُ على ما سُمع من الاستعمالات.

وتجدر الإشارة ههنا إلى قضية لم يفصلها قرار المجمع إلا وهي طبيعة الناشئة التي تعطى هذه الأحرف، والأجدى أن يكونوا في مرحلة التعليم العليا، فلا موجب للكلام عليها في الصفوف الدنيا، أو المتوسطة.



التنازع

جاء في قرار المجمع:

تيسيراً لاكتساب الأحكام الخاصة بباب التنازع يكتفى بالصور التي توارد بها

الاستعمال في الفصحى وهي:

١- في مثل: دَخَلَ وَجَلَسَ مُحَمَّدٌ، مُحَمَّدٌ فاعِلٌ لـ جَلَسَ، وفاعلُ الفعلِ الأوَّلِ مَتْرُوكٌ لِلْعِلْمِ به، كَمَا يَقُولُ سَيَبَوِيه.

٢- في مثل: مُحَمَّدٌ يُحْسِنُ وَيُتَقِنُ عَمَلَهُ، عَمَلٌ مَفْعُولٌ بِهِ لِيُتَقِنَ، وَاسْتَعْنَى الْفِعْلُ الْأَوَّلُ يُحْسِنٌ عَنِ مَفْعُولِهِ لِذِلَالَةِ مَفْعُولِ يُتَقِنُ عَلَيْهِ.

٣- في مثل: نَاقَشَنِي وَنَاقَشْتُ مُحَمَّدًا، يُعَرَّبُ مُحَمَّدٌ مَفْعُولًا بِهِ لِنَاقَشْتُ، وَاسْتَعْنَى عَنِ الْفَاعِلِ فِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ لِذِلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهِ^(١).

وقد قدم الدكتور شوقي ضيف مذكرة في هذا الموضوع، وعرض رأيه النحاة في مسألة التنازع، بادئاً بسيبويه الذي لم ينشئ مصطلحاً للتنازع، ولكنه ذكره تحت عنوان طويل هو باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعلُ بفاعله مثل الذي يفعلُ به، وعرض لاختلاف البصريين والكوفيين في الفعل العامل.

كما عرض لتوسع النحاة في هذا الباب على غير ما ذكر سيبويه؛ إذ تكلموا فيه على الأفعال المتعدية إلى مفعولين وثلاثة. ويخلص إلى ترجيح رأي سيبويه في إعمال الفعل الثاني في الاسم رفعاً ونصباً وجرّاً، وأنه استغنى عن الاسم من الفعل الأول لعلم المخاطب به وأردف قائلاً: "والواضح مما سبق أن باب التنازع إنما هو من افتراضات البصريين والكوفيين وأنه لا حاجة للنحو في الإبقاء عليه، إذ يعرض صوراً من التعبير لا تجري في العربية، لا هي ولا قواعد الإضمار التي اجتلبت الأمثلة تطبيقاً عليها^(٢)."

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٣، صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤١٠.



واعترضَ في أثناء مناقشة البحث على اعتبار معمول الفعل الأوّل محذوفاً؛ لأنّ حذفَ الفاعلِ له مواضعٌ مقررةٌ في كتبِ النحو، ليس من بينها هذا الموضع. وقد ردّ هذا الرأي بأنّ حذفَ الفاعلِ قال به سيبويه والكسائي، وأنّ المراد بالحذف هنا هو أنّه مفهوم من المقام، وقد عبّر سيبويه عن حذفِ المفعول في التنازع بأنّه تُركٌ للعلم به، وبأنّه استغناء عنه لعلم المخاطب به مرةً أخرى. وقد رأت اللجنة حذفَ هذا الباب، والاكتفاء بالصُّور التي توارد بها الاستعمال في الفصحى، وقد وافق عليه المجلس، ثم المؤتمر، وجاء كما هو مدوّن.

إن الأصل الذي عُقدَ عليه باب التنازع أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول، ويكونُ كلٌّ من العاملينِ طالباً للمعمول، ويُعلّق الدكتور المخزومي (ت ١٩٨٨م) قائلاً: إن هذا الأصلَ الذي بنوا عليه هذا الباب باطلٌ من أساسه، فليس الفعل عاملاً وليس هو الذي يرفع أو ينصب؛ لأن الرفع والنصب وغيرها عوارضٌ يقتضيها الأسلوب، وتقتضيها طبيعة اللغة^(١). وقال عباس حسن: يُعدُّ باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً وتعقيداً وخضوعاً لفلسفة عقلية مثالية، وليست قوّة السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضةً له^(٢).

وإذا ما أنعمنا النظر في باب التنازع شدّ انتباهنا شيثان، أولهما: أنّ جُلّ شواهده شعرية، وأما الآخر: فهو القياس العقلي البحث على أمثلة لم ينطق بها العرب، بل تتناقض مع البلاغة، وقد عرض ابن مضاء أمثلة لهذا القياس^(٣).

والأقرب أن لا تفسّر شواهد التنازع وأمثله جميعاً على الاستغناء والتّرك كما وصف سيبويه^(٤)، فهي قد تكون كذلك إذا اختلف وجهُ الكلام، كما في المثال الثالث المذكور في قرار الجمع، وبعض الشواهد الشعرية التي أثبتتها النحاة من هذا النمط، ولكنها في غيرها من الشواهد والأمثلة، التي جاءت على غرار المثالين الأول والثاني اللذين ذكرهما

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٦٣.

(٢) النحو الوافي: ١٩٠/٢.

(٣) الردّ على النحاة: ٩٦.

(٤) الكتاب: ١/ ٧٣ وما بعدها.



القرار، فليس ثمة استغناء ولا ترك، بل الفاعل الموجود أدى دوره لكلا الفعلين، وغير هذا منطق وفلسفة لا تمت إلى طبيعة اللغة.

والمسألة بعد، في التنازع أنه باب متوهم، وأنّ للشعر لغة خاصة به تفرضها طبيعته الفنية والإيقاعية، والأولى ألا يدرس باب التنازع للناشئة البتة، ويُترك أمره للمختصين يعالجونه بتمهل وأناة؛ حتى يتبينوا حقيقته والأمثلة المصطنعة فيه. ومن عَجَب أن الأمثلة التي مثل لها المجمع ونسبها إلى الفصحى لا تكاد تستعمل، فهي غير متداولة، ولو تُدوول بعضها ما كان تخريجه عسيراً.



الاشتغال

جاء في قرار الجمع:

يُجُوزُ رَفْعُ الاسْمِ المَشْغُولِ عَنْهُ وَنَصْبُهُ، وَلَا دَاعِيَّ لِذِكْرِ حَالَاتِ الوُجُوبِ أَوْ التَّرْجِيحِ، وَتُرَدُّ أَمْثَلُهُ هَذِهِ الحَالَاتُ إِلَى أَبْوَابِهَا مِنْ كُتُبِ النُّحُو^(١).

وقد قدم الدكتور شوقي مذكرة عرض فيها لمفهوم الاشتغال وهو كل اسم متقدم على فعل عامل في ضمير عائد عليه، أو في اسم مضاف إلى ذلك الضمير مثل: أَلِكْتَابِ قَرَأْتَهُ وَتَمَحَّدَ قَبْلَتْ رَأْيُهُ، وَعَرَضَ أَحْكَامَ الاِشْتِغَالِ كَمَا يَذْكُرُهَا النُّحَاةُ فِي كُتُبِهِمْ.

وهو يشير إلى تنبه ابن هشام في أوضح المسالك إلى أن وجه وجوب الرفع لا يدخل في باب الاشتغال؛ ذلك أن الرفع متعين سواء أذكر مع الفعل التالي ضمير العائد عليه أم لم يذكر، وعلى هذا فحري أن يحذف هذا الوجه من كتب الناشئة. وبالمثل ينبغي حذف وجه وجوب النصب؛ لأن النصب فيه متعين، وأمثله من صنغ النحاة، وإنما دفعهم إلى ذكر هذين الوجهين في باب الاشتغال أنهم قاسوه على أبواب الفقه.

كما يرى أننا إذا حذفنا من باب الاشتغال وجهي وجوب النصب ووجوب الرفع بقيت عندنا ثلاثة وجوه للاسم المشغول عنه وهي جواز النصب والرفع ورُجْحَانِ النصب ورُجْحَانِ الرفع، والوجوه الثلاث تُرَدُّ أَمْثَلُهَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَقِرَاءَتِهِ، وَفِي الشَّعْرِ وَهِيَ كَلَّهَا عَرَبِيَّةٌ فَصِيحَةٌ. وَيُخْلِصُ فِي نَهَايَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَى اقْتِرَاحِ حَذْفِ هَذَا الْبَابِ مِنْ كُتُبِ النُّشَاةِ، وَعَرَضَ أَمْثَلُهُ الْوَجُوهَ الثَّلَاثَةَ الدَّائِرَةَ فِي اللُّغَةِ أَنْفَةَ الذِّكْرِ فِي بَابِ الْحَذْفِ، الْمَتَقَدِّمِ فِي مَشْرُوعِ التَّيْسِيرِ؛ لِيَبَانَ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَحْذَفُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ^(٢).

وإذا أنعمنا النظر علمنا أن وراء هذا الباب تعلق النحويين بالعامل، ولم يُبالوا في سبيل هذا أن يُلْفَقُوهُ مِنْ أَبْوَابٍ مَخْتَلِفَةٍ. وَأَوَّلَ مِنْ رَسَخَهُ وَأَوْحَى بِمَسَائِلِهِ وَمَصْطَلَحِهِ هُوَ سَيِّبِيهِ، وَقَدْ أَفْرَدَ لَهُ بَاباً وَسَمَهُ بِمَا يَكُونُ فِيهِ الْاسْمُ مَبْنِيّاً عَلَى الْفِعْلِ قَدِّمٌ أَوْ أُخْرٌ، وَمَا

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨١. صدر في الدورة (٤٥) في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٤): ٤٣٧.



يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم، إذ قال: فإذا ثبت الاسم عليه قلت ضربتُ زيداً وهو الحدُّ؛ لأنك تُريدُ أن تُعمله، وتُحَمِلَ عليه الاسم، كما كان الحدُّ ضَرَبَ زيدَ عمراً حيث كان زيداً أوّلَ ما تُشغَل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه، وإن قَدِّمَتِ الاسمَ فهو عربيٌّ جيّدٌ، وذلك قولكُ زيداً ضَرَبْتُ^(١)، وتُبعَهُ المبرّدُ^(٢).

وعلى الرغم من محاولة ابن مضاء صياغة قاعدة جديدة لباب الاشتغال؛ وهي أن الاسمَ المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوبه نُصِبَ؛ لأنه في مكانِ نُصِبَ، وإلا رُفِعَ لأنه في مكانِ رَفَع^(٣)، خاض في أمثلة مصطنعة كما خاض غيره من النحاة. ولا شك في أن هذا الباب يعاني من التعقيد والاضطراب والأمثلة العقلية المفترضة، والمتخيلة وقد تأثر النحاة فيه معالجة علماء الأصول المسائل الفقهية، فرتبها ترتيب أبواب الفقه وما يتردّد فيها من الإباحة والتحریم والكراهية، وما إلى ذلك. قال عباس حسن أسلوب الاشتغال بمعناه العام دقيق يتطلّب براعة في تأليفه وضبطه، كي يسلم من الخطأ والالتواء والتفكك، فحبذا الاقتصاد في استعماله^(٤). وقال الدكتور مهدي المخزومي منتقداً تقسيمات النحويين وتفريعاتهم في هذا الباب: وإذا أنعمت النظر في هذه الأقسام، وما بنوا عليها من أحكام، رأيت أن تفسيراتهم عقلية لا أثر فيها لفقه لغوي، أو مراقبة للاستعمالات اللغوية التي تُفرضها ظروف لغوية خاصة^(٥).

والأقرب أن تدريس مسائل باب الاشتغال تحت هذا المُسمّى لا حاجة للناشئة به، وتلحق مسائله بأبوابها، والدلالة هي الحكم في هذه الاستعمالات؛ ولذلك لا وجه لدعوة الأستاذ عباس حسن بالاقتصاد في استعمال هذا الباب، فالأجدى أن يشتغل الناشئة بما يُجدي من الأبواب النحوية، لا بالأمثلة المفترضة، والشواهد النادرة.

(١) الكتاب: ٨٠ / ١.

(٢) المقتضب: ١١٢ / ٣، وما بعدها، ٧٢ / ٤، وما بعدها.

(٣) الرد على النحاة: ١٠٦.

(٤) النحو الوافي: ١٤٣ / ٢.

(٥) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٧٢.



التكلمات لتنسيق أبواب النحو

التمييز:

جاء في قرار المجمع:

يَرَى الْمَجْمَعُ أَنَّ الصَّيْغَ النُّحَوِيَّةَ الَّتِي تُعْرَبُ تَمْيِيزًا، وَتُفَرِّقُ فِي أَبْوَابٍ كَثِيرَةٍ، يُمَكِّنُ جَمْعُهَا فِي بَابٍ وَاحِدٍ يُسِيرًا عَلَى النَّاشِئَةِ.

وَهَذِهِ هِيَ أُمُثْلَتُهُ:

- ١- أسماء التقدير وَمَا يُشْبِهُهَا: الْوَزْنُ، وَالكَئِيلُ، وَالْمِسَاحَةُ، مِثْلُ: "... رَطَلٌ زَيْتًا، وَ... فَدَحَ فَمَحًا، وَ... فَذَانُ أَرْضًا.
- ٢- بَعْدَ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ، مِثْلُ: 'عَلِيٌّ حَسَنٌ أَدَبًا، وَكَرِيمٌ خُلُقًا.
- ٣- بَعْدَ الْفِعْلِ الْإِلَازِمِ، مِثْلُ: 'مُحَمَّدٌ طَابَ نَفْسًا، وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا.
- ٤- بَعْدَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ، نَحْوُ: 'مَا أَجَلَ السَّمَاءَ مَنْظَرًا.
- ٥- بَعْدَ نِعْمٍ وَأَخْوَاتِهَا، مِثْلُ: 'نِعْمَ شِعْرُكَ شِعْرًا، وَنِسَ حَدِيثُهُ كَلَامًا.
- ٦- بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ، مِثْلُ: 'زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْ عَمْرٍو أَدَبًا.
- ٧- بَعْدَ كُمْ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ، مِثْلُ: 'كُمُ كِتَابًا مَعَكُمْ.
- ٨- بَعْدَ الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ وَالْعُقُودِ، مِثْلُ: 'أَحَدَ عَشَرَ كِتَابًا، وَأَثْنَانَ وَعِشْرُونَ كِتَابًا.
- ٩- صَيِّغٌ مَحْفُوظَةٌ، مِثْلُ: 'وَيْحَهُ رَجُلًا، وَيَا لَهُ شَاعِرًا، وَلِلَّهِ ذَرَّةٌ فَارِسًا، وَحَسْبُكَ بِهِ كَاتِبًا.
- ١٠- بَعْدَ الضَّمِيرِ الْمُبْهَمِ فِي الْإِخْتِصَاصِ فِي مِثْلِ: 'وَلَحْنُ الْعَرَبِ كِرَامٌ^(١).

وقد قدّم الدكتور شوقي ضيف مذكرة تناول فيها تيسير باب التمييز، وسَمَّهَا بِتُكْمَلَاتٍ لَتَنسِيقِ أَبْوَابِ النُّحُوفِ عَرَضَ فِيهَا لِتَعْرِيفِ التَّمْيِيزِ ذَاكِرًا مَوَاضِعَهُ. وَقَدْ انْتَقَدَ تَقْسِيمَ السُّنْحَةِ التَّمْيِيزِ مَقَادِيرَ وَنَسْبَةً، وَقَوْلَهُمْ بِتَحْوِيلِ التَّمْيِيزِ عَنِ فَاعِلٍ. وَالْأُولَى مِنْ ذَلِكَ عِنْدَهُ أَنْ

(١) مجموع القرارات العلمية: ٢٨٥. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.



يقال أن من مواضع التمييز أن يجيء بعد الصفة المشبهة، نحو: عليُّ حسنٌ أدباً، وبعد الفعل اللازم، نحو: طاب محمدٌ نفساً.

أما التمييزُ المحوّل عن المفعول فهو عنده على البدل، ولا يحتاج إلى تأويل. ويعدّ نحو العرب في قولهم "نحن العرب كرام" من باب التمييز لا من باب الاختصاص؛ فهو يلغي بابه، ويدخله في باب التمييز؛ لأنها تفسر وتبين للضمير، ويشير إلى إجازة الكوفيين مجيء التمييز معرفة؛ لتسويغ هذا المذهب. وهو يلغي باب التعجب، وعلى الأخص إذا ما أخذنا برأي الكوفيين وبعض البصريين في إعراب أكرم بالمتني شاعراً فأكرم فعل أمر على الحقيقة^(١)، والباء زائدة والمتني فاعله، وبهذا لا تكون في صيغ التعجب صعوبة ولا داعي لدراستها في باب مستقل.

وكذا الشأن في باب نُعمٌ وأخواتها إذا أخذنا برأي ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) في إعراب المخصوص بالمدح على أنه بدل مما قبله، لا مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبرٌ مقدّم، كما يذهب البصريون^(٢). وهذا يلغي صعوبة هذا الباب، وتسقط الحاجة إلى دراسته، وتُضمّ بعض صيغ هذا الباب إلى باب البدل، وبعضها إلى باب التمييز. وكذا اسم التفضيل فلا حاجة إلى فتح باب لإعماله؛ لأن ما بعده يكون منصوباً دائماً على التمييز. كما لم تُعد حاجة لدراسة كم الاستفهامية، ويشار معها إلى كم الخبرية. ويُقرّ أخيراً أن في العدد إشكالاً، ومن الخير أن يوضع له بابٌ في كتب النحو بعد باب التمييز مباشرة^(٣).

إن ما صنعه الدكتور شوقي ووافق الجمع عليه يُعدّ تشتتاً وبعثرة لباب التمييز، وهو على هَناته أفضل وأيسر مما جاء به الدكتور شوقي، وقرار الجمع من بعد. وما هذا باليسير الذي يُرجى، وآية صعوبة يُعاني منها الناشئة في هذا الباب؟ وأيُّ تيسير أُسيغ عليه؟ وكلّ ما ذكره الدكتور شوقي يمكن أن يندرج تحت الأبواب المعروفة في كتب النحو، فالأمثلة في البند الأوّل تلحق بالأمثلة في البندين السابع والثامن، وهي من باب تمييز المفرد،

(١) ينظر المص: ٣٨/٣.

(٢) ينظر المص: ٢٨/٣، والأشموني: ٥٣/٣.

(٣) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤١٤.



وكل الأمثلة الأخرى، إنما هي من باب تمييز الجملة التي لا داعي للتفصيل فيها؛ لأن الدلالة كفيلاً بها.

أما عن الاسم المنصوب على الاختصاص، فهو وإن كان يحمل دلالة على التمييز، فإن دلالته على الاختصاص أقوى. أما التذرع بما جاء عن الكوفيين وابن الطراوة^(١)، من جواز مجيء التمييز معرفة نحو طَبِئْتُ النَّفْسَ و"مَلِئْتُ الرَّغْبَ" فهونادر، ولا يصح أن تُبنى عليه قاعدة، ولا يستخدم التمييز على هذه الشاكلة، فضلاً عن تأويله على غير هذا^(٢).

أما الاعتراض على بعض صور التمييز نحو أشرت الكتاب بعشرين درهماً عراقياً وعدّ المنصوب حالاً؛ لأنه جامدٌ منوع، فهذا يزيد الأمر وهناً على وهن، فالمعدود تمييزٌ وهذا متفق عليه، وغير ذلك خَلَطٌ وتلبيسٌ على الدارسين. وإخراج نحو غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا وأعجبتني الحديقةُ تنسيقاً من حظيرة التمييز إلى حظيرة البدل، فيه إجحافٌ كبير، وإسقاطٌ للدلالة، فضلاً عن انتهاك قواعد البدل؛ فأَيُّ أنواع البدل هو؟ فهو بالتأكيد ليس مطابقاً؛ ذلك أن الأَرْضَ غيرُ الشجر، أما البعض من كل، والاشتغال، ففضلاً عن استبعادهما من ناحية الدلالة، فلا بدّ لهما من الضمير العائد، وهو مفقود ههنا.

والدكتور شوقي يلغي باب التعجب، وتبعه أعضاء الجمع، ولعلّ هذا أمر يدعو إلى العجب فمن جهة هذا خَلَطٌ لا ينبغي أن يكون ههنا، ولا أن يُدرَس في هذا الباب، ومن جهة أخرى فالدكتور شوقي ينظر إلى صيغ التعجب على أنها لا تأتي إلا مشفوعة بالتمييز، وهذا لا يُقرّه واقع هاتين الصيغتين، فالتمييز فيهما عارض، بل ربما كان قليلاً. ومثّل الدكتور شوقي ههنا كمثّل من ينادي بدراسة الظرف تحت باب الحال؛ لأننا نقول: جاء محمدٌ راکضاً صباحاً أو كمن ينادي بدراسة الجملة الاسميّة تحت باب التمييز لقولنا المدينةُ بديعةٌ هواءً.

وكذا في صيغ نعم وبئس التي يشطرها الدكتور شوقي بين البدل والتمييز لوجود التمييز في بعضها. وقد ردّ ابن مالك كَوْنُ المخصوص بدلاً وقال: لا يصلح لمباشرة نعم^(٣)،

(١) ينظر المجمع: ٢٦٩/٢.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٣٨٦، وينظر حاشية القرار في مجموعة القرارات: ٢٨٦.

(٣) المجمع: ٢٨/٣.



وزاد الأشموني بأنه لازم وليس البديل بلازم^(١). ويرد الدكتور شوقي قائلاً: "وإذن لا يكون بإعراب أمثلة الباب أي صعوبة، وتسقط الحاجة إلى دراسته. ولا ندري أين الصعوبة في إعراب هذا الباب، ومن الذي اشتكى منها، وأي دراسة أثبتت أن الناشئة عَيُوا بهذا الباب على ما هو عليه؟"

أما كم الاستفهامية التي أراح الدكتور شوقي منها، ودعا إلى دراستها في باب منفصل، فلست أدري لِمَ لم يتطرق إلى كَذَا وكَآيْن وهي معها كنايةات العدد، وتُدْرَس في ذيل باب التمييز، وهو وضع مقبول ولا يجافي طبيعة اللغة، ودراستها هنالك أجدى وأيسر، وإن جازت الإشارة إليه في باب العدد.

إن سُبُل التيسير في باب التمييز غير السبُل التي طرقتها الدكتور شوقي وقرار المجمع من بعد. فالتيسير في هذا الباب هو ألا نشغل بال الدارس بالتمييز المحوّل وتُصِرّ عليه، ومن التيسير ألا نتحدث عن عامل التمييز من فعل أو شبهه، وهذا ما لم نره في كلام الدكتور شوقي ولا قرار المجمع.

والتيسير الثالث طرح الأمثلة التي جرى فيها الخلاف بين النحاة من أنواع الاسم المبهم كفرع التمييز نحو "هذا خاتم حديداً" ونحوه، وترك أمره إلى الدلالة، لا إلى الجمل المنبئة من سياقها، فقد اختلف النحاة في المنصوب ههنا أهو حال أم تمييز، وكلّ يدفع برأي قوي؛ فذهب المبرّد وابن مالك وابن هشام إلى أنه تمييز وذهب سيويه إلى أنه حال^(٢).

إن تصنيف الدكتور شوقي لباب التمييز على هذه الشاكلة وإقرار المجمع له، إنما هو خلط كبير في هذا الباب، وتنافر واضح، وأقرب إلى الغموض منه إلى التيسير، وقوامه أمثلة شتى، لا باب متكامل. وهو يحدث خلخلة كبيرة في الكثير من الأبواب النحوية، مما يدفعنا إلى القول بخروجه عن هدفه المعلن وهو التيسير على الناشئة، وخوضه في قضايا ليس هذا مقامها. ولئن طبّقه الدكتور شوقي في كتابه تجديد النحو^(٣) فقد أهمله من ألف في النحو للناشئة وغيرها، وهو خليق بهذا.

(١) حاشية الصبّان: ٥٣/٣.

(٢) ينظر أوضح المسالك: ٢٩٩/٢.

(٣) تجديد النحو: ١٨٨.



حذف خمسة أبواب من النحو

التحذير، والإغراء، والترخيم، والاستغائة، والنُدبة:

جاء في قرار الجمع:

يُرى المجمع أنه لا مانع من إدخال أمثلة باب التحذير والإغراء في باب المفعول به، وأمثلة باب الاستغائة والنُدبة في باب النداء مع تعيين دلالة كل صيغة منها عند عرض أمثلتها، ويرى أيضاً حذف باب الترخيم من كتب النحو المدرسية^(١).

وقد قدم الدكتور شوقي مذكرة اقترح فيها حذف هذه الأبواب من النحو، وذكر أن النحاة يُعربون الكسَل في قولهم إياك والكسَل مفعولاً به لفعل محذوف، وعلى هذا فصيغة التحذير من صيغ المفعول به، وينبغي أن تُحذف وترد إلى باب المفعول به، وكذا الإغراء إذ يُعرب النحاة النجدة والصلاة مفعولاً به لفعل محذوف. كما اقترح حذف باب الترخيم، كقولهم: يا جعف، ورأى أن هذه أشبه بأن تكون لهجة مهجورة هجراً تاماً، فلا داعي للإبقاء عليها.

والباب الرابع الذي ينبغي حذفه هو باب الاستغائة، وهو صورة خاصة من الصور النداء، ويُجرّ فيها المنادى لفظاً بلام مفتوحة مثل يا لعلّي وقد تُحذف اللام وتلحق به بدلاً منها ألف، فيقال: يا علياً، ويلي هاتين الصيغتين المستغاث له مجروراً بلام مكسورة، فإما أن يقال: يا لعلّي لأخيه وإما أن يقال: يا علياً لأخيه، وإنما أفرّد النحاة باباً للصيغتين ليحللوا الإعراب فيهما، ففي يا لعلّي اللام جارة لعلّي لفظاً، وهو منادى منصوب محلاً وفي علياً: منادى مبني على الضم المقدر الذي منعت منه ألف الاستغائة في محل نصب، ويرى أن هذا التحليل النحوي لا يفيد الصيغة شيئاً في نطقها؛ ولذا يجب الاستغناء عنه، ويقترح ضمّ الصيغتين إلى باب المنادى مع باب ما ورد في الاستغائة.

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٨. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.



والباب الخامس باب التُّدْبَةِ وهو أيضاً من صيغ النداء غير أن حرف النداء فيها "وا" يليها ثلاث صيغٍ فإما أن يُقال "وا عليّ" وما يليها في هذه الصيغة منادى مبنيٌّ على الضم في محلِّ نصب، وقد تلحق المنادى ألف فيقال "واعلياً"، وقد تُضم إلى الألف هاء السكت فيقال: "واعلياه" وتُعرَّب الصيغتان منادى مبنيّاً على الضم مقدراً في محلِّ نصب، وهذا التحليلُ النحويُّ هو الذي جعل النحاة يَعْقِدُونَ للتُّدْبَةِ باباً مثل الاستغناء، وهو تحليل لا يُفيد صيغتي "واعلياً، ووا علياه" شيئاً في النطق؛ ولذلك يرى الاستغناء عنه، وإلحاق صيغِ التُّدْبَةِ بصيغِ المنادى دونَ محاولةٍ لعرض إعرابها المذكور آنفاً^(١).

وقد عُرِضَ هذا الموضوع على اللجنة فوافقت عليه كما جاء في القرار. وإذا ما عدنا إلى بحث الدكتور شوقي فلا يَسْعُنَا إِلَّا أن نؤيِّدَ ما ذهب إليه من رد باب التحذير والإغراء إلى باب المفعول به، ولكننا لا نؤيِّد حذفهما؛ إذ من الأجدى بقاؤهما على ما هما عليه، فهما بابان خاصان، وأسلوبان مميّزان، ولهما دلالتهما المخصوصة، وإن اندرجا تحت باب المفعول به، وهذه حقيقة لا يمكن للدارس صرف النظر عنها؛ ولذلك ينبغي تجليتها؛ فالأمر فيهما لا يَتَعَدَى النقل.

ورأي الدكتور شوقي في هذه الأبواب ليس بدعاً من الآراء، فمن يقرأ كتب النحويين، يَسْتَخْلَصُ منها فقههم لهذه الأبواب، وعلى الأخص بابا الإغراء والتحذير، فالنحويون على الأغلب ينظرون إليهما على أنّهما أسلوبان خاصان من المفاعيل؛ ولذلك وجدنا ابن مالك يعرض لهما، إضافة إلى أسلوب الاختصاص، بعد باب النداء، وتبعه شراح الألفية، ثمَّ رَسَخَ موقع هذين البابين بعد باب النداء. وقد التفت السيوطي في الهمع إلى هذه المسألة، فردَّ غُرْبَةً هذين البابين، وعرض لهما في عنوانات، بعد باب المفعول به مباشرة^(٢)، وكان الصيمري من قبل (من نحاة القرن الرابع) قد التفت مبكراً إلى هذه المسألة؛ إذ نَظَّمَهَا معاً في باب المفعولات^(٣).

(١) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤١٥.

(٢) ينظر الهمع: ١٧/٢، ٢٠.

(٣) الثبيرة والتذكرة: ٢٦٠.



أما حذف باب الترخيم من الكتب المدرسية لأن قولهم: يا جعفٌ هي لهجة مهجورة، فنقول: إذا كانت يا جَعْفٌ مهجورة فما نقول للطالب الذي يقرأ ما بين يديه من الشعر، فيقع على بثينٌ وفاطمٌ وحارٌ وصاحٌ؟ وهي كثيرة. والأقرب إلى منطق اللغة أن يُدرس الترخيم، ولكن على أن يكون من الشائع المنتشر، وليس من الشاذ المهجور، كما تستبعد فيه تحيَّلات النحويين وما أفضت إليه افتراضاتهم التي تحفل بها كتبهم.

أما ما ذهب إليه من حذف باب الاستغاثة فالقول فيه هو القول في الإغراء والتحذير، فالمسألة فيه ضَمٌّ وليس حذفاً. ولا علاقة بين ما قاله الدكتور شوقي من عدم فائدة التحليل النحوي لصيغتي الاستغاثة شيئاً في نطقها وبين إلحاقها بباب النداء؛ إذ التحليل يُبيِّن للمستخدم طبيعة هذه الصيغ، ولا غضاضة في ذلك. والمسألة بعدُ مسألة استخدام، وهذان أسلوبان مستخدمان فينبغي توضيح حالهما، وما قيل في الاستغاثة ينطبق على الندبة. وقد رجع الدكتور شوقي في كتابه تجديد النحو^(١) عن رأيه فيما يتعلّق بالإغراء والتحذير، ونظم هذين البابين في القسم السادس تحت باب الذكر والحذف^(١)، وليس هذا الوجه بأفضل من سابقه، ولا داعي لاستحداث هذا الباب، ويُجزئ منه الإشارة إلى ميزة هذين البابين بعد ضمهما إلى المفعول به.

قصارى القول ليس ثمة إشكالٌ في موقع أبواب الترخيم والاستغاثة والندبة؛ لأنّ النحويين جميعاً تناولوها في ذيل باب النداء، وهذا موقعها المناسب، وما يؤخذ عليهم، ممارستهم للرياضة العقلية في هذه الأبواب، بعيداً من الاستعمال اللغوي، وهنا يكمن التيسير. أمّا بابا الإغراء والتحذير، فتأسى فيهما بالصيمري والسيوطي من بعد، ونضمّهما إلى باب المفعول به، تحت عنوانات فرعية، تجلّي دلالتها. وهذا جلٌّ ما ينبغي من التيسير في هذه الأبواب، وإلا غدا تيسيرنا خلطاً والبأساً على الدارسين.

(١) تجديد النحو: ٢٣٩.



الأساسُ الثاني إِغَاءُ الإِعْرَابِ التَّقْدِيرِيِّ وَالْمَحَلِّيِّ

ويهدف إلى إغناء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل، والاكتفاء في المفردات المعربة والمبنية أن يقال: 'محلّ الكلمة الرفع أو النصب أو الجرّ، والاكتفاء في الجمل بأن يقال مثلاً الجملة خبر، أو نعت أو صلة. وقد ترتب على هذا الأساس إغناء متعلّق الظرف، والجارّ والمجرور، وإغناء العلامات الفرعية في الإعراب، وإغناء عملٍ أن في المضارع؛ مقدّرة بعد كي' ولام التعليل' ولام الجحود' وحتّى' وفاء السببية' وواو المعية^(١).

إِغَاءُ الإِعْرَابِ التَّقْدِيرِيِّ وَالْمَحَلِّيِّ

جاء في قرار المجمع المجمع:

يرى المجمع أن ما انتهى إليه ائحادُ المجمع العربيّة من الإبقاء على الإعراب التقديريّ والمحليّ دون تعليلٍ أيّ دون تكليف التلاميذ تعليل خفاء الإعراب فيه تيسيراً في تعليم النحو العربيّ، ففي نحو: 'جاء القاضي' يقال: القاضي: مرفوعٌ بضمّة مقدّرة، وفي نحو: 'جاء من سافر'، يقال: 'من فاعلٌ محلّه الرفع، وفي نحو: 'محمدٌ يحضر'، يقال: 'يحضر: جملة فعلية خبرٌ.

ويُلحق بهذا القرار قراران آخران يتعلّق أحدهما بالظرف والجارّ والمجرور، وهو أنّه لا ضرورةٌ للذكر متعلّق عامٌ للظرف والجارّ والمجرور. والآخر: بالفعل المضارع المنصوب بعد أن المضمرّة. فيكتفى أن يقال في إعراب الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرّة أنّه منصوبٌ بعد الأدوات الظاهرة^(٢).

(١) محاولات تيسير النحو التعليمي، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية، ١٩٨٥: ٦٣، وفي أصول اللغة: ٢١٥/٣.

(٢) مجموعة القرارات العلمية: ٢٨٩. صدر في الدورة (٤٥) في الجلسة السابعة للمؤتمر.



وقد قدم الدكتور شوقي ضيف مذكرة دعا فيها إلى إلغاء الإعرابين التقديري في المفردات، والمحلي في الجمل، مُذَكِّراً بما أقرته اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف عام ١٩٣٨م، وما صدرَ عن المؤتمر الثقافي الأول الذي عقدته جامعة الدول العربية عام ١٩٤٧م، وكان من توصيات إحدى لجانه الخاصة باللغة والقواعد ألا يُعرَّض بالإشارة إلى الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل، وغاية ما يُعربُ التلامية من هذا الباب، أن من الكلمات ما يتغير آخره، وأن فيها ما لا يتغير آخره.

كما ذكر أن مجمع دمشق أيد ما ذهب إليه مجمع القاهرة في هذا الصدد، ولكنه رأى من الأفضل الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي، ولكن دون تعليل، فلا يقال "لثقل" أو "لتعذر" أو "لحركة" المناسبة. أما المجمع العراقي فقد رأى الإبقاء على الإعراب التقديري مع الاكتفاء فيه بكون الكلمة معربة مرفوعة لا تظهر عليها الضمة، ومنصوبة لا تظهر عليها الفتحة، ومجرورة لا تظهر عليها الكسرة. فيقال مثلاً: "جاء الفتى" كلمة "الفتى" فاعل مرفوع لا تظهر عليه الضمة.

كما عرض لاتحاد المجامع الذي عقد ندوة في الجزائر عام ١٩٧٦، وجاء في توصياتها: الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي دون تعليل.

ويأخذ في نهاية عرضه بقرار لجنة وزارة المعارف في أن الإبقاء على الإعرابين التقديري والمحلي مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح إعراب، ويرى أن من الأجدي إلغاء الإعرابين المذكورين.

ثم يستدرِك بايين على مسألة الإعراب التقديري؛ الأول متعلق بالظرف والجار والمجرور حين يقعان خبراً في مثل "محمدٌ عندك" و"محمدٌ في المنزل"، فجمهور النحاة يذهب إلى أنه ليس الظرف هو الخبر ولا الجار والمجرور بل الخبر محذوف، والظرف والجار والمجرور متعلقان به، والأولى الأخذ برأي ابن مضاء القائل بعدم تقدير متعلق عام للجار والمجرور، بل هي نفسها الخبر، ولا متعلق هناك ولا محذوف^(١). والظرف مثل الجار والمجرور، ولا حاجة لتأويل لا تدل عليه الصيغة.

(١) الرد على النحاة: ٩٩.



وأما الثاني فهو باب نصب المضارع بأن مضمرة، فقد ذهب البصريون إلى أن المضارع يُنصب جوازاً بأن مضمرة بعد لام التعليل، كما ينصب بعدها وجوباً في ستة مواضع وهي: لام الجحود، وكي، وحتى، وأو، وفاء السببية، وواو المعية.

وقد خالف الكوفيون هذا المذهب فجعلوا المضارع منصوباً بعد لام التعليل وكي وحتى. أما أو وفاء السببية وواو المعية فنصبها على الخلاف، بينما حمل ابن مضاء حملة عنيفة على القول بأن المضارع منصوب بعد فاء السببية وواو المعية بأن مضمرة وجوباً، وذكر أنه تقدير لا دليل عليه ولا برهان^(١). وينتهي إلى القول بأن المضارع منصوب بعد هذه الأدوات جميعاً تخفيفاً على الناشئة^(٢).

أما فيما يتعلق بالإعرابين التقديري والمحلي فإن ما صدر عن المؤتمر الثقافي الأول الذي عقدته جامعة الدول العربية، بالأخص يتعرض للإشارة إلى الإعرابين التقديري والمحلي والاكْتفاء بالقول أنّ من الكلمات ما يتغير، منها ما لا يتغير آخره، فهذا الرأي يحل من الغموض واللبس ما يقصيه عن أبواب التيسير؛ لأن هذه الكلمات يجب أن يوضح حالها وهي تنتمي إلى أبواب شتى لا إلى باب واحد. ورأي المجمع العراقي لا تيسير فيه، بل يبدو متناقضاً؛ فهو يظهر في الإعراب الحركة مشفوعة بجملة لا تظهر عليه، وهذا إعراب هجين ما كان أغنى الناشئة عنه.

ويمكننا أن نؤيد مجمع دمشق فيما ذهب إليه من الإبقاء على الإعراب التقديري والمحلي دون تعليل؛ يثقل أو تعدّر أو غيرها، وهو الذي جاء به قرار المجمع.

أما باب متعلق الظرف فإن استند الدكتور شوقي إلى رأي ابن مضاء في عدّ الظرف والجار والمجرور خبراً فإن النحاة الأوائل قد سبقوه إليه. فقد ذكر ابن عقيل أنّ ابن السراج قال بذلك، وأن كلاً من الظرف والجار والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، وقد نقله عن تلميذه أبي عليّ الفارسي في الشيرازيات^(٣).

(١) نفسه ٨١.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤١٧.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢١١/١. والذي في الأصول غير ذلك، ينظر: ٦٢/١.



والذي ذكره الدكتور شوقي وآيده المجمع لا شك أنه أخصر وأيسر من الحاجة إلى متعلق عام للظرف والجارّ والمجرور. أمّا ما ذكره تأييداً لقرار لجنة وزارة المعارف في إلغاء الإعرابين التقديري والمحليّ، فغير صائب، وقول لجنة وزارة المعارف التي أيدها: إنّ الإعراب التقديري مشقّة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح إعراب^(١) غير صائب أيضاً، وإذا كان هذا الإعراب الميسّر يبدو سائغاً عند إعراب نجاء الفتى فإنه سيبدو مُعسّراً لا ميسّراً في مثل: نجاء الفتى المجتهد، ويقاس على هذا بقية التوابع.

كما كان القرار صائباً حين عدّ المضارع المنصوب بعد الأحرف المذكورة بها لا بأن المقدرة، والذي ذهب إليه الكوفيون والكسائيّ والجزميّ في الهمع^(٢) يُفضي إلى الاضطراب؛ إذ شَطَرها شَطَرين: شَطراً منصوباً بالحرف، وآخر بالخلاف، وهذا يجافي منطق اللغة، وأقرب إلى التلبيس على الدارسين.

(١) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤١٧.

(٢) ينظر الهمع: ٣٠٤/٢، والارتشاف: ٣٩٩، ٤٠٧، ٤١٤.



ألقاب الإعراب والبناء

جاء في قرار المجمع:

يُرَى الْمَجْمَعُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ حَرَكَةٍ لَقَبٌ وَاحِدٌ فِي الْإِعْرَابِ، وَأَنْ يُكْتَفَى بِالْقَابِ الْإِعْرَابِ تَأْكِيداً لِقَرَارِهِ الصَّادِرِ سَنَةَ ١٩٤٦^(١).

وقد قدم الدكتور شوقي مذكرة عرض فيها لرأي البصريين في تفريقهم بين حركات الإعراب وحركات البناء، فجعلوا لكل منها ألفاظاً خاصة، فحركات الإعراب الرفع والنصب والجرّ في الأسماء والرفع والنصب والجزم في المضارع، أما الكوفيون فيذكرون القاب المُعَرَّبَ في المبني والقاب المبني في المعرب، ولا يفرقون بينها، ومعنى ذلك أنّ البصريين وحدهم الذين فرّقوا بين ألقاب الإعراب والبناء؛ لملاحظتهم أنّ الأولى تتغيّر أما الثانية فلا يلحقها أيّ تغيير.

ويذكر بقرار لجنة وزارة المعارف في مشروعها الذي وضعت سنة ١٩٣٨م وهو أن يكون لكل حركة لقباً واحداً في الإعراب والبناء وأن يُكتفى بألقاب البناء مثل "محمدٌ" و"حيثٌ" مضمومان ولا داعي للتفريق بينهما في لقب الحركة، غير أنّ المجمع قرّر أن يقتصر على ألقاب الإعراب.

أما المجمع العراقي فقد رأى الإبقاء على ألقاب الإعراب والبناء، بينما تبنت اتحاد الجامعات سنة ١٩٧٦م قرار المجمع اللغوي في القاهرة، وهو الاكتفاء بألقاب علامات الإعراب في حالتي البناء والإعراب.

ويتهيئ الدكتور شوقي إلى أن الغرض هو تيسير النحو على الناشئة، وأن يُكتفى بإحدى المجموعتين من ألقاب الإعراب والبناء، فإنّ في الاحتفاظ بهما جميعاً ضرباً من التزيّد لا داعي له. ويخلص إلى تأييد قرار المجمع السالف، وهو الاكتفاء بألقاب الإعراب^(٢).

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٩١. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٢٠.



وتجدر الإشارة بادئاً إلى أنّ البصريين نالهم ما نال الكوفيين من الخلط، بل لعلمهم أسسوا له، وأول ما يبدو ذلك عند سيبويه، إذ يستخدم ألقاب الإعراب للبناء^(١). غير أنّ ما ينسب للبصريين بشكل عام صائب يقتضيه العقل، وليس من التيسير في شيء أن يُكتفى بألقاب الإعراب أو العكس؛ لأنّ هذا سيفضي إلى اللبس والخلط، ومعاملة المبني معاملة المعرب، وسيتهي إلى فوضى لا يمكن مجال أن تخدم اللغة. والذي طرحه الدكتور شوقي والمجمع مغالاة في تقدير صعوبة لا مسوغ لها، ولا دليل عليها.

1 ينظر الكتاب: على سبيل المثال: ٢/٢٠٢، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٣/٣١٨، ٥١٨، ٥٣٢.



عَلَامَاتُ الإِعْرَابِ الْفَرَعِيَّةِ وَالْأَصْلِيَّةِ

جاء في قرار المجمع:

يُرَى الْمَجْمَعُ تَوْحِيدَ أَسْمَاءِ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْفَرَعِيَّةِ بِتَسْمِيَّتِهَا عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ^(١).

وقد ذكر الدكتور شوقي تقسيمُ النُّحَاةِ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ الْفَرَعِيَّةِ وَالْأَصْلِيَّةِ إِلَى قَسْمَيْنِ:

١. قسم تنوب فيه حركة عن حركة ويجري ذلك في باين:
 - أ. باب جمع المؤنث السالم وما ألحق به فإنه يُنصَبُ بالكسرة.
 - ب. باب الممنوع من الصَّرف فإنه يُجْرَى بالفتحة بَدَلُ الكسرة.
٢. وقسم ثانٍ ينوب فيه الحرف عن الحركة ويجري في ثلاثة أبواب: في الأسماء الخمسة والمثنى وما ألحق به، وجمع المذكر السالم وما ألحق به، فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة^(٢).

وذكر عقب هذا التقسيم أن لجنة وزارة التربية والتعليم في مشروعها الذي وضعتَه لتيسير النحو عام ١٩٣٨م أن لا داعي لهذه النيابة، بل كلُّ أصلٍ في موضعه، وبذلك ألغيت فكرة العلامات الفرعية في الإعراب.

وقد أقرَّ المجمع مشروع لجنة الوزارة، كما أقرَّه المؤتمر الثقافي العربي الأول، وتبعه المجمع العلمي العراقي. وعقب الدكتور شوقي قائلاً: «أضيفُ فقط أن يُشارَ في المثنى وجمع المذكر السالم إلى أنَّ النون في آخرهما بدل من التنوين المفرد، حتى لا يقع في ظن بعض الناشئة أنها آخر الكلمة^(٣)». ولم يأخذ المجمع بهذه الإضافة، كما جاء في القرار.

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٩٢. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٢١.

(٣) نفسه: ٤٢٢.



ومن عجب أن الذي أضافه الدكتور شوقي في ختام مذكرته من نيابة النون عن التنوين أبعد إلى ذهن الطلاب من سائر النيابات التي يقترح إسقاطها.

على أن الذي يجدر قوله ههنا أن الذي دعا القدماء إلى القول بنيابة العلامات الإعرابية إنما هو السبب الذي دفع بالدكتور شوقي إلى إضافته في نهاية المذكرة. فالمسألة تعليمية بالدرجة الأولى وهي تقريب هذه الأبواب إلى أذهان الطلاب؛ فقد وجد النحاة الأوائل علامات إعراب رئيسة أو كبرى، لا تلبث أن تتغير لعارض من تثنية أو جمع أو غير ذلك، على الرغم من بقاء الاسم على حالته الإعرابية، فابتدعوا مسألة التفريع، ليربط المتعلم بين هذه العلامات. ولا شك في أن هذه المسألة بعيدة عن منطق اللغة. ومهما قيل في ذلك فإن المعلمين سيقفون يُشيرون إلى هذه النياية حتى يطمئنوا إلى فهم الناشئة لهذه الأبواب، وهم بعدُ ليسوا مُكلفين إعادتها، إن وقرت في نفوسهم، ولا داعي لاتخاذ هذا القرار فيها.



الأساسُ الثالثُ

وهو أن لا تُعرَبَ الكلمةُ مادامَ إعرابُها لا يُفيدُ في صحّةِ النطقِ

الأساس الثالث في تيسير النحو- كما أقره الدكتور شوقي- على الناشئة أن لا يكلفوا إعراب كلمة لا يفيدهم إعرابها شيئاً في صحّة النطق بها، ويتضح ذلك في أبواب الاستثناء، وأدوات الشرط وكم الاستفهامية، والخبرية، ولا سيما، وأن المخففة من الثقيلة^(١).

الاستثناءُ

جاء في قرار الجمع:

- أولاً: المُستثنى التامُ المُوجبُ وغيرُ المُوجبِ يَجوزُ نَصْبُهُ نحو: نُجِّحَ الطُّلابُ إِلَّا طَالِباً وَمَا نُجِّحَ الطُّلابُ إِلَّا طَالِباً.
- ثانياً: فِي حَالَةِ الاستثناءِ بِخِلا وَعداً وَحاشاً يَكُونُ المُستثنى مَنْصُوباً دَائِماً، عَلَى اعتِبارِ أن هَذِهِ كُلُّهَا أَدَوَاتُ استِثْناءٍ مِثْلُ إِلَّا.
- ثالثاً: إِذَا كَانَتْ أَدَاةُ الاستِثْناءِ غَيْرَ أَوْ سِوَى كَانَتْ الأداةُ مَنْصُوبَةً وَمُضَافَةً وَمَا بَعْدَهَا مُضَافٌ إِلَيْهِ مِثْلُ مَا جَاءَ أَحَدٌ غَيْرَ عَلِيٍّ.

أما نحو: مَا قامَ إِلَّا مُحَمَّدٌ وَمَا قامَ غَيْرُ زَيْدٍ فَهوَ قَصْرٌ^(٢).

وقد قدّم الدكتور شوقي مذكرةً أشار فيها إلى ما رآته لجنة الوزارة من عرض هذا الباب بكامله في باب الأساليب؛ لأنه من الأبواب التي تعب النحاة كثيراً في إعراب أدواتها وأمثلتها، وتخرجها على قواعدهم.

(١) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٢٢.

(٢) مجموعة القرارات العلمية: ٢٩٣. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.



كما عرض لقرار مجمع اللغة العربية في القاهرة في مؤتمره الذي عُقد عام ١٩٤٥م،
الذي رأى أن يُكتفى في دراسة الاستثناء تسييراً على الناشئة بما يأتي:

في حالة الاستثناء التام وهو ما دُكر فيه المستثنى منه يكون المستثنى بـ"إلا" و"خلا"
و"عداً" و"حاشاً"، و"ما خلا" و"ما عداً" و"ما حاشاً" تكملةً للمستثنى منه منصوباً دائماً. وإذا كانت
أداة الاستثناء "غير" أو "سوى" كان هذان اللفظان منصوبين، وجرّ ما بعدهما بالإضافة. وأمّا
الاستثناء المفرغ فهو في الحقيقة قَصْرٌ لا استثناء، تُتبع القواعدُ العامّة في تحليله وإعرابه.

ويقف الدكتور شوقي عند هذا القرار متقدماً، إذ رأى أن تُعرضَ على الناشئة حالة
البديّة في الاستثناء التام غير المُوجب؛ ذلك أنّها جاءت مراراً في القرآن الكريم، كما وقف
على "ما خلا" و"ما عداً" و"ما حاشاً"، وذكر أن هذه الأدوات قد تأتي دون "ما"، وقد يأتي ما بعدها
مجروراً، مثل "قام القوم خلا محمد"، ويرى أن يُكتفى بالقول أنها أداة استثناء وما بعدها
مستثنى منصوب، سواء أُنقِذَتْها "ما أم لم تُنقِذْها"، كما يرى إخراج "غير" و"سوى" من باب
الاستثناء؛ فقد ذهب أبو علي الفارسي أنهما منصوبان على الحال، والأصل أن تكونَ "غير"
وصفاً كما ذكر السيوطي^(١).

وفي أثناء عرضه على اللجنة اعترض الأستاذ عباس حسن على البند الثالث من
قرار اللجنة قائلاً: "هل هذا صحيحٌ عربياً؛ أي أنّ الأساليب التي تقع فيها "غير" أو "سوى" إذا
كانت كلّ واحدة منها أداة استثناء يجب نصب المستثنى، ماذا أقول في "جاء غير واحد"^(٢). ومن
عجب أن يصدر هذا عن الأستاذ عباس حسن، فما هذا بالاستثناء، ولا سبيله سبيله.

وإذا عدنا إلى مذكرة الدكتور شوقي وجدناه موفّقاً فيها إلى حدٍ بعيد، إذ إنّ قرارَ
المجمع السالف تجاوزَ دَوْرَ اللّغوي الذي يقف عند حدّ وصف الظاهرة، ليردّ استخدامات
ورد فيها الكثير من الشواهد. فالإقتصار في حالة الاستثناء غير الموجب على النصب يخالف
الواقع اللغوي، وكذا الإقتصار على حالة النصب عند الاستثناء بـ"خلا" وأخواتها.

(١) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٢٢. وينظر المص: ٢٠٦/٢.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٨٩٢.



غير أن التوفيق لم يحالفه حينما رأى رأيَ الفارسيّ من أنّ "غير" و"سوى" منصوبان على الحالّية، و خارجان من باب الاستثناء؛ ذلك أنّهما يأتيان في أساليب الاستثناء ويقومان مقامه، ودلالتهما على ذلك واضحة، فيجب حملهما على الاستثناء إذا دلّ عليه، وينطبق عليهما ما ينطبق على باقي الأدوات حينئذٍ.

ويجدر الوقوف على المثال الذي جاء في قرار المجمع في البند الأول وهو "نجح الطلابُ إلا طالباً، فأعضاء اللجنة لم يتبّهوا، وعلى رأسهم عباس حسن -رحمه الله- أنّه لا يكون المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص، والصحيح "نجح الطلاب إلا طالباً منهم". وما أخذ على قرار المجمع الأوّل في هذا الصدد يؤخذ على هذا القرار، فلا يجوز الاقتصاد في حالة الاستثناء بخلاً وأخواتها على حالة النصب، بل تُعرض ويوضح حالها قياساً على أخواتها. كما لا يُقيد "غير" و"سوى" في حالة النصب فقط، جرياً على المستثنيات الأخرى وطردها للقاعدة. وتجدر ملاحظة ما جاء في قرار المجمع في البند الأوّل؛ إذ يُجوز القرارُ نصبَ المستثنى الموجب، وهذا يقتضي جوازَ الرفع، ولعلّ المجمع قد استند في ذلك إلى الشواهد الشاذة المروية على الرفع في هذه الحالة، وإن لم يُصرح به، وأولها قراءة أبيّ والأعمش^(١). (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ)^(٢)، وقول الأخطل (ت ٩٠هـ)^(٣):

وبالصَّرِيمةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِقٌ عَافٍ تُعَيِّرُ إِلَّا التُّؤِيَّ وَالتُّؤِدُّ

ولم يسلم النحاة بظاهر الآية والبيت، وعدّوهما منفيين معنى، قال ابن مالك: ولو اعتُبرَ معنى النفي مع التّمَام لجاز في المستثنى الإبدال، وعلى ذلك تُحمَل قراءة مَنْ قرأ فشرَبوا منه...؛ لأنّ في تقديم فَمَنْ شرب منه فليس مني ما يقتضي تأوّل فشرَبوا منه بـ فلم يكونوا منه، وعلى مِثْل هذا حَمَلَ قول الأخطل، والنحويون على هذا المذهب^(٤). ولعلّ الفراء أوّل من أوحى إليهم بذلك^(٥).

(١) مختصر في شواذ القرآن: ١٥.

(٢) البقرة: ٢٤٩.

(٣) ديوانه: وينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢٤، وشرح الشافية الكافية: ١/ ٣١٨ وشرح عمدة الحفاظ: ٣٨٠، والأشموني: ٢/ ٢١٣.

(٤) شرح الشافية الكافية: ١/ ٣١٨، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٢٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٢١٣، وشرح التصريح: ١/ ٣٤٩.

(٥) ينظر معاني القرآن، للفراء: ١/ ١٦٦.



والظاهر أنّ هذه لغة قائمة بذاتها، وما تأويل النحويين إلا محاولة لتطويع هذه الشواهد. على أنّها لغة قليلة ولا يصلح أن تُبنى عليها قاعدة، والأجدى من ذلك أن يتّبع الناشئة ما هو مطرّد ومعروف، وأمّا مسألة القصر فلا خلاف فيها، ودلالاتها تخالف دلالة الاستثناء، وسبيلها غير سبيله.



أَدَوَاتُ الشَّرْطِ

جاء في قرار المجمع:

لا يَرى المَجْمَعُ ضَرُورَةَ أَنْ يُكَلِّفَ النَّاشِئَةَ إِعْرَابَ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ، وَيُكْتَفَى فِي هَذَا الْبَابِ بِذِكْرِ مَا يَجْزِمُ مِنْ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ وَمَا لَا يَجْزِمُ، وَيَذَكَّرُ أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ تُقْتَضِي جُمْلَتَيْنِ: جُمْلَةَ الشَّرْطِ، وَجُمْلَةَ الْجَوَابِ، وَيَجْزِمُ فِعْلُ الشَّرْطِ وَفِعْلُ الْجَوَابِ إِذَا كَانَا مُضَارِعَيْنِ^(١).

جاء في مذكرة الدكتور شوقي ضيف تيسير النحو المقدّمة إلى مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والأربعين^(٢) "وهم يُعربون مَنْ مبتدأ ويختلفون في الخبر، هو فعلُ الشرط أو جوابُ الشرط أو هما معاً، والرأيُ الراجح أنه فعل الشرط، ومأ مفعول به في مثل وما تفعلوا من خير يعلمهُ الله^(٣). وظرفُ زمانٍ أو مفعولٌ فيه، في مثل فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم^(٤)، ومهما مفعولاً به، في مثل مهما تفعل أفعال، ويمكن أن تكون مفعولاً مطلقاً؛ أي تُعرب بحسب ما تضاف إليه. وأين وأتى وحيثما ومتى وإذا منصوبة على الظرفية، وكيفما على الحالية. وانتهى إلى قوله: "وواضح أنه يتحتّم حذفُ الإعرابِ لأدواتِ الشرطِ من كتبِ النحو الميسر". والذي ذهبَ إليه الدكتور شوقي ضيف، وقرارُ المجمع من بعدُ، لا شكّ أنه يُحدِثُ خللاً في هذا الباب؛ فإعرابُ أسماءِ الشرطِ ليس من الفُضُولِ، ولا من الترفِ العقليّ، فالدارسُ من جهةٍ يعلمُ أنّ جلَّ هذه الأدوات هي أسماء، وهذا سيفضي بالضرورة إلى الكلام على إعرابها؛ إذ ليس ثمة اسمٌ في تركيبِ خلواً من الإعراب، ومن جهةٍ أخرى فالجملُ الشرطيّة قائمةٌ على هذه الأسماء، وهي تحتلُّ المركزيّة في الدلالة والإعراب، ففي قولنا: "حيثما تجلسُ اجلسْ" تقوم الدلالة المركزيّة في هذه الجملة الشرطية على المكان، فإذا

(١) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٤. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) ينظر محاضر الدورة(٤٣)، في أصول اللغة: ٢١٨/٣.

(٣) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٤. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٤) مجموعة القرارات العلميّة: ٢٩٤. صدر في الدورة(٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.



أخذنا برأيِ المجمع، ولم نُكَلِّفِ الطَّلَّابَ إعرابِ أسماءِ الشرط، فما الذي شحن هذا التركيب بالدلالة المكانية؟ وما قيل في هذه الجملة الشرطية يقال في الجملة الشرطية الأخرى، التي تتحدّد مركزية الشرط والتعليق فيها بحسب الأداة.

على أنه من الجائز أن تُدرس أدوات الشرط في باب الجوزام، في المراحل الأولى، ويكون التركيز ههنا على عمل هذه الأدوات من الجزم. غير أنه في المراحل المتقدمة، لا بدّ من إعرابِ أسماءِ الشرط، وتحديدِ الأحرفِ من الأسماءِ في تلك الأدوات، ومن ثمّ الكلامِ على أركانِ الجملة الشرطية، وتمييزِ الأسماءِ الجازمة من غيرها، ففي ذلك توضيحٌ لطبيعة هذا الباب، ومن ثمّ تمكينُ الدارسين من القياس عليه. والكلام على مسألة الصعوبة ههنا، والسعي إلى التخفّف من الأساسيات، فيه من الهدم والتضييع، أكثر ممّا فيه من البناء.



لا سِيَمًا

جاء في قرار المجمع:

«لا سِيَمًا أداةٌ لِتَرْجِيحِ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا فِي الْمَعْنَى، وَإِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا اسْمًا مُفْرَدًا جَازَ رَفْعُهُ، وَنُصْبُهُ، وَجَرَّةُ كَقَوْلِكَ: أَحِبُّ الْفَاكِهَةَ وَلَا سِيَمًا التَّفَاحَ»^(١).

وقد جاء في مذكرة الدكتور شوقي الذي قدمها إلى اللجنة في الدورة الثالثة والأربعين ومما أطلوا في إعرابه وتكلفوا له صوراً بعيدة من التأويل إعراب "لا سِيَمًا" في مثل "سبقوا لا سِيَمًا علي"، فقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أن "سِيَمًا" حال ورجح عليه ابن هشام قول من ذهب إلى أن "لا نافية للجنس و"سِيَمًا" اسمها ومأزادة، و"علي" بعدها مضاف إلى "سِيَمًا"، أو مرفوع، وهو خبر لمضمّر محذوف، ومأ موصولة، أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها. وجوز بعضهم نُصِبَ ما بعدها وإعرابه مستثنى، وينتهي إلى قوله: "وواضح أنها أداة لا تحتاج إلى إعراب وهي أداة تخصيص وما بعدها لا يحتاج إلى إعراب أيضاً؛ لأنه يجوز فيه الرفع والنصب والجر. وإذن فينبغي أن يُعفى الناشئة من إعرابها هي وما يليها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً"^(٢).

وفي أثناء المناقشات ردّ عباس حسن أن تكون "لا سِيَمًا" أداة تخصيص؛ لأن ما بعدها يجوز حذفه والاستغناء عنه في بعض المسائل، وردّ عليه الدكتور مهدي علام (ت ١٩٩٦م) أن الموضوع يخصّ صيغة "لا سِيَمًا" التي يترجّح ما بعدها على ما قبلها أما الصيغ الأخرى فقد أعفينا منها التلاميذ^(٣).

وما ذهب إليه الدكتور شوقي وما انبنى عليه من قرار المجمع، جانب جادة الصواب، وتَنَكَّبَ طرق العربية التي يدرسها الناشئة، فلم يمرّ بهم قبل ذلك اسم بلا إعراب، وترك الأمر هكذا سيفضي إلى بلبلة واضطراب، فلو سلّمنا بما جاء في القرار من أن "لا سِيَمًا" أداة لا

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٩٥. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٥)، وفي أصول اللغة: ٢١٨/٣.

(٣) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٦٥.



تحتاج إلى إعراب، فعلى أي شيء كان رفعُ أو نصبُ أو جرٌّ ما بعدها؟ إنَّ الحركاتِ التي
يحملها الاسم الذي بعد لاسيماً، لا تكون جُزأفاً، بل لكلِّ حركةٍ منها دلالةٌ، والمجمع بإجازته
هذه الحركات فإنه سيفضي حتماً إلى هذه الدلالات؛ ولذلك فقراره لا يخلو من التناقض.
والصحيح أن لا سيماً ينبغي أن تخرجَ من باب الاستثناء، على الرغم من قول الكوفيين
والأخفش وأبي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء، ومن تبعهم من النحاة^(١)، فلا علاقة
لها بهذا الباب، بل ما بعدها منبه على أولويته بما نسب لما قبله، وكان على المجمع أن لا يغفلَ
عن هذه الحقيقة، وأن يضمنها القرار.

وأما قولُ الخضرأوي (٦٤٦هـ) "لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها، وخارجاً عنه بمعنى
الزيادة كان استثناءً من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له"^(٢)، فقولٌ أقرب إلى المنطق منه
إلى طبيعة اللغة. والأجدى من ذلك كله إسقاطُ لا سيماً من كتب الناشئة، فهي قليلةُ
الاستخدام، وقلما نعثر عليها، فيما نسمعه ونقرأه، وقد رأينا سابقاً أن ثمة صيغاً أخرى
قامت مقامها عند المحدثين، نحو خاصةٌ وعلى الأخصّ ونحو ذلك.

(١) ينظر الهمع: ٢١٦/٢.

(٢) نفسه: ٢١٦/٢.



كَمْ الاستفهامية وكَمْ الخبرية

جاء في قرار الجمع:

يُرَى الْمَجْمَعُ الْاِكْتِفَاءَ فِي بَابِ كَمْ وَهِيَ مِنْ كِنَايَاتِ الْعَدَدِ بِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً تُمَيِّزُ بِمَفْرَدٍ مَنْصُوبٍ، نَحْوُ: كَمْ كِتَابًا قَرَأْتُ، وَإِذَا سَبِقَتْ بِحَرْفٍ جَرَّ يُضَافُ الْمُمَيِّزُ إِلَيْهَا نَحْوُ: بِكُمْ قِرْشٍ اشْتَرَيْتَ الْكِتَابَ؟، وَإِذَا كَانَتْ خَبْرِيَّةً لِلْكَثْرَةِ فَتُمَيِّزُهَا مُفْرَدًا أَوْ جَمْعَ مَجْرُورٍ بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ: كَمْ بَطَلٍ اسْتَشْهَدَ فِي الْمَعْرَكَةِ!، وَكَمْ أَبْطَالٍ اسْتَشْهَدُوا فِي الْمَعْرَكَةِ!، وَقَدْ يُسَبَقُ تُمَيِّزُهَا بِحَرْفٍ جَرَّ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمْ مِّنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(١).

ويستهلّ الدكتور شوقي الكلامَ على هذه المسألة قائلاً: "وماذا يفيد الناشئة في نطقهم إذا تعلّموا أن كَمْ في مثل كَمْ تلميذاً حضر الدرس مبتدأ، وفي مثل كَمْ كتاباً قرأت مفعول به، وفي مثل كَمْ نظرة نظرت، مفعول مطلق، وفي مثل كَمْ يوماً غبت مفعول فيه، وفي مثل بكم شجرة مررت مجرورة، وكلّ هذا لا يفيد شيئاً في النطق، ويكفي أن يعرف الناشئة، أن كَمْ استفهامية أو خبرية، وأن الأولى يليها تمييزٌ مفرد منصوب، وأن تمييز الثانية يكون دائماً مجروراً مفرداً أو مجموعاً"^(٢).

ولا يمكن أن نعدّ، هذا القرار موقفاً، بل هو أبعد ما يكون عن الصواب؛ لأن الأمر فيه ما ذكرته في مسألة الشرط، فالدارس ههنا لا بد أن يسأل ما إعراب أسماء الاستفهام؟ ذلك أن الجملة قائمة عليها، ومن ثمّ فلا بدّ من إعرابها. ولو كلّف الناشئ أن يُعرب كَمْ كتاباً قرأت؟ فكيف سيحلّل هذه الجملة؟ أم سيقدّر للفاعل مفعولاً مضمراً، وهو موجود؟ فضلاً عن أن أحداً لم يقل به. وحرف الجرّ قد يدخل على كَمْ، فكيف سيعربها الناشئ حينئذٍ؟

أما الجري وراء مقولة الدكتور شوقي ألا نعرب الكلمة مادام إعرابها لا يفيد شيئاً في صحّة نطقها، فنقول المسألة ههنا أبعد من ذلك، فالدارس معنيّ بتحليل التركيب الذي

(١) مجموعة القرارات العلميّة ٢٩٩. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) في أصول اللغة: ٢١٨/٣.



يتعامل معه، حتى يُمكنه فهمه والقياسُ عليه، والتحليل ههنا يُضاهي الإعراب، فليست المسألة استظهار التراكيب، ومعاملتها معاملة المسكوكات، وإلا غدت أبواب النحو ضرباً من التوقيعات لا يفهم عنها أحد.



الأساسُ الرَّابِعُ

وَضَعُ تَعْرِيفَاتٍ وَضَوَابِطَ لِبَعْضِ أَبْوَابِ النَّحْوِ الْمُبْهَمَةِ

ويهدف إلى مساعدة الناشئة على تصوّر هذه الأبواب تصوراً دقيقاً، وقد اختار الدكتور شوقي هذه المحاولة لثلاثة أبواب، هي: المفعول المطلق، والمفعول معه والحال^(١).

المفعولُ المُطلقُ

جاء في قرار المجمع:

المفعولُ المُطلقُ: اسمٌ منصوبٌ يُؤكِّدُ عامِلَهُ، أو يَصِفُهُ، أو يدلُّ عليه نوعاً من الدلالة، كقولك: سَارَ سَيْراً وَصَبَرَ أَجْمَلَ الصَّبْرِ، وَضَرَبْتَهُ سَوْطاً^(٢).

ويرى الدكتور شوقي في مذكرته إلى المؤتمر أن الأساسَ الرَّابِعَ من أسسِ التيسيرِ وضعُ ضوابطٍ سديدة، من شأنها أن تُضيفَ وجوهاً أخرى من تيسيرِ النحو على الناشئة، ويتضح ذلك في أبواب، المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال. والضابطُ الذي وضعه ابن هشام في أوضح المسالك للمفعول المطلق هو اسمٌ يؤكدُ عامِله أو يُبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً^(٣)، وَقَرْنُ الخَبْرِ والحال به في هذا الضابط يدلُّ على اضطرابِ صورته في أذهان النحاة؛ لأنَّ لكلِّ من الخَبْرِ والحالِ وظيفةٍ سوى وظيفةِ المفعولِ المطلقِ المُؤكِّدِ، في مثل قَرَأْتُ قِراءَةً، والمُبَيِّنِ للنوعِ في مثل قَرَأْتُ قِراءَةً المُتَقِنِ، والمُبَيِّنِ للعددِ في مثل قَرَأْتُ قِراءَتَيْنِ، فأين هذه الصور للمفعول المطلق من صور الخَبْرِ والحالِ؟

ويَحْمِلُ على النحاة تفصيلهم فيما ينوب عنه؛ كالصفة واسم الإشارة السابق للمصدر، أو مُرادفه أو آلته أو عدده، وكلُّ "بعض" حين يضافان إلى المصدر. وكلّ هذه

(١) محاولات تيسير النحو التعليمي: ٦٤، وفي أصول اللغة: ٣/٢١٩.

(٢) مجموعة القرارات العلمية: ٢٩٦، صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٣) ينظر أوضح المسالك: ١٨١/٢.



الصور لا تدخل في الضابط الذي وضعه ابن هشام للمفعول المطلق؛ ولذلك يقولون أنها تنوب عنه أو عن مصدر الفعل السالف لها، ومن الصَّعْب على الناشئة أن تُحيطَ بها، فضلاً عن تصوّرها تصوّراً دقيقاً، في حين أننا لو صُعْنَا للباب هذا الضابط السهل، وهو: المفعول المطلق: كلُّ اسمٍ منصوبٍ يَصِفُ الفعلَ أو يَتعلَّقُ به ضرباً من التعلُّق، سواء أكان مصدرًا أو غيرَ مصدرٍ، لاستراحَ الناشئة من التفصيلِ في الصورِ السابقة؛ إذ ينتظمها جميعاً، سواء أكان مصدرًا مثل قرأت قراءة، أو صفةً، مثل قرأت كثيراً، وهكذا الأمثلة السابقة، إذ دائماً تتعلَّقُ بالفعل وجهاً من التعلُّق؛ إذ تشير إليه أو تُذكِّرُ عدده أو آتته إلى غير ذلك^(١).

وفي أثناء المناقشات ذكر عبد السلام هارون ملحوظتين، أولاهما أن النيابة عن المفعول المطلق لم يُقَلْ بها أحدٌ من النحاة، وإنما النيابة عن المصدر الذي هو الأصل في المفعول المطلق. والثانية أنه لم يَرِدْ في تعريف الدكتور شوقي أنه يُؤكِّدُ عامله، مع أن تأكيد العامل من أهم أغراض المفعول المطلق^(٢). فعدله المجلس، كما جاء، ووافق عليه المؤتمر.

ولا يمكن أن نسيِّم هذا القرار بالتوفيق أيضاً؛ لأنه إن كان جامعاً فليس بمانع، وهما شرط في كل تعريف محدّد وواضح المعالم. والذي خاف منه ابن هشام من اللبس بين الحال والمفعول المطلق سعى إليه الدكتور شوقي والمجمع سعياً حثيثاً؛ فالضرب من التعلُّق الذي ذكره الدكتور شوقي، والدلالة عليه نوعاً من الدلالة، كما جاء في القرار مُلبس ويُفْضِي إلى الخلط. وذكُرْ ما ينوب عن المفعول المطلق أخصف وطأة وأقوم قبلاً؛ ذلك أن قولهم جئت ركضاً أو راكضاً أيضاً ونحوها سيندرج تحتها، فهو يؤكد عامله ويدلّ عليه نوعاً من الدلالة أو يتعلَّقُ به ضرباً من التعلُّق ولا يُعْتَرَضُ على هذا بأن الحال مشتقٌّ، فقد أقرَّ المجمع من قبل جواز وقوع المصدرِ حالاً، وكذا جواز القياس عليه.

وعلى هذا فالقول بالنيابة عن المصدر أكثر تحديداً، وأبعد من الخلط، وهو أقلُّ كلفة بعد ذلك من ترك الأمر رهناً للأمثلة غير المحدودة. وليس من الصعب على الناشئة أن تحيط بهذه الأبواب المحدودة بما ينوب عن المصدر، بينما يسهل عليها الإحاطة بأمثلة لا حصر لها.

(١) محاضر جلسات الدورة (٤٣)، وفي أصول اللغة: ٢١٩/٣.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٦٦.



المفعول معه

جاء في قرار المجمع:

المَفْعُولُ مَعَهُ: اسْمٌ مَنْصُوبٌ تَالِ لِوَاوٍ بِمَعْنَى مَعٍ لَا يَشْتَرِكُ مَعَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ فِي مَعْنَى الْعَامِلِ^(١).

ويعرض الدكتور شوقي ضيف في سياق كلامه على وضع الضوابط السديدة لتعريف ابن هشام للمفعول معه وهو: اسْمٌ فَضْلَةٌ تَالِ لِوَاوٍ بِمَعْنَى مَعٍ، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه^(٢)، وجعل ابن هشام والنحاة للاسم بعد الواو خمس حالات، وجوب العطف في مثل أشترك زيد وعمرو و رُجِحَانَ العطف مثل "جاء زيد وعمرو"، ووجوب المفعول معه سرت والجامعة، و رُجِحَانَ المفعول معه في مثل قمتُ ومحمداً؛ لأنَّ العطف على الضمير المتصل يستلزم ضميراً فاصلاً. وامتناع أن يكون مفعولاً معه، أو معطوفاً في مثل شربتُ ماءً وطعاماً؛ إذ يقدرُون لكلمة طعاماً فعلاً محذوفاً مثل أكلتُ.

وضابطُ ابنِ هشامِ طويلٌ ومُبهمٌ، وإنما كان ذلك - فيما يرى - لرغبة النحاة في تفريعات الأبواب وكثرتها، مع أنَّ واحدة فقط من الحالات التي ذكرها ابن هشام هي التي ينطبق عليها الباب وهي سرت والجامعة. وهكذا وَاوِ المفعول معه دائماً تفصل ما بعدها عن الفعل السابق لها، فلا يقع عليه كما في مثل سافرتُ وطلوعُ الفجرِ. والواو حينئذٍ كأنها تحلَّ محلَّ ظرف زمان أو ظرف مكان. وهو يرى أنه بهذا التوجيه يتضح الباب في نفوس الناشئة، ويكون ضابطه على النحو الآتي: اسْمٌ مَنْصُوبٌ تَالِ لِوَاوٍ بِمَعْنَى مَعٍ، لَا يَصِحُّ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ السَّابِقَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ أَوْ بِعِبَارَةٍ مُخْتَصِرَةٍ وَأَكْثَرُ دَقَّةٍ اسْمٌ مَنْصُوبٌ تَالِ لِوَاوٍ بِمَعْنَى مَعٍ تَفِيدُ الظَّرْفِيَّةَ الزَّمَانِيَّةَ أَوْ الْمَكَانِيَّةَ^(٣).

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٩٧. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) ينظر أوضاع المسالك: ٢/٢١٢.

(٣) في أصول اللغة: ٣/٢٢٠.



أما الكلام على حالات الاسم بعد هذه الواو فإن الدافع إليه ليس ما ذكر الدكتور شوقي، وهو لرغبة النحاة في تفريعات الأبواب وكثرتها، بل هو استقصاء كل الحالات التي يمكن أن يكون عليها حال الاسم بعد هذه الواو، وللدلالة بعد ذلك المقام الأول. ولا يقتصر المفعول معه على مثل قولنا سرت والجامعة، كما يقول الدكتور شوقي؛ إذ يمكن أن يكون على غير هذا، وقد جاء من الشواهد ما يؤكد ذلك، قال جرير (ت ١١١هـ)^(١):

الشمس طالعة ليست بكاسفة
تبكي عليك نجوم الليل والقمر

أي مع القمر، فالعطف والمعية ههنا جائزان ولكل دلالة.
وقال الشاعر^(٢):

فكونوا أنتم وبني أبيكم
مكان الكليتين من الطحال

والعطف وإن كان ممكناً ههنا من قبل اللفظ، فهو بعيد من قبل المعنى. وكذا قولهم:
"لا تَعْتَدِ بالسّمكِ واللبنِ، ولا يعجبك الأكلُ والشُّعْبُ"^(٣)، والدلالة ههنا واضحة على المعية.
ولا شك في أن هذا مما لا يعني الناشئة، وينبغي ألا يُشغَلَ بهم إلا بإحكام مفهوم هذا الباب، ومن ثمّ القياس عليه.

وتعريف الدكتور شوقي كما رأينا لا يمثل حقيقة هذا الباب، بينما لا يسعنا إلا نأخذ بتعريف ابن هشام إذا ما نظرنا من باب إفهام الناشئة، وتقريب مفاهيم المصطلحات النحوية إليهم، فليس كلُّ مُختَصِرٍ مُيسِّراً، فابن هشام يسعى لوضع حدٍّ جامع مانع. وإذا أردنا أن نعلّم الناشئة، فإنه يمكننا إسقاط الجملة الأخيرة من تعريفه، وهي: أو اسم فيه معناه وحروفه؛ ذلك أن هذه العبارة قد تحتاج إلى تفسير وتوضيح، يضيع معه الهدف المنشود،

(١) ينظر ديوانه: ٢٣٤، والجمل للخليل: ٧٥، ولسان العرب: بكي، شمس وكسف.

(٢) البيت لشعبة بن قُمير في نوادر أبي زيد، وهو في: الكتاب: ١/٢٩٨، سر الصناعة: ١٢٦، ٦٤٠، أوضح المسالك: ٢/٢١٥، والمجم: ١٧٧/٢.

(٣) ينظر المجم: ١٨٢/٢.



ووثبتت في المراحل المتأخرة عند التوسع في دراسة هذا الباب وأمثله مما تتلو فيه هذه الواو الفعل والمشتقات. وهذا أوضح من تعريف الدكتور شوقي، وأكثر إفهاماً؛ ذلك أنه يحدد سياق هذه الواو، وهي "أنها تالية لجملة ذات فعل". وهو لا يشغل الدارسين بمسألة معنى الواو وما تدلّ عليه من معنى الظرفية الزمانية أو المكانية؛ وما تفضي إليه من التأويل والتفسير، مما يقصي الدارس عن الموضوع الرئيس. وهذا ينطبق على تعريف المجمع الوارد في القرار؛ إذ يخلو من طبيعة التركيب الذي ترد فيه هذه الواو، فضلاً عن ذكره مصطلح العامل، ولا داعي لذكره في تعليم الناشئة.



الحالُ

جاء في قرار المجمع:

الحالُ: وَصَفَ مُؤَقَّتٌ نَكْرَةً مَنْصُوبٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ^(١).

وفي سياق الكلام على الضوابط السيدة أيضاً، عرض الدكتور شوقي لضابط الحال عند ابن هشام، إذ ضبطه على النحو الآتي: 'هو وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة'^(٢)، وينتقد هذا الضابط؛ إذ هو - كما يراه - غامض. ويشرحه ابن هشام قائلاً: 'خرج بذكر الوصف المفعول المطلق وبذكر الفضلة الخبر؛ لأن الفضلة منصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقية الضابط التمييز والنعته. وبذلك يصبح ضابط الحال أنه أسم ليس مفعولاً مطلقاً ولا تمييزاً ولا نعتاً، فماذا تفهم الناشئة من مثل هذا الضابط؟ ويشير إلى معنى الظرفية في الحال، التي لم يلتفت إليها من النحاة - كما يقول - غير سيبويه، إذ يقول: 'إذا قلت: 'جاء محمد مبتسماً كان الابتسام صفة لمحمد في وقت معين، وهو وقت المجيء، أو وقت الفعل'^(٣)، فهو صفة مقيدة بزمان مُعَيَّن؛ ولذلك يرى أن يوضع له هذا الضابط البسيط: الحال صفة نكرة منصوبة مؤقتة، وبذلك يخرج الخبر المرفوع، كما يخرج النعت فهو صفة لازمة، ولا علاقة بين الحال في هذه الصورة والمفعول المطلق، ولا بينه وبين التمييز.

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة التفتوا إلى ما التفت إليه سيبويه، ولم ينفرد بذلك كما ذكر الدكتور شوقي، فقد جاء في كتاب 'الجمل' المنسوب إلى الخليل: 'وإنما صار الحال نصباً لأن الفعل يقع فيه... فانتصب كانتصاب الظرف حين يقع فيه الفعل'^(٤). وقال المبرد: 'وإذا قلت: ذاك عبد الله قائماً، ذاك للإشارة. كالك قلت: أشير إليه قائماً. فلا يجوز أن يعمل في الحال إلاً فعل، أو شيء في معنى الفعل؛ لأنها مفعول فيها'^(٥). وقال الزبيدي (ت ٣٧٩) في

(١) مجموعة القرارات العلمية: ٢٩٨. صدر في الدورة (٤٥)، في الجلسة السابعة للمؤتمر.

(٢) ينظر أوضح المسالك: ٢/٢٤٩.

(٣) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٦٧.

(٤) الجمل: ٤١.

(٥) المقتضب: ٤/١٦٨، وينظر: ٤/٢٩٩، ٣٠٠.



باب الحال: إذا أخبرت عن شيء معروف أنه فَعَلَ فِعْلاً أو وقع عليه فعلٌ، أو أخبرت عن استقراره في مكان، أو أشرت إلى عينه، وثَمَّ الكلام بذلك، ثم أردت أن تخبر بالحال التي وقع في الفعل، فانصب ذلك الخبر؛ لأنه مفعول فيه وهو الذي يسمّى الحال^(١).

وفي أثناء المناقشة اعترض عباس حسن على تعريف الدكتور شوقي في أنّ الحال قد تكون دائمة، كما اعترض الأستاذ على النجدي أيضاً بأنّ التعريف لم يبيّن وظيفة الحال^(٢)، فوُفق على أن يكون القرار كما جاء.

غير أنّ تعريف ابن هشام ليس بالسوء الذي صورّه به الدكتور شوقي، وعلى الرغم من أن قرار الجمع موفق بما استدركه على تعريف الدكتور شوقي، نجدُ ابن هشام يضع ضابطاً عاماً لكلّ الدارسين، وليس للناشئة. وهو يسعى في هذا التعريف ليضع حدّاً جامعاً مانعاً، وهو بعد ذلك لم يقل إنّ الحال اسم ليس مفعولاً مطلقاً ولا تمييزاً ولا نعتاً، بل ذكر وظيفته، وآته ليس عُمدة كالمبتدأ والخبر. وعلى هذا فنقُد الدكتور شوقي ههنا لم يكن صائباً، وإضافة كلمة "مؤقتة" إلى التعريف كما ذكر وأثبتها الجمع في قراره، تضلّل الدارس، ومن ثمّ فمن الأفضل حذفها. فمن الحال ما لا يكون مؤقتاً وهو الحال الدائمة، خاصة ما يتعلّق بالذات الإلهية، نحو دعوتُ الله سميعاً وسألته كريماً، ومثل الحال المؤكدة، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(٣)، وقول الشاعر^(٤):

أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نسيُّ وهل يدارةٌ يا للناسِ من عارٍ

قصارى القول لا يمكننا أن نعدّ تعريفَ الحال كما جاء في القرارِ قدّم شيئاً جديداً يسرّ على الناشئين ما كان مُعسراً. وتعريفُ ابن هشام يفي بالغرض، إذا تجتنبنا الخوض فيما خاض فيه من تفسيرِ هذا التعريفِ تفسيراً مُسهباً.

(١) كتاب الواضح: ٧٨.

(٢) محاضر جلسات الدورة (٤٥): ٤٦٧.

(٣) النساء: ٧٩.

(٤) البيت لسالم بن دارة في الكتاب: ٧٩ / ٢، والخصائص: ٢٦٨ / ٢، ٣ / ٦٠.



الغائمة

وبعد، فلا أزعمُ أنني استقصيتُ مظاهرَ التجديدِ النحويِّ لدى مجمع القاهرة اللغويِّ، فهو عملٌ لا يستطيعُ أن يستقلَّ به شخصٌ واحدٌ من جميع جوانبه، ولكن هذا البحثُ يدرسُ عينةً ممثلةً بشكلٍ كبيرٍ لعملِ هذا المجمعِ والمسالكِ التي يسلكها لاتخاذِ قراره، ويمكننا مما تناوله البحثُ أن نستخلصَ الأمورَ الآتية:

١. مالَ أعضاء المجمعِ إلى قبولِ الغالبيةِ العظمى من التراكيبِ والأساليبِ التي عُرضت عليهم، مما يَشيعُ بين الكتابِ والمثقفينَ في العصرِ الحديثِ.
٢. تتمثلُ مظاهرُ التجديدِ في جهودِ المجمعِ بالأراءِ الجديدةِ التي رآها أعضاء المجمعِ، سواءً في أبحاثهم ومذكراتهم ومناقشاتهم، أو في القرارِ الصادرِ عن المجمعِ بعدَ ذلك.
٣. التجديدُ ينقسمُ عموماً قسمين؛ قسماً جديداً لم يُسبقَ أعضاء المجمعِ إليه، وقسماً سبقَ إليه، وقال به بعضُ النحويين من قبل، غير أنه كان ضعيفاً أو مرجوحاً، ولكنهم غلبوه على غيره، وأحيوه بعدما كان مهجوراً.
٤. رسخَ المجمعُ شروطاً رائدةً وحيويةً للاستشهادِ بالحديثِ الشريفِ، والتضمينِ.
٥. مالَ المجمعُ إلى اعتمادِ القياسِ منهجاً في بعضِ القضايا التي زعمَ قدامى اللغويين أن المعوَّلَ فيها على السماعِ.
٦. لم اختلف واتجاهَ المجمعِ في قبولِ جلِّ التراكيبِ والأساليبِ اللغويةِ المُحدثةِ، ولكنني لم أوافقهُ في الكثيرِ من تُخرجاتِهِ لتلك الظواهرِ.
٧. إنَّ مَبيلَ المجمعِ إلى قبولِ التراكيبِ والأساليبِ المُحدثةِ دفعَ الأعضاءِ إلى قبولِ أحدِ الاقتراحاتِ المطروحةِ في تُخريجِ هذه التراكيبِ أو الأساليبِ أو جُلِّها، وإن كانت لا تمثلُ الظاهرةَ اللغويةَ المدروسةَ.
٨. كانت محاولةُ إرضاءِ الأعضاءِ بينةً في الكثيرِ من القَراراتِ التي كُثرت فيها التخرجاتُ، لتنالَ أكبرَ قدرٍ من الموافقةِ عند التصويتِ عليها.



٩. على الرغم من أهمية الأبحاث والمذكرات المقدمة بين يدي القرارات لا تمثل استقراء للظواهر المدروسة، فباستثناء القضايا الكبرى التي ناقشها المجمع إبان نشوئه نجد أن المذكرة أو المذكرات القليلة لا تفي باستقصاء الظواهر اللغوية المدروسة، والخُلوص فيها إلى قرار ملائم.
١٠. تبين أن كثيراً من الآراء التي تبناها أعضاء المجمع تُنسب إلى المدرسة الكوفية.
١١. تبين أن كثيراً من الأساليب المطروحة للمناقشة إنما هي من الأساليب المعربة، وإن لم تُشر قرارات المجمع إلى ذلك.
١٢. ساد الطابع الارتجالي المناقشات التي سجّلتها محاضر الجلسات، وذلك بادٍ في جلّ المناقشات التي سجّلتها تلك المحاضر.
١٣. غاب عن الأبحاث كلّها الجانب الإحصائي، فإقرار استخدام بعض الظواهر اللغوية، أو الاستغناء عنها لا بد أن يقوم على شكل من أشكال الإحصاء.
١٤. في مسألة التيسير غلب على أعضاء المجمع التغيير والتبديل في المصطلحات النحوية الموروثة.
١٥. تتجه الصعوبة في قواعد النحو، كما يبدو من الملامح العامة لآراء التيسير التي ناقشها المجمع إلى المادة النحوية وحدها، دون الالتفات إلى العوامل المؤثرة الأخرى.
١٦. لم تقم دعوى التيسير بقسميها على أيّ سندٍ علمي أو إحصائي، وقد قام أعضاء المجمع بتقدير الصعوبة في المادة النحوية عشوائياً.
١٧. لم يتنبه أعضاء المجمع في مسألة التيسير إلى الشرح الكبير الذي تُحدثه قراراته بين ما يتلقاه الناشئ من تلك المفاهيم والمصطلحات في مراحل الأولى، وبين ما سيُدرسه منها في مراحل المتأخرة، مُتخصّصاً كان أو غير مُتخصّص.
١٨. نستطيع الحكم على آراء المجمع في مسألة التيسير بالإخفاق؛ لأنها تجاوزت حدود التيسير، ومست المادة النحوية بصورة مباشرة، وغيرت وبدلت بمصطلحاتها.
١٩. أظهر البحث تقصير الجامع اللغوية العربية في دراستها للتراكيب والأساليب اللغوية المعاصرة، وتنبع تطورها.



٢٠. تبينَ من هذا البحثِ أهميةَ دراسةِ التراكيبِ والأساليبِ اللغويةِ المعاصرة، ومحاولةِ تخريجها، وملامحِ التطورِ فيها، وتتبعها عند القدماءِ والمحدثين.
٢١. أظهرَ أهميةَ قيامِ مؤسساتِ وطنيةٍ وقوميةٍ للنهوضِ بهذا العملِ الرائدِ، وهذا يدعو إلى عودةِ مجمعِ القاهرةِ بوجهِ خاصٍ، والمُجامعِ العربيةِ بعامةٍ إلى هذه السنتِ الحميدةِ التي بدأها المجمعُ اللغويُّ في القاهرة.
٢٢. إنَّ الهناتِ التي أخذتْ على قراراتِ مجمعِ الخالدين، لا تُغضُّ من عملهِ العظيمِ الرائدِ في سبيلِ تتبعِ الظواهرِ اللغويةِ الحديثةِ وتنقيتها، وترسيخِ جهودِ لسانيةٍ عربيةٍ تطبيقيةٍ في القرنِ العشرين، تُسهمُ في دعمِ هذه اللُغةِ العظيمةِ، وتُرصِدُ مظاهرَ نُموها وتفاعلها مع اللُغاتِ الأخرى.



الفهارس



فهرس الآيات

الآية	الصفحة
البقرة:	١٦٤ / ١٦٧ ، ١٢٦ / ٧١ ، ٥٩ / ٤١ ، ١٨٦ / ٢٤ ، ١٤٩ / ١٧
آل عمران:	١٧٦ / ١٦٢ ، ٢٢٨ / ٢٢٨ ، ٩٥ ، ٢٣٤ ، ٨٥ ، ٢٤٩ / ٢٧٥ ، ٢٦٠ / ٨٨
النساء:	١٠٧ / ١١٩ ، ٦٦
المائدة:	١٠٧ / ١٠٩ ، ٢٨٩ / ٧٩ ، ١٢٤ / ٢٣
الأنعام:	١٩٥ / ٧٣
الأعراف:	٥٨ / ١٢٣ ، ١٩٠ / ١٢١ ، ١١٧ / ٦
التوبة:	٢٥١ / ١٩٤ ، ٨٢ / ١٦٠ ، ١٩٥ / ٢٣
هود:	١٩٦ / ٩٢ - ٩١ ، ١٨٩ / ١٢ ، ١٢٤ / ٧
يوسف:	٧٠ / ٢٧
إبراهيم:	٢٤٨ / ٣١
الإسراء:	٦٢ / ١٠ ، ٣ - ٢
الكهف:	٧٢ / ٧٦ ، ٦١ / ١٧ ، ٥٩ / ٩
مريم:	٨٢ / ٢٥
طه:	١١٠ / ٧٥
الحج:	٨٦ / ١٠٤ ، ١٠٣
المؤمنون:	٢١١ / ٧٢
النور:	٨٣ / ١١٢
النمل:	١٦٩ / ٦١ ، ١٢٨ / ٤٠
الأحزاب:	٣١ / ٤٠
سبا:	٨٨ / ٣٢
	١٦٨ / ٢٤





الآية	الصفحة
الصفات:	١٤٧ / ١٦٦.
ص:	٣٨ / ٢٤٨.
الزمر:	٦٤ / ٢٤٨.
الشورى:	١١ / ١٥١، ٢٥ / ١٣٦.
الدخان:	٣٠ / ٤٨.
الأحقاف:	١٦ / ١٣٦.
محمد:	٣٨ / ١٠٧.
القلم:	٩ / ١٦٤.
التين:	٥ / ٥٩.
الإنسان:	١ / ٢٠١، ٢٤ / ١٧١.
النازعات:	٤٦ / ٤٨.
العلق:	٧ / ٢٤٥.



فهرس الحديث النبوي الشريف

الصفحة

الحديث

٧٣	إذن تبدو أقدمناً
٧٣	إذن تبدو سوقهنّ
٧٣	إذن أستكثر
٧٣	إذن أصنع كما صنع رسول الله
٧٥	إذن أقول على رسول الله (صلّى الله عليه وسلم) ما لم يقل
٧٤	إذن لا أصلي عليه
٧٤	إذن والذي بعثك بالحق...
٧٥	إذن يموت من الجوع
٧٩	إنك مهما أنفقت على أهلك من نفقة فإنك تؤجر
٢١٤	إنّي لأعلم إذا كنت راضية
٨٩	الأربع الدور
٩٠	الأربع الركعات
٩٠	الأربعة الأشهر
٩٠	الثلاثة الأيام
٩٠	الثلاث درجات
٩٠	الثلاث مئة
٩٠	الثلاثة الأشهر
٩٠	الثلاثة المواطن
٩٠	الخمسة الأوسق
٩٠	الخمسة الأيام
٩٠	رَمَلَ الثلاثة أطواف



٨٩	"السبعة الأحرف"
٩٠	"السنة اثنا عشر شهراً"
٩٠	"فلا تصلّوا هذه الثلاث ساعات"
٩٠	"في الأربع الدور"
٩٠	"قبلت الثلاثة الأيام"
٩٠	"كانت في شوال سنة أربع"
٩٠	"ما بين الستين إلى المئة آية"
١٢٤	"مادام على الأثر فهو على الطريق"
١٢٧	"ما كدت تأذن لي..."
٨٢	"من صام رمضان..."
٧٩	"مهما كان من العين والقلب فمن الله"
٧٩	"مهما كان من اليد واللسان فمن الشيطان"
٧٩	"مهما نسيت من شيء فاحفظوا عني ثلاثاً"
٢٠٢	"هل تزوجت بكرة أم ثيباً"
٩٠	"يا بن آدم لا تعجز عن الأربع الركعات"



الأعلام

- ٢٧، ١٢٢، ١٢٧، ١٤٤، ١٦٣، ٢١٦.
- ٩.
- ١٢٦، ١٩٠.
- ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٤٥، ٢٥٥.
- ٢١٩.
- ٢٧، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٧.
- ٢١٨.
- ٢٧٨.
- ١٧٣، ١٣٥، ١٥٦.
- ٧٥، ٧٩، ٨٦، ١٨٨.
- ١١٥.
- ١٧، ١٩، ٢١، ٢٠.
- ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠.
- ٢٦، ٣٠، ٩١.
- ١٢٦، ١٢٩، ١٤٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٩، ٢١٤.
- ١٥٧.
- ٢٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧.
- ٢٣٤.
- ٣٠.
- ٣٥.
- ٢٧٨.
- إبراهيم أنيس:
- إبراهيم التريزي:
- إبراهيم الدمرداش:
- إبراهيم السامرائي:
- إبراهيم اللبّان:
- إبراهيم مصطفى:
- إبراهيم اليازجي:
- أبيّ:
- ابن الأثير:
- الإمام أحمد:
- أحمد بن إبراهيم:
- أحمد الإسكندري:
- أحمد أمين:
- أحمد حسن الزيات:
- أحمد الحوفي:
- أحمد عمّار:
- أحمد العوامري:
- أحمد ناجي القيسي:
- أبو حية النميري:
- الأخطل:



- الأخفش: ٣٨، ٦٩، ٧٢، ١٣٣، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٩، ١٩٨، ٢١٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٨٢.
- الأزهري: ١١٥، ١١٨، ١٢٢، ١٢٥، ١٧٠، ٢١٠، ٢١١.
- إسماعيل منصور التميمي: ٢١٠.
- الأسود بن يعفر النهشلي: ٧٨.
- أبو الأسود الدؤلي: ٢٣١.
- الأشموني: ٣٨، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٨٥، ٩٤، ١١٠، ١٣٦، ١٦٦، ١٨٧.
- ابن الأعرابي: ١١٥، ١١٦، ١٩٦، ٢٠٩، ٢١٠.
- الأعشى: ٩٣، ٩٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٨٣.
- أعشى باهلة: ٧١.
- الأعلم الشتمري: ٦٥، ١٤٥، ١٤٦.
- الأعمش: ٢٧٨.
- امرؤ القيس: ١٠٣، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٥، ١٦٥، ١٦٧.
- أمين الخولي: ٢٧، ٢٩، ٥٦، ٦٠، ٥٩، ٨٣، ٨٤، ٢٢٥.
- أمين السيد: ١٦.
- أمية بن أبي الصلت: ٦٥.
- الأنباري: ٦٨، ١٤٨، ١٧٠، ١٩٦.
- أنستاس الكرملي: ٦٦، ١٨٤.
- أنيس المقدسي: ٨٣.
- الألوسي: ٣٥.
- البحري: ٧٨.
- البخاري: ١٦، ٨٦، ٨٨، ٩١، ٩٨، ١٨٥، ١٠١.
- البدر الدماميني: ١٤.



- أبو البقاء: ١٩، ٢٠، ١٢٣، ١٢٩.
 - أبو بكر الصديق (رضي الله عنه): ١٠١، ١٤٢.
 - ابن برّي: ١٢٣.
 - البطليوسي: ١٨١.
 - البغدادي: ٣٥، ١٣٤، ١٨٤.
 - البيضاوي: ١٨٦، ١٩٣.
 - الترمذي: ٩٠.
 - تقي الدين الحموي: ١٣٥.
 - تمام حسان: ١٩٠، ١٩٢، ٢١٣.
 - أبو تمام: ١٧٦، ٢١٥.
 - توبة بن الحمير: ١٨٨.
 - أبو ثروان العكلي: ٤٥، ٤٧.
 - ثعلب: ٧٢، ١١٧، ١٢٨، ١٣٣، ١٤٢.
 - الثعالبي: ١٣٥.
 - الجاحظ: ٦٧، ٧٥، ٧٩، ١٠٣، ١٠٢، ٢١٩.
 - جاروسلاف ستكيفتش: ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦.
 - الجرجاني: ٤٨، ٦٨، ٧٥، ١٢٨، ٢٠٧.
 - جرجي زيدان: ١٠٢.
 - الجرمي: ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ٢٧١.
 - جرير: ٢٨٨.
 - الجزري: ٧١، ١٣٤.
 - جميل الملايكة: ٣٠.
 - جميل بن معمر: ٧٠.
 - ابن جنّي: ١٩، ٢٧، ٣١، ٤٦، ٥٥، ٦٧، ٧٠، ١١٥، ١٢٨، ٢٠٣، ١٩٧، ١٨٥، ١٧٢، ١٢٩، ٢٥٤.





- أبو حاتم: ٢٨٢، ١٣٣
- ابن الحاجب: ٨٢، ٦٣، ٥٥، ٤٨
- الحارث بن حلزة: ١٧٦
- حافظ إبراهيم: ٢٠٩
- حجاج: ١٦٠
- ابن حجر العسقلاني: ٨٦
- الحريري: ١١٠، ١٠٧، ٩٢، ٩١
- أبو الحزام العكلي: ١٩٧
- حسّان بن ثابت: ٧٤
- الحسين بن الضحّاك: ٢١٠
- حسين المرصفي: ٢٢٠
- الحطيئة: ٧٣، ٤٨
- حفني ناصف: ٢٢٠
- أبو حيان الأندلسي: ١٣، ٣٨، ٤١، ٦١، ٦٢، ٧٤، ٨٥، ٩١، ٩٧، ١٣٤، ١٥١، ١٥٤، ١٧٩، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٥٥
- أبو حيان التوحّيدي: ١٠٠
- أبو حيّة النميري: ٣٦
- خالد بن الوليد: ١٠٦
- الشيخ خالد الأزهرّي: ١٢٤، ١٢١، ٦٤
- ابن خالويه: ٤٩
- ابن خروف: ١١٨
- الخضر حسين: ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٦، ١٣
- الخضراوي: ٢٨٢

١٠٧.	- أبو الخطاب:
٢٢٣، ٩٠.	- خلف الأحمر:
٢٩٠، ١٥١، ١٥٠، ١٢٣، ١١١، ٤١، ٤٠.	- الخليل:
١٥٠، ١٠٥، ١٠٢.	- خليل السكاكيني:
١٢٤.	- الدارمي:
٩٠، ٨٦، ٧٥.	- أبو داود:
١١٨.	- ابن درستويه:
٦٤.	- ابن دريد:
٢١٧، ١٠٨، ١٣.	- الدماميني:
١٢٩.	- ذو الرمة:
١٧٦، ١٥٧.	- رؤبة:
١٢.	- رجاء بن حيوة:
٢٢٣، ٢٢، ٢٣، ١٥، ٤، ٣.	- رشاد الحمزاوي:
٩٤، ٨٨، ٨٥، ٨٢، ٦٤، ٥٢، ٤٥، ٤١، ٣٩.	- الرضي:
١٧٢، ١٤١، ١٣٥، ١٣٤، ١٢٨، ٩٨، ٩٥.	
٢٤٤، ٢٤٣، ٢٠٦، ٢٠١، ١٩٤، ١٧٩.	
٢٢٠.	- رفاعة الطهطاوي:
١٩٧.	- الرماني:
٦٩.	- ابن الرومي:
٩٠.	- الزبيدي:
٢٥١، ٥٧.	- الزجاج:
٧٩.	- زياد بن أبيه:
٢٠١، ١١٥.	- أبو زيد:
٨٩، ٨٥، ٦٨، ٦٦، ٦٢، ٥٥، ٢٦، ٢٠، ١٩.	- الزمخشري:



١٢٢، ١٢٤، ١٢٩.

٨٦، ١٨٩.

٥٧، ٥٨، ٢٥٤، ٢٧١.

١٢٨.

٢٥٣.

١٥٥، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٠.

٢٥٤.

٢٠٦، ٢٤٩.

٧٥.

٧٣.

٢٥٤.

٥٠، ١٥٢، ٢٠٣، ٢٤٨، ٢٤٩.

٢٥٣.

١٨، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٥٦، ٦١، ٦٣، ٦٦.

٦٩، ٧٠، ٧٤، ٧٧، ٨٢، ٨٤، ٩٤، ٩٥، ٩٨.

١٠٢، ١٠١، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٥.

١٢٢، ١٢٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣.

١٨٧، ٢٠٥، ١١٤، ٢٥٥، ٢٤١، ٢٢٥، ٢٤٢.

٢٤١، ٢٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٨، ٢٥٢، ٢٥٦.

٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٩٠.

٩٤، ٩٥، ٩٧.

١٠٧.

١٢، ١٥، ١٢٤.

- زهير بن أبي سلمى:

- السبكي:

- ابن السراج:

- أبو سفيان:

- سعد بن مالك:

- سعيد الأفغاني:

- سعيد بن جبير:

- السكاكي:

- ابن سلام الجمحي:

- أم سلمة:

- أبو السّمال:

- السهيلي:

- سواد ابن قارب:

- سيويه:

- ابن سيده:

- السيرافي:

- ابن سيرين:



- السيوطي:

٣٨ ، ٥١ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ١١٨ ، ١٣٧ ، ١٨٥ ، ٢٠١ ،
٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٨ ،
٢٧٧ .

- الشابي:

١٣٨ .

- الشاطبي:

١٤ .

- الشافعي:

٧١ .

- أبو شامة:

١٢٣ .

- ابن شبرمة:

١٢٩ .

- شكيب أرسلان:

١٠٢ ، ١٠٥ .

- الشمني:

٢١٧ .

- الشنفرى:

١٩٤ ، ١٩٥ .

- الشنقيطي:

٥ .

- الشهاب الخفاجي:

٨٨ ، ٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٦ .

- شوقي ضيف:

٢ ، ٣ ، ٣٤ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٧٩ ، ١٢١ ، ١٤٧ ، ١٦٥ ،

١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ، ٢٠٢ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ،

٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٣ ،

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ،

٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ،

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ،

٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،

٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ .

- الصبّان:

٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١١٨ ، ١٣٤ ،

١٣٥ ، ١٨٧ ، ٢١٩ .

- الصيّمري:

١٢٥ ، ٢٦٨ .



- ٢٠، ٢١. - صلاح الزّعلّاي:
٢٠٣. - ابن الضّائع:
- ٢٧، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٧. - طه حسين:
٥٠. - ابن الطّراوة:
١٤. - ابن الطّيب المغربي:
٢١٩. - عائشة (رضي الله عنها):
٢١٣. - عامر بن الظرب:
- ٢٤، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٥٢، ٦٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٧، ١٤١، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٨٣. - عباس حسن:
- ١٨٤، ١٩١، ١٩٨، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٩١.
- ٢٧، ٨٣، ٢٢٩. - عباس محمود العقاد:
٢٥. - عبد الجبار تّوامة:
- ١٣٦، ١٣٨، ٢٠٥. - عبد الحميد حسن:
- ٢٨، ٢٩. - عبد الرحمن تاج:
٣٦. - عبد الرحمن منيف:
- ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧. - عبد الستار الجوّاري:
- ٤١، ٤٢، ٤٤، ١٢٢، ٢٨٦، ٢١٤، ١٩٠، ١٦٧. - عبد السلام هارون:
- ١٦٣، ١٦٢، ١٤٨.
٢٠٢. - عبد العزيز السيّد:
- ٢٢٩، ٢٣٠. - عبد العزيز فهمي:
٨٣. - عبد الفتاح الصّعيدي:
٢٢٥. - عبد المتعال الصّعيدي:
- ١٠٢، ٢٢٩، ٢٣٦. - عبد القادر المغربي:
١. - عبد الكريم خليفة:



- عبد الله كَتُون: ١٥٦، ١٥٤ .
- عبد الله بن محمد بن قيس: ١٣٥ .
- عبد المجيد الشافعي: ٢٢٤ .
- أبو عبيدة: ١١٨ .
- عثمان بن عفان (رضي الله عنه): ١٨٧ .
- العجاج: ٢٥٣، ١٧٦ .
- العقاد: ٢٣٣، ٨٦، ٢٧ .
- ابن عصفور: ٢٢٤، ٩٤، ٩٢، ٨٩، ٧٠، ٦٥، ٤٥ .
- عطية الصوالحي: ١٢٩، ١٢٦، ١٢٥، ٧٢، ٦٣، ٣٣، ٣٢، ٣١، ١٣٣، ١٤١، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢١٧ .
- ٢٢٠، ٢١٨، ٢١٦ .
- العكبري: ١٨٦، ١٦٦، ٦٢ .
- أبو العلاء المعري: ١١٠ .
- علي الجارم: ٢٣٠، ٢٢٤، ٢٢١ .
- علي مبارك: ٢٢٠ .
- علي النجدي ناصف: ٤٠، ٤٢، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٨، ١٢٢، ١٢٧، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٩، ٢٩١ .
- ١٩٩ .
- أبو علي الفارسي: ٣٨، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ١١٥، ١٢٣، ١٣٣، ١٥٦، ١٩٨، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٢ .
- عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): ٧٣، ١٢٥، ١٢٧ .
- عمر قَرُوخ: ٨٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠ .



- أبو عمرو ابن العلاء: ٢٧.
 - ابن عَنَمَةَ الضَّبِّي: ٧٣.
 - عيسى بن عمر: ٧٢، ٧٥.
 - فتحي محمد جمعة: ٣٧، ٣٨.
 - الفراء: ٣، ٤٥، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٩، ٨٥، ٩٧.
 ١٠٧، ١٧١، ١٦٦، ١٤٤، ١٠٩، ٨٨، ٢٤٩.
 - أبو فرج الأصفهاني: ٨٩، ١٣٤.
 - الفَرَزْدَق: ٥٢، ٩٢، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦.
 - فرعون: ٤٩.
 - الفضل بن الربيع: ٢١١.
 - ابن أم قاسم: ١٣٥.
 - القاسم بن محمد: ١٢.
 - ابن قتيبة: ٦٧.
 - قتيلة بنت الحارث: ١٦٥.
 - القزويني: ٦٨، ١٨٦.
 - قطرب: ١٧١.
 - القَلْقَشْنَدِي: ٦٨، ١٣٥.
 - أبو كبير الهذلي: ١٠٦.
 - الكسائي: ٣، ٣٤، ٣٦، ٥٥، ١٠٥، ١٥٢، ٢٠٥، ٢٠٧.
 ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٧٢.
 - الكنغراوي: ٣٨.
 - ابن كَيْسَانَ: ٢٦٢.
 - الإمام مالك: ٨٩، ١٨٧.



- ابن مالك:

٣١، ٣٣، ٣٧، ٤٥، ٤٨، ٥٢، ٥٥، ٥٩، ٦١،
٦٦، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ١١٦، ٩٦، ١٦٤، ١٦٦،
١٧٠، ١٨٠، ١٨٤، ١٩٤، ٢١٩، ٢٦٠، ٢٦٤،
٢٧٨، ٢٥١، ٢٥٢.

١٧٠.

- المالقي:

١٨، ٣٨، ٤٥، ٣٩، ٤٦، ٥٩، ٧٩، ٨٤، ٩٤،
٩٥، ٩٨، ١٠٠، ١٧١، ١٠١، ٢٤٣، ٢٤٥،
٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٤.

- المبرد:

١٧٦.

- متمم بن نويرة:

٩٢، ٩٧، ١١٤، ١٨٦، ٢٥٤.

- المتني:

٢٢٤.

- محمد أبو بكر إبراهيم:

١٥٥، ١٨٤، ٢١٦.

- محمد بهجة الأثري:

٤٤، ٩٣، ٩٦، ٩٩، ١٢١، ١٢٤، ١٧٨، ١٩١،
١٨٩، ١٨٠، ١٩٢، ٢٠١، ٢١٢.

- محمد حسن عبد العزيز:

١٢٤، ١٣٤.

- محمد ابن الحكيم الترمذي:

١٤١، ١٤٢.

- محمد خلف الله أحمد:

٤١، ١١٠، ١١١، ١١٢، ٢٠٢.

- محمد رفعت فتح الله:

٤٤، ٤٧، ٥٠، ٦٦، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٩١،

- محمد شوقي أمين:

٩٣، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، ١٠٨،

١١٠، ١٢٢، ١٣١، ١٤٥، ١٥٠، ١٧٤، ١٧٥،

١٧٩، ٢٠٢، ١٩٩، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٥٢.

- محمد بن عاشور:

٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٣.

- محمد عبد الخالق عزيمة:

٦٢، ١٠٣، ٢٤٧.

- محمد عبد المطلب:

٢٠٦.

- محمد عبده:

٥.



- محمد عرفة: ٢٢٥.
 - محمد علي النجار: ٢٨، ٢٩، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٢٠٩.
 ٢١٠.
 - محمد كامل حسين: ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٧.
 - محمد محيي الدين عبد الحميد: ٣٧، ٦٠.
 - محمود الصياد: ١٧٠.
 - المرادي: ١٣٤، ١٦٦، ١٧١، ١٨٧، ٢٤٧.
 - المرزباني: ٢٠٩.
 - ابن مسعود: ٤٨.
 - مصطفى عرفة: ١٨٩.
 - مطيع ابن إياس: ٨٠.
 - معقل بن يسار: ١٣٨.
 - المقرّي: ١٣٥، ١٨٨.
 - ابن منظور: ١٠٧، ١٤٧، ١٤٨، ١٨٤، ٢١٠، ٢١١.
 - المستورد بن غلّفة: ١٠٨.
 - ابن مسعود: ٥٠.
 - مسلم: ٧٥، ٨٩، ٩٠، ٩٣.
 - ابن مضاء: ١٣٣، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٢.
 - معاوية: ٥٢.
 - مكّي: ١١٨.
 - مهدي علام: ٢٨١.
 - مهدي المخزومي: ٢١٧، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٦٠.
 - موسى بن عقبة: ٩٨.
 - الميداني: ٩٣.
 - النابغة: ١٩٣.
 - النابغة الجعدي: ٢٥٣.



- ٧٦، ٣٦ - نجيب محفوظ:
- ٢٨٢، ٢٥٤، ١٧١، ١٣٣، ١٢٨ - النحاس:
- ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣ - النمر بن تولب:
- ٤٧ - نهاد موسى:
- ١٧٦، ١٧٥، ١٤٧ - أبو نواس:
- ٨٦ - النوني:
- ٢٢١، ٤٦ - هانز فير:
- ٧٦، ٧٣ - أبو هريرة:
- ١٧٠، ١٣٧، ١١٩ - الهروي:
- ١٥٢، ٧٠ - هشام:
- ١١١، ١٠٨، ٨٣، ٦٨، ٥٨، ٣٧، ٢٠، ١٩، ١٨ - ابن هشام:
- ١٧٤، ١٧٠، ١٦٦، ١٣٧، ١٢٣، ١١٨، ١١٤
- ٢٢٤، ٢١٢، ٢٠١، ١٩٦، ١٩١، ١٨٢، ١٧٥
- ٢٨٨، ٢٨٥، ٢٨١، ٢٩٥، ٢٦٤، ٢٤٧، ٢٤٥
- ٢٩٠
- ١٨٧ - الهذلي:
- ٦٩ - وكيع:
- ١٠٤ - اليازجي:
- ١١١، ١١٠، ٩٤، ٩٣، ٧٤، ٦٨، ٦٦، ٣٣، ٣١ - ابن يعيش:
- ٢٢٤، ٢٢١، ٢١٧، ١٢٩
- ١٨٤، ١٢٩، ١٩، ١٨ - الشيخ يس:
- ٧٦ - يزيد بن إياس:
- ١٠٧، ٦٤، ٦٠، ٤١، ٤٠ - يونس:
- ١٠٢ - يوهان فك:



فهرس الأمثال

١٧٨	أصبح لا شيء شيئاً
١٧٨	أصبح اللاشيء شيئاً:
١٧٨	ويعود اللاشيء شيئاً:
١٧٨	قد لا يقادُ بيَ الجمَلُ"
١٧٩	قد لا أخشَى بالذنبُ"
١٧٩	ولقد كنت وما يقاد بي الجمَلُ"



فهرس الشعر

الصفحة	القائل	القافية	المطلع
١٩٣	أبو الحزام العكلي	سواء	وأعلم
١٣٨	أبو القاسم الشابي	الشماء	سأعيش
٧٣	ابن عَمَّة الضبي	مكروب	ازجرز
٥٢	معاوية ابن أبي سفيان	طالب	نجوت
٢٥٠	سواد بن قارب	قارب	وكن
١٤٣	امرؤ القيس	مُحَنَّب	فلأياً
٧٣	حسان بن ثابت	المشيب	إذن والله
٢٠٥	الحسين بن الضحاك	ثُصي	يا صائداً
١٧٦	ابن مالك	انفردت	والفاء
١٧٢	رؤبة	الأحناب	حتى عظامي
٢٤٩	سعد بن مالك	لا براح	من صد
١٦٦	أبو ذؤيب	السوخ	وكان
١٠٦	أبو كبير الهذلي	قريح	ولوعاً
١٢٩	ذو الرمة	يبرح	إذا غير
٢٤٩	العجاج	مستصرخ	والله
٢٧٥	الأخطل	الوتد	وبالصريمة
١٢١	—	أبدأ	ما دام
١١٠	أبو العلاء المعري	ثمود	أنحوي
١١٠	أبو العلاء المعري	جُحود	إذا استعملت
١٨٣	الهذلي	بفرصاد	قد أترك
١٥٨	الفرزدق	محمد	إن الرزية



الصفحة	القائل	القافية	المطلع
٦٩	طرفة	مُخْلِذٍ	ألا أيهدا
٣٥	ابن هرمة	فأنظورُ	وإني
٧١	أعشى باهلة	يأتمرُ	لايصعبُ
٢٠٤	منصور التميمي	بصيرا	كم ذا
٢٠٤	منصور التميمي	ضريرا	يا مُعرضاً
٢٨٦	جرير	والقَمرا	الشمسُ
١٩٠	النابغة	أطوارِ	فإن
١٩٢	—	التبخترِ	ثمتِ
٢٨٩	سالم بن دارة	عارِ	أنا ابن
٢٠٥	الفضل بن الربيع	سِثِرِ	فكم ذا
٢٠٣	—	القمرِ	كم قد
١٧٠	الفرزدق	جماشعُ	فوا عجباً
٧٠	جميل	يجزعُ	جَزَعْتُ
٣٤	الفرزدق	لامعا	أما ترى
٥٩	—	جبياعِ	وإذا همُ
١٨٢	ابن مالك	ينصرفِ	ولا اضطرارِ
١٦٢	قَتيلة بنت الحارث	المحتقُ	ما كان
٢٠٣	البحثري	العشاقِ	كم ذا
١١٤	المتنبي	البُكا	وكم ذا
١٩٠	الشنفرى	أطولُ	فإن تبشسُ
١٢٩	زهير ابن أبي سلمى	الثقلُ	صحا القلبُ
١٦٢	الأعشى	عَجِلوا	وربما فات
٧٨	البحثري	الفضلُ	فمهما رأوا



الصفحة	القائل	القافية	المطلع
١٩٠	الشنفرى	يفعلُ	فإن يك
١٤٣	زهير	مفاصله	فَلأياً
٣٥	أبو حية النميري	يواصله	إذا رَيْدَةٌ
١٣٣	امرؤ القيس	جُلجلِ	الارُبَّ
٢٨٦	شعبة بن قُمير	الطَّحالِ	كونوا
١١٩	—	العقالِ	ربما تجزع
١٩٣	النابعة	مالي	لما أغفلت
١٦٢	امرؤ القيس	مقتلي	تجاوزتُ
٧٨	الأسود بن يعفر	يَفعلِ	الأهل
١٢٢	زهير	حَرِمُ	إذا أتاه
٧١	الخطيبة	قَسَمُ	لا يُصعبُ
١٣٧	—	مرغمُ	إذا الأرض
١٧٨	الأعشى	ذاما	وقد
١٧٨	قيس الجهني	ذاما	وكنتُ
١٧٩	النمر بن تولى	نصرما	وأحبُ
٦٥	أمية بن أبي الصلت	والكَلِمِ	والحية
٣٤	—	العمائمِ	ونطعنهم
٥٢	الفرزدق	مُقَسِمِ	ولئن حلفتُ
٨٠	مطيع بن إياس	ثُكْرَمِ	واعلم
٧٩	مطيع بن إياس	تَسَلَّمِ	يا لائمي
١١٥	جرم	كلاباً	إن
٣١	—	كائنِ	لك العزّ
٢٥٠	—	جيرانا	أنكرتها



الصفحة	القائل	القافية	المطلع
٦١	—	سنان	ما علمت
٢٥٠	—	حَصِينًا	نصرئكَ
٤٨	الخطيئة	حافيا	حتى أنختُ
٢٥٠	المتنبي	باقيا	إذا الجودُ
١١٨	—	ساعيا	لما نافعُ
٢٤٩	النابعة الجعدي	مُتراخيا	وحلّت
٢٤٧	—	واقيا	تُعزّ



المصادر والمراجع

* أولاً: الكتب:

- الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، المؤتلف والمختلف، تحقيق عبد الستار فراج.
- الأبشيهي، شهاب الدين، المستطرف في كل فن مستطرف (cd)، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.
- الأحمر، خلف، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التتوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦١.
- الأزراي تقي الدين، خزانة الأدب (cd)، تحقيق عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٨٧.
- الأزهرى، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والنشر.
- الإشبيلي، أبو بكر الزبيدي، الواضح، تحقيق عبد الكريم خليفة.
- الأصفهاني، أبو الفرج، الأغاني (cd). تحقيق سمير جابر، دار الفكر، الطبعة الثانية.
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب، الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط ٥، بيروت - لبنان.
- الألوسي، سالم، المجمع العلمي العراقي في خمسين عاماً، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٧.
- امرؤ القيس، ديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٤.
- أمية بن أبي الصلت، حياته وشعره، تحقيق بهجة الحديشي، دار الشؤون الثقافية، ط ٢، بغداد.
- الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية، تحقيق فخري قدارة، دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٩٩٥.



- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢.
- الأنصاري، أبو زيد، النوادر، تحقيق محمد عبد القادر، منشورات جامعة الفاتح، ط ١.
- البخاري، محمد ابن اسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٣، ١٩٨٩.
- البستاني، بطرس، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٧.
- البَطْلِيُّوسِيّ، عبد الله بن محمد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وزميله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨.
- الترمذي، أبو عبد الله محمد بن علي، الأمثال من الكتاب والسنة، تحقيق السيد الجميلي، دار ابن زيدون، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.
- توامة، عبد الجبار، التعدية والتضمين في الأفعال العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر.
- الجاحظ، عمرو بن بجر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- البخلاء، تحقيق محمد سويد، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢.
- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، ط ٣، ١٩٩٢.
- المقتصد في شرح الأيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢.
- جرير، ديوان، شرح غريد الشيخ، الجليل، الأعلمي للمطبوعات بيروت، ط ١، ١٩٩٩.



- الجزري، أبو السعادات، النهاية في غريب الأثر (cd)، تحقيق محمود الطناحي ورفيقه، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩.
- الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني.
- ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم دمشق، ١٩٩٣.
- المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصف ورفاقه، دار سزكين، ١٩٨٦.
- الجوهري، أسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر.
- الحديشي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨١.
- الحريري، القاسم بن علي، درّة الغواص، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، ط ٣، ١٩٦٦.
- حسين، الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي دمشق، ط ١٩٦٠، ٢.
- الخطيئة، ديوان، شرح ابن السكيت، تحقيق مصطفى النماس، ط ١، ١٩٨٩.
- الحمزاوي، رشاد، أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٨٨، مجمع اللغة العربية بدمشق، دار التركي للنشر، ١٩٨٨.
- أبو حيّان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب، تحقيق مصطفى النماس، ط ١٩٨٩، ١.
- البحر المحييط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٣.
- ابن خالويه الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن، عني بنشره، ج. برجستراسر، دار الهجرة.
- الخطيب، عدنان، العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، دار الفكر، ط ١، ١٩٨٦.



- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، ط ١، ١٩٨٧.
- درويش محمود، ديوان لماذا تركت الحصان وحيداً، رياض الرئيس للكتب والنشر، ط ١، ١٩٩٥.
- رؤبة بن العجاج، ديوان، تصحيح وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط ١، ١٩٧٩.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة.
- رضا، أحمد، مقن اللغة، دار مكتبة الحياة بيروت، ١٩٥٨.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، وزارة الإعلام، الكويت.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، الجميل في النحو، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٩٨٤.
- مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢.
- زريق، إيهاب صبيح، القاموس العسكري الفني الحديث، دار الكتب العلمية، القاهرة، ١٩٩٩.
- الزعبلوي، صلاح الدين، مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٤.
- الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر، الكشاف، دار الفكر.
- أساس البلاغة، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦.
- زهير بن أبي سلمى، ديوان، شرح الأعلم، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط ٣، ١٩٨٠.
- ستكيفتش، ترجمة محمد حسن عبد العزيز، العربية الفصحى الحديثة.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٩٨٨.



- السكاكيني، خليل، مطالعات في اللغة والأدب، مطبوعات وزارة الثقافة، السلطة الوطنية الفلسطينية، طبعة خاصة، ٢٠٠٠.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣.
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم، الأمثال، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٠.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحکم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- المختص، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع بيروت.
- كتاب العدد، تحقيق عبد الله الناصر ورفيقه، ط١، ١٩٩٣.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح، تحقيق أحمد الحمصي ورفيقه، جروس برس، ط١، ١٩٨٨.
- شرح شرح شواهد المغني، مكتبة الحياة بيروت.
- المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، دار الفكر.
- همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨.
- السيد، أمين، مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، ط١، دار المعارف، ١٩٦٨.
- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، رسالة دكتوراة، ١٩٨٢.
- الشرتوني، سعيد، أقرب الموارد، مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٩٢.
- الشسترمي، الاعلم، تحصيل عين الذهب، تحقيق زهير عبد المحسن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢.
- الصبّان، محمد بن علي، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- صفوت، أحمد زكي، جمهرة خطب العرب، المكتبة العلمية، بيروت.



- الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٢.
- الضحّاك، ابن الحسين، ديوان، تحقيق عبد السلام فراخ، دار الثقافة، بيروت، ١٩٩٠.
- ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- عبد الرحمن، عفيف، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي، دار المناهل، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- عبد العزيز، محمد حسن، محاضرات في اللغة العربية ومشكلاتها، مكتبة الشباب.
- عبد المطلب، محمد، البلاغة العربية قراءة أخرى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٧.
- العدناني، محمد، معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٨٩.
- العزاوي، نعمة رحيم، حركة تجديد النحو وتسييره في العصر الحديث، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥.
- العسكري، أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق محمد أبو الفضل ورفيقه، المؤسسة العربية الحديثة، ط ١، ١٩٦٤.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨.
- الضرائر، تحقيق السيد إبراهيم، دار الأندلس، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث.
- ابن عقيل، بهاء الدين، شرح الألفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط ١٦، ١٩٧٩.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد البجاوي، دار الجليل، ١٩٨٧.
- مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.



- عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٩٢.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي ورفيقه، دار السرور لبنان.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمال في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط، ١٩٨٥.
- معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهلال.
- الفرزدق، ديوان، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٤، ١٩٦٣.
- القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٢.
- القزويني، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق بهيج الغزاوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق يوسف علي الطويل، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٧.
- ابن قيس، عبد الله بن محمد، قري الضيف (cd)، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، دار أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٩٩٧.
- كبة، محمد زياد، مدارس اللسانيات، النشر والمطابع، جامعة الملك سعود.
- الكسار، محمد، المفتاح لتعريب النحو، سلسلة النحو المعرب، دمشق، ١٩٧٦.
- الكفوي، أبو البقاء، الكليات، تحقيق عدنان درويش ورفيقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.
- الكنغراوي، صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي.
- الكيالي، ماهر، القاموس العسكري الحديث، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٨٦.



- المالك، أحمد عبد النور، رصف المباني، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥.
- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين، شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية بيروت.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق علي معوض ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠.
- عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، ١٩٧٧.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٩٩٣.
- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المتني، ديوان، شرح العكبري، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، دار المعرفة، بيروت.
- محفوظ، نجيب، أولاد حارتنا، رواية، دار الآداب بيروت، ط ٨، ١٩٩٧.
- ليالي ألف ليلة، المجموعة الكاملة لمؤلفات نجيب محفوظ، مكتبة لبنان بيروت، ط ١، ١٩٩٤.
- حديث الصباح والمساء، المجموعة الكاملة لمؤلفات نجيب محفوظ، لبنان بيروت، ط ١، ١٩٩٤.
- المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٦٤.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط ٣، ١٩٨٥.
- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢.
- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران، معجم الشعراء، تحقيق عبد الستار فراج، ١٩٦٠.
- مصطفى، إبراهيم، ورفاقه، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، تركيا، ١٩٨٩.



- المعري أبو العلاء، سقط الزند، دار صادر، ١٩٨٠.
- المقرئ، محمد بن أحمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- منيف، عبد الرحمن، لوعة الغياب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٢، ٢٠٠٠.
- الموصلي (ابن الأثير)، أبو الفتح ضياء الدين، المثل السائر (cd)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ١٩٩٥.
- الميداني، أبو الفضل محمد بن أحمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٥٥.
- النابغة الذبياني، ديوان، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦.
- السنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق غازي زاهد، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٨.
- الهروي، علي بن محمد، الأزمية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، ١٩٨١.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف، أوضح المسالك، تحقيق يوسف هبود، دار الفكر، ١٩٩٤.
- شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح قطر الندى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ورفيقه، ط ٦، ١٩٨٥.
- اليازجي، إبراهيم، لغة الجرائد، دار مارون عبود، ط ١، ١٩٨٤.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب.



* ثانياً: الموسوعات:

- موسوعة الحديث النبوي الشريف (cd)، شركة صخر لبرامج الحاسب، الإصدار الأول.

* ثالثاً: المنشورات الصادرة عن مجمع اللغوي في القاهرة:

- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، الدكتور إبراهيم مذكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٤.
- مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً، شوقي ضيف، ط١، ١٩٨٤.
- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ - ١٩٨٤)، أخرجها محمد شوقي أمين، وإبراهيم التريزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٤.
- القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب، أخرجها محمد شوقي أمين، وإبراهيم التريزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٩.
- كتاب في أصول اللغة، أخرجته، محمد خلف الله أحمد، ومحمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٩.
- كتاب في أصول اللغة، الجزء الثاني، أخرجته محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط١، ١٩٧٥.
- في أصول اللغة الجزء الثالث، أخرجته مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة، لشؤون المطابع الأميرية، ط١، القاهرة.
- كتاب الألفاظ والأساليب، الجزء الأول، أخرجته محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي.
- كتاب الألفاظ والأساليب، الجزء الثاني، أخرجته محمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٥.
- محاضر الجلسات في الدورة الحادية عشرة، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مذكور، القاهرة، ١٩٧١.



- محاضر الجلسات في الدورة الثامنة عشرة، أشرف عليها محمد شوقي أمين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥.
- محاضر جلسات الدورة السابعة والثلاثين، أشرف عليها إبراهيم الترزي وزملاؤه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٢.
- محاضر جلسات الدورة الثامنة والثلاثين، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مذكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٢.
- محاضر جلسات الدورة التاسعة والثلاثين، أشرف عليها، الدكتور إبراهيم مذكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٤.
- محاضر جلسات الدورة الأربعين، أشرف عليها، الدكتور إبراهيم مذكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٥.
- محاضر جلسات الدورة الحادية والأربعين، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مذكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٥.
- محاضر جلسات الدورة الثانية والأربعين، أشرف على إخراجها، الدكتور إبراهيم مذكور، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٨.
- محاضر جلسات الدورة الثالثة والأربعين، أشرف عليها إبراهيم الترزي ورفاقه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٩.
- محاضر جلسات الدورة الرابعة والأربعين، أشرف عليها إبراهيم الترزي ورفاقه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٧٩.
- محاضر جلسات الدورة الخامسة والأربعين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣.
- محاضر جلسات الدورة السادسة والأربعين، أشرف عليها أحمد عبد الرحمن خليل وزملاؤه الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨١.
- محاضر جلسات الدورة السابعة والأربعين، أشرف على إخراجها ضاحي عبد الباقي ورفاقه، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣.



- مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين، والثلاثين، ١٩٦٣.
- مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، أشرف عليها سعيد زايد وزملاؤه، ١٩٦٥.
- مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين، مطابع الكيلاني، القاهرة، ١٩٧١.
- مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، أشرف عليها الدكتور إبراهيم مذكور، ١٩٧٢.
- مؤتمر الدورة التاسعة والثلاثين، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، أشرف الدكتور إبراهيم مذكور، ١٩٧٣.

* رابعاً: المراجع الأجنبية:

- Sambson Jeffrey School of linguistics Hutchinson & Co 1980

* خامساً: المجلات:

- الإسكندري، أحمد، الغرض من قرارات الجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع القاهرة، القاهرة، الجزء (١)، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٥، ص (١٧٧).
- حسين، الخضر، الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع القاهرة، الجزء (٣) المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٦، ص (١٩٧).
- حسين، طه، مشكلة الإعراب، مجلة مجمع القاهرة، الجزء (١١) الهيئة العامة الأميرية، ١٩٨٩، ص (٨٩).
- الحمزاوي، رشاد، الفصاحة فصاحات، العدد (١٦)، ١٩٧٨، العدد (١٦)، ١٩٧٨، ص (٤٥).
- الزيئات، أحمد حسن، رأي في قولهم سافر محمد علي حسن، مجلة مجمع القاهرة، الجزء (١٢)، ١٩٦٠، ص (٦١).
- العوامري، أحمد، بحوث وتحقيقات لغوية، ص (١٥٥)، مجلة مجمع القاهرة الجزء الأول، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٥.



-
- فاضل، عبد الحق، أخطاء لغوية، مجلّة اللسان العربي، المجلد (٩) الجزء (١)، المغرب، ١٩٧٢.
- الموسى، نهاد، اللغة العربية بين الثبات والتحوّل مثل من ظاهرة الإضافة، الحوليات التونسية، تونس، العدد (١٣)، ١٩٧٦ ص (٧).
- خلاصة أعمال لجنة الأصول، مجلّة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العدد (٣٠)، ١٩٧٩، ص (٢٤٤).
- خلاصة أعمال لجنة الأصول، المجلد (٣٦)، الجزء (٣)، ١٩٨٥، ص (٣٠١).

